المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني

المهمات الراهنة وآفاق المستقبل

بعقلين

٣ ـ ٦ شباط ١٩٨٧

تقديم

بين الثالث والسادس من شباط ١٩٨٧ عقد في المجمع السياحي في بعقلين بقضاء الشوف المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني. وقد شكل المؤتمر حدثاً سياسياً لبنانياً وعربياً وعالمياً بارزاً. وشارك في أعماله، بالاضافة إلى ثلاث مئة وخمسين مندوباً انتخبوا في المؤتمرات التحضيرية في المنظمات والقطاعات الحزبية، وفود من أحزاب وتنظيمات وهيئات اجتماعية وثقافية لبنانية، ووفود من أحزاب شيوعية وديمقراطية عربية وأجنبية.

وقد تمحور نقاش المندوبين حول القضايا السياسية التي طرحت في مشروع التقرير السياسي الذي عرضه الأمين العام في جلسة الافتتاح، الذي كان مدار نقاش واسع وعميق على امتداد ستة أشهر، هي فترة التحضير للمؤتمر، كما تناول النقاش القضايا التنظيمية. وقد عبّر المندوبون عن أفكارهم بجرأة شيوعية قدموا فيها ملاحظات انتقادية، وأسهموا، بأفكارهم التي عرضوها في مداخلاتهم، في اغناء الخط السياسي، وأكدوا وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، وصحة خط الحزب في النضال المستمر من أجل وحدة القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية التي يشكل التحالف بين الحزب الشيوعي والحزب التقدمي الاشتراكي، حزب الشهيد كمال جنبلاط، نواتها الأساسية.

وقد قوبلت الكلمات التي ألقيت في المؤتمر باسم أبطال المقاومة وباسم أهالي الشهداء، والكلمات التي ألقاها قدماء الحزب ومثقفوه، ومنها كلمة الشهيد الكبير حسين مروة عضو اللجنة المركزية الذي اغتالته القوى الظلامية بعد عشرة أيام من انتهاء أعمال المؤتمر، بموجة من الحماس والتعبير عن ارتباط الشيوعيين العميق بقضية التحرير التي هي قضيتهم الأولى، وبالكفاح المتواصل من أجل تحقيق الأهداف النهائية للحزب، وبالصفحات المجيدة من

تاريخ حزبهم العريق.

لقد كان المؤتمر، بالمشاركة الوطنية اللبنانية الواسعة والرفيعة المستوى، مظاهرة للقضية الوطنية اللبنانية وللنضال من أجل انتصار المشروع الوطني الديمقراطي الذي هو وحده الحل المنقذ للبنان من الأزمة التي يمر فيها.

كما كانت مشاركة قادة وممثلي جميع فصائل الثورة الفلسطينية تأكيداً للموقع الذي تحتله القضية الفلسطينية في اهتمامات ونضالات الحزب الشيوعي، وللدور الذي يلعبه الحزب في النضال من أجل انتصار القضية الفلسطينية كقضية مركزية لكل الوطنيين العرب.

وعبرت مشاركة الأحزاب الشيوعية العربية والأحزاب الوطنية والتقدمية الأخرى، بقادتها وكبار مسؤوليها، ولاسيما مشاركة الرفيق عبد الله الأحمر ممثلاً الرئيس حافظ الأسد الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، عن الاهتمام الكبير بما يطرحه الحزب الشيوعي من قضايا تتعلق بأوضاع حركة التحرر الوطني العربية وآفاق تطورها، وشكلت المشاركة الواسعة من الأحزاب الشيوعية في جميع البلدان الاشتراكية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوفياتي، والعديد من البلدان الأخرى في العالم، وممثلي حركات التحرر الوطني، بالإضافة إلى المشاركة الواسعة من الأحزاب الشيوعية والتقدمية العربية، عبرت عن مظاهرة تضامن عربية وأممية مع الحزب الشيوعي اللبناني والقوى الوطنية اللبنانية والشعب اللبناني في النضال العادل الذي يخوضونه من أجل تحرير أرضهم من الاحتلال واستعادة وحدة بلادهم وسيادتها وإحداث التغيير الديمقراطي فيها، ومظاهرة تضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه، ومظاهرة تضامن مع سوريا ومع الجماهيرية الليبية ضد أخطار العدوان الامبريالي الصهيوني عليهما الذي تقوده الامبريالية الاميركية.

كان المؤتمر في نقاشاته وفي مداخلات المندوبين وتحيات الضيوف مظاهرة تضامن مع قضايا الشعوب العربية وكل الشعوب المناضلة من أجل حريتها ومن أجل التقدم والديمقراطية، ومظاهرة للنضال المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية والعنصرية، ومظاهرة لقضية السلم بصفتها قضية العصر، ومظاهرة للصداقة العربية ـ السوفياتية.

إن انعقاد المؤتمر وتحوّله إلى مظاهرة لبنانية عربية عالمية يعطي للشيوعيين ولسائر الوطنيين والديمقراطيين اللبنانيين الثقة بأن القضية التي من أجلها يكافحون ويقدمون الشهداء هي قضية عادلة محتضنة من قوى الحرية

والديمقراطية والاشتراكية والسلم في العالم، وانهم، بفضل هذا التضامن، وبفضل كفاحهم الثابت والمتواصل، وبفضل وحدتهم، سيتمكنون من تحقيق الانتصار على قوى التحالف المعادي، قوى الاحتلال الاسرائيلي والرجعية الداخلية والرجعية العربية والاقليمية والامبريالية والصهيونية.

في هذا الكتاب تقدم اللجنة المركزية بعض الوثائق الأساسية التي قدمت في المؤتمر ونتائج أعماله. وتعد اللجنة المركزية، في وقت لاحق، لإصدار كتاب يشمل كل وقائع المؤتمر، بما في ذلك الوثيقة الأساسية التي تجري اعادة صياغتها، في ضوء النقاشات، وكلمات المندوبين، وتحيات الضيوف.

افتتاح أعمال المؤتمر

بدأ المؤتمر أعماله صباح يوم الثلاثاء ٣ شباط ١٩٨٧ بكلمة نائب الامين العام الرفيق نديم عبد الصمد وبحضور حشد كبير من الضيوف العرب والاجانب وممثل رئيس المجلس النيابي وممثل رئيس مجلس الوزراء وممثلي الاحزاب والهيئات والتنظيمات والجمعيات اللبنانية والعديد من الشخصيات السياسية والدينية والثقافية.

فيما يلي نص كلمة الرفيق نديم عبد الصمد:

الرفيق وليد جنبلاط رئيس الحزب **التقدمي الاشتراكي**

الرفيق عبدالله الأحمر ممثل الرفيق حافظ الأسد الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، رئيس الجمهورية العربية السورية.

السادة ممثلي دولة رئيس المجلس النيابي ودولة رئيس مجلس الوزراء

قادة الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وسائر المنظمات النقابية والثقافية والاجتماعية والشخصيات الوطنية والعامة.

الرفاق ممثلي الأحزاب الشقيقة والحليفة والصديقة،

الرفاق مندوبي المؤتمر،

ينعقد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني بعد مضي حوالي ثماني سنوات على انعقاد المؤتمر الوطني الرابع. وقد حفلت هذه المرحلة بأحداث بالغة الأهمية والخطورة وبمعارك كبرى تركت بصماتها على الوضع الراهن وسيبقى تأثيرها كبيراً بالنسبة لمستقبل تطور لبنان.

وتضفي هذه الأحداث أهمية كبيرة على مؤتمرنا وتطرح على المؤتمرين مسؤولية استخلاص الدروس والعبر مما جرى وتحديد المسار اللاحق، الذي يمكّن شعبنا وقواه الوطنية والشيوعيين على وجه التحديد، من التصدي بنجاح للمشروع الفاشي المتمادي، ولنتائج العدوان الاسرائيلي المدعوم أميركياً وازالة ما تبقى من وجود لقواته المحتلة على أرضنا الطيبة، ومن مواجهة الهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية وكل أشكالها ومظاهرها ضد شعبنا وسائر الشعوب العربية..

وفي الوقت الذي يعتبر الشيوعيون ان هذا المؤتمر يشكل محطة هامة في مسيرتهم النضالية، فهم ينظرون اليه على أنه مؤتمر المقاومة الوطنية اللبنانية التي شكلت انبل ظاهرة في تاريخنا الوطني المعاصر والتي تقدم النموذج الأفضل لوحدة شعبنا وقواه الوطنية ولبناء لبنان المستقبل.

ينظرون اليه على أنه مؤتمر الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين التقدميين وسائر الفئات الكادحة.

المؤتمر الذي يعبر عن طموحات القوى الوطنية والتقدمية المناضلة من أجل رص صفوفها وتجنيد كل طاقاتها في إقامة المشروع الوطني الديمقراطي القادر على انقاذ لبنان من التمزق والتفتت والانهيار وعلى وضع حد لاستشراء الطروحات والمشاريع الطائفية والمذهبية.

مؤتمر النضال من أجل وحدة العمل الوطني العربي وبالدرجة الأولى، وحدة قوى مثلث الصمود المتمثلة بالحركة الوطنية اللبنانية وسوريا وحركة المقاومة الفلسطينية.

مؤتمر النضال من أجل تعزيز الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية وسائر فصائل الحركة الثورية والشيوعية العالمية وكل القوى المناضلة من أجل السلم والتحرر والتقدم الاجتماعي والاشتراكية.

ويضفي انعقاد المؤتمر في هذا الجبل الاشم المحرر، جبل القائد الوطني الكبير الشهيد كمال جنبلاط أهمية استثنائية، حيث يتكرس بمزيد من القوة التحالف التاريخي بين الحزب الشيوعي اللبناني والحزب التقدمي الاشتراكي، ذلك التحالف الذي شكل على الدوام الحجر الأساس في بناء العمل الوطني الموحد، على اختلاف صيغه، ذلك التحالف الذي تأسس برعاية القائد الوطني الكبير الشهيد كمال جنبلاط، وتستمر مسيرته بقيادة الرفيق المناضل وليد جنبلاط.

فمن جبل الصمود والعزة الوطنية

من على منصة هذا المؤتمر نرحب بضيوفنا الكرام ممثلي الأحزاب الصديقة والشقيقة والحليفة.

كما نرحب بممثلي الاتحاد العمالي العام وسائر الاتحادات النقابية وممثلي نقابتي الصحافة والمحررين والنقابات المهنية والهيئات الثقافية والجمعيات النسائية والمنظمات الشبابية.

ونتوجه أيضاً بأحر التحية الى ضباط وأفراد الجيش الشعبي قوات الشهيد كمال جنبلاط والى ضباط وأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي.

أيها الضيوف الكرام،

أيها الرفاق،

في الفترة المنصرمة منذ المؤتمر الرابع، فقدت الحركة الشيوعية وحركة التحرر الوطني العالمية عدداً من قادتها البارزين نذكر منهم الرفيق ليونيد بريجنيف والرفيق يوري اندروبوف والرفيق كونستانتين تشيرننكو الأمناء العامين للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، وكذلك الرفيق لي زوان الأمين العام للحزب الشيوعي الفييتنامي، والرفيق انريكوبرلينغوير الأمين العام للحزب الشيوعي الايطالي والرفيق فالديك روشيه الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الفرنسي والزعيمين الوطنيين الافريقيين الكبيرين السيد اغوستينو نيتو (انغولا) والرفيق سامورا ماشيل (موزمبيق).

كما فقدت قوى الحرية والسلام في العالم السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء الهند والأخ هواري بومدين الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، رئيس الجمهورية الشعبية والديمقراطية الجزائرية.

وقد فقد حزبنا في هذه الفترة المناضل الوطني الكبير رئيس الحزب الرفيق نقولا شاوي الذي قاد حزبنا خلال عشرات السنين وكرس حياته وطاقاته الغنية لخدمة الحزب وأهدافه ولخدمة القضية الوطنية اللبنانية والعربية وقضية الاشتراكية في العالم، ويسجل الشيوعيون الذين يجتمعون في إول مؤتمر لهم بعد وفاة نقولا شاوي، أنه معنا في كل نشاطنا ونتاجنا وسيبقى معنا قائداً ملهماً ومثالاً يحتذى.

كما فقد الحزب الرفيق مصطفى العريس عضو اللجنة المركزية والقائد النقابي والشخصية العمالية اللبنانية والعربية والعالمية البارزة الذي قاد عملية تأسيس أول اتحاد عمالي عام في لبنان وقاد النضال لوضع قانون العمل اللبناني الذي شكل احد اكبر المنجزات العمالية في مرحلة ما بعد الحرب.

وفقد حزبنا الرفيق جورج أبو نادر رئيس لجنة الرقابة المالية المركزية الذي قضى حياته مناضلاً عنيداً متفانياً في صفوف الحزب.

وفقد حزبنا في الأسابيع الأخيرة الرفيق كرنيك عطاريان عضو اللجنة المركزية، المناضل اللبناني الأرمني، الكبير، الأديب والشاعر المرموق والذي كان نموذجاً للمناضل الذي جمع بين اخلاصه لقضيته الوطنية الأرمنية وللقضية الوطنية اللبنانية.

وفقد الحزب الرفيق عبد الغني مسقاوي عضو لجنة الرقابة المركزية نقيب مهندسي طرابلس والشمال سابقاً، المناضل الذي كرس حياته لخدمة حزبه وشعبه ولخدمة القضية الوطنية اللبنانية والعربية.

وفقد حزبنا في هذه الفترة ٢٧٢ شهيداً في النضال ضد القوى الفاشية وفي اطار جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية للاحتلال الصهيوني، وضحية غدر واجرام العصابات المشبوهة.

وفي الطليعة منهم الرفيقان خليل نعوس وسهيل طويلة عضوي اللجنة المركزية للحزب اللذين سقطا شهيدين برصاص الغدر والظلامية والاجرام، وكانا خلال حياتهما الحزبية الخصبة مثالاً للشيوعي المتفاني في خدمة حزبه وشعبه وقضية الاشتراكية.

وقد استشهد في مرحلة التحضير للمؤتمر، في اطار جبهة المقاومة الوطنية برصاص عصابات الغدر المشبوهة الرفاق ديب الجسيم، فرج الله فوعاني، عادل زبيب، سلام جابر، حسن صباغ، الذين كانوا قد انتخبوا في منظماتهم مندوبين الى هذا المؤتمر.

وفي هذه الفترة فقد الحزب التقدمي الاشتراكي والقوى الوطنية اللبنانية الأخرى مئات الشهداء في معارك تحرير الجبل والشحار وبيروت والضاحية وفي التصدي

للاحتلال الصهيوني.

وفقدت حركة المقاومة الفلسطينية والجيش العربي السوري وحركة التحرر الوطني العربية مئات الشهداء في مواجهة العدو الصهيوني جنباً الى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية.

كما فقد العمل الوطني في لبنان الشخصية الوطنية المرموقة نائب رئيس المجلس النيابي اللبناني منير أبو فاضل الذي كان يفترض أن يكون بيننا اليوم في هذا المؤتمر.

تكريماً لكل هؤلاء ادعوكم للوقوف دقيقة صمت.

عرض وتقديم.
لتقرير اللجنة المركزية

قدمه الامين العام
الرفيق جورج حاوي

ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء

ان التقرير الذي اعدته اللجنة المركزية لحزبنا ليقدم الى المؤتمر الوطني الخامس والذي ناقشه الحزب على نطاق واسع في الاطر التنظيمية وفي المؤتمرات التحضيرية، انما يعكس لوحة غنية وواقعية للصراع الذي شهدته البلاد منذ المؤتمر الرابع للحزب عام ١٩٧٩ وحتى الاحتلال الاسرائيلي المدعوم اميركياً عام ١٩٨٢. ويتضمن هذا العرض بحثاً في الظروف الدولية والعربية والداخلية التي جرى في ظلها العدوان. كما يتضمن تحديداً لاهداف العدوان وللاطراف التي ساهمت به.

فقد استهدف العدوان تعميم نهج الخيانة، ونهج كمب ديفيد، وتصفية عقبات الصمود التي كانت تعترض مسيرته، فوق الساحة اللبنانية، والمتمثلة بالتحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني - السوري. واستهدف العدوان ضرب الثورة الفلسطينية، واخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، كمقدمة لفرض نهج الاستسلام عليها. كما استهدف اضعاف سوريا، واستنزافها، وابتزازها، وشلّ مقاومتها لسياسة كمب ديفيد. غير ان العدوان قد استهدف ، كذلك تصفية الحركة الوطنية اللبنانية، وفرض سيطرة فاشية على لبنان، وصهينته، وضرب وحدته، وتفتيته الى كيانات وكانتونات طائفية ومذهبية متناحرة، على طريق تعميم هذا المخطط التفتيتي الصهيوني - الامبريالي ليطال البلدان العربية الاخرى، ومن اجل ان تشكل هذه الكيانات الطائفية تبريراً لقيام الكيان الصهيوني العنصري على اساس الدين، من جهة، ولكي تشكّل هذه الكيانات الطائفية، بضعفها، وبتناحرها، حدوداً آمنة

لهذا الكيان الصهيوني، ومناطق نفوذ وتبعية له وللامبريالية، من جهة اخرى.

اما القوى التي شاركت في العدوان، فلم تنحصر في اسرائيل وحدها، لقد كانت اسرائيل رأس الحربة، والاداة المباشرة. غير ان العدوان كان كذلك، اميركياً، قاده ريغان من خلال رسوله فيليب حبيب، سياسياً وعسكرياً. وكان العدوان اطلسياً؛ فهو قد اخذ الضوء الاخضر من قمة «فرساي» للدول الصناعية التي عقدت اجتماعاً آنذاك كرّس في قسم اساسي من اعماله، للتخضير لهذا العدوان.

وكان العدوان، كذلك، يحظى بتشجيع الرجعية العربية وتواطئها، بعد أن ضاقت ذرعاً بالثورة الفلسطينية، بالبندقية الفلسطينية المتحالفة مع البندقية الوطنية اللبنانية فوق هذه الساحة.

وكان للعدوان جانبه اللبناني؛ فقد انخرطت فيه بنشاط قوى لبنانية عميلة لاسرائيل وللامبريالية الاميركية، لم تنحصر «بالقوات اللبنانية» وحزب الكتائب والجبهة اللبنانية بقيادة بشير الجميل. إلا ان هذه القوى كانت اوقح الادوات وأكثرها انخراطاً في دور عسكري مباشر في اطار العدوان، تجلى بمشاركتها القوات الاسرائيلية في حصار بيروت، وفي دخولها الجبان الى الجبل الوطني بحماية الدبابات الاسرائيلية، لتحاول اذلال ابناء هذا الجبل الصامد. وتجلى ذلك ايضاً في مشاركتها النشطة بالمجازر الدموية القذرة في صبرا وشاتيلا.

اشتراك البرجوازية المحلية

ان أوساطاً اوسع من البورجوازية اللبنانية، قد شاركت، بهذا القدر أو ذاك، مع الفئات المهيمنة من البورجوازية، داخل السلطة وخارجها، في عملية الخيانة هذه. وبدا الخيار الخياني المكشوف، والرهان على الاحتلال الاسرائيلي ـ الاميركي، خياراً طاغياً لدى البورجوازية اللبنانية كطبقة، رغم بقاء قسم منها معارضاً للاحتلال، ومساهماً في التصدي له، لاعتبارات مختلفة وبنسب متفاوتة.

وهذا الانتقال في موقف الفئات المهيمنة من البرجوازية اللبنانية من الخيار ذي المنحى الفاشي، المستند الى الدعم الامبريالي الاسرائيلي، الى الخيانة الوطنية المباشرة والسافرة التي جعلت منها طرفاً في عدوان خارجي امبريالي على البلاد، يشكل مفصلاً نوعياً مهماً في مسار الصراع في البلاد، سيقف التقرير عنده بالتفصيل، فيما بعد، لكونه يحدد ليس فقط صورة الصراع الراهن، بل، وبخاصة، آفاق تطور الصراع في المستقبل كذلك.

ويتعرض تقرير اللجنة المركزية للنواقص والثغرات التي اثرت، سلباً، على المواجهة الوطنية والقومية والعالمية للعدوان، تحت عنوان اساسي يتلخص في انه اذا كانت قوى العدوان على اعلى درجة من استنفارها وتماسكها داخلياً، وعربياً، وعالمياً، فان القوى المعنية بمواجهة العدوان، لبنانياً، وفلسطينياً، وعربياً، ودولياً، لم تكن على الحد الادنى الضروري من الاستعداد، والاستنفار، والتنسيق، والوحدة، بما يجعلها قادرة على خوض مواجهة انجح. واذ يقسو التقرير في نقده لسلبيات الوضع العربي،

ويكشف النقاب عن سلبيات الثورة الفلسطينية قبل عام ١٩٨٢، فهو لا يعفي حزبنا، وحركتنا الوطنية اللبنانية، من مسؤوليتها. بل هو يتوقف في هذا المجال عند نقد ذاتي ثوري، جريء وصريح.

وسام للمقاتلين ووصمة عار للرجعية وانظمتها

غير ان النقد والنقد الذاتي لا يخففان، في نظر حزبنا، من اهمية الصمود البطولي الذي كتبه هذا الشعب اللبناني الأبي، جنبا الى جنب مع الشعب الفلسطيني الباسل، وراء القيادة المشتركة لقوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية في لبنان، وكتبته معهما وحدات الجيش العربي السوري العاملة في اطار قوات الردع العربية. ان هذا القتال البطولي الذي وصل ذروته في ملحمة الصمود الكبرى في بيروت، سيبقى منارة امام شعبنا، ووساماً لمقاتلي الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية والقوات السورية، بمقدار ما كان، وسيبقى الى الابد، وصمة عار على جبين الرجعية العربية وانظمتها المتخاذلة، التي ظلت تتفرج على بيروت وهي تحترق تحت قصف القوات البرية والبحرية والجوية الاسرائيلية المتواصل ليلاً ونهاراً طيلة ثلاثة اشهر، قطعت عن المدينة خلالها الامدادات من كل نوع، حتى الغذاء والدواء والكهرباء والماء وحليب الاطفال... بينما كان النفط العربي يستمر بالتدفق الى الاحتكارات الامبريالية، ليتحول وقوداً للطائرات الحربية، وقنابل محرقة، وفوسفورية تحملها هذه الطائرات لتلقيها على اطفالنا، واطفال شعب فلسطين في مخيماته!

اجل، سيبقى حزبنا الشيوعي اللبناني، الذي قام بدوره في هذه المواجهة البطولية لشعبنا، ولقوانا الوطنية والتقدمية، ولقوى الثورة الفلسطينية، سيبقى فخوراً بمساهمته في الصمود، على كل الجبهات وفي جميع الميادين. وسيبقى وفياً لشهدائه، ولشهداء شعبنا العربي اللبناني والفلسطيني والسوري. سيبقى حزبنا يذكر باعتزاز الموقف الصامد لرئيسه الفقيد الكبير الرفيق نقولا شاوي الذي رفض طلب قيادة الحزب منه الخروج من بيروت، وأصر على ان يتابع نضاله مع رفاقه فيها، وأن يرأس الاجتماعين التاريخيين للجنة المركزية لحزبنا وسط حصار بيروت، وتحت ازيز الرصاص، ودويّ القنابل ودخان الحرائق، حيث رسمت خطط متابعة الصمود، من جهة، وتدابير انشاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال من جهة اخرى.

وسيبقى حزبنا وفياً للدم المشترك الذي سال، دم المقاتلين الوطنيين اللبنانيين، مقاتلي الحركة الوطنية اللبنانية وحركة «امل»، والمقاتلين الفلسطينيين من كل فصائل الثورة الفلسطينية، ومقاتلي القوات السورية المحاصرة معنا في بيروت، هذا الدم الذي جسد ويجسد الوحدة المصيرية الحقيقية بين قوى الصمود في هذه الساحة الامامية.

اما عتبنا على الاشقاء والاصدقاء والحلفاء لعدم تقديم الدعم الكافي لنا، اثناء المواجهة، فلا يمنعنا من توجيه الشكر الى كل صوت ارتفع شجباً للعدوان وتضامناً مع شعبنا، ومع الثورة الفلسطينية، على امتداد الكرة الارضية، في بعض البلدان العربية، ومن القوى الديمقراطية في اسرائيل، وفي بلدان حركة عدم الانحياز ومن قبل الاحزاب الشيوعية والقوى الديمقراطية في اوروبا الغربية واميركا الشمالية واليابان، وبخاصة في البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي الصديق.

ايها الرفاق والاصدقاء الاعزاء،

ان العدوان الاميركي ـ الاسرائيلي ـ الرجعي العربي ـ الانعزالي على لبنان قد شكل نهاية مرحلة وبداية اخرى.

لقد خرجت المقاومة الفلسطينية من لبنان، بعدما اجبرت قيادة **منظمة التحرير** الفلسطينية على توقيع اتفاق فيليب حبيب المذل، باشراف القوات المتعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية. وخرجت، مع قوات الثورة الفلسطينية، القوات السورية من بيروت. وفرض بشير الجميل رئيساً للجمهورية رغم ارادة اكثرية اللبنانيين الساحقة. ونفذت القوات الاميركية المشاركة في القوات المتعددة الجنسية، مسرحية الانسحاب الصوري الاول لتخلي المجال امام مجزرة صبرا وشاتيلا التي كانت قد أعدت بعناية بين الجيش الاسرائيلي و«القوات اللبنانية» بقيادة بشير الجميل، وبمعرفة المخابرات المركزية الاميركية، كي تقضي على ما تبقى من مقومات صمود لدى شعبنا اللبناني، ولدى الشعب الفلسطيني. وكانت ترمي، من وراء ذلك، ايضاً، اتاحة الفرصة لعودة مديدة ووطيدة للقوات المتعددة الجنسية بحجة حماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، للسيطرة على لبنان وعلى المنطقة العربية، كجزء من الاستراتيجية العدوانية للادارة الاميركية. وقد كانت هذه السياسة العدوانية لادارة ريغان تعمل على اعادة نشر الوجود العسكري المباشر، في محاولة للتخلص مما سمي بعقدة فيتنام. والهدف المباشر من كل ذلك كان ضرب حركة التحرر الوطني للشعوب العربية ولشعوب العالم، وتشديد التآمر ضد السلم العالمي، وضد البلدان الاشتراكية وطليعتها الاتحاد السوفياتي.

واذ كان من المفترض ان تكون مجازر صبرا وشاتيلا، والدخول الاسرائيلي الى بيروت الغربية، مقدمة لتسليم بشير الجميل السلطة، فقد شكل مقتل بشير الجميل ذريعة لانطلاق العملية المعدة مسبقاً. ووصل الاحتلال الاسرائيلي الى ذروته باحتلال العاصمة بيروت وباجراء الانتخابات الرئاسية للمرة الثانية في ظل الاحتلال المباشر، اي في ظل سقوط العاصمة تحت هذا الاحتلال. وهكذا اتى امين الجميل خلفاً لشقيقه بشير، واستمر فرض حزب الكتائب على رأس السلطة، كنتيجة اساسية من نتائج الاحتلال، وعادت القوات المتعددة الجنسية على امل البقاء طويلاً في لبنان.

قرار قيام جبهة المقاومة الوطنية

غير ان الستار الذي كان يسدل على هذا الفصل من المأساة كان يرفع عن فصل آخر، مشرق ووضاء، هو الفصل الذي يعلن انطلاقة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال. ففي الوقت الذي كان فيه من تبقى في بيروت من وطنيين لبنانيين يقفون وقفة بطولية، ليتابعوا خوض مقاومة رمزية انتحارية، للغزوة الهمجية المندفعة ضد العاصمة وليرهق طاقة الجيش الاسرائيلي، في ١٥ و١٦ و١٧ ايلول ١٩٨٢، كان النداء للمقاومة ولتشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، يكتب في منزل الشهيد الكبير كمال جنبلاط في بيروت، ويعلن، في السادس عشر من ايلول، قيام جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي... وقد سجل هذا الحدث بداية حقبة تاريخية جديدة، وانبلاج فجر جديد، هو فجر المقاومة التي سرعان ما نفذ **ابطالها** العملية الاولى، في الصنائع عشية ١٩ ايلول، لتتتالى عملياتها في محطة ايوب،

وفي كورنيش المزرعة، وفي الويمبي، وتلة الخياط، وكركول الدروز، ومختلف **شوارع** بيروت، مفاجئة قوات الاحتلال بفعاليتها ودقة تنظيمها، وشموليتها.. ولتفرض على قوات الاحتلال الانسحاب السريع من بيروت، وسط نداءات من مكبرات الصوت تناشد اهل بيروت عدم اطلاق الرصاص على الجيش الاسرائيلي المنسحب من العاصمة صباح ٢٧/٩/١٩٨٢.

الرد الثوري التاريخي على خيانة البورجوازية

لقد شكلت المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الرد الثوري التاريخي للطبقة العاملة اللبنانية، وحزبها الثوري، وللقوى الوطنية اللبنانية الاخرى التي انخرطت فيها، على الخيانة التاريخية للبورجوازية اللبنانية التي تعاونت مع الاحتلال، وراهنت عليه لحل ازمة نظامها.

غير ان واقع اشتراك فئة من اللبنانيين، مع المعتدين الصهاينة في عدوانهم ضد شعب لبنان وقواه الوطنية والتقدمية، قد اطلق الحرب الاهلية مرة اخرى في البلاد. وتأكد واقع ان للاحتلال وجهين: وجه متمثل بوجود القوات الاسرائيلية فوق الجزء الاكبر من الارض اللبنانية، بما في ذلك العاصمة بيروت، تشاركها في الجنوب قوات عميلة تابعة آنذاك لسعد حداد والآن للحد، ووراءها القوات الاميركية والاطلسية، ووجه آخر متمثل بحكم حزب الكتائب، ومحاولات «القوات اللبنانية» فرض سيطرتها المسلحة على كل لبنان. ان هذا الواقع قد جعل من الاحتلال والمقاومة ضده وجهاً من وجوه الحرب الاهلية، وأعطى الحرب الاهلية في الوقت نفسه صفة حرب تحرير وطني. واصبحت الحرب الاهلية حرباً بين فريقين: فريق عميل للاحتلال ومتواطىء معه، وفريق وطني مناهض للاحتلال، وللحكم الذي فرض على البلاد نتيجة له. لقد ترابطت معركة التحرير ومعركة اسقاط الحكم الفئوي ترابطاً كاملاً كنتيجة موضوعية لارتباط وصول الكتائب الى السلطة، بالاحتلال الاسرائيلي للبلاد.

لقد شكل وصول حزب الكتائب الى السلطة حاملا معه مشروعه السياسي الذي لخصه اتفاق ١٧ أيار المذل، ذروة الخلل في المعادلة الداخلية التي قام عليها استقلال لبنان عام ١٩٤٣، والتي سميت آنذاك بالميثاق الوطني، وقام عليها مجمل نظام لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقام عليها كيانه بالذات.

فالفئات المهيمنة من البورجوازية، المتمثلة في الطغمة المالية، وجدت نفسها، من موقع تبعيتها وتبعية نظامها، في جميع المجالات، الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، للغرب الامبريالي واحتكاراته، في تحالف موضوعي مع الكيان الصهيوني في مواجهة حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، ولم يكن من قبيل الصدفة ان مساومة ١٩٤٣ قد اختلت بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨. وظل هذا الخلل يتزايد في صالح الفريق الانعزالي بمقدار تزايد الخلل في نسبة القوى بين الدول العربية واسرائيل، في صالح هذه الاخيرة.

تسعير الطائفية لطمس حقيقة الصراع

ولما كانت الطائفية تشكل احد جوانب هذه المعادلة، فقد كان هذا الخلل يؤدي دائماً الى تشديد الصراع الطائفي في البلاد. فقد استخدمت الفئات المهيمنة من البورجوازية، ذات الغلبة الطائفية المعروفة، المواقع والامتيازات ذات السمة الطائفية التى حصلت عليها نتيجة طبيعة النظام السياسي الطائفي، (الدستور، رئاسة الجمهورية، اكثرية المجلس النيابي، قيادة الجيش وبنيته وعقيدته، المراكز المقررة في القضاء والادارة...)، استخدمتها من اجل تكريس هيمنتها الاقتصادية وحماية امتيازاتها الطبقية على حساب اوسع الجماهير الشعبية من كل الطوائف، بما في ذلك الجماهير المسيحية من العمال والفلاحين والمستخدمين والفئات المتوسطة في المدينة والريف. وكانت كلما تعرضت امتيازاتها الطبقية هذه للخطر أمام الحركة العمالية والشعبية والديمقراطية في البلاد، وفي ظل تفاقم الازمة الاقتصادية لنظامها، كانت تلجأ الى تسعير الطائفية لطمس طبيعة الصراع الاجتماعي، من جهة، ولتستنفر الجماهير المسيحية في معركة الدفاع عن الامتيازات الطبقية وكأنها امتيازات ومكاسب لهذه الجماهير وليس لحفنة ضئيلة من الفئات الاحتكارية المستغلة، من أرباب الطغمة المالية، على حساب اوسع الجماهير. حتى انها ربطت بين مصير امتيازاتها ومصير النظام بمجمله، بل ومصير الكيان اللبناني بالذات، فكانما هذا الكيان قد انشيء خصيصاً لهذا النظام الذي اقيم خصيصاً لحماية هذه الامتيازات، لتجعل من كل انصار الكيان حماة للنظام وللامتيازات التي تمتعت بها هذه الحفنة من البورجوازية.

ومع الخلل الذي وصل ذروته بالتحالف الانعزالي ـ الاسرائيلي المكشوف اثناء الاجتياح، بات الحكم الكتائبي الذي نجم عن الاحتلال، يعني بالنسبة للاكثرية الساحقة من اللبنانيين ذروة التسلط الطائفي، ذروة الهيمنة ذات المنحنى الفاشي، ذروة مخطط تقسيم البلاد وتمزيق وحدتها. وهكذا ترابطت معركة التحرير بمعركة توحيد البلاد، وبمعركة تثبيت هويتها العربية وبمعركة صون الديمقراطية في ربوعها. واتخذت المقاومة الوطنية اللبنانية طابعها الوطني والقومي والديمقراطي، في آن. ان ما يفسر سرعة انتشارها وشموليتها هو مدى استجابتها لمصالح اوسع الفئات الشعبية، من جهة، ومدى ما شكلته بنشوئها وكفاحها، من جواب ثوري صحيح على الازمة في مختلف وجوهها، من جهة اخرى.

لقد تحولت حركة المقاومة الوطنية اللبنانية بسرعة، الى حركة شعب باسره، ساهم فيها كل الوطنيين اللبنانيين من كل اتجاه، من الشيوعيين الى حركة امل، مروراً بالاشتراكيين والناصريين والقوميين والبعثيين والاتجاهات الدينية المؤمنة ان الايمان بالله، هو قتال ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد التسلط الداخلي والاجنبي. وشكلت رافعة اساسية للنهوض الوطني الشامل، ورافداً اساسياً من روافد انطلاقة النضال الوطني، في مرحلته الجديدة، بعد الاحتلال. كما تحولت حركة المقاومة الوطنية

اللبنانية الى اطار لبداية نمط جديد من العلاقة الكفاحية بين القوى الوطنية اللبنانية والقوى التقدمية الفلسطينية، هذه القوى التي ساهمت في انطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، منذ البدء، وقامت بالعمليات البطولية، باسمها وتحت لوائها، متحلية بنكران ذات وبعد نظر ثوريين حقيقيين.

ولقد استقطبت حركة المقاومة مشاعر وعواطف اوسع الجماهير العربية، واثبتت بعدها القومي، ليس فقط من خلال دورها وطروحاتها، بل من خلال ازدياد المشاركة النشطة لقوى طليعية عربية في عملياتها، ومن خلال الدعم الذي حظيت به من قبل قوى حركة التحرر الوطني العربية الاساسية، وبخاصة سوريا الشقيقة التي جعلت دعم المقاومة الوطنية اللبنانية ومساعدتها وتطويرها، في مقدمة اهتماماتها، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، والجزائر، واليمن الديمقراطية، وسائر قوى حركة التحرر الوطني العربية واحزابها الوطنية والتقدمية والشيوعية.

لقد اكدت المقاومة الوطنية اللبنانية، كذلك، بعدها الدولي ودورها الاممي، من خلال تصديها لاسرائيل ولاميركا، ولمشاريعهما العدوانية في المنطقة، وعلى الصعيد العالمي. وحظيت المقاومة بأوسع احترام في اوساط الرأي العام العالمي، في كل البلدان، كما حظيت بدعم سياسي واعلامي ومعنوي وعسكري وعملي، من قبل الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى.

ان لبنان لم يعد البلد الخاضع للاحتلال، ولم يكن يوماً البلد المستسلم امام الاحتلال، بل اصبح يعرف بشكل خاص، بالبلد الذي شهد ولادة ونمو وتطور احدى ابرز حركات التحرير في الوطن العربي، الحركة التي اغتنت بتجارب حركات التحرير الاساسية الطليعية في الاتحاد السوفياتي وفي البلدان الاشتراكية الاخرى وفي البلدان الاوروبية التي واجهت الاحتلال النازي ببطولة، وفي فيتنام وكوبا وسائر بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية؛ الحركة التي اغتنت بالتراث النضالي العربي الثوري، من الثورة السورية عام ١٩٢٥ الى ثورة الجزائر، ثورة المليون ونصف المليون شهيد، الى ثورة اليمن، الى الثورة الفلسطينية...، الحركة التي اغتنت بكل ايجابي، وساهمت بتواضع في تطوير هذه الايجابيات، واغناء هذا التراث الثوري العربي والعالمي، بميزات ثورية جديدة، وباساليب نضالية جديدة.

حرب الجبل التحررية رافد اساسي من روافد النهوض الوطني

ان الرافد الثاني الاساسي من روافد النهوض الوطني المتمم للرافد الاول، المترابط معه، هو حرب الجبل التحررية. ومذ كانت العمليات الاولى للمقاومة الوطنية اللبنانية تنطلق، وتتسع في جميع المناطق، بما في ذلك في جبل لبنان، كان الوطنيون اللبنانيون في الجبل يمارسون صموداً بطولياً ضد القوات الكتائبية التي دخلت اليه في ظل الاحتلال، لتحاول ان تذل شعبه، وقواه الوطنية، وصولاً الى تهجير ابنائه، او اخضاع ارادتهم، والحاقهم بمشروعها الفاشي، من موقع التبعية.

لقد بادرت «القوات اللبنانية»، التي دخلت الجبل الوطني الى تصفية المناضلين

الوطنيين المسيحيين، شيوعيين واشتراكيين وقوميين اجتماعيين وبعثيين ومستقلين، في محاولة منها لضرب اسس التعايش الوطني الذي عرفه الجبل طوال المراحل السابقة من الحرب الاهلية. ثم حولت القرى المسيحية الآمنة، وذات الكثافة السكانية المعادية للكتائب، الى ثكنات استخدمت لاستفزاز القرى الدرزية، والى مرابض للمدفعية لدك تلك القرى... لقد اطلقت الحرب الاهلية على اساس طائفي خدمة للمشروع الاسرائيلي، وبالاتفاق مع جيش الاحتلال. وفرض على الجبل الوطني ان يدافع عن نفسه. ولم يكن دفاعه عن نفسه ينطلق من موقع طائفي، بل من موقع وطني وقومي وديمقراطي. لقد التف الجبل الوطني، بكل فئاته وأحزابه، بما فيها حزبنا الشيوعي، حول الحزب التقدمي الاشتراكي وحول رئيسه الرفيق المناضل وليد جنبلاط، ليخوض معركة الصمود الوطني، منطلقاً من ان نجاح الكتائب في طرد القوى المعادية لها في الجبل وفي فرض هيمنتها على الجبل إنما يعني نجاح السيطرة الفاشية على كل لبنان، ونجاح المشروع الصهيوني الامبريالي في السيطرة على المنطقة.

ان حرب الجبل التحررية هي، في جوهرها وواقعها حرب تحرر وطني، وهي جزء اساسي من حركة المقاومة الشعبية، والمسلحة، ضد الاحتلال الاسرائيلي، لتوجهها ضد قوات اسرائيل، من جهة، وضد الحكم الكتائبي الذي شكل ثمرة الاحتلال الاسرائيلي الاساسية في لبنان، وركيزة المشروع الاسرائيلي الأول، من جهة ثانية. ان حرب الجبل التحررية هي، في جوهرها وواقعها، حرب الدفاع عن عروبة لبنان اذ انه لو كتب للمشروع الكتائبي الفاشي و«لقواته اللبنانية» الانتصار فيها، لتكرس انعزال لبنان الى الابد، وتكرس أيضاً ربطه بالكيان الصهيوني دون عودة. انها حرب الدفاع عن الديمقراطية في لبنان التي لجمت اندفاعة المشروع الفاشي وهي في ذروتها، قصمت ظهر قواه ومنعته من فرض سيطرته على البلاد، وشكلت المنعطف الحاسم في تقويض سيطرة الكتائب على السلطة.

ورغم كل مظاهر التهجير المؤلمة التي رافقت هذه الحرب؛ وبعض التجاوزات والممارسات الطائفية التي خرجت عن دائرة الاشراف القيادي، وجاءت كردات فعل على الممارسات التي نظمتها الكتائب و«القوات»، فان حرب الجبل هي، في جوهرها، حرب وحدة لبنان. ذلك ان الانتصار الوطني فيها يؤسس، حتماً، لاعادة المهجرين في اطار حل وطني شامل غير طائفي، ولمعالجة ذيول احداث مؤسفة وخسائر مادية وبشرية كبيرة. غير ان الانتصار الفاشي فيها كان سيؤدي الى سد الطريق امام وحدة اللبنانيين، لانه كان سيكرس الهيمنة الطائفية الفئوية لزمن طويل.

ان حرب الجبل التحررية هي حرب ذات بعد قومي يتصل بعمق وشمولية الصراع في منطقتنا، بين قوى القومية العربية وبين القوى المعادية لها. وهي ذات بعد عالمي اممي يحدده اسهامها في توجيه ضربة قاصمة للوجود الاميركي، وللقوات الاطلسية في لبنان.

دور جبل كمال جنبلاط

اننا ونحن نعقد، اليوم، مؤتمرنا الخامس، في ربوع هذا الجبل المحرر، جبل كمال جنبلاط، نتوجه بتحية الاجلال والاكبار لشهداء الجبل الابطال، لمقاتليه، لابنائه، للحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه الرفيق وليد جنبلاط، لرفاقنا الشيوعيين في الجبل ولرفاقنا البعثيين والقوميين وسائر القوى الوطنية والتقدمية هنا، مؤكدين اننا نعتبر مهمة الدفاع عما شكله، ويشكله الجبل المحرر من انجاز وطني، في طليعة المهام النضالية امام حزبنا. ونحن ننتهز هذه المناسبة لنوجه تحية خاصة الى مناضلي جيش التحرير الشعبي، قوات الشهيد كمال جنبلاط، للدور الهام الذي قاموا به في تحرير الجبل، والذي يقومون به دفاعاً عن الجبل المحرر، واستعداداً لمتابعة معركة تحرير وتوحيد لبنان ونعاهدهم بان نزيد على الدوام من مساهمتنا في هذا الجيش الذي يشكل احد الأطر الاساسية للوحدة النضالية بين حزبينا.

انتفاضة ٦ شباط وطنية وذات محتوى ديمقراطي

اما الرافد الثالث، والاساسي، الذي شكل امتداداً للمقاومة ضد الاحتلال ولحرب الجبل في آن، فقد تجسد في انتفاضة الضاحية، وفي انتفاضة بيروت الوطنية، في وجه نهج الهيمنة الفئوية لحزب الكتائب ولجيش الحكم الطائفي و«للقوات اللبنانية». ان صمود ابناء بيروت في وجه حكم الظلم والاضطهاد، اتخذ اشكالاً متعددة وغنية. ففي ظل نسبة قوى شديدة الاختلال في صالح قوى العدو، وبينما كان الجيش الفئوي يتساند مع قوات الاحتلال وينسق معها في مداهمة المكاتب والمقرات الحزبية والمنازل والمستودعات بحثاً عن السلاح وعن المناضلين، كانت القوى الوطنية اللبنانية الاساسية تقاوم هذا التسلط القمعي بوسائل النضال الديمقراطي. فظلت الصحف الوطنية تصدر، وظلت الاجتماعات الوطنية تعقد، واستمرت الحركة النقابية والعمالية تناضل كما استمرت النقابات المهنية تدافع عن بقايا ديمقراطية اريد خنقها كلياً لفرض نهج الهيمنة الفاشية. ثم اتخذ الصراع ضد التسلط طابع التململ الشعبي العام. ففرض على العاصمة منع تجول مسائي دائم وبات سكانها في سجن كبير. غير ان اصوات الاحتجاج الجريئة ظلت ترتفع متخذة اشكالاً متنوعة حتى شملت قوى عديدة، من حزبنا الشيوعي اللبناني، الى الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة «امل» الى الشخصيات الوطنية البيروتية والتنظيمات الناصرية، الى المراجع الدينية... حيث كان لصلاة العيد التي اقامها سماحة مفتي الجمهورية في الملعب البلدي دور بارز في التعبير عن النقمة الشعبية ضد التسلط، من جهة، وفي الاعلان عن التمسك بثوابت وطنية لبناء الوطن مخالفة لمنطق اتفاق ١٧ ايار ونتائج الاحتلال الاسرائيلي، من جهة اخرى.

ووسط هذا الاحتقان جاءت انتفاضة بيروت الاولى، والطريقة الفاشية في قمعها، لتعمق الصراع ولتؤسس لانتفاضة ثانية ترافقت مع حرب الجبل التحررية، وحققت

في السادس من شباط عام ١٩٨٤، ازالة الهيمنة الطائفية الفئوية عن العاصمة المناضلة وعن الضاحية الجنوبية الصامدة. وبغض النظر عن المسار اللاحق الذي اتخذه الوضع في بيروت، وعن الثغرات والشوائب والسلبيات التي تكاد تلغي كل ايجابيات انتفاضة ٦ شباط، فذلك لا يمنعنا من التأكيد على الاهمية التاريخية لهذا الحدث ولدور الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل والتيار الناصري العريض من كل الاتجاهات، وكذلك الشيوعيين والبعثيين والقوميين وكل القوى الوطنية والتقدمية في احداثها، فانتفاضة بيروت لم تكن انتفاضة فئوية او طائفية. لقد كانت انتفاضة وطنية ذات محتوى ديمقراطي واضح. بل انها، في ما شكلته من دور في الصراع آنذاك ضد نهج الهيمنة، وضد اتفاق ١٧ ايار، وضد التدخل الاميركي العسكري في الحرب الاهلية، شكلت منعطفاً في مسار هذا الصراع، ولعبت دورها القومي على صعيد المنطقة، واحتلت موقعاً هاماً في الصراع الدولي الشامل ضد الامبريالية والصهيونية وضد قوى العدوان والحرب.

طرد القوات الاميركية انتصار وطني كبير

ولا بد، في سياق الحديث عن روافد النهوض الوطني بعد ١٩٨٢، من ان نتوقف، بشكل خاص، عند المعركة ضد القوات الاميركية والاطلسية الاخرى، التي جاءت تحت اسم «القوات المتعددة الجنسية» وبحجة حماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، فتحولت الى قوات تحت امرة جنسية اميركية واحدة، وباتت جزءاً اساسياً من قوى الحرب الاهلية اللبنانية، وطرفاً من اطرافها الى جانب حكم الكتائب و«القوات اللبنانية»، تقصف بوارجها، «نيوجرسي» وغيرها، الجبل الصامد، والضاحية المنتفضة، وبيروت الوطنية، وتدك مرابض مدفعيتها مواقع المقاتلين الوطنيين، وتغير طائراتها الحربية على مدن وقرى لبنان الامنة، مطاردة الوطنيين اللبنانيين المتصدين لحكم الكتائب الفئوي، ولاتفاق ١٧ ايار الخياني.

ان النضال السياسي ضد الوجود الاميركي، والعمليات العسكرية البطولية ضد القوات الاميركية والاشتباكات المباشرة معها، بعد انهيار الجيش الفئوي في الضاحية وحول مطار بيروت... ان كل ذلك قد ادى الى طرد هذه القوات الغازية عن ارضنا، والحق بالامبريالية الاميركية ابشع هزيمة عرفتها بعد فيتنام، وشكل اسهاماً اممياً طليعياً من قبل شعبنا في التصدي لانبعاث نهج التدخل الاميركي العسكري المباشر ضد حركات التحرر في العالم، وضد نزعة السيطرة الامبراطورية الجديدة لدى ادارة ريغان، المعادية للسلم ولأمن الشعوب.

قيام «جبهة الخلاص الوطني»

الى جانب هذه الروافد السياسية ـ العسكرية ـ الشعبية، في عملية النهوض الوطني بعد الاجتياح، يمكن اعتبار النضال السياسي المستهدف توحيد اوسع القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد ضد الاحتلال ونهج الهيمنة، واحداً من اهم هذه

الروافد واكثرها تأثيراً؛ اضافة الى دور الحركة النقابية والجماهيرية والديمقراطية للعمال والمزارعين والمثقفين الوطنيين والطلاب والشباب والنساء.

لقد شكل قيام «جبهة الخلاص الوطني» حدثاً بالغ الاهمية في هذا السياق. فهي قد تكرست قيادة سياسية عامة لمجمل النضال الوطني الهادف الى تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي، ورفض اتفاق ١٧ ايار المذل، وسائر الاهداف السياسية للعدوان، ومنع سيطرة حزب الكتائب وجيشه الفئوي و«قواته اللبنانية» على البلاد.
وفي ظل قيادتها السياسية حققت حرب الجبل التحررية وانتفاضة بيروت انتصارهما، وطردت القوات الاطلسية من البلاد؛ وعقد مؤتمرا جنيف ولوزان، والغي اتفاق ١٧ ايار، وبدأ الصراع في البلاد يدخل مرحلة جديدة ارقى مستوى واكثر تعقداً.

ولا بد لنا، قبل الانتقال الى هذه المرحلة، من ان نقف عند العوامل الخارجية التي اسهمت في مجمل النهوض الوطني الموصل الى تلك الانتصارات.

دعم سوريا لعب الدور الحاسم

ايها الاخوة والرفاق:

لم يكن لعوامل الصمود فوق الساحة اللبنانية، ولحالة النهوض الوطني، ان تلعب دورها بهذا الشكل وبهذه السرعة والفعالية لو لم تستند الى الموقف الحازم الذي وقفته سوريا في وجه الضغط الاميركي الاسرائيلي الرجعي، ولو لم تحظ بالدعم الكامل من قبل الشقيقة سوريا. ان سوريا، شعباً وحزباً وجيشاً وقوى تقدمية، بقيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد، قد صمدت في وجه اشرس هجمة اميركية ـ صهيونية رغم الخلل في نسبة القوى، ورفضت الشروط السياسية للعدوان، وقدمت كل ما في وسعها من دعم للمقاومة الوطنية اللبنانية، كما دعمت النضالات السياسية المختلفة لاسقاط اتفاق ١٧ ايار، وقدمت الدعم الفعال لحرب الجبل التحررية ولانتفاضة بيروت والضاحية.
وشكل التحالف السوري ـ السوفياتي وتعزيزه، المحور الاساسي في عملية توفير هذه الموجبات وفي تطور عملية الصمود، ومعركة المواجهة. وقد ساعدت في ذلك قناعة الطرفين بتعميق العلاقة بينهما وبالعمل على اعادة نسبة القوى الى ما كانت عليه، بعدما تمادت اميركا واسرائيل في العمل على استغلال الخلل لقطف ثمار العدوان كاملة، بما في ذلك عربياً وعالمياً.

على قاعدة هذا التطور اخذ الدور السوري يحتل موقع العامل الأساسي في معركة الصمود والمواجهة الجارية على الساحة اللبنانية والهادفة لالغاء نتائج العدوان، ومنعه من تحقيق اهدافه. ومع هذا التحول اصبح من الضروري ان يتراجع نهج التمايز عن الموقف السوري ليتقدم نهج التكامل والتنسيق معه، والاستفادة القصوى من امكانياته ومن دوره ومن الدعم السوفياتي المستند اليه.

الخلل في الموقف العربي، وبخاصة الموقف الفلسطيني

رغم طغيان التراجع في الوضع العربي بعد توقيع اتفاقيات كمب ديفيد، لا بد من التوقف عند اهمية كون الهجوم الاسرائيلي ـ الاميركي لم يستطع تحقيق كامل اهدافه في قطف ثمار العدوان على الصعيد العربي. وقد ابرزت شراسة العدوان، وفضيحة التخاذل العربي، بعض المواقف في مساندة نضال الشعب اللبناني. وتسجيل هذا الواقع، من جانبنا، لا يعني بناء اية اوهام، أو القبول بأية تبرئة.

الا ان التحول الاكثر خطورة، الذي شهده الوضع العربي فيتمثل في هذه المرحلة في الخلل الذي نشأ في موقف القيادة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تمحور الصراع داخل منظمة التحرير، فور خروجها من لبنان، وكان هذا الصراع متفاعلا قبل ذلك، بين اتجاهين: وطني معاد للمشاريع الاستسلامية، ساهم في المعركة التي استمرت ضد قوى التحالف المعادي ولا سيما في المقاومة الوطنية اللبنانية، وتحت رايتها، ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي حرب الجبل وانتفاضة الضاحية، واتجاه يميني مساوم. ولم يستطع الاتجاه اليميني ان يحسم الاوضاع لصالحه دفعة واحدة، نظراً للموقع الذي تحتله القوى الوطنية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ولاستمرار هذه القوى في موقع القدرة على ممارسة دورها. وقد تجسد هذا الواقع في التسوية التي توصلت اليها الدورة الـ ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث امكن التصدي لليمين ومنعه من اتخاذ مقررات رسمية تسمح له بالسير في نهج الانحراف، وتم بذلك الاحتفاظ بوحدة منظمة التحرير الفلسطينية.

لكن القيادة اليمينية خرجت من هذه الدورة لتبدأ، وفي ظل احتدام الضغط الاميركي ـ الاسرائيلي ـ الرجعي ـ العربي، عملية التمهيد للسير في طريق الانحراف، والقطع مع مقررات المجالس الوطنية السابقة، بما فيها دورة الجزائر. فقد بنت هذه القيادة موقفها على اساس حسابات تبين فيما بعد خطؤها، تنطلق من أن الخلل الذي احدثه العدوان في ميزان القوى اصبح حاسماً، ونهائياً، ولا عودة عنه، ولا بد لها من ايجاد موطىء قدم في قطار الحل الاميركي المتقدم. وتجلى هذا النهج في الموقف الرسمي لقيادة المنظمة من اتفاق ١٧ ايار، حيث كانت تؤيده ضمنياً، وتحسب انه سينجح، وترسم خطواتها على هذا الاساس.

الانحراف الفلسطيني واحداث طرابلس وزيارة القاهرة

لقد ادى هذا النهج الى انفجار الصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني، باشكال مختلفة، بما في ذلك الصراع المسلح. وبدأ الصراع، أول الامر، داخل حركة فتح وسرعان ما ترك انعكاساته على المنظمات الاخرى، وساهم في تفاقم التناقض والصراع مع سوريا. واذا كانت العوامل التي ادت الى التقاتل عديدة، فإن القيادة اليمينية تتحمل المسؤولية الاساسية في ذلك. ثم جاءت احداث طرابلس لتكشف، في

هذا السياق، المدى الذي وصلت اليه القيادة الرسمية للمنظمة في نهج الانحراف اليميني، والتصميم على المضي في هذا الاتجاه، داخل الساحة الفلسطينية وفي العلاقة مع سوريا، وفي العلاقة مع القضية الوطنية اللبنانية، ومع القوى الوطنية اللبنانية، حيال الشيوعيين خاصة. وبوادر هذا التحول ازاء الوضع الداخلي اللبناني كانت قد بدأت خلال حرب الجبل وفي الرهان على امين الجميل.

وفي ظل هذا التطور تحولت منظمة التحرير الى عامل سلبي في الصراع على الساحة اللبنانية. وبدأ يبرز التجسيد الملموس لهذا النهج الاستسلامي، ويتأكد انه اختيار استراتيجي جديد، في زيارة عرفات الى القاهرة، بعد خروجه من طرابلس، ثم في الخطوات الخطيرة اللاحقة، من المجلس الوطني الانشقاقي في عمان، الى اتفاق عمان، الى اعلان القاهرة.

المواجهة الفلسطينية للانحراف

وفي المقابل تصدت المعارضة الفلسطينية لهذا النهج المنحرف، بدرجات متفاوتة من الحزم، وبأشكال متفاوتة من الفعالية. وتمثلت الثغرة الاكبر، على هذا الصعيد، في عدم نجاح هذه القوى في توحيد جهودها في جبهة موحدة. وقد بذلت في هذا الاتجاه جهود كبيرة، كان لنا دور مباشر فيها اثمرت في عقد اتفاق عدن ـ الجزائر. وقد تضمن هذا الاتفاق مبادىء صحيحة، لكنها لم تكن قابلة للتطبيق. لقد ثابرت قيادة عرفات على مواقفها وقطعت الطريق على اي حل وطني للازمة، وعمقت الانقسام داخل م. ت. ف. وضربت الوحدة الوطنية الفلسطينية. وكان هم القيادة اليمينية ان تستفيد من اي تفاوض معها للسير اكثر على طريق الانحراف، وتأمين ما امكن من تغطية لنهجها هذا.

الا ان قيام جبهة الانقاذ الوطني الفلسطيني قد شكل، فيما بعد، تطوراً بالغ الاهمية في مواجهة نهج الانحراف، رغم عناصر الضعف التي رافقت قيامها، سواء في مدى جدية أطرافها في رسم النهج الثوري البديل، ام في مدى العمل المثابر على استقطاب الجماهير الفلسطينية في مواجهة نهج الانحراف والمخاطر التي يحملها، خاصة داخل المخيمات في لبنان.

اسقاط اتفاق ١٧ أيار بداية مرحلة جديدة

ان اسقاط اتفاق ١٧ ايار شكل منعطفاً حاسماً في مسار الصراع فوق الساحة اللبنانية وعل الصعيد الاقليمي، كما شكل بداية مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني اللبناني. فهو بذاته، يعتبر هزيمة كبرى للامبريالية الاميركية التي اشرف وزير خارجيتها شولتز على عقد هذا الاتفاق وهو هزيمة كبرى لاسرائيل التي تفشل، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، في فرض شروطها السياسية، الامر الذي ادى، مع تطور عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية البطلة، الى فرض الانسحاب غير المشروط عليها، بشكل متتال، وفي اول هزيمة عسكرية عرفتها منذ وجودها.

ان الغاء اتفاق ١٧ ايار شكل ضربة للرجعية العربية التي راهنت على اتفاقيات

كمب ديفيد، وحاولت ان تمرر حلقتها الثانية، فوق الساحة اللبنانية. وهو هزيمة للاتجاه اليميني في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي استنتجت، بعد اجتياح بيروت، ان لا جدوى من استمرار النضال الثوري والكفاح المسلح، وراحت تسعى وراء حصتها في الحل الاميركي، فجاء الغاء اتفاق ١٧ ايار خير دليل على جدوى النضال الثوري، بل خير دليل على ان هذا النضال هو الطريق الوحيد لانتزاع الحقوق القومية.

ان الغاء اتفاق ١٧ ايار شكل هزيمة كبرى للرجعية الداخلية، ليس فقط «للقوات اللبنانية» والقوى الفاشية، بل لاوسع فئات القوى المهيمنة من البورجوازية.. وبعد الضربات العسكرية المتلاحقة (التي استكملت فيما بعد في معركة الشحار الغربي، وفي الاقليم، وشرقي صيدا..) وجد حماة النظام السياسي الطائفي ودعاته، انفسهم، وقد انهارت مشاريعهم في الحماية الخارجية من جهة، وانهارت من جهة ثانية مواقع سيطرتهم، الجغرافية اولاً، والعسكرية ثانياً والسياسية ثالثاً والمعنوية رابعاً، على طريق تعمق ازمة نظامهم في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، لاحقاً.

اسقاط الاتفاق الخياني.. وأزمة النظام

ان الغاء اتفاق ١٧ ايار اثبت امام الجميع ان خيار الخيانة الوطنية لا أفاق له هو الآخر. وانه لم يقدم الا المزيد من الآلام والدماء والخراب، بالنسبة للبنانيين عموماً، وبالنسبة للجماهير المسيحية التي اتخذ هذا الخيار باسمها زوراً وبهتاناً، فوجدت نفسها مجبرة على دفع الثمن الباهظ. واذا كان اعتماد خيار الخيانة الوطنية وصولاً الى ابرام اتفاق ١٧ ايار، قد افقد البورجوازية «شرعيتها الوطنية» أي «الشرعية الوطنية » لنظامها، فان اسقاط اتفاق ١٧ ايار قد عمّق ازمة النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي في جميع المجالات وجعله يدخل في ازمة حادة تستعصي على الحلول الوسط.

الارتباط بين التحرر الوطني ومهمات التغيير

والى جانب ازمة النظام في المجال الوطني والقومي (التحرير، الهوية القومية للبلاد، وحدة لبنان) برزت الأزمة، كذلك، في ذروة حدتها في المجال الديمقراطي، اي في ما يتعلق بالنظام السياسي في البلاد، بشكل اساسي، وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي كذلك. واذا كان الترابط بين وجهي النضال، الوطني والديمقراطي، هو ترابط موضوعي في عصرنا، عصر انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية، فان الترابط يصل اعلى مستوياته في لبنان. ونتيجة لهذا الترابط تحددت طبيعة المرحلة التي تعيشها البلاد، بكونها مرحلة النضال من اجل التحرر الوطني والتطور الديمقراطي، اي انها تاريخياً، مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وفي اطار هذه المرحلة التاريخية، يستحيل النظر الى التحرر الوطني بمعزل عن مهمات التغيير الديمقراطي. فالنضال من اجل تحرير الارض من الاحتلال انما يرتبط ارتباطا وثيقاً بالنضال من أجل الاصلاح الديمقراطي في النظام السياسي، والاصلاح في

المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، باتجاه التطور والتقدم، قبل ان تنضج الظروف الموضوعية والذاتية التي تسمح بطرح مهمة القيام بالثورة الاشتراكية كمهمة آنية.

وفي هذه الحالة تواجه الحركة الثورية نوعين من المهام:

مهام وطنية، ومهام ديمقراطية بترابطهما العضوي كما اشرنا، ولا شك فإن الاولويات ليست دائما ذاتها، بل هي متحركة، متغيرة، متطورة باستمرار، منتقلة من حالة الى حالة اخرى ضمن المرحلة التاريخية الواحدة. فاحياناً يطغى الطابع الوطني على المعركة (دون ان يختفي الطابع الديمقراطي) واحياناً اخرى يبرز الطابع الديمقراطي الى الصدارة وتطرح امام الحركة الثورية مهام متقدمة، اي تدخل مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية. ثم ان هذه المرحلة قد تتوج بانتصار نوعيّ يجعلها تنتقل الى حالة اكثر تقدماً، وقد تمنى بنكسة تجعلها تتراجع الى مواقع دفاعية.

ان تقرير اللجنة المركزية يقف عند هذه القضية ليعالجها من مختلف جوانبها، النظرية والعملية، ولا شك ان القضية الرئيسية بالنسبة للحزب الثوري انما تكمن في ان يدرك هذا الحزب شكل تجلي القوانين العلمية الموضوعية لتطور المجتمع في الظروف الملموسة للبلد الذي يناضل فيه.

وبالنسبة لنا في لبنان فقد حدد المؤتمر الثاني التاريخي، الذي اعاد الاعتبار للماركسية اللينينية في تحليل الحزب للاوضاع اللبنانية، وبعد دراسة علمية لطبيعة النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ اللبناني، ولمكمن الازمة ولمستوى عمقها، انذاك، حدد ان التطور الرأسمالي قد بات هو التطور الطاغي في البلاد، وان النظام الرأسمالي اللبناني، القائم على الطائفية، وعلى «الاقتصاد الحر»، هو نظام محكوم بالتبعية الكاملة للامبريالية، يستورد الازمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي، بفعل تبعيته لهذا النظام، ويولدها على الدوام بفعل تركيبه المشوه والوحيد الجانب. واذ يحدد برنامج الحزب، الذي اقره المؤتمر الثاني، ان الطغمة المالية هي الفئة العليا المهيمنة من البرجوازية في النظام اللبناني، واذ يثبت تعارض مصالحها مع مصالح الاكثرية الساحقة في البلاد، ومع مصالح تطور الاقتصاد الوطني تحديداً، يقرر ان المهمة الثورية امام الطبقة العاملة، وحزبها الطليعي وحلفائها، انما تكمن في اسقاط سيطرة الطغمة المالية على الحكم واقامة حكم وطني ديمقراطي» يفسح في المجال امام الانتقال الى الاشتراكية. ويميز البرنامج بين مهام مرحلة الحكم الوطني الديمقراطي وطبيعته وبين مهام وطبيعة مرحلة الانتقال الى الاشتراكية، ويؤكد على ضرورة قيام اوسع تحالف بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتفق مصالحها مع هذه المهام، والتي تتعارض مصالحها مع مصالح الطغمة المالية المهيمنة. ويكشف البرنامج كذلك خللا اضافياً، او موقعاً اضافياً للتناقض الحاد في النظام، هو تخلف البنى السياسية (الدستور، قانون الانتخاب، اسس الحكم، الادارة، القضاء، الجيش..) حتى عن البنى الاقتصادية نفسها. فالنظام الاقتصادي هو نظام رأسمالي ينمو في كنف بنى سياسية متخلفة، موروثة بمعظمها عن عهد الانتداب. ويتوقف البرنامج، من حيث المبدأ، عند الطائفية في النظام السياسي ليظهر مدى تعارضها،

بشكل مطلق، مع مصالح التطور الديمقراطي للبلاد.

اما المؤتمر الثالث للحزب، عام ١٩٧٢، فلم تكن مهمته بالمستوى نفسه من صعوبة المهمة التي واجهت المؤتمر الثاني. فقد بات موضوع الازمة العامة للنظام في لبنان على كل شفة ولسان، مقر بوجودها من قبل الجميع، بعد ان كنا لوحدنا تقريباً نتحدث عنها، ابان المؤتمر الثاني. واذ اتسعت النضالات الديمقراطية على كل الاصعدة آنذاك، وبرزت ازمة النظام في المجال الوطني والسياسي، والديمقراطي العام، والاقتصادي والاجتماعي... في آن. فقد طرح الحزب برنامجاً شاملاً للنضال الديمقراطي العام يهدف الى فرض قيام جملة اصلاحات سياسية وديمقراطية واقتصادية - اجتماعية على طريق قيام الحكم الوطني الديمقراطي. ولما كان التفاعل والتعاون الثابت والمخلص، والتحالف، بيننا وبين الحزب التقدمي الاشتراكي قد دخل، آنذاك، مرحلة متقدمة، فقد تمت من خلاله صياغة البرنامج المرحلي للاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي في لبنان، برنامج الحركة الوطنية عام ١٩٧٥. واستمر النضال في هدي هذا البرنامج، بعد ان فرضت البورجوازية على الحركة الشعبية والوطنية حمل السلاح، ولجأت الى العنف، والى الاساليب الفاشية، من اجل اعادة تثبيت اسس نظامها الذي تعرض لهزة عنيفة بفعل تعمق ازمته الشاملة من جهة، وبفعل النضال الديمقراطي العام الذي قادته الحركة الوطنية من جهة اخرى، وسط دور متنام، كماً ونوعاً، للطبقة العاملة والفئات المتوسطة في المدينة والريف. ومع بداية الحرب الاهلية شكل البرنامج المرحلي، برنامجاً للقوى الوطنية في هذه الحرب، مقابل برنامج الهيمنة الفاشية المتحالفة مع اسرائيل. وقد كان للمؤتمر الرابع للحزب الفضل في الكشف عن الجذور الاقتصادية والاجتماعية لنشوء الفاشية من جهة وعن الطابع الطائفي المتصهين الذي اتخذته في شكل تجليها من جهة ثانية. وبات مصير الحركة الثورية في البلاد متوقفاً على مصير الاتجاه الذي تسير فيه الحرب الاهلية.

لقد استمر نضال الحركة الوطنية تحت لواء هذا البرنامج الى ان كانت نكسة عام ١٩٧٦ المعروفة كنتيجة للخلل في التحالفات، الذي انعكس آنذاك في الصراع المؤسف بين الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، من جهة، وبين سوريا من جهة اخرى... فاختل ميزان القوى في الداخل، واستفادت الرجعية اللبنانية من هذا الواقع لتعزز مواقعها، ولتقفز الى العلاقة المباشرة والمعلنة مع اسرائيل. وفرض على الحركة الوطنية اللبنانية طي برنامجها الاصلاحي، وباتت نسبة القوى تملي على الحركة خطة دفاعية، خطة اعتراضية، تحت شعار احباط مشروع الهيمنة الانعزالية - الصهيونية على البلاد. وسرعان ما وجدت القوى الوطنية اللبنانية نفسها مرة ثانية مع الثورة الفلسطينية وسوريا في خندق واحد، دون ان يؤدي واقع عودة هذا التحالف الى اساسه الموضوعي، الى انتقال هذه القوى الوطنية والقومية التقدمية المتحالفة الى الهجوم. فنسبة القوى في المنطقة كانت تميل الى السلبية بعد زيارة السادات لاسرائيل، وفي سياق التحضير الذي كان يجري لتوقيع اتفاقيات كمب ديفيد. واستمر الصراع فوق الساحة اللبنانية، الى ان كان العدوان الاسرائيلي

الاميركي في صيف العام ١٩٨٢ ذروة انتصار التحالف المعادي وهزيمة التحالف الوطني - التقدمي العربي.

استنفار الامكانات للتحرير

لقد كان من الطبيعي، في ظل العدوان والاحتلال، ان تصبح المهمة الاساسية امام القوى الوطنية والديمقراطية، وامام حزبنا على وجه التحديد، النضال بكل الاشكال ضد هذا العدوان وضد الاحتلال، وضد نتائجهما، واستنفار كل الامكانات وكل القوى في هذه المعركة حول هذه المهمات. مقاومة الاحتلال، والنضال من اجل التحرير كمهمات اساسية. وهي، عسكرياً، مهمة اجلاء القوات الغازية بالكامل عن بلادنا، وسياسيا رفض اتفاق ١٧ ايار. ولما كان وصول حزب الكتائب الى الحكم جزءاً من النتائج المباشرة للاحتلال الاسرائيلي فقد ترابطت مهمة منع حزب الكتائب من تعزيز سيطرته على البلاد مع مهمة التحرير ورفض الشروط السياسية للاحتلال.

غير ان طغيان هذا الجانب من المهام، المتعلق بالتحرير، لم يلغ بالنسبة لحزب الطبقة العاملة، الاهتمام بالمهام المرتبطة بالتغيير الديمقراطي، بل ان مهمة التحرير بذاتها، كانت دائماً مترابطة مع مهمة توحيد البلاد، ومع مهمة تثبيت هويتها العربية، ومع مهمة الاصلاح الديمقراطي للنظام السياسي. ولكن الاولوية ظلت لمهمة التحرير، وللتصدي للتسلط الفئوي الكتائبي ذي المنحى الفاشي والمعتمد على اعادة اثارة الحرب الاهلية عبر «القوات اللبنانية» والجيش الفئوي.

وقد جاء اسقاط اتفاق ١٧ ايار تتويجاً للانتصارات الوطنية التاريخية التي حققها النضال البطولي بعد الاحتلال في المجال الوطني. واذ استمر التأكيد على اولوية استكمال التحرير وتأكيد عروبة لبنان ووحدته، كمهمات اساسية، فقد دفع الى موقع الصدارة ايضاً، وعلى قدم المساواة، مع مهام النضال من اجل التغيير الديمقراطي، فمصير النظام بمجمله بات على بساط البحث، ودخلت الحركة الثورية في البلاد مرحلة اكثر تقدماً في مسار الثورة الوطنية الديمقراطية.

تعمق الصراع داخل الطرف الوطني

ان هذا التطور النوعي في الصراع، وفي جوهره بالطبع، انتقال للصراع الطبقي الى مرحلة جديدة اكثر تقدماً، قد ادى ليس فقط الى تعميق الصراع العام بين طرفي المجابهة الاساسيين، قبل الغاء اتفاق ١٧ ايار، بل داخل كل من هذين الطرفين، وتحديداً داخل الطرف الوطني، فاذا التقت على شعارات التحرير، وعروبة لبنان ووحدته ومنع تسلط الحزب الواحد على السلطة، قوى سياسية ذات انتماءات طبقية واجتماعية وطائفية وايديولوجية وسياسية وتنظيمية مختلفة، وشديدة التنوع (جبهة الخلاص الوطني المتحالفة مع «امل» وسائر القوى والشخصيات الوطنية على امتداد البلاد، والحركة النقابية والعمالية والفئات الشعبية الواسعة)، فان طرح مصير النظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي على بساط البحث قد اثبت وجود خلافات جدية بين هذه الاطراف الوطنية. فمن الطبيعي ان يحدد كل طرف من هذه الاطراف موقفه من النظام القائم، ومن سبل اسقاط الحكم او احداث التغييرات

الضرورية فيه، وخاصة من طبيعة النظام المقبل، ومن ماهية الاصلاحات السياسية الدستورية.. اي من مستوى الاصلاح الديمقراطي وآفاقه، من الطبيعي ان يحدد كل طرف موقفه من هذه القضايا انطلاقاً من موقعه الطبقي، ومن جملة مؤشرات ليست واحدة بالنسبة للاطراف جميعاً. ان لوحة الصراع قد بدت اكثر تعقداً. فلم يعد التناقض الرئيسي محصوراً في القضية الوطنية بين الوطنيين، من جهة، وبين عملاء اسرائيل المباشرين من جهة اخرى، بل اضافة الى ذلك، تقدم التناقض الثانوي سابقاً، (او جملة التناقضات الثانوية) ليحتل موقعه، الى جانب التناقض الرئيسي، وليصبح بذاته تناقضاً رئيسياً، وحتى جزءاً لا يتجزأ من التناقض الاساسي نفسه. ان الاصطفاف بين القوى الاجتماعية والسياسية لم يعد ينطلق من مقياس واحد بسيط. بل بات مقياس الفرز مركباً.

فبمقدار ما ترتقي مهام الثورة، تضيق دائرة القوى الاجتماعية والسياسية التي تلتقي حولها. فالمهام الوطنية تجمع قوى اوسع دون شك. ولكن الترابط بين وجهي المهام، الوطني والديمقراطي، الوطني والاجتماعي، يجعل حركة الوحدة والصراع بين اطراف التحالف الوطني اكثر تعقداً، ذلك انه لا خط فاصلاً بين جانبي المهام لكي يمكن القول يوماً ان المهام الوطنية قد انجزت، وبدأ الفرز حول المهام الديمقراطية. فالجانب الوطني في الصراع يستمر رئيسياً. علماً بانه لا مجال لانجاز المهام الوطنية بمعزل عن المهام الديمقراطية. واذا كانت المهام الوطنية تشكل عامل تجميع للقوى، عامل وحدة، والمهام الديمقراطية تشكل عامل صراع، لوجدنا انفسنا امام لوحة معقدة متناقضة في الظاهر، ولكنها جدلية مترابطة في الواقع، هي لوحة «الصراع ضمن الوحدة».

حزب الطبقة العاملة معرض للخطأ

وحيال هذه اللوحة المعقدة والمتغيرة، يجد حزب الطبقة العاملة نفسه معرضاً دائماً للخطأ، ليس فقط في ما يتعلق بالسياسات اليومية التكتيكية، بل للخطأ الاستراتيجي. فهو اذا غلب الوحدة، بالمطلق، على حساب الصراع، فقد وجهه المستقل، وفقد بالتالي مهمته التاريخية وانكفأ تحت السقف المنخفض للبورجوازية. وهو ان دفع بالصراع (اي بالتناقض الثانوي) الى درجة تقضي على الوحدة، وقع في العزلة، في «اليسارية»، وضيع فرصاً ثورية، واعطى بذلك العدو الاساسي امكانيات اكبر لضرب قوى الثورة.

غير ان الامر لا يتعلق بالحزب لوحده. فمواقف القوى الاخرى تشكل في معظم الاحيان العامل المحدد. ولا نعني بذلك فقط قوى العدو الاساسي، بل قوى التحالف الوطني العريض، في محتوى مواقفها من التحالف، ومن حزب الطبقة العاملة، وفي ردود فعلها على التمايز الطبيعي والموضوعي، الذي لا بد منه في مواقف القوى الوطنية والتقدمية والثورية، من بعضها البعض، في كل مرحلة.

مخاطر الهزيمة الوطنية

اننا اذ نستطرد في طرح هذه القضية الاساسية، فليس فقط لكي نفهم طبيعة

الصراع في مرحلة ما بعد اسقاط اتفاق ١٧ ايار، ولنحدد المسؤوليات عن التدهور الكبير الذي شهدته مسيرة الثورة، والعمل الوطني في البلاد، والذي وصل الى حد الاطاحة بالكثير من المنجزات الوطنية السابقة لالغاء اتفاق ١٧ ايار، وهو يهدد اليوم بالاطاحة بما تبقى من منجزات، بل ويفسح في المجال امام هزيمة وطنية لا تقل عن الهزيمة التي منيت بها القوى الوطنية وحلفاؤها عام ١٩٨٢. بل نود، بالاضافة الى ذلك، ان نحدد المهمات التي تنسجم، برأينا، مع واجب النهوض بالعمل الوطني في هذه المرحلة، من جهة، ولكي نكون من جهة ثانية، مفهومين من حلفائنا في الداخل والخارج حيال لهجتنا الانتقادية التي وان بدت احياناً قوية، فانها تنطلق من الحرص على التحالف، من الحرص على القضية الوطنية المشتركة، من الحرص على هؤلاء الحلفاء بالذات.

ان الغاء اتفاق ١٧ ايار قد اشار الى تعمق ازمة الحكم في لبنان ووصولها الى حدها الاقصى. لقد طرح شعار اسقاط رئيس الجمهورية، وتم التراجع عنه.. ولم يكن التراجع بالنسبة لجميع من تراجعوا عن هذا الاتفاق، يحمل تفسيراً وحيداً سلبياً، بل انه، بالنسبة للبعض، كان يعني ان الازمة لا تحل بمجرد اسقاط رئيس جمهورية وانتخاب سواه، وان مجمل النظام السياسي مطروح على بساط البحث وليس رئيس الجمهورية فقط. ان واقع ترابط الامتيازات ذات المظهر الطائفي وذات المحتوى الطبقي الاجتماعي (موضع الشكوى الرئيسية في البلاد) بالنظام السياسي الاقتصادي بمجمله، وبالكيان اللبناني اصلاً وتحديداً (النظرة الانعزالية للكيان)، والتي تنفي عنه صفة العروبة وتجعله مغايراً له ونقيضه، ان هذا الترابط قد جعل خروج البلاد من ازمتها مقترناً، حتماً، بتغييرات جدية لا تقتصر على المطالبة بالغاء الامتيازات او تعديلها، بل بتغييرات تطال الامتيازات والنظام والنظرة الانعزالية الى الكيان في آن.

الظروف الموضوعية كانت متوفرة

لقد اكد الغاء اتفاق ١٧ ايار، والانتصارات الاخرى التي سبقته وتلته، والاندفاعة الجماهيرية التي رافقته، اكد وجود حالة ثورية تسمح بمتابعة المعركة من اجل تثبيت الانجازات الوطنية وتطويرها، من جهة، وتحقيق انجاز ديمقراطي نوعي يخرج البلاد من ازمتها ويضعها على طريق التطور الديمقراطي والتقدم الاجتماعي من جهة اخرى. ان الظروف الموضوعية كانت متوفرة للسير في العملية الثورية حتى هذا الهدف. فالعدو الخارجي كان في ذروة تراجعه (اسرائيل واميركا...) والعدو الداخلي كان في ذروة انهياره. ولعل الخطأ، كل الخطأ، قد تجلى في اعطاء العدو، الخارجي والداخلي، فرصاً لالتقاط انفاسه ولاعادة تجميع قواه، ولاستئناف هجومه المضاد وللانقضاض على المكاسب الوطنية واحدة واحدة، وللانطلاق في نهج الهجوم من اجل فرض مشروعه التسلطي من جديد وبشكل كامل. وهذا الخطأ، اذ تشارك فيه كل القوى الوطنية، فانما تقع مسؤوليته الاساسية على القوى التي تولت، في الجانب الوطني، ادارة الصراع وقيادته، بشكل اساسي.

وبغض النظر عن النوايا الطيبة التي اعلنتها وحملتها باستمرار هذه القوى، وبغض النظر عن الرغبات الايجابية والمشروعة في البحث عن حلول سريعة تخرج البلاد من ازمتها، وتضع حداً لتدهور الاوضاع فيها، فلا يسعنا الا ان نرى ان مسؤولية هذه الاخطاء انما تقع على النظرة الضيقة الافق، وغير الواقعية، عن امكانية الوصول الى حلول وسط في الازمة اللبنانية، حلول من داخل النظام الطائفي نفسه.

مأزق الباحثين عن حلول طائفية

لقد ترك المنطق الطائفي يسيطر على الصراع، بل يتمادى الى درجة التحول الى صراع مذهبي، داخل كل طائفة، ورفع شعار صحيح في ظاهره، خاطىء في جوهره، باستحالة الحل من خلال تغليب فئة على فئة (أي طائفة على طائفة)، وانه لا بد من حل يقوم على قاعدة اللاغالب واللامغلوب. وبدأ استئناف البحث المستحيل عن حل وفق هذه المواصفات... فكان المأزق وكان الفشل الدائم حليف الباحثين عن مثل هذا الحل؛ وسيبقى الفشل حليف كل من يعتقد انه قادر على ايجاد حل من ضمن النظام الطائفي نفسه، وعلى قاعدة الحفاظ عليه مع تعديل في شكل ممارسته. وفي حصص اطرافه.

ولعل أبرز الدروس والعبر ينبغي أن تؤخذ من فشل الاتفاق الثلاثي. فهو، من الناحية النظرية، الحل التوفيقي المثالي الذي صيغ بعناية فائقة. لقد طرح آفاق الغاء الطائفية السياسية وحدد مهلاً لهذا الالغاء، وأقرّ تدرجاً زمنياً تتم خلاله مشاركة فعلية بين القوى السياسية (الطوائف) في تقرير مصير البلاد. وحسم في موضوع الهوية القومية بالنسبة للعداء مع اسرائيل وللعلاقات المميزة مع سوريا، ووضع أسساً لانتظامها في مصلحة القطرين. فلماذا فشل الاتفاق الثلاثي، اذاً، وماذا أثبت فشله؟

الاتفاق الثلاثي وأسباب فشله

لقد فشل الاتفاق الثلاثي لأن التفاوض للوصول اليه تم على أساس طائفي. فبات الاصلاح المنشود تنازلات تقدمها طائفة معينة لطوائف أخرى. وفي ظل تعمّق الأزمة، وتجذر الشعارات، بات التنازل الذي يقدم، مهما كان بسيطاً في الظاهر، تنازلاً يمسّ الوجود بالنسبة للهيمنة التي تمارس باسم المسيحيين؛ وهذا التنازل، مهما كان كبيراً، بدا ضحلاً وهزيلاً بالنسبة للمسلمين. لا الذي كان مطلوباً منه أن يعطي كان يسمح له الوضع أن يعطي أكثر، ولا الذي كان يطالب وكان مفروضاً فيه أن يأخذ، كان ليسمح له الواقع القائم بالاكتفاء بالذي يقدم له. وعندما تخطى السيد ايلي حبيقة خطوطاً حمراً، خارجية وداخلية، كان يضعها الفريق الانعزالي، تمت الاطاحة به في الانقلاب الدموي في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٨٦، وبالتالي الاطاحة بالاتفاق الثلاثي برمته، ولم يجد من يدافع عنه، أو من يعرف كيف يدافع عنه.

لقد جنّد الاتفاق الثلاثي اعداءه دون أن يتمكن من تجنيد القوى ذات المصلحة

في تحقيقه. ان التيار المسيحي الذي اخترق السقف الانعزالي ليوقّع هذا الاتفاق لم يستطع أن يجنّد القوى الاجتماعية والسياسية، والتيار الديمقراطي العريض بين المسيحيين للدفاع عن موقفه، الذي هو في حقيقته انقاذيّ للوجود المسيحي. انه تنازل عن بعض الامتيازات للحفاظ على الوجود، بل وعلى التفوق. والحقيقة المرّة ان هذا الاتجاه لم يلق المساعدة الضرورية من شركائه الذين قدمت لهم التنازلات، لا كقوى سياسية ولا كحركة جماهيرية، وذلك لعدم حماس هذه القوى للاتفاق أمام ضآلة المكاسب التي يقدمها في مقابل الشعارات المرفوعة التي رافقت المعركة. غير ان الخلل الوطني لم يكن العقبة المباشرة. ان السبب الرئيسي في الفشل، اضافة الى الأسلوب الفوقي في ابرام الاتفاق، يكمن في جانبين: أولهما البقاء ضمن اطار النظام الطائفي، في شكل التفاوض وصيغة الحل، وثانيهما عدم توفّر نسبة القوى القادرة على فرض الاتفاق، وحمايته،وعدم العمل على توفر نسبة القوى هذه، كي تفرض على القوى الانعزالية التي انقضت على الاتفاق، التسليم بموجباته وبمبادئه.

تضييع فرص بناء نسبة قوى تفرض الحل

واذا توقفنا أمام هذا السبب الثاني لأدركنا مسؤولية القوى الوطنية اللبنانية بوضوح، بل مسؤوليتها المشتركة مع الشقيقة سوريا، أي مسؤولية الادارة الوطنية ـ القومية للمعركة. لقد توفّرت فرص فعلية لبناء نسبة قوى تستطيع أن تفرض حلاً وطنياً للأزمة، غير ان هذه الفرص قد تمّ تضييعها. ولم تستكمل المعركة، سياسياً وعسكرياً، لقصم ظهر قوى المشروع الكتائبي الفاشي بعدما تهاوت هذه القوى، وباتت على قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. أما الحجة، التي تساق لتبرير ذلك، بالقول ان المعركة قد اتخذت طابعاً طائفياً، وان الحسم كان سيصبح حسماً طائفياً، فهي حجة ليست في مصلحة القوى التي تقدمها، والتي تتحمل القسم الأكبر من مسؤولية طغيان الجانب الطائفي في الصراع على الجانب الوطني، من خلال الدفع حتى الأقصى بنظرية «الطوائف الوطنية» على حساب القوى الوطنية من كل الطوائف، ومن خلال التمسك بصيغ تعاون وطني أبرزت الجانب الطائفي والمذهبي عند القوى الوطنية على حساب الجانب الوطني والديمقراطي لدى هذه القوى نفسها.

على كل حال، فهذه الحجة عينها هي تأكيد واضح على فشل الاتجاه الذي طغى في العمل الوطني، وعلى مسؤولية القوى التي تولت ادارة المعركة في الجانب الوطني تحديداً، عن الوصول الى هذه النتيجة.

ونحن من جهتنا، كحزب، لم نفاجأ بهذا الفشل. بل لقد توقعناه، وحذرنا منه ودعونا الى معالجة الأسباب التي رأينا انها ستؤدي اليه حتماً.

ومباشرة بعد الغاء اتفاق ١٧ أيار، طرحنا رؤيتنا المتكاملة لطبيعة المرحلة، ونظرتنا لعمق الأزمة ولجذرية الحل المفترض. وحذرنا من الوقوف بالثورة في منتصف الطريق. قلنا، في مهرجانات الذكرى الستين لحزبنا، في تشرين عام ١٩٨٤، ان وقوف الثورة في منتصف الطريق ليس حلاً وسطاً، ولا هو حل على أساس لا غالب ولا

مغلوب. ان الثورة اذ تقف في منتصف الطريق فهي ستتراجع وتتهاون. وهي، عندئذ، لن تكون، فقط، غير قادرة على تحقيق انتصارات اضافية، بل انها لن تستطيع أن تحافظ على ما حققته سابقاً من انتصارات. لا يمكن الوقوف في المصعد بين طابقين، ولا يمكن الوقوف بالآليات طويلاً في منتصف طريق شديد الانحدار، مهما كان السائق ماهراً. فالسيارة معرضة اثناء صعودها للعودة الى الوراء اذا لم تتقدم. فكيف الأمر اذا ما ترك السائق مقوده وانصرف الى اللهو والعبث... فإن التدهور سيكون سريعاً، ومريعاً...

طرحنا مرة أخرى تصورنا العلمي لطبيعة المشروع الكتائبي الفاشي الذي نواجه. وقلنا ان التعايش مع هذا المشروع مستحيل. فهو إما ان يهزم أو أن ينهزم. وهو ان كان أحياناً يناور، ويراوغ، أخذاً بعين الاعتبار نسبة القوى، فانه سرعان ما سينطلق الى أقسى درجات الغدر والهجوم، اذا ما ضمن حداً أدنى من نسبة القوى تسمح له بذلك. وقلنا، ونقول اليوم، ان مقتل المشروع الكتائبي الفاشي كان دائماً في تولي نقيض ديمقراطي، لا طائفي، الصراع معه، حواراً، أو قتالاً، وان أفضل ما يساعده على التحقق والانتصار، أن يصبح نقيضه طائفياً، من طينته نفسها، بل أن يصبح نقيضه، الذي يفاوضه ويصالحه، أو يقاتله ويحاربه، من نفس طبيعته الطائفية الفئوية المتسلطة، ومن نفس ممارساته الفاشية أيضاً. بذلك يبرر كلّ جرائمه، وتصبح المقارنات العامة في البلاد لصالحه، ويصبح هو، لا سواه، المشروع الفئوي الأكثر انسجاماً، مع نفسه، والأكثر تطابقاً مع المشروع الفئوي الاساسي في المنطقة والمتمثل بالكيان الصهيوني. وتصبح المشاريع الفئوية ـ المذهبية الأخرى طارئة وعابرة، متناحرة في ما بينها، مدمرة لنفسها وللقضية الوطنية والقومية، لا قيمة ثابتة لها الا في ما تقدمه من تبرير لقيام المشروع الفئوي الكتائبي الفاشي الأساسي، ولاستمراره، ولتمكينه من الغلبة لاحقاً.. ووصلنا الى القول صراحة ان مقارعة المشروع الكتائبي الفاشي، من موقع طائفي ومذهبي، وعلى قاعدة سيادة كانتونات مذهبية نقيضة له في الظاهر ومتممة له في الجوهر، ستدفع بهذه المشاريع التسلطية الأخرى الى الدخول في تناحر حاد في ما بينها، وستجعل المكاسب التي تجنيها القوى المهيمنة فيها، مؤقتاً، معرضة للضياع. وستندفع هذه القوى المهيمنة للدفاع عن مكاسبها، وعن مواقعها، وستصل الى حد خوض المعارك الداخلية المدمرة (وما حرب المخيمات الا التجسيد الحي لهذا الواقع). كما ستصل في طلبها الحماية الأجنبية لمواقعها الى حد التعاون مع اسرائيل، ذات المصلحة الأساسية في عملية التفتيت الطائفي والمذهبي للكيان اللبناني.

منذ الأول من أيار ١٩٨٤، وفي احتفالات الطبقة العاملة بعيدها آنذاك، وفي السادس عشر من أيلول ١٩٨٤، في الذكرى الثانية لانطلاقة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، وفي ٢٤ تشرين الأول ١٩٨٤ في الذكرى الستين لنشوء حزبنا، قرعنا ناقوس الخطر. قلنا ان الحركة الوطنية اللبنانية، ومجمل العمل الوطني أمام مفترق حاسم. فإما أن تنجح القوى الوطنية اللبنانية في طرح مشروع

وطني ديمقراطي لحل الأزمة اللبنانية، ولادارة الصراع السياسي والعسكري في هذه المرحلة، تحت لوائه وعلى أساسه، واما أن يسيطر العمل الفئوي، والمنحى المذهبي على الصراع، فلا تسد، فقط، آفاق التطور الديمقراطي اللاحق، ولا تفشل فقط مشاريع الاصلاح، حتى في حدها الأدنى، المقتصر على المشاركة الطائفية، وعلى أدنى مراتب الاصلاح، بل ان المكاسب التي كانت قد تحققت، حتى ذلك التاريخ، ستتهاوى وتنهار، وسيفتح المجال أمام عودة العدو، داخلياً وخارجياً، لفرض مشروعه.

لقد كنا ندرك جيداً، ونحن اليوم ندرك بشكل أفضل كون التجربة الملموسة قد أغنت ادراكنا بالقرائن والأمثلة الحسية، ندرك أن سيطرة المنحى المذهبي على الصراع، في جانبه الوطني، هو دمار للعمل الوطني وللقضية الوطنية، بل وللقضية القومية الأشمل. وانطلاقاً من هذا الادراك اقترحنا أسس الحل الوطني الديمقراطي للأزمة اللبنانية. ودعونا الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الأخرى الى الحوار من أجل تحديد أعمق وأكثر دقّة لهذا الحل، ومن أجل صياغة مشروع وطني ديمقراطي تستظل به جميعها، وتوحّد طاقاتها والطاقات الشعبية الواسعة في النضال من أجل تطبيقه. وقلنا ان المسألة ليست فيما اذا كنا نعتمد حلاً سياسياً، أو حلاً عسكرياً، في الصراع مع الحكم الكتائبي، ومع المشروع الانعزالي. بل ان المسألة تنحصر في الجواب، على قاعدة أي مشروع يجري هذا الحل، السياسي أو العسكري. فمن خلال سيطرة المنحى الطائفي والمذهبي على مشروع المواجهة الوطنية لا أفق لحل سياسي، ولا أفق لحل عسكري أيضاً. ان الحل السياسي في هذه الحال، سيواجه باحدى حالتين، كلاهما يجعل هذا الحل، برأينا، مستعصياً: أما استبدال سيطرة طائفية معينة بسيطرة طائفية أخرى، وهو أمر يستحيل الوصول اليه في أي حل، ولا يقدم حلاً، واما اعادة تقاسم المواقع في اطار النظام السياسي، على قاعدة التوازنات الطائفية، وهو أيضاً حل محكوم بالفشل المسبق.

أما الحل العسكري، في ظل سيطرة المنحى الطائفي في الصراع فسيصبح هو الآخر حلاً مستحيلاً. فهو سيقوم، أيضاً، على تغليب طائفة على أخرى. انه الحل التهجيري والتدميري الشامل، الذي لا يقتصر على قتال بين طائفتين، بل سيتوسّع في المستقبل ليحكم العلاقة بين المذاهب، وليتحول الى قتال مذهبي لا نهاية له. ان الخلل، اذاً، انما يكمن في المنطلق الطائفي، وليس في أسلوب النضال. واذا اعتمد نهج آخر في الصراع، وطني ديمقراطي، غير طائفي، يصبح للصراع السياسي دوره، وللقتال دوره أيضاً.

المطلوب علاقات وطنية ديمقراطية

ان المنطلق الوطني الديمقراطي لا بد أن يبدأ بصوغ علاقات وطنية ديمقراطية في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الكتائبية ويجعل من هذه المناطق قاعدة صالحة لاستكمال معركة التحرير، ولاستئناف معركة وحدة البلاد، ولتثبيت هويتها العربية،

ولخوض معركة الاصلاح السياسي الديمقراطي، والاصلاح الاقتصادي **والاجتماعي** المنسجم مع مستوى تعمق الأزمة في هذا المجال. وعلى قاعدة هذه الدعوة، **وهذه** الممارسة، يمكن تنمية تيار ديمقراطي مسيحي ليشكل رافداً أساسياً من روافد التغيير الديمقراطي من الداخل. ان الصراعات التي تفجّرت، وتتفجر، بفعل ثبوت أزمة الخيار الاسرائيلي، وأزمة النظام الطائفي بمجمله، ستبقى بدون أفق ان لم ترتبط بوضع ديمقراطي عام في البلاد يستنهضها ويشجعها ويساعدها في التبلور. ان ذلك سيجعل الصراع السياسي في صالح القوى الوطنية، ويحاصر مواقع القوى المتشنجة المتمسكة بالخيار الاسرائيلي الأميركي وبالتسلط الفئوي.

وبالطبع ينبغي على القوى الوطنية ان تنطلق من القناعة بأن قوى الخصم لن تسلم أمرها. لذلك فإن على القوى الوطنية والتقدمية ان تحضر نفسها جيداً للمواجهة العسكرية، ان فرضت عليها، وللحسم العسكري المقترن بعمل سياسي وبحل سياسي.

ان اعتماد المنطلق الوطني الديمقراطي لادارة الصراع لا يلغي التعبئة العسكرية للقوى الوطنية. بل على العكس، فإن سيطرة التيار المذهبي هي التي تدمر القدرة الوطنية العسكرية وتمنعها من متابعة معركة التحرير، ومن خوض المعركة العسكرية ضد المشروع الكتائبي الفاشي.

... تلك هي المنطلقات التي طرحناها، والتي دافعنا عنها باستمرار، منذ اسقاط اتفاق ١٧ أيار وحتى اليوم. وتلك هي الدعوة التي نعود لاطلاقها اليوم، في مؤتمرنا الخامس، لتكون أساساً لتعبئة الحزب، ولتعبئة الجماهير، والقوى الوطنية والتقدمية، وكل الحريصين على اخراج البلاد من أزمتها. وخارج اطار هذه الأسس لن يكون هناك حل في البلاد يتصف بالحد الأدنى الضروري من مواصفات الحل الوطني.

وستفشل كل الجهود، وأكثرها اخلاصاً، الباحثة عن الحل. ان الحل لن يكون في حوار في ميدان السباق، الحوار الذي لا نشك في نوايا الجانب الوطني الذي انخرط فيه وعلى رأسه الرئيس الصديق رشيد كرامي، بمقدار ما نشك في مقدرته في الوصول الى الحل. والحل لا يبدأ في حوار لبناني شامل في سباق الخيل أو في سواه، رغم اننا قد نصل يوماً الى مرحلة يصبح فيها هذا الحوار ضرورياً. والحل برأينا لا يبدأ في مؤتمر قمة بين لبنان وسوريا. ونحن لا نشك في نية الرئيس الأسد، ورغبته في الوصول الى حل يخرج هذا البلد من ازمته ويوقف دوامة العنف فيه، بل نشك في امكانيات التوصل الفعلي لمثل هذا الحل في تلك اللقاءات.

فالخلل الذي يحول اليوم دون الحل ليس موجوداً هناك عند الجانب الآخر. الخلل هو في الجانب الوطني. الخلل هو في سيادة التمزق والتناحر والتقاتل والفوضى في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الكتائبية، هذه الحالة التي ساهمت في تفجير حرب المخيمات، والتي زادتها حرب المخيمات تفاقماً.

فحالة الساحة الوطنية لا تسمح بالحوار، بل هي تجعل أيّ حوار مع الحكم غير مجد. والحكم الذي لم يقدم الحد الأدنى الضروري من التنازلات وهو في ذروة

ضعفه وانهياره والقوى الوطنية وحلفاؤها في ذروة وحدتها وقوتها، لماذا **سيقدّم** اليوم ما هو ضروري من تنازلات ليتصف الحل بالحد الأدنى المطلوب من المواصفات الوطنية؟

المطلوب حوار بين الوطنيين اللبنانيين

قبل الحوار اللبناني الشامل لا بد من حوار بين الوطنيين اللبنانيين انفسهم حول أسس ذلك الحوار وحول برنامج الحل المطلوب.

وقبل القمة اللبنانية السورية المطلوب دور سوري توحيدي نشيط للقوى الوطنية اللبنانية يتم عبر قمة سورية ـ وطنية لبنانية، تبحث في اعادة احياء المشروع الوطني الديمقراطي فوق الساحة الوطنية، وتحدد بعده القومي، وتساعد في بناء نسبة قوى تسمح باستئناف مسيرة الحل الوطني الشامل. وبعد هذه المهمة تصبح القمم أسهل وأكثر حظاً في النجاح، وتصبح شروط نجاح الحلول اكثر توفراً.

ندعو لوقف التدهور في مسار العمل الوطني

من كل ما تقدم، ودون الوقوف اليوم أمام المسؤوليات عما جرى، مع انه من حق الجماهير الشعبية، ومن حق هذا الفصيل الوطني أو ذاك، ومن حق حزبنا، أن يسأل وان يحاسب، وأن يحمل المسؤوليات، نقف اليوم، من على هذا المنبر، منبر المؤتمر الخامس لحزبنا، ووسط هذه التظاهرة الوطنية والقومية والأممية، لنطرح الصوت عالياً، من أجل وقف التدهور في مسار العمل الوطني والقومي فوق الساحة اللبنانية، ولنطلق النداء الحار والمخلص من أجل وقف الانزلاق في دوامة الطرح المذهبي والتقاتل المذهبي والطائفي، من أجل وقف استباحة المناطق المحررة ووقف استباحة بيروت المناضلة الابية، من أجل وقف امتهان كرامة الانسان وحقوق المواطن، وهدر أرواح الناس والعبث بممتلكاتهم، من أجل وقف عمليات الخطف على الهوية والتهجير على الهوية، وبخاصة من اجل وقف مهزلة خطف الأجانب بل مأساة خطف الأجانب، ديبلوماسيين وغير ديبلوماسيين، ومن أجل اطلاق سراح المخطوفين، كل المخطوفين من كل الجنسيات ودون مقابل.

فاذا كانت عمليات الخطف تتم باسم مصلحة الثورة في لبنان، مهما اطلق على هذه الثورة من القاب، فمن حق كل الثوريين اللبنانيين أن يتساءلوا أين هي مصلحة القضية الوطنية اللبنانية والثورة اللبنانية في ما يجري... وفي تحويل الساحة اللبنانية الى ما يسمى ببؤرة للارهاب الدولي، بينما نحن الوطنيين، اللبنانيين ونحن الوطنيين العرب فلسطينيين وسوريين وقوى تحرر عربية، نحن ضحايا الارهاب الدولي ولسنا مصدره ولا مشاركين فيه. غير ان ذلك لا يمنعنا من الاعلان بصراحة عن تصميمنا على التصدي لأي عدوان اميركي ـ اطلسي على لبنان، بحجة اطلاق الرهائن والافراج عن المخطوفين. فهذه الحجة الاميركية والاوروبية هي حجة ممجوجة، ولم يكن للخاطفين ان يتمادوا في اعمالهم لولا التشجيع الذي لقوه من قبل

الدول الامبريالية، والذي شكلت نموذجاً عنه صفقة الاسلحة الاميركية لايران.

ان اطلاق الرهائن قضية ملحة. وهي وطنية لبنانية. ويشكل تحقيقها انجازاً يجعل المناطق الوطنية متحررة من حالة الفوضى السائدة فيها ومن الاعمال العبثية العدمية.

اما العدوان الاميركي الاسرائيلي، فسيواجه بمقاومة بطولية من كل القوى الوطنية اللبنانية وقوى الثورة الفلسطينية والشقيقة سوريا، التي نرى ان التهديد بالعدوان يطالها ايضاً، وبخاصة بعد الدور البارز الذي لعبه الرئيس الاسد في مؤتمر القمة الاسلامية، وادى الى افشال المخطط في جعل هذا المؤتمر يخدم اهدافاً امبريالية رجعية، وادى الى خروجه بمقررات تتسم بالايجابية.

اجل، سنلهب الارض مرة اخرى تحت اقدام المعتدين الاميركيين وعملائهم الاسرائيليين فيما لو تجرأوا على العدوان مرة اخرى على ارضنا الطاهرة.

دعوة لوقف حرب المخيمات

غير ان الحد الادنى من التصدي للمهام الوطنية والقومية وللمخاطر الراهنة في العدوان الاميركي ـ الاسرائيلي المتزايدة تدعونا الى ان نطلق من على هذا المنبر نداءً حاراً ومخلصاً، لوقف حرب المخيمات المدمرة والتي لا تخدم الا العدو الاسرائيلي وأعوانه في لبنان، ولندعو القوى الوطنية اللبنانية، والقوى الوطنية الفلسطينية، لموقف موحد حازم يضع حداً لهذا الانقسام الخاطىء والمضر والمدمر، من أجل اصطفاف آخر بين القوى يقف في أحد جوانبه كل الوطنيين، لبنانيين وفلسطينيين وعرباً، في مواجهة كل الخونة، لبنانيين وفلسطينيين وعرباً. فمثل هذه الجبهة هي الوحيدة القادرة على معالجة المؤامرة في مصدريها: المصدر الاسرائيلي وانعكاساته في الساحة اللبنانية، والمتمثل باستفزاز المخيمات وطرح سحب سلاحها ومحاصرتها، والمصدر المتمثل باليمين الفلسطيني المستخدم هذه الساحة اللبنانية ـ الفلسطينية لتفجير صراع يبرر له الانطلاق في نهج الاستسلام خطوات أخرى دون حساب. وكما اننا نرى ان مهمة لجم الاتجاه اليميني اللبناني المعادي للفلسطينيين هي مهمة وطنية لبنانية، فاننا نرى ان مهمة السيطرة على المخيمات ومنع اليمين الفلسطيني من استخدامها في تآمره هي مهمة الوطنيين الفلسطينيين المدعوين لتحمل مسؤوليتهم الكاملة في هذا المجال، وذوي الحق في ان يطلبوا كل الضمانات التي تجعلهم يطمئنون الى بقاء سلاحهم في المستقبل والى حقهم في متابعة نضالهم دفاعاً عن النفس، ومساهمة في تحرير بلدهم، وفق ما تحتمله الساحة الوطنية اللبنانية، ومنطق الصراع القومي الوطني التقدمي على اسس سليمة.

نحن ما زلنا نعتقد ان وقف هذا الصراع ممكن وضروري، وانه اذا كان يتطلب، في مرحلته النهائية، نهوض مشروع وطني ديمقراطي لبناني يحدد دور الثورة الفلسطينية فوق الساحة اللبنانية، ويعطيها الموقع الذي يعود لها في خدمة القضية الوطنية اللبنانية، وفي خدمة القضية الوطنية الفلسطينية والقضية القومية عموماً،

ويعقد مع قواها التقدمية اتفاقاً على هذه القاعدة ينظم العلاقة بين الشعبين وحركتهما الوطنية، فاننا نعتقد ان الحل في مجاله المباشر انما يتطلب حزماً في تنفيذه تجمع عليه القوى الوطنية اللبنانية والقوى الوطنية الفلسطينية وسوريا وليبيا وكل حركة كتحرر الوطني العربية، وأصدقاؤنا في الخارج وعلى رأسهم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، من ضرورة حماية المخيمات الفلسطينية وتجنيبها أي استفزاز من جهة، والحيلولة دون التمدد الفلسطيني المسلح خارج المخيمات من جهة أخرى. وهذا يؤكد ضرورة الانسحاب الفوري والكامل من مغدوشة، وهو الأمر الذي عرقلته جماعة عرفات، وفك الحصار عن المخيمات وتطبيق اتفاقات دمشق بصددها، والانخراط فوراً في بحث رفاقي، بين القوى الوطنية اللبنانية، من جهة، وبين جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية والمنظمات الرافضة لنهج الانحراف، من جهة أخرى، لتحديد أسس العلاقة اللاحقة، بشكل نهائي وثابت. ونحن نحذّر سلفاً من خطر شعار التفاوض حول مصير السلاح الفلسطيني والوجود الفلسطيني بين ما يسمى بالشرعية لدى الجانبين فمثل هذا التفاوض يقترن بخطر ضرب البندقية الوطنية الفلسطينية، واحياء اتفاق فيليب حبيب الموقع بين «الشرعيتين»، وضرب مجمل المكاسب التي حققها الشعب الفلسطيني وقواه الثورية بنضال طويل، ومساهمته القيمة والمشكورة في نضال الوطنيين اللبنانيين على كل الجبهات، من جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الى حرب الجبل وانتفاضة الضاحية وبيروت، الى شتى ميادين القتال والنضال.

مؤتمر للوطنين اللبنانيين

اننا نكرر الدعوة الى مؤتمر وطني لبناني يجمع كل الوطنين اللبنانيين الحريصين على استكمال معركة التحرير، ومعركة توحيد لبنان، ومعركة تثبيت هويته العربية، ومعركة الاصلاح الديمقراطي لنظامه السياسي، ومعركة الاصلاح الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يوقف سير البلاد نحو الخراب ويمنع المجاعة عن شعبها. ونحن ندعو الى تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر تجتمع لتحضّر ورقة عمل تطرح على بساط البحث، مجمل القضايا الضرورية، وتستعرض تجربة العمل الوطني، وتضع الخيارات الممكنة لخروج هذا العمل من السير نحو مأزقه.

كما ندعو الشقيقة سوريا، من خلال مسؤوليتها القومية الى المساعدة بهذا الاتجاه بكل امكانياتها. فهي تتحمل معنا قسطها من مسؤولية تدهور الأوضاع، ومن مسؤولية تمزق الوضع الوطني وتشرذم الساحة الوطنية. ونحن نعتقد ان هذا التمزق وهذا التشرذم وهذا التقاتل والسيبان، انما يهدد أمن سوريا وأمن القضية القومية بمجملها. وسوريا قادرة على المساعدة، والدور القومي الذي تضطلع به فوق الساحة اللبنانية يفرض ذلك.

ايها الرفاق والاصدقاء

كل هذه الهواجس، رفعها وفد حزبنا الى اللقاء مع الرئيس حافظ الاسد قبل

اسبوعين، حيث جرى طرح مجمل قضايا العمل الوطني، والمخاطر التي تهدد المصير الوطني، وكذلك ملابسات انعكاس الصراع القومي فوق الساحة اللبنانية، والصراعات الاقليمية والدولية. ولقد اتسّم طرح القضايا بنظرة انتقادية تنطلق من قناعة راسخة بأهمية تحالف القوى الوطنية اللبنانية وسوريا، كعنصر اساسي في نهوض الوضع الوطني اللبناني من ازمته، ومن اهمية تحالف هاتين القوتين مع القوى التقدمية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ومع سائر قوى حركة التحرر الوطني العربية من اجل استنهاض الوضع العربي في مواجهة الهجمة الاميركية ـ الاطلسية ـ الصهيونية ـ الرجعية.

ولقد كان الاتفاق كاملاً حول ضرورة وقف سير الامور في البلاد نحو المزيد من التفتت الطائفي والمذهبي، وحول اهمية تعزيز العمل الوطني المستند بشكل اساسي الى دور الاحزاب التقدمية والشخصيات الوطنية والديمقراطية وبضرورات اعتبار حريات العمل الحزبي التقدمي، وبخاصة حريات المقاومة الوطنية اللبنانية، مقياساً اساسياً لكل علاقة وطنية وقومية. وتم التأكيد على ان الحل الممكن للازمة اللبنانية هو الحل الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح ومواقف القوى الوطنية، والذي يتم بموافقتها وبدعمها. ان هذه القوى هي الركيزة الاساسية والتجسيد الحي لعروبة لبنان، وبمقدار ما يتعزز دورها تبنى العلاقة المميزة مع سوريا. وكذلك بمقدار ما يتعاظم الدور السوري وينجح ويشتد ساعده، انما يساعد ذلك في نجاح القوى الوطنية وتعاظم دورها.

ان العامل الوطني اللبناني هو العامل الأساسي لفعل العامل القومي فوق الساحة اللبنانية. وعروبة لبنان هي خيار داخلي، هي انتماء طوعي موضوعي وليس عملية تعريب من الخارج. انها تنتصر بمقدار انتصار وغلبة دعاتها اللبنانيين. ولا يبقى لها أي مرتكز ان لم ترتبط بهذه الغلبة. واذا كانت العلاقات المميزة مع سوريا هي واحدة من المقومات الأساسية لعروبة لبنان، فان هذه العلاقات تصبح مميزة فعلاً وعلى أسس ثابتة ونهائية عندما يحسم الاتجاه المؤمن بعروبة لبنان سيطرته فوق الساحة اللبنانية.

هذه النقاط التي جرى طرحها، يمكن التأكيد ان موقف الشقيقة سوريا ينطلق منها في معالجة الازمة الراهنة وفي تشجيع القوى الوطنية والتقدمية على المضي في مشروعها الوطني، وما علينا الا ان نبادر لنضع هذه المواقف على المحك ولننطلق الى النهوض من الكبوة الراهنة المدمرة لعملنا الوطني.

التيار المسيحي العقلاني

اننا على قناعة ان الحوار الوطني غير الطائفي قادر على ايجاد قواسم مشتركة، بل ثوابت وطنية يلتزم بها الوطنيون اللبنانيون ويطرحونها أساساً للحل الشامل للأزمة اللبنانية. ومثل هذه الثوابت ستشجع الطروحات الايجابية التي تصدر بين الحين والآخر عن ممثلي القوى العاقلة والمعتدلة في الوسط المسيحي. ونحن نعتقد

انه لا ينبغي استصغار وزن هذا التيار، بل ينبغي العمل لمساعدته بكل الأشكال.

فأضافة الى وزن الأحزاب التقدمية بشكل مباشر، هناك موقع ودور غبطة البطريرك نصرالله صفير، ووزن الرئيس سليمان فرنجية، والعميد ريمون اده، ومواقع السيد ايلي حبيقه واتجاهه، وطروحات مجموعة واسعة من الشخصيات المستقلة، والموقف الأرمني العام، والحركة النقابية، وقوى ديمقراطية عديدة.. وهناك امكانيات فعلية للاستفادة من التناقضات التي تتفجر حول مختلف القضايا، بين أجنحة «القوات» والكتائب و«الأحرار»، للعمل باتجاه عزل القوى المتحجرة، العميلة لاسرائيل والساعية الى تجديد الخيار الاسرائيلي والفاشي.

وهناك بشكل اساسي ضغط الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية، حيث يعاني العمال والمستخدمون والفئات المتوسطة، في المناطق الخاضعة للسيطرة الكتائبية، نفس ما يعانيه العمال والمستخدمون والمثقفون وذوو الدخل المحدود في مناطقنا، وتجمعهم قضية النضال الاقتصادي ـ الاجتماعي، في مواجهة المجاعة والازمة، ليّشكل هذا الجمع رافداً اساسياً من روافد الضغط لحل وطني للازمة اللبنانية، يستند الى تحقيق وحدة لبنان وتحريره، وتثبيت عروبته ووضعه على طريق التطور الديمقراطي.

غير ان التأثير في صالح التيار الوطني والديمقراطي المسيحي لا بد أن ينطلق من مغادرة المشروع الوطني نهائياً للمواقع الطائفية والمذهبية، ومن صوغ علاقات جديدة، ديمقراطية، بين القوى الوطنية اللبنانية، وبين هذه القوى وبين جماهير المناطق غير الخاضعة للسيطرة الانعزالية. ونحن على قناعة ان الخلاف بين الوطنيين اللبنانيين على عدد من الأمور السياسية والفكرية والتنظيمية وسواها؛ والاختلاف في وجهات النظر حول آفاق تطور الصراع لا يجب أن يحول دون الاتفاق على ضرورة المعالجة الحازمة لوضع المناطق المحررة وغير الخاضعة للسيطرة الانعزالية، بما يعيدها واحة للديمقراطية ولحرية العيش والنضال والفكر والكلمة للجميع، من كل الاتجاهات، ممن لا يدخلون في خانة العملاء للمخابرات الاسرائيلية.

* * *

ان مسؤولية القوى الوطنية اللبنانية ودورها لا يلغيان الدور الخاص الذي ينبغي أن تضطلع به الحركة الوطنية اللبنانية، وبخاصة تلك القوى الأساسية التي شكلت دعامتها في الماضي، من خلال لقائها حول الحزب التقدمي الاشتراكي، وحول دوره الأساسي في العمل الوطني. واليوم. أكثر من أي وقت مضى، تبرز أهمية هذا الدور، ليس فقط في اطار تعزيز الدفاع عن الجبل المحرر، وعن صيدا الوطنية، وليس فقط في اطار السعي المطلوب لانقاذ بيروت من الفتنة المذهبية، ومن الاستباحة والتسيّب، بل وكذلك في تحصين وضع المناطق المحررة كلها، واستئناف معركة التحرير ومعركة الوحدة والتطور الديمقراطي.

ان حزبنا الذي اعتبر التحالف الشيوعي ـ الاشتراكي أساس قيام العمل الوطني تاريخياً، يؤكد اليوم تمسكه بهذا التحالف. وهو ما زال يعتبر ان المبادىء التي تضمنها البيان المشترك بين الحزبين في حزيران ١٩٨٥ هي اليوم صالحة أساساً

لبرنامج انهاض العمل الوطني من كبوته. لقد اتخذت في الماضي أساساً لبناء الجبهة الوطنية الديمقراطية ثم لقيت تطويراً ايجابياً لها في برنامج شتورا لجبهة الاتحاد الوطني.

ويغضّ النظر عن الشكل الذي يمكن أن يتخذه التحالف الوطني اليوم، فان هذه المبادىء ما زالت تشكل أساس المشروع الوطني الديمقراطي لحل الأزمة اللبنانية.

الدعوة لاحياء الجبهة الوطنية الديمقراطية

ونحن نرى ان احياء الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي سبق لها وضمت الأحزاب ذات التعاون التاريخي فيما بينها، هو أمر ممكن وضروري. اننا نؤكد رغبتنا في اقامة تحالف وطني وطيد يضمنا الى جانب الحزب التقدمي الاشتراكي ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي والتنظيم الشعبي الناصري، وعدد من التنظيمات الوطنية والشخصيات الديمقراطية المستقلة. ان ذلك سيساعد في بحث العلاقة مع حركة «أمل» للوصول بها الى أسس تحالفية سليمة على قاعدة الموقف المشترك المعادي لاسرائيل وعملائها، والدم المشترك الذي يسيل في القتال ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد التسلط الكتائبي في آن. وغني عن البيان ان وقف النهج الفئوي من جميع الأطراف، وفي شتى تجلياته، هو المدخل الأساسي لأي تحالف وطني يراد له أن يعيش طويلاً وأن يعطي ثماره.

ان حرية العمل السياسي، والفكري، والتنظيمي، والنقابي، والديمقراطي، لكل الأطراف السياسية الوطنية يجب أن تكون مصانة ومحترمة. ومن حق، ومن واجب، كل الوطنيين اللبنانيين أن يُساهموا في تعزيز صمود المناطق الوطنية وحفظ الأمن الوطني فوقها دون تمييز. ويجب أن تتوقف، بشكل خاص، تلك المضايقات التي تعترض المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب.

ولا شك ان الصيغة الوحيدة للخروج من مأزق المذهبية والطائفية، ومن هذه الحالة الفوضوية ومن التسلط الفئوي والمذهبي، ومن الصراعات الجانبية، انما هي في الانخراط في صيغ تعاون جبهوية على أسس ديمقراطية، تتحمل معه كل الأطراف الوطنية مسؤولياتها، وتتحدد في اطاره حقوقها وواجباتها ايضاً.

اما اذا كان احياء الجبهة الوطنية الديمقراطية صعباً، فأننا نقترح احياء جبهة الاتحاد الوطني، مع تقليص في ثوبها الفضفاض، لتقتصر على القوى الاساسية، احزاباً وشخصيات. وفي كل حال، نحن ندعو الحزب التقدمي الاشتراكي، وحركة امل، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، والتنظيم الشعبي الناصري، وحزبنا الشيوعي، الى الانخراط الفوري في البحث عن برنامج العمل الوطني وصيغه، قبل فوات الاوان. فهذه القوى ليست بديلة عن سائر القوى الوطنية، بل هي قد تكون مسؤولة عن اطلاق مبادرة، تجتمع حولها كل القوى الوطنية والتقدمية الاخرى في البلاد.

أيها الرفاق والاصدقاء،

قد يعتقد البعض ان هذه الدعوة باتت متأخرة. وان الوضع قد تخطى الحدود التي تجعله قابلاً للمعالجة.

لا شك ان الحالة صعبة، وهي تصل الى حافة الاستحالة. غير اننا لا نستطيع الا أن نكرر الدعوة، وأن نرفع الصوت عالياً للانقاذ. ان سيطرة النهج المذهبي على العمل الوطني قد وضع هذا العمل أمام المأزق، وعمق مأزق الحل الوطني للأزمة اللبنانية. وسيتحمل المعنون في السير على هذا الطريق مسؤولية المضاعفات الخطيرة التي باتت واضحة للعيان. فالطائفية والمذهبية لن تحققا أي مطلب وطني.

أزمة النهج الطائفي المذهبي في القضية الوطنية

ان أزمة هذا النهج في القضية الوطنية واضحة جداً. فهو، ليس فقط لن يستطيع تحقيق التحرير، بل هو يضعف المقاومة ويقلل من امكانيات الصمود أمام العدوان، ويساهم في خلق أجواء تسمح بعودة الاحتلال الاسرائيلي الى الجنوب، وفي خلق المناخات المؤاتية لفعل المشروع الصهيوني التفتيتي للبلاد. وهو ليس فقط لن يستطيع استعادة وحدة لبنان، بل هو يفتت المناطق الوطنية والقوى الوطنية، ولن يستطيع ان يوحد لبنان المسيحي والاسلامي، بل هو يفتت المسلمين ايضاً، في اطار نهجه التفتيتي والتدميري.

وهو ليس فقط لن يستطيع أن يثبت هوية لبنان العربية، بل هو يصبّ في طاحونة التيار الانعزالي، ويساهم في تعميق العداء للعروبة وتعميمه. والنهج المذهبي الطائفي ليس فقط لن يحقق أي اصلاح سياسي ديمقراطي، بل هو لن يستطيع أن يحقق أدنى مشاركة حتى على أساس طائفي في تقرير مصير البلاد. وأي مكسب ستجنيه جماهير الطوائف الاسلامية ان زاد عدد النواب المسلمين بضعة نواب من النوعية نفسها ينتخبون على الأسس نفسها، أو ازداد عدد المدراء العامين، أو أخذت بعض الطوائف حصصاً أكبر في أجهزة القمع التابعة للسلطة؟ أمن أجل بضعة نواب، أو نائب رئيس جمهورية، أو نائب رئيس وزراء اضافي، أو رئيس مجلس شيوخ، ضحت جماهير الجنوب والضاحية وبيروت والجبل والبقاع والشمال بحياتها وأمنها واستقرارها وأرزاقها ودماء ابنائها...

أمن أجل اصلاح مبتور ومشوه سقط عشرات ألوف الشهداء والجرحى، وتهجر مئات الألوف؟!

.. المأزق في الجانب الاقتصادي

أما مأزق الطرح الطائفي المذهبي في القضية الاقتصادية - الاجتماعية فهو لا شك أكثر وضوحاً، وأكثر حدة. صحيح ان النظام هو الذي يتحمل مسؤولية تعمق الأزمة وتفاقمها. وصحيح ان الاحتلال الاسرائيلي قد عمق هذه الأزمة أكثر من

السابق، وكذلك فعلت الحرب الأهلية، وصحيح ان الحكم الراهن قد دفع بالوضع نحو الكارثة من خلال صرف مئات ملايين الدولارات على شراء السلاح والذخيرة لمقاتلة الشعب، ومن خلال استشراء السرقة والنهب والسمسرة والاتجار بقوت الشعب والمضاربة بالدولار.. وصحيح ان «القوات اللبنانية» تتحمل المسؤولية الأساسية عن السيطرة على مرافق الدولة وحجب الواردات عن الخزينة المركزية والاستئثار بها.. غير ان القوى المسؤولة عن الأوضاع في المناطق غير الخاضعة للسيطرة الانعزالية تتحمل مسؤوليتها أيضاً.

برنامج نضالي وأطر شعبية

والأمر لا يتعلق فقط بالممارسات الشاذة التي تزيد من تفاقم الغلاء في جميع المجالات. ان المسؤولية تنصب بالدرجة الأولى على ثلاثة جوانب:

- **الجانب الأول**، هو عدم صوغ برنامج نضالي تعبوي ملموس لحل الأزمة الاقتصادية - الاجتماعية، وعدم خوض النضال الدؤوب، جنباً الى جنب مع الحركة النقابية والطلابية والشبابية والنسائية والجماهيرية الأخرى لتحقيقه...
- **الجانب الثاني**، يكمن في عدم تشكيل الأطر الشعبية الديمقراطية التي يمكن، من خلالها معالجة أوضاع المناطق الوطنية، وتفادي الأزمات الخانقة في مجال المعيشة والمحروقات والمياه والكهرباء والدواء وسواها... واذ نقيّم تقييماً ايجابياً دور الادارة المدنية في الجبل، ونحيّي انجازاتها، وندعو لدعمها وتمكينها من تحقيق برامجها، فنحن نرى ان القضية لا تجد لها حلاً في الجبل دون سواه. انها تتطلب قراراً على مستوى وطني شامل، تتكامل فيه الأطر الشعبية التقدمية مع الأطر الرسمية القائمة من ادارات ووزارات لمعالجة أوضاع المواطنين الى ان تقوم سلطة شرعية، معترف بها على صعيد البلاد، لتتولى هذه المهمة. لقد بات من الضروري مواجهة هذه القضية بصراحة وجرأة. وبدون لف ودوران ولعب على الالفاظ.. فلا الاستنكاف الذي تبديه بعض أوساط البورجوازية الوطنية في مناطقنا مقبول، ولا الاختباء وراء برقع شكلي من شرعية زائفة مقبول هو الآخر. اننا نؤكد مرة أخرى دعمنا لاقتراح سبق للرفيق وليد جنبلاط ان طرحه يقضي بانشاء ادارة مدنية على صعيد جميع المناطق غير الخاضعة للسيطرة الكتائبية. ان البديل للادارة المدنية المبنية على أساس ديمقراطي التي تتمكن من معالجة وضع المناطق غير الخاضعة للسيطرة الانعزالية، ان البديل هو اليوم حالة من السيبان، والتسلط المذهبي والفئوي، من العمل الامني الى الاعلام؛ فالفوضى والنهب والاستباحة، لم تعد مقبولة. انها تزيد الأزمة الاقتصادية تفاقماً ولا تعالجها. انها تسرع في دفع الجماهير نحو المجاعة بدلاً من أن تخفف عنها وطأة الجوع والأزمة. انها تبقي هذه المناطق في وضع لا يطاق كي تسهل عملية اعادة فرض الهيمنة الكتائبية.
- **أما الجانب الثالث** في المسؤولية عن تدهور الأوضاع فهو عدم مساهمة الأوضاع السائدة اليوم في الساحة الوطنية في الجهد الضروري للوصول الى حل

سياسي وطني للأزمة بدونه لا مجال لأي معالجة جادة للأزمة الاقتصادية والاجتماعية. أن الأمن قد بات ضرورة ملحة للنهوض بالاقتصاد الوطني من الهاوية. والأمن هو، بالدرجة الأولى، نتاج حل سياسي، يتوافق في اطاره اللبنانيون على أداة معترف بها لضبط الأمن والحرص على سلامة المواطنين.

كل ما تقدم يقدم صورة واضحة للحالة الراهنة:
لقد ثبت فشل النظام السياسي الطائفي في البلاد، وثبت فشل حكم التسلط الطائفي الفئوي، وتعمقت أزمته في جميع المجالات. هذا هو الجانب الأول من اللوحة.

أما الجانب الثاني فهو، كذلك، ثبوت فشل البديل الطائفي، المذهبي، وعجزه عن تقديم حل وطني للأزمة. ان أزمة الطرح المذهبي لا تقل عمقاً عن أزمة النظام الطائفي بل هي وجه من وجوهه والبديل الطائفي للنظام الطائفي لن يستطيع أن يحل أي مشكلة أو قضية لم يستطع النظام حلها. وفشل البديل الطائفي يتناول استقطابي هذا البديل، سواء ذلك التيار الداعي الى استبدال التسلط الطائفي بتسلط طائفي آخر، استبدال الجمهورية المسيحية بجمهورية اسلامية، أو ذلك الداعي الى اعادة تقاسم المواقع الطائفية في السلطة وبين أركانها على أسس جديدة.

المشروع الوطني الديمقراطي خشبة الخلاص أمام اللبنانيين

لا آفاق لحل يخرج البلاد من أزمتها الا الحل الوطني الديمقراطي. وحده المشروع الوطني الديمقراطي هو الذي يشكل خشبة الخلاص أمام اللبنانيين وأمام لبنان.

تلك هي الحقيقة الأساسية التي نعود اليوم، نحن الشيوعيين اللبنانيين، لاعلانها بوضوح وصراحة. لقد جربت كل الأوساط حلولاً أخرى فلم تنجح. وستجرب، كذلك، اليوم وفي المستقبل، قوى كثيرة حلولاً أخرى ولن تنجح. فالبورجوازية لن تفقد الأمل في اعادة فرض هيمنتها على البلاد. والأوساط المهيمنة من البورجوازية لن تدخر جهداً لاعادة فرض حلها التسلطي الفئوي. ولكن ذلك لن ينجز تحريراً، ولن يعيد وحدة، ولن يثبت عروبة، ولن يحقق اصلاحاً، ولن يطعم جائعاً أو يعالج مريضاً. وسيبقى أصحاب الرغبة في الحلول الوسطية التوفيقية جادين في سعيهم، ومعظمهم يحدوه اخلاص للشعب وللقضية. غير ان الرغبة شيء، والقدرة شيء آخر، والامكانية شيء ثالث، ان مجال الحل الطائفي قد أقفل موضوعياً. والطائفية تفرق ولا توحد، تفرط بالأرض ولا تحرر، تنتج الخيانة يومياً ولا تعلم الوطنية، تفرز الانعزال والصهينة يومياً ولا تعزز انتماء قومياً. وهي محكومة بالتسلط وغير قادرة على المساواة. وهي ستار للنهب الاحتكاري وليست اطاراً لمعاجة الأزمة الاقتصادية في مصلحة الشعب.

سنبقى نطرح مشروع الحل الوطني الديمقراطي مهما بدا صوتنا شبه وحيد، ومخالفاً لتطور الأمور على الأرض. سنبقى نتمسك ببرنامجنا الوطني الديمقراطي

وبدعوتنا لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، مهام التحرير الشامل والناجز واستعادة الوحدة الحقيقية للشعب والوطن، وتثبيت الهوية القومية وتأكيد الانتماء العربي، واجراء الاصلاح الديمقراطي الجذري في النظام السياسي، وتحقيق الاصلاح الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يوقف تدهور الأوضاع وتعمق الأزمة، راهناً، والذي ينهض بالاقتصاد على أساس تطوير القطاعات المنتجة فيه لاحقاً. ولا يرعبنا كون برنامجنا ليس اليوم البرنامج المقر على الساحة الوطنية وفي اطار الصراع العام. وان كان ذلك يؤلمنا، لما يسببه من مآس وآلام وضياع للمكاسب الوطنية وتضحية بدم الشهداء الذين انتزعوها بنضالهم البطولي.

لقد كنا نرتعب لو ان النهج البديل الذي انتصر على حساب نهجنا قد حقق بعض الانجازات، أو هو قادر على تحقيق بعضها للجماهير التي احتضنت القوى المتمسكة به. وكان علينا أن نهلع، نحن الشيوعيين، لو ان الفئوية والمذهبية والوضع الراهن في العمل الوطني، تمكنت من تحرير البلاد وتوحيدها، واجراء اصلاحات، والشروع في حل أزمة العمل والمعيشة.

أما وان النتائج المدمرة لنهج التسلط الفئوي والمذهبي بادية للعيان، والمستقبل المظلم واضح حتى في رأي دعاة هذا النهج وأصحابه، فذلك يجعلنا أكثر ثقة بنهجنا وبحتمية انتصاره. وما دعوتنا الى جميع القوى الوطنية للالتفاف حول النهج الوطني الديمقراطي الا لحرصنا على تقصير فترة الآلام وتقليص حجم التضحيات وحجم الكارثة المترتبة على استمرار النسق الراهن من التطور. وسنقرن باستمرار دعوتنا هذه بالعمل الدؤوب مع الجماهير من أجل ان تزداد وعياً لمصالحها، ولتنفك تباعاً عن نهج الطائفية والمذهبية، ولتمارس ضغطها من أجل انجاح المشروع الوطني الديمقراطي.

ان حزبنا، اذ يطرح انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية كأفق نضالي استراتيجي باتجاه اخراج البلاد من أزمتها، فهو يدعو الى تجنيد كل الطاقات الوطنية من أجل انجاح المشروع الوطني الديمقراطي لحل الأزمة اللبنانية، جنباً الى جنب مع الحزب التقدمي الاشتراكي وسائر القوى الوطنية والتقدمية.

المهام الأساسية التي تواجهها البلاد

ويعتبر الحزب أن النضال من أجل هذه الأهداف انما يتم من خلال تشديد النضال اليومي في سبيل تحقيق المهام الأساسية التي تواجهها البلاد: مهمة التحرير، ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية، ومدها بكل الامكانيات البشرية والمادية والسياسية للنجاح. ومهمة استعادة وحدة لبنان، ضد كل أشكال التقسيم والفدرالية والكونفدرالية واللامركزية السياسية والأمنية، والكانتونات والفرز السكاني. ومهمة تثبيت الهوية العربية للبلاد في وجه كل دعوات الانعزال والالتحاق بالمشروع الصهيوني، أو الانجرار وراء طروحات شعوبية معادية للعروبة. ومهمة اجراء اصلاح سياسي جدي يلغي التميز والتفرقة والتسلط، من خلال الغاء الطائفية

السياسية، وارساء قواعد علاقات ديمقراطية في الحكم، ومهمة الاصلاح الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يمنع المجاعة، ويوقف سير البلاد نحو الافلاس، ويؤمن لقمة العيش للمواطن، ويسمح له بالدواء والاستشفاء والسكن والتعليم، وسوى ذلك من المطالب المعيشية الملحة.

التحالف الانعزالي ـ الصهيوني ـ الأميركي مسؤول عن استمرار الحرب

وان حزبنا الشيوعي اللبناني، اذ يطرح مهمة انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية هدفاً نضالياً استراتيجياً للطبقة العاملة وحلفائها بشكل نهاية للحرب الأهلية التي فرضت على القوى الوطنية اللبنانية فرضاً، فهو لا يشترط لانجاز مهام هذه الثورة استمرار حمل السلاح، واستمرار القتال، واستمرار الحرب الأهلية. كما لا يشترط استمرار حمل السلاح واعتماد أسلوب الكفاح المسلح من أجل انجاح المشروع الوطني الديمقراطي. ان العودة الى الاحتكام لقواعد النضال الديمقراطي، تستجيب اليوم، كما في السابق، لمصالح الطبقة العاملة وللمصالح الوطنية والشعبية العامة. ومطلب وقف القتال ووضع حد للحرب الأهلية كان دائماً مطلب القوى الوطنية والتقدمية ومطلب حزبنا بشكل خاص. ان الذي أدى الى نشوب القتال واستعار الحرب الأهلية منذ البداية كان نهج الأطراف المهيمنة من البورجوازية، والتحالف الانعزالي ـ الصهيوني ـ الأميركي بشكل عام. والذي أدى الى تجدد الحرب الأهلية واستئنافها في صيغتها الراهنة انما كان الاحتلال الاسرائيلي للبلاد عام ١٩٨٢، وتحرك «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب في ظل الاحتلال لفرض هيمنتهم المسلحة على الجبل والجنوب والبقاع وبيروت والضاحية وسائر المناطق اللبنانية، ووصول حزب الكتائب في ظل الاحتلال الى السلطة ومحاولته فرض سيطرته على البلاد، وفرض اتفاق ١٧ أيار على شعبها. ان القوى الوطنية والتقدمية لجأت الى السلاح من موقع دفاعي، وبعدما فشلت محاولاتها كافة لوقف نهج التسلط المسلح والفاشي بالوسائل الشعبية والنضالات الديمقراطية. ولا شك ان وقف القتال اليوم، وانهاء هذه المرحلة من الحرب الأهلية، ما زال مرهوناً بقرار الحكم الكتائبي و«القوات اللبنانية» داخلياً، وبقرار اسرائيل واميركا خارجياً. ولا بد من أجل الوصول الى هذه النتيجة من أن تتسع وتتعاظم في البلاد الحملة المعادية لهذا النهج الفاضحة للمسؤولين عنه والمؤيدة للحل السياسي المؤدي الى وقف القتال واخراج البلاد من دوامة العنف.

واذا استثنينا معركة التحرير، وواجب تطوير المقاومة الوطنية، مهما كانت الظروف والاعتبارات، حتى انجاز طرد المحتلين الغزاة عن أرضنا، دون قيد أو شرط، فالمهمات الأخرى كلها يمكن أن تتحقق برأينا من خلال النضال الديمقراطي.

ان شعار وقف الحرب الأهلية ينبغي أن يتحول الى شعار اذاً في وجه المسؤولين عن اندلاع هذه الحرب، وتجددها، واستمرارها، في وجه اسرائيل وعملائها، في وجه

معرقلي الحل الوطني للأزمة. أما مساواة فرقاء الصراع بعضهم ببعض، انطلاقاً من ممارسات سلبية تطبع معظم المشاركين في حمل السلاح، فهي مساواة ظالمة، ولا تساعد في وقف الحرب في النهاية. انها تشجع نهج التسلط على التمادي في أسلوبه وممارساته. ولا شك ان انضواء القوى الوطنية كلها تحت لواء مشروع وطني ديمقراطي، غير طائفي، يبدأ بممارسة ديمقراطية نقيضة للممارسة الراهنة فوق مناطق هيمنة القوى الوطنية، ويطرح مشروع حل ديمقراطي شامل للأزمة اللبنانية، لا شك ان ذلك سيطلق تياراً واسعاً ضد استمرار الحرب الأهلية المدمرة، موجهاً بشكل مباشر ضد المسؤولين الحقيقيين عنها، كما من شأن حملة مطلبية عمالية وشعبية نشطة ضد الجوع والفقر وضد نهج النهب الاحتكاري للسلطة أن تجعل من المعركة الاقتصادية ـ الاجتماعية سلاحاً في وجه الحرب الأهلية، سلاحاً توحيدياً للبلاد في وجه المشروع الاسرائيلي ـ الكتائبي المفتت لها.

ان مؤتمرنا هو مناسبة لتعزيز النضال من أجل وقف الحرب وصون أمن اللبنانيين، من أجل الخبز ومن أجل الديمقراطية. وسيتكفل النضال الديمقراطي الجماهيري اذا أفسح المجال أمامه بمتابعة معركة تثبيت الهوية العربية وتحقيق وحدة البلاد ووضعها على طريق التطور الديمقراطي الجذري.

نظرة الى الوضع العربي: المهمات والآفاق

أيها الرفاق والاصدقاء،

ان الأزمة التي يمر فيها لبنان منذ حوالى اثنتي عشر سنة، والتي تشمل جميع جوانب الحياة فيه، أكدت، وتؤكد، كم كان عميقاً ومباشراً تأثير الصراع العربي ـ الصهيوني في اندلاعها وتطورها، وكم كان عميقاً ومباشراً تأثير الوضع السائد في البلدان العربية وما تخلله من أحداث على مجرى الصراع في لبنان وتفاقمه ومجرى تطوره. وأكدت الأزمة اللبنانية، وتؤكد، أيضاً، كم هو عميق ومباشر تأثير الحرب الأهلية في لبنان وما رافقها من أحداث، لا سيما الاجتياح الاسرائيلي ونتائجه والنضال البطولي ضده، في الوضع العربي في شتى جوانبه.

دور العوامل الاقليمية في تفجير
الحرب الأهلية وتطورها

واذا كان صحيحاً ان جذور الأزمة اللبنانية تكمن أساساً في طبيعة النظام السياسي الاقتصادي ـ الاجتماعي، وفي الأزمة الشاملة التي كان يعاني منها هذا النظام عشية الحرب الأهلية، فان العوامل الاقليمية، لا سيما الصراع العربي ـ الصهيوني، ونهوض الثورة الفلسطينية وتطورها وتحول نشاطها الرئيسي الى لبنان، وانطلاقها منه في نضالها لاسترجاع حقوق شعب فلسطين المغتصبة، قد لعبت دوراً كبيراً، ولا تزال، في تفجير هذه الحرب وفي تطورها. وكان لاتفاقيات كمب ديفيد دورها المباشر في مفاقمة الأزمة اللبنانية. فالرجعية العربية قد قامت بخطوة نوعية جديدة، في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني. وهي قد سعت، وما تزال تسعى، لتحصين

هذه الخطوة وانجاحها بجعلها تتجاوز الحلقة المصرية ـ الاسرائيلية. وكان لا بد، للنجاح في ذلك، من كسر قاعدة الصمود التي كانت تمثلها الساحة اللبنانية والتحالف القائم فيها بين القوى الوطنية اللبنانية وفصائل الثورة الفلسطينية وسوريا. وقد توقف تقرير اللجنة المركزية لحزبنا، أمام المؤتمر الرابع، بعمق ودقة، عند اتفاقيات كمب ديفيد وما تعنيه، تاريخياً، بالنسبة لحركة التحرر الوطني العربية، وتحديداً، بالنسبة للصراع الذي تخوضه الشعوب العربية ضد أعدائها، الامبريالية الأميركية والصهيونية والرجعية العربية.

نهج كمب ديفيد كان خياراً حاسماً
لفئة من البرجوازية

وقد اعتبر المؤتمر الرابع، بحق ان نهج كمب ديفيد شكل تحولاً تاريخياً من حيث مدلوله السياسي. فهذا النهج لم يكن نهجاً خاصاً بالسادات، ولا كان نهج نظام معين فقط، بل كان خياراً حاسماً لفئة من البرجوازية ضاقت ذرعاً بالنضال القومي الذي يدفعها دفعاً الى تجذير الصراع مع الامبريالية، وباتت مصالحها الطبقية تتناقض مع استمرار النضال القومي التحرري، وتتطلب تسوية للصراع العربي ـ الصهيوني، ترمي الى ايقاف عملية التجذر في النضال ضد الامبريالية الأميركية وضد الصهيونية. ويمكن القول ان اتفاقيات كامب ديفيد كانت في مثابة اعلان واضح عن تخلي قسم من البرجوازية العربية، نظماً وقوى، عن راية النضال القومي. وقد جاءت الأحداث، خلال حوالي العقد، منذ توقيع هذه الاتفاقيات، لتؤكد، بالممارسة الملموسة، هذا الاتجاه عند أوساط واسعة من البرجوازية العربية، في السلطة وخارجها.

انطلاقاً من تجربتنا الملموسة والطويلة، خلال الحرب الاهلية وقبل نشوبها وفي مقاومة الاجتياح الاسرائيلي والدور الاميركي والاطلسي في لبنان، تأكد لنا عمق الترابط بين الازمة اللبنانية وما اصطلح على تسميته بازمة الشرق الاوسط، وترابط كل ذلك بالوضع العربي العام. وعلى قاعدة هذه التجربة وما نتج عنها من فهم للترابط العضوي بين تطور العملية الثورية في بلادنا وبين تطورها على الصعيد العربي العام، واستطراداً بين تطورها في بلد عربي معين وبين تطورها على الصعيد العربي العام، عمدنا على الدوام الى رصد الوضع العربي، وتطور الاحداث التي تجري فيه، والى تحليل هذا الوضع وتحديد القضايا التي ينبغي التركيز عليها، وتحديد الحلقة المركزية في الصراع والتناقض الرئيسي، وصياغة المهمات الاساسية في النضال الثوري.

صراع شامل يتمحور حول المسألة
القومية بكل مكوناتها

فمنذ المؤتمر الرابع لحزبنا استمر الصراع يحتدم، بكل الاشكال، بين الامبريالية

وادواتها المختلفة، من جهة، وبين الشعوب العربية وحركتها الوطنية التحررية، من جهة ثانية. وهو، في رأينا، صراع شامل يتمحور حول المسألة القومية بكل مكوناتها، من حيث هي مسألة تحرير البلدان العربية من علاقة التبعية للامبريالية ولنظام سيطرتها العالمي وتحرير الاراضي العربية من الاحتلال والاغتصاب، وازالة الوجود العسكري الامبريالي المباشر، وتحرير الثروات القومية وتحقيق التنمية في خدمة الاستقلال الوطني، والتقدم الاجتماعي، والديمقراطية، واحداث التغيير الثوري في المجتمعات العربية، وتحقيق الوحدة القومية.

الهجمة الامبريالية ومواقع الضعف في المواجهة

وتواصل الامبريالية هجمتها على البلدان العربية. وهي تتركز باتجاه ضرب الحركة الثورية وتصفية ما تبقى من انجازات المرحلة السابقة، مرحلة النهوض في الحركة الثورية، واحكام السيطرة على البلدان العربية، كثروات ومواقع استراتيجية، والتحكم بتطورها، وعرقلة المحاولات التي تبذلها الحركة الثورية للخروج من حالة المراوحة، وتجاوز اثار النكسات والهزائم التي نتجت عن الحروب الاسرائيلية المتتالية. وهي هجمة تحاول منها الامبريالية استكمال استراتيجيتها الشاملة القائمة على الحرب والعدوان، والمترافقة مع المحاولات الحثيثة لاحداث تغيير، لصالحها، في ميزان القوى على الصعيد العالمي، يسمح لها باستعادة ما فقدته من مواقع. وهي تحاول ان تستفيد، في ذلك، على صعيد منطقتنا، من كون البلدان العربية وبلدان منطقة الشرقين الادنى والاوسط جميعها، قد شكلت نقطة ضعف في المواجهة بين الامبريالية واداتها المحلية اسرائيل، وبين الحركة الثورية العالمية. وقد تجلى هذا الضعف، في توقيع اتفاقيات كمب ديفيد التي اخرجت مصر، بوزنها ودورها الكبيرين، من جبهة المواجهة مع الامبريالية واسرائيل الى موقع التحالف معهما، وفي التحاق دول عربية عديدة بهذا النهج، باشكال متنوعة، وفي الحرب العراقية ـ الايرانية المدمرة لطاقات البلدين البشرية والمادية، والتي يتأكد يوماً بعد يوم، ان المستفيد الوحيد من تماديها هو الامبريالية واسرائيل واعداء الشعبين العراقي والايراني، كما يتجلى هذا الضعف في الازمة العميقة الراهنة التي تمر فيها منظمة التحرير الفلسطينية والتي تضعف من دورها ووزنها وتأثيرها في مجرى الاحداث في المنطقة والعالم، وتتجلى ايضاً في المراوحة التي يتميز بها الوضع في الانظمة الوطنية، في شتى المجالات، وفي العلاقة فيما بين هذه الانظمة، وبينها وبين فصائل حركة التحرر الوطني العربية، بصورة عامة، وفي دورها في التصدي للهجمة الامبريالية...

اسلحة عديدة تستخدمها الامبريالية في هجمتها المتواصلة

وتستخدم الامبريالية في هجمتها المتواصلة اسلحة عديدة. فهي ماضية في اعطاء الدعم الكامل لاسرائيل، وتشجيعها على العدوان، وتقديم كافة المساعدات لها،

اقتصادياً وعسكرياً، وصولا الى توقيع الاتفاق الستراتيجي معها، وتأكيد دورها بوصفها قاعدة متقدمة للامبريالية ورأس حربة في هجمتها. وهي ماضية ايضاً في محاولة تعميم نهج كمب ديفيد وجعل هذا النهج وما نتج عنه من اتفاقيات، نموذجاً لتطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، لتسهيل استخدام اسرائيل اداة للهيمنة الاميركية في المنطقة. وهي مستمرة في العمل، بكل الوسائل، لتصفية القضية الفلسطينية، كقضية قومية للشعب العربي الفلسطيني ولكل شعوب الامة العربية، من حيث كونها احدى ابرز نقاط التصادم مع الامبريالية واداتها اسرائيل. وهي الى ذلك، تواصل تشجيعها وتعميقها للتناقضات بين البلدان العربية، وبين هذه البلدان وبعض جيرانها، حول الحدود، وحول قضايا اقتصادية ونفطية وسوى ذلك من القضايا الموروثة عن ايام الاستعمار. وتعزز الامبريالية وضع يدها على الارصدة العربية وتوطد سيطرتها على السوق النفطية، لمنع البلدان العربية من الافادة من هذه القوة الاقتصادية وابقائها في حالة التخلف والتبعية.

الهجمة الامبريالية لم تحقق كامل اهدافها

الا ان سياسة الهجوم المتعدد الجوانب التي تمارسها الامبريالية، من اجل احكام السيطرة على البلدان العربية، عبر اسرائيل وعبر الرجعية العربية، لم تؤد الى تحقيق كامل الاهداف التي وضعتها امامها. فالتناقضات قد احتدمت في كل الاتجاهات، وحول كل القضايا. وقد ادى احتدامها، ومقاومة شعوبنا وقواها الوطنية لها. الى افشال بعض خطط الامبريالية. لذلك رأينا الامبريالية تلجأ الى اشكال جديدة، اكثر وقاحة، واكثر شراسة، من اقامة القواعد العسكرية وفرض التسهيلات العسكرية في بعض البلدان العربية ذات النظم الرجعية، الى التدخل العسكري المباشر، كما حصل بعد اجتياح لبنان لتنظيم خروج قوات منظمة التحرير من بيروت، الى العدوان المباشر كما حصل ضد الجماهيرية الليبية او التهديد بالعدوان ضد سوريا الخ...

وابتدعت الامبريالية الاميركية لتبرير عدوانها المباشر، والتهديد به ذريعة الارهاب، وهي الدولة الكبرى التي مارست، وتمارس الارهاب بصورة مباشرة، كما حصل في شيلي، ويحصل حالياً في نيكاراغوا والسلفادور، او بصورة غير مباشرة، بواسطة اداتها العدوانية اسرائيل، والحكومة العنصرية في جنوب افريقيا، او بواسطة مرتزقتها في افغانستان وبلدان آسيوية وافريقية واميركية لاتينية عديدة، وكما يفعل عملاؤها في فرنسا وغيرها من الدول الاوروبية لاثارة الرأي العام في هذه البلدان وجره الى حملة التحريض العنصرية ضد الشعوب العربية، ولممارسة الضغط على حكومات بعض هذه البلدان التي تحاول ممارسة سياسة على قدر ضئيل من التمايز عن السياسة الاميركية، حول بعض القضايا الدولية. وتحاول الامبريالية الاميركية بواسطة آلة الاعلام الضخمة التي تمتلكها في المعمورة كلها، تصوير نضال الشعوب المشروع من اجل انعتاقها وتحررها بانه ضرب من ضروب الارهاب الدولي.

ويشكل العدوان الاميركي على الجماهيرية، والتهديد بالعدوان على سوريا، **اخطر** تطور في اتجاه الهجمة الامبريالية في وقتنا الراهن. فهو قد استهدف ويستهدف، بلدين عربيين يمارسان سياسة دولية معادية للامبريالية، ويحتلان، من موقعهما هذا، دوراً مرموقاً في مجموعة دول عدم الانحياز، وفي الجبهة العالمية المعادية للامبريالية. وهو اذ استهدف دور ليبيا في دعم الحركات الثورية التحررية في البلدان العربية والافريقية وفي غيرها من بلدان العالم، فانه يستهدف في سوريا، موقع الصمود الاساسي في وجه سياسة تعميم نهج كامب دايفيد وتصفية القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا القومية العربية.

اننا من على هذا المنبر نؤكد تضامننا مع الجمهورية العربية السورية، شعباً وحزباً وجبهة وطنية تقدمية، بقيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد، والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وثورتها بقيادة العقيد معمر القذافي، ونؤكد استعدادنا لوضع كل امكاناتنا في التصدي لاي عدوان يتعرض له القطران، وبذل كل جهودنا في التصدي للتآمر الذي يواجهانه، كما ندعو اصدقاءنا في انحاء المعمورة، لا سيما اصدقاء شعبنا الاوفياء بلدان المنظومة الاشتراكية وفي مقدمتهم الاتحاد السوفياتي العظيم، لاستخدام مكانته الدولية الكبرى لمنع المعتدي من تنفيذ تهديداته.

ونؤكد تضامننا الكامل مع الثورة الفلسطينية، وندعو كل اصدقائنا الى التضامن معها، ومساعدة القوى الفلسطينية الديمقراطية، المعادية للامبريالية، والثورية، في عملية استعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية واخراجها من الازمة التي تعاني منها، على قاعدة استعادة المنظمة لخطها الثوري الحازم في عدائه للامبريالية وللصهيونية وللرجعية، واتخاذ كل التدابير التنظيمية التي من شأنها ضمان تواصل هذا الخط الثوري وتحريره من كل اتجاهات المساومة والتنازل والاستسلام. ونؤكد حرصنا على تعزيز الوحدة الكفاحية مع قوى الثورة الفلسطينية وجماهيرها المناضلة، مع كل القوى الفلسطينية الرافضة لنهج الاستسلام، مع جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية بشكل خاص. ونؤكد حرصنا على توطيد العلاقة مع قوى اليسار الفلسطيني، مؤكدين التزامنا بمقتضى البيان المشترك، الذي وقعه حزبنا مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برئاسة الرفيق المناضل الدكتور جورج حبش.

ونعلن، من على هذا المنبر، تضامننا مع الجمهورية الديمقراطية الجزائرية، ونتمنى لها اضطراد النجاح في بناء الدولة الحديثة على انقاض التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الطويل الذي اطاحت به الثورة المظفرة.

ونعلن تضامننا مع الثورة اليمنية التي تعرضت لازمة عميقة تشكل في استمرارها، خطراً على كل ما ارتبط، بانتصارها، من انجازات تاريخية، لم ينحصر تأثيرها على اليمن وحدها، بل تعداه الى الوضع في الحركة الثورية العربية كلها. واننا ما زلنا نعتبر ان المهمة الاساسية التي تواجه الثورة اليمنية وكل القوى المرتبطة بها، الحريصة عليها، من داخل اليمن وخارجها، تتلخص في بذل الجهد،

بكل الامكانات، للمحافظة على الانجازات التي حققتها وعدم التفريط بها، **واستعادة** وحدة الحزب الاشتراكي اليمني والمحافظة عليها وعلى دور الحزب الطليعي، ومساعدته في تجاوز صعوباته، على قاعدة الحوار الرفاقي والمسؤول المتعالي على الجراح، والاسهام، باخلاص ثوري، في انهاء الازمة القائمة، وذيولها، والمحافظة على وحدة اليمن، دولة وشعباً ومنع التدخلات الامبريالية والرجعية في شؤونها. واننا اذ نعلن تضامننا مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في وجه تهديدات الرجعية العربية ومحاولاتها التدخل في شؤونها الداخلية، ندعو اصدقاءنا في شطري الوطن اليمني الى اقامة اوثق علاقات التحالف والتعاضد التي يفترضها التاريخ المشترك، والمصالح المشتركة، على طريق انضاج الظروف التي تتيح استعادة وحدة اليمن بشطريه الشمالي والجنوبي.

ومن على هذا المنبر، منبر المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني نوجه التحية مقرونة بتضامننا الشديد والصادق الى اخوتنا ورفاقنا في حركات التحرر الوطني في البلدان العربية، الى الحركة الوطنية المصرية التي تواجه مهمة تاريخية عظيمة، مهمة اسقاط نهج كمب ديفيد واتفاقياته، واستعادة مصر لموقعها وموقفها في قلب حركة التحرر الوطني العربية، والى الحركة الوطنية والديمقراطية السودانية. التي سجلت انتصارها الكبير باسقاط حكم السفاح جعفر النميري، والى الحزب الشيوعي السوداني الباسل، حزب الشهيد الكبير عبد الخالق محجوب وكوكبة شهداء الطبقة العاملة السودانية واحرار القوات المسلحة السودانية الابرار، متمنين ان تتمكن القوى الديمقراطية في السودان، من ان تستكمل انتصارها بترسيخ الديمقراطية نهجاً ونظاماً...

والى رفاقنا واخوتنا في السعودية والبحرين وبلدان الخليج الاخرى في نضالهم الشاق، في الظروف الصعبة والشديدة التعقيد، في وجه ملوك الظلام ونظم القرون الوسطى، وضد المؤامرات الامبريالية.

والى رفاقنا واخوتنا في العراق، الى كل فصائل العمل الوطني والديمقراطي فيه، الى الحزب الشيوعي العراقي، حزب فهد وسلام عادل، الى جميع هؤلاء الرفاق والاصدقاء والاخوة، تحياتنا وتضامننا وكل ما نستطيع ان نسهم فيه، من اجل انهاء الحرب المدمرة الايرانية ـ العراقية، واسقاط نظام القمع والارهاب الذي دمر البلاد ودمر طاقاتها، وعودة الديمقراطية للعراق وحل القضية الكردية على قاعدة الحكم الذاتي في عراق ديمقراطي موحد.

والى رفاقنا في الحزب الشيوعي الاردني الباسل، والى كل مناضلي الحركة الوطنية في وجه قمع السلطة، والى رفاقنا في جبهة تحرير الصحراء الغربية ووداي الذهب، البوليساريو، في نضالهم من اجل حقهم في تقرير المصير والاستقلال، ضد حكومة ملك المغرب المرتبطة بالامبريالية وباسرائيل.

والى رفاقنا واخوتنا في المعارضة المغربية المناضلة ضد النظام الاقطاعي القائم ومن اجل مغرب ديمقراطي معاد للامبريالية، والى رفاقنا واخوتنا في تونس،

المناضلين دفاعاً عن الحرية والديمقراطية، والى رفاقنا واخوتنا في الصومال العاملين ضد خيانة سياد بري وانتقاله من موقع الثورة الى الموقع النقيض لها ولاستعادة الصومال الى موقعه المعادي للامبريالية. والى كل القوى العربية المناضلة ضد الامبريالية ومن اجل التحرر الوطني.

الدعوة الى الوحدة والتماسك في وجه الهجمة الامبريالية

واننا ندعو من هذا المنبر رفاقنا واخوتنا الى الوحدة والتماسك في وجه الهجمة الامبريالية لردها ومنعها من تحقيق اهدافها. واننا على كامل الثقة بان حركة التحرر الوطني العربية تملك من القدرات المادية والبشرية ما يمكنها من ذلك اذا ما حزمت امرها ووحدت جهودها في مجرى نضال واحد ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. وفي هذا السياق ندعو الانظمة العربية الوطنية، في سوريا وليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية الى تعزيز تعاونها وتحالفها، واعادة النشاط بهذا الشكل او ذاك، الى جبهة الصمود والتصدي التي لعبت دوراً هاماً في لجم الهجمة الامبريالية والتصدي لنهج التخاذل والاستسلام، كما ندعو الى وحدة كل القوة العربية المعادية للامبريالية في السلطة وخارجها. والبحث الفوري عن سبل واطر التنسيق اللازمة للوصول الى جبهة عربية موحدة معادية للامبريالية، وعلى طريق هذا الهدف ندعو الى تطوير عمل مؤتمر الشعب العربي، والارتفاع بنشاطه وتنظيمه والمشاركة القومية فيه، الى المستوى الذي يخدم هذا الهدف، وتركيز نشاط القيادة القومية للقوات الثورية العربية وامانتها العامة، والى تطوير كل اطر العمل المشترك القائم، والمبادرة الى تنظيم ندوات ولقاءات تخدم غرض الوحدة، وتسهم في تعبئة جماهير امتنا وحشدها في النضال الواحد ضد العدو الواحد. وندعو الى تعزيز دور المنظمات الديمقراطية العربية كالاتحاد الدولي للعمال العرب والاتحاد الدولي للفلاحين العرب واتحاد الشباب العربي واتحاد الطلاب العرب الاتحاد النسائي العربي والمؤسسات المهنية العربية...

الدعوة لوحدة القوى الثورية العربية

وندعو ايضا وبالحاح الى وحدة القوى الثورية العربية، من اجل توحيد العمل وتنسيقه لاخراج حركة التحرر الوطني العربية من ازمتها ووضعها على طريق انجاز مهماتها والتصدي الناجح للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية. وتلعب وحدة القوى الثورية دوراً حاسماً في توطيد وحدة القوى العربية المعادية للامبريالية وفي توجيه نضالها الوجهة الصحيحة. وقد عالج تقرير اللجنة المركزية الموجود بين ايديكم باسهاب، موضوع وحدة القوى الثورية العربية ودور هذه الوحدة الراهن والمستقبلي، ودعا الى قيام حركة ثورية عربية جديدة، بمعنى اداة موحدة لقيادة العملية الثورية على الصعيد القومي، من داخل القوى العربية المعادية للامبريالية كلها وبالتحالف الوثيق معها.

اقتراح بأنشاء مكتب تنسيق دائم للاحزاب الشيوعية العربية

وفي السياق نفسه ندعو الى تعزيز وحدة الحركة الشيوعية في البلدان العربية والى ان تلعب الاحزاب الشيوعية الدور الذي يعود لها في قلب الحركة الثورية، دور الموحد والمميز والرائد.

واذ نؤكد ضرورة مساندة وتطوير مجلة النهج كمنبر مشترك لهذه الاحزاب فاننا نقترح، من على منبر مؤتمرنا الخامس على الاحزاب الشقيقة في البلدان العربية البحث الفوري في انشاء مكتب تنسيق دائم، على مستوى رفيع يتيح له بحث واقتراح مهمات التساند المشترك والتعاون وتنظيم الاجتماعات الدورية على اعلى مستوى قيادي، والاجتماعات التخصصية الضرورية المتعددة الوجوه وذلك من اجل خدمة الاهداف المحددة لكل من هذه الاحزاب في اقطارها المختلفة، ولخدمة القضايا المشتركة، ومن اجل توحيد جهود هذه الاحزاب، في اطر العمل المختلفة والمتنوعة، للاسهام الافضل في المعركة الراهنة على الصعيد العربي، ومن اجل البحث الرفاقي المشترك في القضايا المصيرية المتعلقة بمسار العملية الثورية وبافق تطورها قطرياً وقومياً. ونحن نطمح، صادقين، وعلى قاعدة فهمنا للموضوعة التي طرحناها، منذ المؤتمر الثاني لحزبنا، حول العلاقة العضوية بين تطور الحركة الثورية في بلد عربي معين وبين تطور الحركة الثورية على الصعيد العربي العام، رغم الاستقلالية النسبية التي يفرضها اختلاف الظروف في البلد المعين، وبعد ان اثبتت الحياة، بالملموس، صحة هذه الموضوعة فنحن نطمح ان نرتقي، بمكتب التنسيق الدائم هذا، الى شكل من اشكال القيادة المشتركة. واننا ندعو رفاقنا في قيادات الاحزاب الشقيقة الى التعامل مع هذه الدعوة باقصى المسؤولية والجدية اللتين يفرضهما دور احزابنا التاريخي وتطور الاوضاع وتشابكها في البلدان العربية.

مع علاقات مميزة للحزبين التوأمين في لبنان وسوريا

ولا يسعنا الا ان نبدي اشد الاسف لبروز حالة انقسامات داخل بعض الاحزاب، وللانقسام الذي شهده الحزب الشيوعي السوري الشقيق، هذا الحزب الذي نشأنا واياه كحزب واحد هو «الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان» وبقينا نعمل معاً اربعين عاماً، فعشنا معاً تجربة الخطأ والصواب، وتأثرنا معاً بالسلبي من الممارسات كما جنينا معا ثمار النضالات البطولية لعشرات الوف الشيوعيين في القطرين، في قلب الحركة الوطنية لشعبنا الواحد. واذ نؤكد حرصنا على وحدة الحزب الشقيق، وتمسكنا بالنضال من اجل وحدة كفاحية بين حزبنا وبينه، واذ ننتهز هذه المناسبة لنتقدم من رفاقنا في الحزب الشيوعي السوري بأحر التهنئة لانجازهم المؤتمر الوطني السادس بنجاح، ومن الرفيق يوسف فيصل لانتخابه اميناً عاماً للحزب الشيوعي الشقيق، فنحن نقترح لجنة مشتركة تعكف على كتابة تاريخ الحزب من

جهة، وتبحث في الاسباب العميقة للخلافات والانقسامات التي عرفها اثناء مسيرته النضالية الممتدة طيلة اثنين وستين عاماً، وسبل الخروج منها بما يعيد الوحدة الى صفوفه على اسس سليمة. واذا كنا من المطالبين بعلاقات مميزة بين لبنان وسوريا كمقياس اساسي لعروبة لبنان وكمحور اساسي من محاور حل الازمة اللبنانية، فمن الطبيعي ان تقترن مطالبتنا هذه بعلاقات رفاقية كفاحية مميزة كذلك بين الحزبين التوأمين في لبنان وسوريا.

من اجل وحدة قوى السلم والتحرر والتقدم والاشتراكية على الصعيد العالمي

ايها الرفاق

تجري الهجمة الامبريالية في منطقتنا في ظل وضع دولي يتميز باشتداد الصراع وبلوغه حدوده القصوى بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلم، من جهة، وبين قوى الرجعية والامبريالية والعدوان والحرب من جهة اخرى. فقد برزت مع مجيء ادارة ريغان في الولايات المتحدة موجة عدوانية جامحة يمينية محافظة هيمنت على سياسة الولايات المتحدة، وعلى كل مناحي الحياة فيها، وهيمنت او تحاول ان تهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية والدبلوماسية في عدد كبير من البلدان الرأسمالية الاساسية، وتحاول ان تفرض على جميع القوى، في المجالات العالمية والاقليمية والمحلية التعاطي معها بوصفها النهج المحدد في العلاقات الدولية على اختلافها، وفي المجالات المتعددة الاخرى ايضاً.

وقد نشأت هذه الموجة ونمت، كما هو وارد في تقرير اللجنة المركزية الى هذا المؤتمر، في ظل ازمة سياسية واقتصادية واجتماعية شملت الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي كله. وجاءت هذه الموجة في اعقاب سلسلة من الهزائم منيت بها الامبريالية، بعد تعزز سياسة الانفراج الدولي، ولجم سياسة سباق التسلح، وفي اعقاب انتهاء التفوق العسكري الامبريالي، وبعد ان تفلت عدد كبير من بلدان آسيا، وافريقيا، واميركا اللاتينية، من الهيمنة الامبريالية المباشرة، وانتصار عدد من حركات التحرر الوطني، وسقوط عدد من الدكتاتوريات العسكرية والنظم الفاشية. وفشل الولايات المتحدة في فرض حلولها ضد مصالح الشعوب.

وبعد ان برزت في العديد من بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية اتجاهات للافلات من التبعية للامبريالية وبناء اقتصاد مستقل، والبحث عن طريق آخر للتطور، هو غير الطريق الرأسمالي، تفرضه ضرورات التنمية ومواجهة التخلف المزمن. ورافق ذلك تزايد في التناقض بين الولايات المتحدة والدول الرأسمالية المتطورة. ورغبة التمايز عنها، نتج عنه تنافس شديد في الاسواق وادى ذلك الى انفتاح متسع لاوروبا الغربية واليابان على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والى منافسة الولايات المتحدة في اسواق بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

احتدام في التناقضات القائمة والمستجدة

وقد نتج عن كل ذلك احتدام في التناقضات القائمة والمستجدة. وقد فشلت كل المحاولات التي تم اللجوء اليها لتجاوز الازمة والتناقضات المتفاقمة التي نتجت عنها. وقد شنت القوى اليمينية الاكثر رجعية وعدوانية، كرد على الازمة والمآزق المرتبطة بها، حملة في العالم كله، يسميها البعض نزعة كونية جديدة على اساس برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري، وفي سائر مجالات الحياة، هو في جوهره محاولة لوقف مسيرة التاريخ.

برنامج ادارة ريغان يمثل مصالح المجمع الصناعي ـ العسكري

وقد مثلت ادارة ريغان تمثيلاً كاملاً هذا البرنامج وحاولت، وما تزال تحاول، تنفيذه. وهو برنامج يمثل مصالح المجمع الصناعي ـ العسكري الكلي القدرة في الولايات المتحدة الاميركية. وقد تميز هذا البرنامج بخطوطه العامة بالقمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل، وبتوتير العلاقات الدولية واطلاق سباق التسلح، ودعم النظم الاكثر رجعية في العالم، وفرض قيود على التعامل مع البلدان الاشتراكية، وممارسة سياسة نقدية واقتصادية ترمي الى الحد الاقصى من استغلال البلدان الاخرى، والتدخل في شؤون الدول الاخرى، الكبيرة والصغيرة، وجعل سياسة التدخل العسكري، وارهاب الدولة، والتخريب والتآمر، نهجاً رسمياً للولايات المتحدة وتضغط لجعله نهجاً رسمياً للدول الرأسمالية الاخرى.

وقد اوصلت هذه السياسة العدوانية الشاملة العالم الى اخطر وضع عرفه بعد الحرب العالمية الثانية.

الهجمة الامبريالية لم تحقق اهدافها

الا ان هذه الهجمة الامبريالية الجامحة لم تحقق اهدافها. فهي قد اصطدمت بالموقف الحازم الذي وقفه الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية في التصدي لسياسة توتير الاوضاع الدولية وتهديد السلم العالمي وامن الشعوب، وفي التدابير الفعالة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي، ويتخذها، لمنع الامبريالية من استعادة تفوقها العسكري.

كما اصطدمت هذه الهجمة بارادة الشعوب وتصميمها على الاستمرار في تصديها ومقاومتها. ويمكن القول ان الامبريالية تمكنت من المحافظة على مواقعها في بعض المناطق، او استعادة البعض منها، فقط، حيث كانت القوى المعادية لها منقسمة على بعضها، او حيث كان بعضها الآخر، الاكثر تأثيراً غير حازم في عدائه للامبريالية، او خائفاً من تحولات جذرية، او لا يزال في موقف العداء للشيوعية الخ...

اما حيث لاقت هذه الهجمة مقاومة جدية وارادة في الصمود ووضوحاً في الموقف، ووحدة في القوى المعادية لها، وتمسكاً بحزم بالتحالف مع الاتحاد السوفياتي

وبلدان المنظومة الاشتراكية والعمل بموجبات هذا التحالف، فانها قد اصيبت بالفشل الذريع وارتدت على اصحابها.

ويمكن القول، بصورة عامة ان هذه الهجمة لم تحقق اهدافها ولم تغير لا في موازين القوى على الصعيد العالمي، ولا في لوحة الاوضاع الدولية.

وقد اصبح واضحاً ان سياسة سباق التسلح واتخاذها هذا المنحى الفائق الخطورة انما الحق، ويلحق، الاضرار الكبرى باقتصاد الولايات المتحدة واقتصاد الدول الرأسمالية الحليفة لها ويثقل كاهل الاوساط الشعبية الواسعة في هذه البلدان وهو ان كان في مصلحة حفنة صغيرة العدد من الاحتكارات الكبرى، فانه يتناقض ومصالح الاكثرية الساحقة من المواطنين، اضافة الى رعونة هذه السياسة وعدم جدواها. ذلك ان التفوق العسكري لم يعد ممكناً ولم يعد يضمن اي مكسب، بل هو يحمل خطراً متساوياً. فترسانات السلاح الموجودة كافية لدمار العالم. ولا يمكن ان يخرج من حرب نووية غالب او مغلوب. فالدمار سيكون شاملاً. كما ان سياسة القوة والتلويح بها، في ظروفنا الراهنة لم تعد ذات جدوى فعلية. فقد اثبتت تجارب السنوات الاخيرة عجز الولايات المتحدة على المحافظة على النظم العميلة المنهارة الى ما لا نهاية، رغم كل الدعم الذي اعطته لهذه الانظمة واشتراكها المباشر في الدفاع عنها. كما ان بعض الضربات العسكرية التي نجحت الامبريالية في توجيهها لم تؤد الى اي نجاح سياسي. ويمكن ايراد امثلة لبنان ونيكاراغوا وعدد من بلدان اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا.

حركة متزايدة الاتساع ضد سياسة العدوان والحرب

الى ذلك، فان سياسة العدوان والحرب واتخاذها هذا المستوى الكوني الشامل، قد استنفرت ضدها حركة متزايدة الاتساع تدعو لاقامة السلام، لا على اساس توازن الرعب، بل على اساس اتفاق حقيقي يسمح بالازالة التدريجية لترسانات اسلحة الابادة. وقد اصبحت قضية السلم قضية عصرنا بالذات. فخطر الحرب النووية يهدد مصير البشرية، ووجودها وكل منجزات حضارتها. وتصبح قضية السلم اليوم قضية الدفاع عن البقاء للجنس البشري. وهي الى ذلك قضية وطنية عند كل شعب لانه في ظل السلام فقط يمكن لهذا الشعب او ذاك ان يطور وطنه ويحميه ويضمن بقاءه. وهي بالتالي، بالنسبة لشعبنا، قضية بالغة الاهمية يتعلق بها بقاؤه ومصيره وكل المهمات التي يطمح في انجازها وتحقيقها.

المبادرات السوفياتية وضعت ريغان في قفص الاتهام

وفي الوقت الذي تجمح فيه الادارة الاميركية في تهديدها للسلم العالمي، يثابر الاتحاد السوفياتي على سياسته السلمية الحازمة. وقد تقدم الاتحاد السوفياتي بسلسلة من المبادرات والاقتراحات الشاملة لتأمين سلم عالمي وطيد عن طريق الازالة التدريجية للاسلحة النووية والستراتيجية. وقد كانت مقترحات الاتحاد

السوفياتي من القوة وسلامة المنطق حد انها فرضت على ادارة ريغان التعاطي معها. وقد اضطرت ادارة ريغان الى المباشرة في التفاوض حول موضوع وقف سباق التسلح والحد من مخزون السلاح النووي والستراتيجي. واضطر ريغان للذهاب الى ريكيافيك للقاء القمة مع غورباتشوف. وقد حاول ريغان في قمة ريكيافيك تجزئة موضوع نزع السلاح واخذ قسم من المقترحات السوفياتية دون ان يتخلى عن برنامجه المعروف ببرنامج حرب النجوم، تحت ضغط المجمع الصناعي العسكري الذي ينتظر أرباحا خيالية من هذا المشروع المدمر. الا ان حزم الرفيق غورباتشوف قد افشل مناورة ريغان ووضعه في قفص الاتهام امام الرأي العام الاميركي وامام الرأي العام الدولي مجرم حرب لا يتورع عن تدمير العالم وابادة البشرية كلها، خدمة لمصالح حفنة صغيرة من الاحتكاريين الامبرياليين، وقد قطع الرفيق غورباتشوف على ريغان كل محاولات الابتزاز التي يمارسها بتأكيده ان الاتحاد السوفياتي عنده القدرة على مواجهة سلاح ريغان الخطير بسلاح امضى فعالية واقل كلفة. وقد ادت قمة ريكيافيك الى بدء انهيار شعبية ريغان التي بنتها وسائل الاعلام الضخمة، وتركزت حول مجموعة من الشعارات المضللة والتي اعلنت انه سيعمل لتحقيقها، من اعادة هيبة الدولة الاميركية، واعادة ثقة الشعب الاميركي بنفسه، واحياء القيم العائلية والاخلاقية المسيحية، ومحاربة الشر المطلق، الذي هو الشيوعية، ومكافحة الارهاب الدولي، وسوى ذلك من الشعارات التي استهوت الاميركي البسيط وحرفته عن الاسباب الحقيقية للازمة التي يعاني منها. وقد اكدت الانتخابات النيابية التي جرت بعد هذه القمة انخفاض شعبية الرئيس الاميركي بعد ان خسر حزبه اكثريته في مجلس الشيوخ وتعززت اكثرية المعارضة في مجلس النواب وبين حكام الولايات. وجاءت الاحداث الاخرى، لا سيما صفقة السلاح مع ايران، لتوجه ضربة جديدة شديدة لمصداقية الرئيس الاميركي.

الدعوة لتعزيز علاقات التحالف والصداقة مع الاتحاد السوفياتي

وقد تابع الاتحاد السوفياتي ويتابع، بعد قمة ريكيافيك جهوده الحثيثة للوصول الى فرض سياسة العقل الوحيدة على الولايات المتحدة الاميركية للشروع ببحث جدي من اجل وقف سباق التسلح وازالة المخزون من اسلحة الدمار الشامل واقامة العلاقات الدولية على قاعدة التعايش السلمي وصيانة السلم العالمي واحترام حق الشعوب في اختيار نظام حياتها بحرية.

ان حزبنا الشيوعي اللبناني، ادراكاً منه للطبيعة الصعبة والمعقدة في هذه المرحلة الخطيرة من تطور البشرية، ومع تأكيده على ان نضال شعبنا، مع الشعوب العربية لصد الهجمة الامبريالية ودحرها، ولطرد الاحتلال الاسرائيلي وتحرير ارضه واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وانشاء دولته المستقلة فوق ارضه، يشكل الجزء الاساسي من مساهمته في النضال العالمي ضد سياسة الحرب

والعدوان، فانه يدعو الى:

١ ـ العمل الدؤوب على تعزيز علاقات الصداقة والتحالف بين قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلام في لبنان وفي الوطن العربي الكبير، وبين الاتحاد السوفياتي، وتعزيز علاقات الصداقة والتحالف هذه مع البلدان الاشتراكية، الاخرى، مع بولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والمانيا الديمقراطية، وبلغاريا والمجر ورومانيا ويوغوسلافيا والفيتنام وكوبا وكوريا الديمقراطية.

٢ ـ وهو يعلن ارتياحه للتحولات التي جرت في الصين وللعلاقات التي اخذت تعود الى طبيعتها بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية وبين هذه الاخيرة ومعظم البلدان الاشتراكية، والاحزاب الشيوعية. يقدر اهمية هذه التحولات ويقرر اقامة علاقات طبيعية مع الحزب الشيوعي الصيني على قاعدة العداء المشترك للامبريالية والاهداف المشتركة التي تجمع بين الاحزاب الشيوعية. ويدعو الى حل الخلافات القائمة بين الصين وفيتنام بالوسائل السلمية عن طريق التفاوض لما فيه مصلحة الشعبين وثورتيهما ومصلحة شعوب جنوب شرقي آسيا وحركتها الثورية.

٣ ـ وهو اذ يؤكد تضامنه الكامل مع حزب الشعب الديمقراطي الافغاني، يعبر عن ارتياحه للسياسة المبدئية والمرنة، في آن، التي ينتهجها هذا الحزب والمقترحات البناءة التي تقدم بها امينه العام لوقف اطلاق النار، والاتفاق على وقف التدخل الامبريالي والرجعي في شؤون افغانستان تمهيداً لانسحاب القوات السوفياتية منها.

٤ ـ يدعو الى تعزيز العلاقة والتنسيق بين كل القوى التقدمية والديمقراطية المعادية للامبريالية، على اختلاف اتجاهاتها ومنطلقاتها ومعتقداتها، وبين كافة القوى والحركات المناضلة من اجل السلم والمناهضة للحرب. وفي هذا السياق، نعلن تضامننا الكامل مع حركات التحرر الوطني في اميركا اللاتينية، مع السلطة الثورية في نيكاراغوا ومع الثورة في السلفادور ومع نضال القوى الديمقراطية في باناما وشيلي والاوراغواي وفي سائر بلدان اميركا الوسطى والجنوبية، كما نعلن تضامننا مع شعوب كمبوديا ولاوس وسائر شعوب جنوب شرقي آسيا ومع الحركة الديمقراطية في الفيليبين وفي طليعتها الحزب الشيوعي، ومع نضال الشعب القبرصي، ولا سيما نضال رفاقنا في حزب أكيل من اجل حل عادل وديمقراطي للقضية القبرصية، كما نعلن ادانتنا للتمييز العنصري (الابارتهيد) وكل اشكال القهر في افريقيا، وتضامننا مع اثيوبيا، وموزامبيق، وانغولا، وزيمبابوي، ومع شعب ناميبيا وجنوب افريقيا ومع سائر الشعوب الافريقية، ونطالب بوقف التدخل الامبريالي في شؤون تشاد، وتعزيز وحدة ودور منظمة الوحدة الافريقية.

ونطالب بالعمل على دعم حركة عدم الانحياز وتعزيز دورها في تقرير المسائل الدولية.

ونتوجه بالتحية الحارة الى احزاب الطبقة العاملة، الاحزاب الشيوعية، في اوروبا واميركا الشمالية واليابان لتضامنها مع نضال شعبنا وحزبنا ودعمها لهذا النضال،

ونخص بالذكر الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تعددت اشكال تضامنه مع شعبنا وحزبنا والذي قام بدور شجاع في تصديه الحازم للحملة الهستيرية التي قامت في فرنسا ضد العرب، واللبنانيين بخاصة، بحجة الارهاب، وتدخله الفعال لمنع طرد الديمقراطيين اللبنانيين من فرنسا، والقاء الضوء على الاصابع الصهيونية والاميركية التي كانت وراء موجة الارهاب التي شهدتها باريس ومدن فرنسية اخرى.

ويؤكد حزبنا على اهمية تعزيز دور المنظمات الديمقراطية العالمية وتطوير دورها وجعله اكثر فعالية، كمجلس السلم العالمي ومنظمة التضامن الاسيوي الافريقي، ومنظمة القارات الثلاث، اضافة الى المنظمات والمؤسسات الاقليمية المتعلقة بأمن دول حوض البحر الابيض المتوسط. كما يدعو حزبنا الى تعزيز دور المؤسسات والمنظمات الديمقراطية النقابية العالمية كاتحاد النقابات العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي واتحاد الطلاب العالمي والاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ومنظمة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية وسواها...

ويؤكد حزبنا على اهمية تعزيز وحدة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية على قاعدة الاممية البروليتارية ومبادىء الماركسية اللينينية. وربما ارتدى اهمية خاصة تنظيم لقاءات للأحزاب الشيوعية والعمالية في العالم للبحث في قضايا محددة والتوصل الى تحديد موقف موحد من قضايا اساسية في عصرنا، كالبحث في تعزيز النضال من جل السلم ودرء خطر حرب نووية جديدة، او البحث في مصير حركة التحرر الوطني العالمية ومستقبلها او البحث في ازمة الشرق الاوسط وسبل حلها، ولا سيما في دعم المبادرة السوفياتية الى عقد مؤتمر دولي وتشكيل لجنة تحضيرية وسوى ذلك من المسائل الملموسة. ان كل ذلك سيشكل نماذج فعالة ومرنة للتضامن الاممي في عصرنا. كما يؤكد حزبنا على اهمية تعزيز مجلة قضايا السلم والاشتراكية كمنبر مشترك للاحزاب الشيوعية والعمالية واطار لتبادل التجارب والخبرات النضالية.

الدعوة لتشكيل لجنة عربية ـ عالمية لدعم جبهة المقاومة الوطنية

ايها الرفاق

اننا اذ نؤكد تضامننا مع كل المناضلين في الارض من اجل التحرر والسلام والتقدم والاشتراكية، فنحن نطمح في ان يرتقي مستوى التضامن الاممي مع نضال شعبنا وحركتنا الوطنية وحزبنا الى المستوى الذي ارتقت اليه المواجهة البطولية التي نخوض. واذ نشكر كل الرفاق والاخوة ما قدموه لنا من مساعدات، فنحن نسمح لانفسنا ان نطلب المزيد، وبخاصة في مجال دعم المقاومة الوطنية اللبنانية البطلة ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي مجال تعزيز صمود الجنوب المناضل. وسيعود للاحزاب والتنظيمات ان تبحث في شكل المساندة الممكنة دون شك. ولكننا نكتفي اطلاق مبادرة ايجابية تتخذ من مناسبة الحشد القومي والاممي المشارك في هذا

المؤتمر منطلقاً لدعوة من اجل تشكيل لجنة عالمية ـ عربية لدعم جبهة **المقاومة** الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال ومساندتها بكل الوسائل.

الحزب والمهام في مجال التنظيم

ايها الرفاق والاصدقاء،

لقد حظي الوضع التنظيمي في الحزب بقسط اساسي من المناقشات التحضيرية للمؤتمر الخامس. ان القسم السابع من تقرير اللجنة المركزية امام مؤتمركم اليوم يتناول هذا الموضوع. وقد أعد هذا القسم بمساهمة مئات الشيوعيين في اجتماعات عمل ونقاش قبل ان تناقش الاقسام الاساسية منه في المؤتمرات التحضيرية. وبعد اقرار اللجنة المركزية للتقرير التنظيمي عقد كونفرانس وطني ناقش قضايا التنظيم. وقد سبقه كونفرانسات واجتماعات تنظيمية في المحافظات والقطاعات. وقد صادقت اللجنة المركزية في اجتماع لاحق على توصيات الكونفرانس واقرت التعديلات الضرورية على النظام الداخلي كما نقترحها على مؤتمركم، الذي يعود له البت النهائي بها.

ان التقرير التنظيمي يعرض لمسيرة بناء الحزب بين المؤتمرين الرابع والخامس، ويعالج كيف تم، وكيف لم يتم، تنفيذ شعار المؤتمر الرابع ببناء حزب شيوعي جماهيري مقاتل. ويرجع تقرير اللجنة المركزية في هذا المجال الى المؤتمر الثاني التاريخي عام ١٩٦٨ الذي اعاد الاعتبار للشرعية الحزبية وللاسس اللينينية للتنظيم بعد انقطاع دام ٢٥ سنة لم يعقد فيها الحزب مؤتمراته، وسادت فيها أوضاع تنظيمية غير سليمة كشفها تقرير اللجنة المركزية امام المؤتمر الثاني بجرأة ثورية عالية. كما يعود تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمرين الثالث والرابع اللذين رسخا التقاليد التنظيمية الجديدة المتسمة بالتمسك الخلاق بالمركزية الديمقراطية والسعي الدائم لتطوير الديمقراطية الحزبية. ويستعرض التقرير كيف ان الحزب قد عمل باستمرار على تغيير اشكال التنظيم واساليب العمل مع تغير الظروف النضالية في البلاد. ويتوقف التقرير تفصيلا عند المسيرة الكفاحية التي قطعها الحزب طيلة هذه السنوات السبع التي تفصلنا عن المؤتمر الرابع، وبخاصة عند العدوان الاسرائيلي الذي شكل الحدث الابرز خلالها. ويعالج التقرير كيف انطلق الحزب لتنفيذ توصيات المؤتمر الرابع، في مجال التنظيم، كيف حضر لمواجهة العدوان، وكيف واجهه فعلاً على جميع الاصعدة، متوقفاً عند دور الشيوعيين في ملحمة صمود بيروت، وعلى سائر الجبهات. ويتوقف التقرير بشكل خاص عند قرار الحزب بانشاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، ويستعرض الجذور التاريخية لهذا القرار، بدءاً من توجه المؤتمر الثاني في القضية الوطنية واساليب النضال، الى قرار انشاء الحرس الشعبي في ١٩٧٠ مروراباشكال تنظيم العمل العسكري في الحزب بعدما فرض عليه الانخراط في الحرب الاهلية وصولا الى تأسيس جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال، واعلانها في السادس عشر من ايلول العام ١٩٨٢. كما يعرض التقرير لتنظيم

النهوض الوطني في مواجهة الاحتلال، ويعالج التجربة الغنية **التي** اختزنتها منظماته، وبخاصة في الجنوب والبقاع والجبل والضاحية وبيروت، **في تنظيم العمل** تحت الاحتلال، وفق قواعد العمل السري التي ما زال الحزب يعتمدها كذلك في المناطق الخاضعة للهيمنة الكتائبية منذ عام ١٩٧٥، ويعرض التقرير كذلك مواجهة الحزب في طرابلس والشمال حيث فرض عليه كذلك الانتقال الى العمل السري بعد سيطرة القوى الظلامية المدعومة من اليمين الفلسطيني الى ان تحررت طرابلس، وعاد اليها وجهها الوطني والديمقراطي والعروبي.

ويقف التقرير تفصيلا عند تنظيم عمل الحزب في اوساط الجماهير، وفي المنظمات الجماهيرية مؤكداً على توجهه الاساسي للعمل في صفوف الطبقة العاملة والمستخدمين وبين اوساط كادحي الريف، ودعمه الدائم لوحدة الحركة النقابية، للاتحاد العمالي العام على اساس برنامج نضالي تقدمي منسجم مع مطالب الكادحين في المدينة والريف، وكذلك بين الشباب والطلاب والنساء والمثقفين. وتحتل مسألة البناء الداخلي للحزب، وقضية التثقيف الحزبي، وتطوير الكادر، وبناء الهيئات القيادية، وقيادات القطاعات الحزبية والجماهيرية مركزا اساسيا في التقرير التنظيمي.

ويعالج التقرير العمل القيادي في الحزب طوال هذه المرحلة الصعبة من تاريخه وتاريخ البلاد، فيقف عند الايجابيات الكبيرة كما يقف عند السلبيات والنواقص. فنحن حزب يعمل، فيصيب ويخطىء وهو ينظر نظرة انتقادية ثورية لاخطائه، على مختلف المستويات. ولا يجد المسؤول الحزبي عندنا، ايا كان موقعه، حرجا في رؤية اخطائه، في الكشف عنها، وفي الالتزام بتصحيحها والحرص على عدم الوقوع بمثلها في المستقبل. كما لا يجد اي مسؤول حزبي حرجا في القيام بانتقاد ذاتي جريء لاخطائه وفي الاستماع الى النقد البناء الذي يوجه اليه من هيئته او من قواعد الحزب وهيئاته مهما كان قاسيا. ان المسؤول الحزبي. والهيئة الحزبية المسؤولة، بل والحزب كله، يكبر بالانتقاد والانتقاد الذاتي ولا يصغر. ولقد قدمت اللجنة المركزية في تقريرها امام المؤتمر نموذجا جريئاً في نقد الاخطاء والتقصيرات التنظيمية التي تتحمل هي مسؤوليتها امام مؤتمر الحزب، كأعلى هيئة حزبية، ويتحمل المكتب السياسي مسؤوليتها امام اللجنة المركزية ويتحمل الامين العام للحزب المسؤولية عنها امام المكتب السياسي واللجنة المركزية والمؤتمر.

سر وحدة حزبنا وتماسكه

هذه هي الطبيعة الديمقراطية لحزبنا. هذا هو سر وحدته وتماسكه في وضع يتصف فيه كل شيء في البلاد، بالتفتت والتمزق، اضافة الى الاساس النظري لهذه الوحدة ولهذا التماسك الكامن في طبيعته الطبقية وفي تمسكه بالماركسية اللينينية وفهمه لها بشكل خلاق ومتطور منسجم مع الخصائص الموضوعية والذاتية لبلادنا وأمتنا. اننا حزب يشهد اعمق نقاش واكثره صراحة وديمقراطية في هيئاته حول كل القضايا المطروحة. وعندما يؤخذ قرار في هيئة ما فجميع الشيوعيين المعنيين بهذا

القرار ينصرفون الى تطبيقه كأنهم رجل واحد. اما العلاقة بين الهيئات فتتصف ايضا بالعلاقات الديمقراطية من حيث حق وواجب النقاش والانتقاد المتبادل في جميع القضايا. ولكن هذا النقاش ينتهي دائما بامتثال الهيئات الدنيا لقرار الهيئات العليا، وامتثال الكل لقرارات اللجنة المركزية بين مؤتمرين، ولقرارات المؤتمر التي ينفذها كل الحزب وكأنه رجل واحد.

وربما لم يكن احد ليتصور كيف يمكن لحزب ان يرسم سياسته بمشاركة جميع اعضائه، بل باستشارة جميع اصدقائه وحلفائه، لولا هذه التجربة الغنية في تحضير المؤتمر الخامس لحزبنا. لقد طرح حزبنا على بساط البحث العلني في البلاد كل خطته، سابقا، وحاليا، وفي المستقبل، واستحث النقاش داخل الاطر الحزبية، وفي المؤتمرات التحضيرية، وفي الندوات الجماهيرية، وفي الندوة العلمية اللبنانية العربية العالمية التي عقدت في طرابلس في سياق التحضير للمؤتمر، وفي التشاور مع حلفائه واشقائه... وحتى في الصحافة ووسائل الاعلام... وقدمت الوف الاسئلة والاقتراحات ونوقشت عشرات القضايا بصراحة وسيقت عشرات الانتقادات التي تناول بعضها جوهر الخطة ومعظمها تناول اشكال تجليها ووسائل تطبيقها. وكانت اللجنة المركزية للحزب طوال هذه المدة، ومعها عدد واسع من الملاكات الذين تابعوا التحضير للمؤتمر في المركز والمحافظات والقطاعات ومنظمات الخارج، يجمعون هذه الملاحظات ليقدموا عنها في النهاية تقريرا يعرضها ويقترح ما يؤخذ منها وما لا يؤخذ، وهو الامر الذي قامت به اللجنة المركزية في اجتماعها الاخير، واعدت حوله تقريرا عرض على المندوبين، وهو يقدم الى المؤتمر ليشكل تتمة لتقرير اللجنة المركزية الاساسي امامه وليترك له القرار النهائي.

اجل ان اكثر من عشرين الف شيوعي، عضو في الحزب او صديق ملتزم، قد ناقش التقرير في لقاءات واجتماعات ومؤتمرات تحضيرية. واشترك عشرات الالوف من ابناء شعبنا في اعمال المؤتمر التحضيرية ونقاشاته بشتى الوسائل. ان النقاش والبحث والنقد والحوار لا يخيفنا. اما عدونا فهو الجمود والانغلاق والقوقعة والبيروقراطية، والتعصب الاعمى والفردية القاتلة والمزاجية والاعتباطية والغرور وروح الاكتفاء. ولن تجد هذه الآفات مجالا للاستقرار والترسخ في حزبنا على اي مستوى، وستبقى موضع محاربة دائمة، فحزبنا يقظ، دائم الحضور، يراقب ويحاسب. في ذلك ضمانة للحد من الخطأ ومن تأثيره، واساس لاصلاحه قبل فوات الاوان.

حزب الديمقراطية حيث يكون تكون الديمقراطية والحريات

ان حزبنا، حزب الطبقة العاملة اللبنانية، هو حزب ديمقراطي حقيقي، وهو حزب الديمقراطية في البلاد. يحرص عليها في جميع المجالات، ويدعو الى تعزيزها في الحياة العامة، ويقترحها اساسا لكل اصلاح وقاعدة لانتظام العلاقة بين المواطنين،

وبين المواطن والوطن، وبين المواطن والدولة. كما يريدها قاعدة لبناء مؤسسات الحكم كلها، واساسا لانتظام العلاقة بين فئات المجتمع وفعالياته كافة، ومبادىء تحدد العلاقة بين القوى الوطنية والتقدمية ايضا، وبين هذه القوى وبين الحركة النقابية والشعبية، وبينها بين المواطنين. وليس من قبيل الصدفة ان حزبنا قد بات احد المقاييس الاساسية لوجود الديمقراطية في المجتمع. حيث يكون تكون الديمقراطية والحريات، ويزداد اثرها في المجتمع حيث يزداد وزنه وتأثيره. حتى حرية العبادة، وممارسة الشعائر الدينية، تتوفر حيث تتوفر للحزب حرية النشاط، وتقمع او يفرض عليها ان تمارس بشكل فئوي حيث يقمع الحزب او يضرب.

حزب القضية الوطنية اللبنانية

ان حزبنا الشيوعي اللبناني، انطلاقا من موقعه الطبقي ومن طابعه الديمقراطي، هو حزب وطني من حيث كونه حزب القضية الوطنية اللبنانية من جهة، ومن حيث انتشاره الوطني الشامل بين كل الاوساط دون اي تمييز اجتماعي او طائفي او ديني، ودون ان يتمكن اي عائق اجتماعي او طائفي او ديني او قمعي من منع انتشاره.

حزب المقاومة الوطنية
حزب المقاومة المنتصرة، حزب التحرير

ان ابتعادنا عن الفئوية والانانية لن يمنعنا هذه المرة من ان نباهي بدورنا الطليعي في اطلاق المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال وفي انشاء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية واطلاق عملياتها الاولى والاستمرار في موقع الطليعة في عملياتها كما ونوعاً وتوزعاً جغرافيا. سنبقى نفخر لكوننا حزب المقاومة الوطنية اللبنانية، وسنفخر بشهدائنا في هذه المقاومة وبشهداء هذه المقاومة، ونعاهدهم على البقاء اوفياء لاستشهادهم وسنبقى نسعى ونناضل دائما لنبقى على مستوى المسؤولية جديرين بحمل هذا اللقب، مصممين على التحول الى حزب المقاومة المنتصرة الى حزب التحرير.

حزب عروبة لبنان وفلسطين
والقومية العربية والوحدة العربية

وسنبقى ندافع عن القضية الوطنية اللبنانية، ونرفع راية القرار الوطني اللبناني المستقل، ضمن فهمنا لترابط العامل الوطني مع العامل القومي ترابطا عضويا جدليا، دون ان يعني ذلك طمسا لخصائص الساحة ولوجهها وللاستقلالية النسبية لقرارها الوطني، ودون ان تقع هذه الاستقلالية في مفهوم الانعزال، والانفصال، فنحن حزب عروبة لبنان، وحزب القومية العربية في آن. ومن هذا الفهم بالذات نحن حزب فلسطين، والقضية الفلسطينية. نعتبر انفسنا جزءاً من حركة هذا الشعب

العربي المناضل، وفصيلا من فصائل ثورته. من هذا الموقع نتحالف ونتناقض ونتخاصم مع هذا الفصيل الفلسطيني أو ذاك، ومع سائر فصائل الثورة الفلسطينية وليس من موقع مغاير ونقيض. ولا نجد غريبا علينا ان نكون احيانا اكثر تمسكا بقضية فلسطين، كقضية تحرير قومي شامل، من هذا الفصيل الفلسطيني او ذاك. ومن هذا الموقع القومي ايضا نعتبر انفسنا حزب الوحدة العربية، نناضل من أجلها، ونقترح اسسا سليمة لقيامها، وننطلق من هذه الاسس في تجديد دعوتنا لها على الصعيد القومي العام، وعلى صعيد دور لبنان ومساهمته فيها.

نكون امميين اكثر كلما كنا وطنيين اكثر

وسنبقى نحافظ على فهمنا اللينيني للعلاقة الجدلية بين الوطني والاممي، ونرفض التعارض المصطنع بينهما بسبب تشويه امبريالي وبورجوازي من جهة وبسبب فهم جامد وخاطىء لهذه العلاقة من قبل بعض الاحزاب الشقيقة، من جهة أخرى. إن التزامنا بالاممية وانتسابنا لها انما هو نابع من صدق وطنيتنا وصفاء انتمائنا القومي. ونحن ننطلق من اننا سنكون أمميين أكثر كلما كنا وطنيين أكثر، أي كلما أسهمنا بالقيام بواجبنا النضالي فوق ساحتنا الوطنية والقومية لتصب نجاحات النضال فوق هذه الساحة في مجرى النضال الاممي الشامل في عصرنا، ولتقدم ساحتنا مساهمة في اغناء هذا النضال كما تقطف هي ثمرة انتصاره وتعزز مواقعه عالمياً.

ومن موقعنا نؤكد قناعتنا بوحدة المعركة في عصرنا وشموليتها، ومن موقع حرصنا على ان تحظى قضيتنا الوطنية والقومية بأفضل دعم عالمي، ننخرط في النضال الشامل من أجل السلم في عصرنا، ومن أجل انتصار حركات التحرر وقضية التقدم الاجتماعي والاشتراكية، ونقوم بواجبنا في التضامن مع الشعوب الاخرى المناضلة من أجل هذه المبادىء ومن أجل حقها في الحياة الحرة الكريمة، ونؤكد التفافنا حول القوة الطليعية ذات الدور القيادي في هذا النضال الشامل، الاتحاد السوفياتي وحزبه اللينيني المجيد، الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

ثمانمائة شهيد في ساحة النضال الديمقراطي الوطني والقومي

والى ذلك، بل وكنتيجة لكل ذلك تبلغ الروح الكفاحية في الحزب ذروتها. وتبدو هذه الكفاحية في تسابق الشيوعيين على القيام بواجبهم الوطني في اطار المقاومة وفي مجالات الدفاع عن وحدة البلاد وعروبتها، مهما بلغت التضحيات. ان حزبنا قد دفع حتى الان ما يقارب الثمانمائة شهيد من مناضليه الابطال، سقطوا في ساحة النضال الديمقراطي الوطني والقومي دون تردد كي تنتصر قضية التحرر، قضية الوطن والشعب، قضية الحركة الوطنية اللبنانية وحزبنا الشيوعي اللبناني، على درب فرج الله الحلو وكمال جنبلاط ومعروف سعد وأحمد المير الايوبيَ وخليل نعوس وسهيل طويلة، سقط هؤلاء الشهداء الابطال على مختلف الساحات من أجل قضية

واحدة في جوهرها، قضية شعب لبنان وشعب فلسطين العربيين، قضية تحرر وطننا وأمتنا العربية. لقد تفولذ الحزب في لهيب المعركة، وصقل وتبلور في القتال والمقاومة. وتمرس في جميع أشكال النضال، في العمل الديمقراطي الاكثر اتساعاً ومرونة، وفي العمل السري القاسي، وفي القتال على الجبهات، وفي عمليات المقاومة الوطنية البطلة. كما اغتنى الحزب بخبرات كفاحية وامتلك القدرات التي تجعله قادراً على الرد على عنف الرجعية بالعنف الثوري، سواء اتخذ عنف الرجعية حالات قمع عامة أم عمليات اغتيال وتخريب. فالرؤوس المخططة والأيادي المنفذة لهذه العمليات القذرة ضد الشيوعيين لن تفلت من العقاب، وبالشكل المناسب وفي المكان والزمان المناسبين. ولن ترهب الحزب حملات القمع وعمليات الاغتيال والتآمر. لقد أعد الشيوعيون أنفسهم لمواجهة مثل هذه الاوضاع الصعبة التي يتوقعون ازدياد مخاطرها. وكلما سقط شهيد تقدم مئة مناضل لينهضوا بالمشعل الذي يحمل. ولا فرق في هذا المجال بين جندي وقائد. فالقيادة، بالنسبة لحزبنا اليوم، ليست وجاهة ولا رتبة أو راتباً، انها مسؤولية أكبر تتطلب استعداداً أكثر للتضحية في كل مجال.

وسيبقى العدو حائراً حيال وحدة الحزب وتماسكه، محبطاً أمام ارتداد سهام تآمره واشاعاته ودعاياته على رأسه، بعد ارتطامها بالوحدة الصلبة، الوحدة الفولاذية في حزبنا.

عاش المؤتمر الوطني الخامس للحزب

تقرير اللجنة المركزية عن النقاشات التي جرت في الحزب ومع القوى الشقيقة والصديقة والحليفة حول مشروع التقرير السياسي

قدم عرضاً له نائب الامين العام الرفيق كريم مروة

مقدمة

كانت الاشهر الستة السابقة على انعقاد المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني ورشة نقاش حقيقية، كبيرة وحيوية، شارك فيها جميع الشيوعيين اللبنانيين داخل البلاد وخارجها. وعقدت مئات الاجتماعات في نطاق الاطر التنظيمية القائمة، وعقدت المؤتمرات القاعدية والقطاعية، ومؤتمرات المحافظات. وتناول النقاش، بروح مسؤولة من الانتقاد والانتقاد الذاتي، وفي ضوء ما طرحه مشروع التقرير السياسي، جميع المسائل الاساسية في سياسة الحزب العامة، وفي توجهاته التنظيمية وممارسات هيئاته القيادية، واساليب عملها، على مختلف المستويات.

وقد أكد الشيوعيون اللبنانيون في هذا النقاش، الواسع والغني، اهتمامهم الكبير بمصير حزبهم وشعبهم ووطنهم وأمتهم. كما أكدوا، في الوقت نفسه، تمسكهم بالخط السياسي لحزبهم، الذي استرشدوا به، منذ المؤتمر الوطني الرابع، في جميع النضالات التي خاضوها، على جميع الجبهات؛ هذا الخط السياسي، الذي على اساسه، توطد الموقع الطليعي للحزب في معركة التصدي للغزو الاسرائيلي، وفي اطلاق حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي وضد عملائه، وضد القوات الاميركية والاطلسية، وفي القتال ضد حكم الهيمنة الكتائبية، وفي معارك تحرير الجبل والضاحية وبيروت، وفي اسقاط اتفاق السابع عشر من ايار، وفي مواجهة مشاريع التفتيت الطائفي، وفي طرح برنامج وطني ديمقراطي لحل الأزمة اللبنانية، وفي العمل من اجل تجميع اوسع القوى حول هذا البرنامج، والنضال في سبيل تحقيقه؛ هذا الخط الذي بالاستناد اليه، ايضا، عزز الحزب موقعه في الحركة الثورية العربية والعالمية.

وانعكس في هذا النقاش حماس الشيوعيين للاسهام في صياغة الخط

السياسي لحزبهم، في المرحلة المقبلة، وتدقيقه، وحرصهم على صيانة وحدة الحزب السياسية والفكرية والتنظيمية، وتوطيدها.

وتجلت في النقاشات الروح الطبقية، الوطنية والقومية والاممية، التي يتحلى بها الشيوعيون، والتي تشكل القاعدة التي تنطلق منها كل تحليلاتهم، ويتحدد بها سلوكهم السياسي. كما تجلى فيها فهمهم العميق للترابط العضوي والوثيق بين القضية الوطنية اللبنانية والمسألة القومية بشموليتها، وللموجبات التي يرتبها عليهم هذا الترابط.

لقد تناولت الملاحظات التي ابديت جوانب وتفاصيل متعددة من مشروع التقرير تتعلق أساساً بالتطبيق العملي لسياسة الحزب. وبغض النظر عن مدى دقة بعض هذه الملاحظات او مدى صحتها، لا بد من التنويه بأنها تضمنت اقتراحات وآراء وانتقادات من شأنها اغناء مشروع التقرير، والاسهام في تدقيق بعض الافكار الواردة فيه، وتعميق وايضاح افكار أخرى.

وكان من الطبيعي ان يتمحور النقاش حول الوضع الداخلي العام واحتمالات تطوره في المستقبل، اضافة الى قضايا اخرى تتصل بنضال الشيوعيين في شتى المناطق والقطاعات والميادين التي ينشطون فيها.

كما برز اهتمام كبير بالتغيرات والتطورات التي تجرى على الصعيدين العربي والعالمي، بشكل عام، لا سيما في ضوء ما تحدثه هذه التغيرات والتطورات من تأثيرات سلبية او ايجابية في تطور الوضع اللبناني بكل تعقيداته.

ان جميع النقاشات التي دارت في الحزب تؤكد، في محصلتها العامة، النهج الراسخ للحزب الشيوعي اللبناني في ممارسة الديمقراطية الحزبية، التي تجلت بشكل واضح في العمل على اشراك جميع الشيوعيين، وكذلك اصدقائهم، في مناقشة الخط السياسي للحزب، وفي صياغته.

وقد حرص الحزب على ايصال مشروع التقرير، الى عشرات الاحزاب الشيوعية الشقيقة العربية منها وغير العربية، والى الكثير من الاحزاب والقوى السياسية الصديقة في العالم العربي وفي البلدان الاخرى. كما حرص على ايصال مشروع التقرير الى العديد من المثقفين والمفكرين اللبنانيين والعرب والاجانب. وطلب من الجميع ابداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم حول المشروع.

ولقد نظمت نقاشات متعددة الاشكال، في الداخل والخارج، مع الكثير من ممثلي الاحزاب الشقيقة والصديقة وممثلي حركات التحرر الوطني العربية والاجنبية. وجاءت ندوة طرابلس اللبنانية العربية العالمية تتويجا مهما لكل هذه النقاشات. وقد اعتبر عقد الندوة ونجاحها بحد ذاته حدثا فكريا وسياسيا

واعلاميا، ديمقراطيا من نوع جديد في لبنان وفي المنطقة. وهذا ما عبر عنه المشاركون في الندوة، والذين كتبوا عنها. فالحزب، في رأيهم، سواء في مشروع التقرير الذي طرحه للنقاش، أم في تنظيم النقاشات الواسعة حوله، ومن ضمنها ندوة طرابلس، يتصدى، بجرأة ومسؤولية كبرى، لوضع دقيق جداً، على الصعيدين اللبناني والعربي، ويحاول تقديم اجابات جريئة على قضايا ومعضلات شديدة التعقيد. ومن الطبيعي ان يترافق هذا التقويم الايجابي مع ملاحظات انتقادية يرحب الحزب بها، مع التأكيد على اخذها بعين الاعتبار عند الصياغة النهائية للتقرير.

ان مسيرة الحزب الطويلة منذ تأسيسه، لا سيما منذ مؤتمره الثاني، التي حفلت بنضالات الشيوعيين اللبنانيين وبتضحياتهم في قلب الحركة الوطنية الثورية، اللبنانية والعربية، واستشهاد المئات منهم في النضال ضد الغزاة الصهاينة والامبرياليين الاميركيين والاطلسيين وضد عملائهم الداخليين، وضد المشروع الكتائبي الفاشي، وضد جميع المشاريع الطائفية، وضد الرجعية العربية ونهجها الخياني السافر ومشاريعها الهادفة الى ربط البلدان العربية بمخططات الامبريالية والصهيونية، هذه المسيرة المجيدة هي التي حققت للحزب المكانة التي يحتلها في الحياة السياسية اللبنانية، وفي الحركة الثورية، اللبنانية والعربية والعالمية.

لقد كان مشروع التقرير هو الاساس في النقاشات التي جرت داخل الحزب وخارجه. وهذا امر طبيعي. الا ان النقاش لم ينحصر فيما ورد في مشروع التقرير، بل طال كل سياسة الحزب، فيما هو مكتوب منها في وثائقه، وفيما هو ممارسة. ولذلك فسيكون علينا، هنا، في هذا التقرير، ان نتوقف عند كل القضايا التي اثيرت في النقاش، وان نناقشها، من جانبنا، اما لجهة تأكيد الموقف والرأي والفكرة، واما للأخذ بما نراه صحيحا ومفيدا من هذه الافكار والاراء الانتقادية.

قضايا لبنانية

I

المجموعة الأولى من القضايا المرتبطة بالوضع اللبناني، التي اثير حولها النقاش بين الشيوعيين اللبنانيين، وساهمت فيها الاحزاب الشقيقة والصديقة، وساهم فيها، ايضا، عدد كبير من المفكرين اللبنانيين والعرب والاجانب، تتعلق بالثورة الوطنية الديمقراطية في لبنان

لقد جرى تقويم كبير للجهد النظري الذي بذله الحزب في محاولته لتحديد طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة من تطور لبنان، وطبيعة الصراع المتعدد الاشكال والأبعاد، المحتدم فيه، وخصوصاً مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية وطبيعتها ومهامها، في ظروف لبنان الخاصة. الا ان بعض الذين شاركوا في النقاش، من داخل الحزب وخارجه، طرحوا جملة من الاسئلة والاشكاليات التي تحتاج الى مزيد من التوضيح والتحديد والتدقيق. فإذا كنا نعتبر ان المرحلة الراهنة هي مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية في بلدنا، فما هو مفهومنا لهذه الثورة، في لبنان تحديدا؟ هل هو نفس المفهوم الكلاسيكي المعروف؟ هل الحركة الثورية في لبنان مواجهة، الان، بانجاز مهمات هذه الثورة، اي مهمات تغييرية جذرية في بنية النظام السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية باتجاه تأسيس تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية نوعية جديدة على انقاض التشكيلة الرأسمالية القائمة؟ وهل هذه الثورة، بهذا المعنى، في مشروع التقرير، اي في خطة الحزب السياسية، تشكل مهمة مباشرة، آنية، كما تصورها بعض الرفاق في الحزب، وفي بعض الاحزاب الشقيقة؟ وهل صحيح، في ظل ما تشير اليه هذه الاسئلة، ما يؤكده مشروع التقرير بأن الظروف الموضوعية نضجت للتغيير، وان ذلك يشكل الاساس لما نطرحه حول انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، وما هي العناصر الجديدة التي استند اليها تحليل الحزب للخروج بهذا الاستنتاج؟ وكيف يمكن ان يكون ذلك صحيحا، في ظل ما نشهده في لبنان من اوضاع بالغة التعقيد، بفعل استمرار الحرب والاحتلال الاسرائيلي، من انقسام حاد في المجتمع، على اساس طائفي، وتفتيت مذهبي، ومن تغيرات بالغة العمق في تركيبة المجتمع، وفي تركيبة ووزن البرجوازية وكل شرائحها، وفي تركيبة الطبقة العاملة ووزنها وعددها ووعيها الطبقي، وفي نشوء ظاهرة التزايد الكبير في حجم الفئات الهامشية ودورها؟ وفي هذا الضوء كيف

يمكن فهم جوهر الصراع الطبقي وتجلياته؟ أوليس في ما ورد في مشروع التقرير حول الصراع الطبقي، في ظل هذا الوضع، شيء من التبسيط والميكانيكية؟ وهل يعني نضوج الظروف الموضوعية للتغيير، في ظل الوضع السائد في لبنان، والاشكال الراهنة للانقسامات، ولو كانت متحركة وغير مستقرة، هل يعني هذا نشوء حالة ثورية؟ واذا صح ان الظروف الموضوعية ناضجة، رغم كل ذلك، فهل صحيح ان الظروف الذاتية، المتمثلة بقيام البديل الثوري، ناضجة، او هي في طور النضوج، اي تهيؤ حزب الطبقة العاملة، من حيث حجمه وجماهيريته ووضعه التنظيمي ونفوذه في المجتمع وفي مختلف مؤسساته، وموقعه ودوره في التحالفات، ومن ناحية تهيؤ الحلفاء، سياسيا وفكريا وممارسة، للانخراط في التحالف، على هذا الاساس؟ هل الطبقة العاملة، كطبقة مهيأة لهذا الدور، في وضعها، من حيث موقعها الراهن في المجتمع، ومن حيث درجة تأثرها بالانقسامات الطائفية والتفتت المذهبي، ومن حيث وعيها لدورها، ومن حيث علاقاتها بالطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى، بمستوى الاستقلالية عنها او بمدى التبعية لها؟ واذا كانت هذه الظروف الذاتية جميعها، او القسم الاكبر منها، غير ناضجة، فكيف يصح اطلاق الموضوعة المتعلقة بالثورة الوطنية الديمقراطية، وبانجاز مهماتها، كما تطرح في مشروع التقرير؟ واذا كان حزب الطبقة العاملة مهيأ، من ناحية برنامجه السياسي، وتطابق هذا البرنامج مع الواقع القائم وتعقيداته، فكيف يعبر عن طليعيته في الممارسة، وكيف يلعب دوره في اقامة التحالف الطبقي الثوري، وفي قيادة هذا التحالف، اي في عملية تكوين البديل الثوري، أي في انضاج الظروف الذاتية، بما يتطابق مع نضوج الظروف الموضوعية، وتكون الحالة الثورية، بفعل ذلك؟

انها اسئلة واستيضاحات وآراء بالغة الاهمية والجدية. وهي تشير الى ان بعض الفقرات في مشروع التقرير، لم يكن دقيقا وواضحاً، بما فيه الكفاية في ما يتصل بطبيعة الصراع المحتدم في لبنان، وبخاصة في معالجة موضوعة الثورة الوطنية الديمقراطية، وما يرتبط بتطورها من ضرورات تلازم التطور في نضوج الظروف الموضوعية والذاتية لانجاز مهماتها. كما ان ذلك يشير الى ان ثمة نقصا في مشروع التقرير حول الربط الضروري بين نضوج كل من الظروف الموضوعية والذاتية، من جهة، وحول العلاقة الضرورية بين نضوج هذه الظروف وتكوّن الحالة الثورية، من جهة ثانية، وحول الالتباس الذي نشأ، بفعل هذه النواقص في مشروع التقرير، بين المهمات المباشرة والمهمات ذات الطابع المرحلي، الاستراتيجي، أي مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، من جهة ثالثة. ان ذلك يقتضي منا ان نناقش قضايا ذات طابع نظري من اجل تحديد مفهومنا لكل ما طرحناه من موضوعات وافكار، وان نناقش، في الوقت ذاته، ما يتضمنه المشروع من موضوعات وافكار ومواقف، معظمها صحيح من وجهة نظرنا، ولكنه غير واضح بما فيه الكفاية، وغير محدد، بحيث يثير الالتباس، وبعضها يحتاج، في تقديرنا، الى مزيد من التدقيق، في ضوء النقاش الذي جرى.

فيما يتعلق بتحديد مفهومنا للثورة الوطنية الديمقراطية، في لبنان، نود ان نؤكد بأن هذا المفهوم لا يختلف، من حيث الاساس، عن المفهوم الكلاسيكي المعروف. فالثورة الوطنية الديمقراطية هي، في ضوء ما هو متعارف عليه في الحركة الشيوعية والعمالية، وفي ضوء التعريف اللينيني لها، هي نتاج عصرنا الراهن، العصر الذي دشنته ثورة اوكتوبر، العصر الذي سمته الاساسية الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية، وهي، بهذا

التعريف، تشكل مرحلة تاريخية، انتقالية، جديدة ومعقدة، تفصل بين نظامين اجتماعيين، متناقضين، متناحرين: النظام الرأسمالي الذي اصبح هو النظام السائد، كعلاقات انتاج على الصعيد العالمي، وفي كل دولة غير اشتراكية، اية كانت الاشكال الخاصة لهذه العلاقات، ولهذا النمط من الانتاج، من جهة، والنظام الاشتراكي الذي يتجه اليه سير التطور التاريخي العام، في عصرنا، من جهة اخرى. والمهام المرتبطة بهذه الثورة، وبتكون الشروط التاريخية لانجازها، هي مهام معقدة جدا ومتنوعة ومتغيرة ومتفاوتة في مستوياتها، بقدر ما هي معقدة ومتنوعة ومتفاوتة في تطورها وفي ظروف نشوئها، المجتمعات الرأسمالية كافة، لا سيما في البلدان الشبيهة ببلداننا، من حيث مستوى تطورها. فالثورة الوطنية الديمقراطية، بهذا المعنى، مختلفة، بالضرورة، في مضامينها الملموسة، بين بلد واخر، لانها، بالضرورة، تحمل طابع البلد المعين، بخصوصياته التاريخية والجغرافية، وبنوع العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم بتطور العملية الثورية فيه، وفي نضوج الظروف الموضوعية والذاتية، ودرجة ومستوى هذا النضوج في حركته، سلباً وايجاباً، تقدما وتراجعا. اذن، من الصحيح، من الناحية النظرية الصرفة، القول بأننا في لبنان، مثل ما هو الحال في كل البلدان المشابهة لبلداننا، في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، بمعزل عن كونها في طور متقدم ام في طور متأخر.

في ضوء هذا التعريف النظري للثورة الوطنية الديمقراطية، ننتقل الى التحديد الملموس لموقعها، ولدرجة تطورها، ولخصوصياتها في لبنان. هنا، لا بد من الاشارة الى اننا حددنا، في برنامج الحزب الذي اقره المؤتمر الثاني طبيعة هذه الثورة ومهماتها وآفاقها، واكدنا ان انجاز هذه المهمات يؤدي الى قيام الحكم الوطني الديمقراطي الذي يفسح في المجال للانتقال الى الاشتراكية. غير ان الاحداث التي وقعت، ومجمل التطورات التي شهدها لبنان بعد المؤتمر الثاني، اذا كانت قد اثبتت، من حيث الجوهر، صحة هذا الاستنتاج، فإنها قد ولدت وقائع جديدة وعناصر جديدة، وخلقت شروطا جديدة تسمح لنا، اليوم، بالاستنتاج الذي نؤكد فيه بأن الثورة الوطنية الديمقراطية تدخل، في لبنان، مرحلة جديدة متقدمة. فالحرب الاهلية، التي هي محصلة لأزمة النظام اللبناني في المجالات كافة، بتقدم القوى الثورية فيها، وبتراجعها، وباستمرارها في المواجهة بكافة اشكال النضال، بما في ذلك النضال المسلح، وتبوء حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي، موقعا اساسيا بين هذه القوى، وفي قلب هذا النضال، أسهمت في خلق هذه المتغيرات. الا ان الاجتياح الاسرائيلي، وما سبقه وترافق معه، ونتج عنه، وما كان في اساس وقوعه، قد شكل، في هذه المرحلة من الحرب الاهلية، العنصر الاساسي الجديد في هذه المتغيرات. ففي عشية الاجتياح كان المشروع الكتائبي الفاشي قد بلغ ذروة مأزقه. وكان نهج كامب دايفيد قد بدأ يواجه، هو ايضا، مأزقه، بفعل محاصرته واشتداد المقاومة له، وتحديدا في ساحة الصراع الرئيسية اللبنانية ـ الفلسطينية ـ السورية، الامر الذي جعل اصحاب هذا النهج وكل قوى التحالف المعادي، الامبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي، يركزون على كسر هذا الحصار، وجعل لبنان الحلقة الثانية في تعميم هذا النهج، كمهمة رئيسية. وكانت اسرائيل تزداد طموحا، في ظل تفاقم الحرب الاهلية، وما نتج عنها من تعقيدات في الوضع اللبناني، بما في ذلك الخلل الذي اصاب الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في موقعهما وفي علاقات التحالف بينهما، وفي الصراعات المدمرة التي كانت تسود هذه العلاقات، وفي الصعوبات التي كانت تواجه الدور السوري في لبنان، لا سيما في العلاقة مع الثورة

الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وفي مواجهة العدوان الاسرائيلي، كانت اسرائيل في ظل هذا الوضع، المعقد والمتناقض، تزداد طموحا، في محاولاتها النفاذ، عبر هذا الخلل، من اجل تعميق دورها في لبنان، وجعله اكثر تأثيرا في تطوره، واكثر قدرة على الاسهام في حل الازمة التي تعصف به، لمصلحتها، ولمصلحة نفوذها في المنطقة ككل، وتثبيت موقعها فيها، وتحديدا باتجاه تصفية القضية الفلسطينية، واضعاف العامل الوطني اللبناني، والموقع والدور السوريين. وكانت الامبريالية الاميركية وحلفاؤها الاطلسيون يحاولون الافادة من كل هذه العوامل من اجل توجيه ضربة الى ما اعتبروه، في لبنان، بؤرة للارهاب ولتصدير الحركات المناهضة للامبريالية في المنطقة وخارجها، والانتقال الى مرحلة التدخل الامبريالي المباشر في لبنان والمنطقة، لاحكام الهيمنة عليها ولحماية مصالح الامبريالية فيها. وهذا ما عبرت عنه، بشكل خاص، قمة فرساي عشية الاجتياح.

ان تقاطع هذه الاهداف والمصالح جميعها هو الذي ادى الى الاجتياح الاسرائيلي الذي شكل، بذاته، وبأهدافه ونتائجه، مرحلة جديدة نوعياً في الحرب الاهلية. فقد انتقلت قوى المشروع الفاشي، بشكل سافر، الى موقع الخيانة الوطنية، باشتراكها في الاعداد لهذا الاجتياح، وفي تعاملها معه ومع قوات الاحتلال، وتحولها الى اداة من أدواته وجزء مكمل له. وهو ما تجسد في انتخاب بشير الجميل، في ظل الحراب الاسرائيلية والوجود العسكري الاميركي والاطلسي المباشر، رئيسا للجمهورية. ولم تكن قوى المشروع الفاشي وحدها صاحبة هذا الخيار. بل تقاطعت مصالح الفئات العليا من البرجوازية مع قوى المشروع الفاشي، برغم ما بينها من تناقضات طائفية، وسياسية واقتصادية. وتجلى ذلك، بشكل خاص، في اجماع ممثلي كل هذه الفئات على انتخاب امين الجميل رئيسا، بعد مقتل اخيه بشير.

وأمام هذا التطور النوعي في موقف الفئات العليا من البرجوازية بادرت الطبقة العاملة، بشخص حزبها الطليعي، الحزب الشيوعي، الى اطلاق حركة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي والمتعاونين معه، والى تشكيل جبهة المقاومة مع قوى ثورية لبنانية وفلسطينية، هذه الجبهة التي سرعان ما تحولت، بجهود مثابرة ونكران ذات وعمليات بطولية، من قبل الشيوعيين، الى حركة جماهيرية واسعة شاركت فيها كل القوى المعادية للاحتلال، من شتى الاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية، بما في ذلك الاتجاهات الدينية المختلفة. وترافقت، مع انطلاقة حركة المقاومة، وبتأثير منها، حركة ديمقراطية واسعة معادية للاحتلال ولنهج الهيمنة الكتائبية الفاشية، اكتسبت بعدا جماهيريا واسعا، وتحولت، في الجبل، الى حرب تحرير حقيقية من الهيمنة الفاشية، والى انتفاضة ضد هذه الهيمنة الفاشية في الضاحية الجنوبية وفي بيروت، والى حركة سياسية واسعة لاسقاط اتفاق ١٧ ايار، والى مقاومة باسلة ضد التدخل الاميركي والاطلسي، لعب الحزب دوراً طليعياً فيها. وفي مجمل هذه النضالات الكبرى كان لسوريا دور رئيسي وصل الى حد اسقاط طائرات اميركية واسرائيلية فوق الاراضي اللبنانية.

وكان من النتائج الهامة لهذه الحركة، في مجملها، انها فرضت على الاحتلال الانكفاء عن القسم الاكبر من الاراضي اللبنانية المحتلة، والى تحرير الجبل الذي جاء في سياق حرب تحرير لعبت دوراً اساسيا في المعارك اللاحقة ولا سيما في تحرير الضاحية وبيروت الغربية، والى اسقاط اتفاق ١٧ ايار. وهي انتصارات كبرى ترافقت مع مزيد من الانهيار في النظام السياسي ـ الاقتصادي ـ الاجتماعي، وانهيار مرتكزاته ومؤسساته، وانهيار نظام الاقتصاد

الحر، كشكل محدد للنظام الرأسمالي في لبنان. وهذا الانهيار الذي شكل الذروة في أزمة نظام البرجوازية اللبنانية حمل معه جملة من التغيرات العميقة في بنية المجتمع، وداخل الطبقات والفئات الاجتماعية، وترافق مع بروز ظاهرات مرضية، اكثرها خطورة، الصراع الذي تفجر، على اساس طائفي ومذهبي، في شكل مدمر، واشتركت فيه اقسام واسعة من الجماهير.

على قاعدة هذا التحليل للتطورات، التي شكلت الاساس في تكون هذه المرحلة النوعية الجديدة في الحرب الاهلية، والتي تجسدت، من جهة، في الاجتياح، وفي خيانة البرجوازية، وتجسدت، من جهة ثانية، في الرد الثوري للطبقة العاملة، بشخص حزبها، على الاجتياح وعلى الخيانة، في آن، وفي الانجازات الكبرى التي حققتها القوى الوطنية والديمقراطية واهمها اسقاط اتفاق ١٧ ايار، وتجسدت، من جهة ثالثة، بفعل كل ذلك في انهيار المقومات الداخلية لنظام البرجوازية اللبنانية، في صيغته الراهنة، الطائفية، السياسية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية، على هذه القاعدة استندنا في تأكيدنا للموضوعة التي وردت في مشروع التقرير حول الثورة الوطنية الديمقراطية بشكلها الملموس في لبنان، وفي كونها قد انتقلت في هذه الظروف المحددة، الى مرحلة متقدمة، وفي ان المهمات التي تواجهها في هذه المرحلة بالذات، هي مهمات تغييرية، ديمقراطية، في بنية النظام الرأسمالي القائمة، السياسية، الاقتصادية ـ الاجتماعية. هل هذه المهمات التغييرية هي مهمات آنية مباشرة؟ بالطبع لا! انها مهمات يترابط فيها الآني بالاستراتيجي لجهة وضع افق استراتيجي للنضال الآني المباشر. وهي آنية واستراتيجية بمعنى ان تراكم النضالات وما يترافق معها من تغيرات، انما جاءا كنتيجة للأزمة الراهنة التي تفجرت في شكل حرب أهلية، والتي أدى تفجرها هذا، والدور الفاعل للقوى الثورية في داخلها، الى المزيد من تفاقمها والى بلوغ نظام البرجوازية اللبنانية الرأسمالي، في شكله الملموس، حدود الانهيار والتفكك شبه الكاملين، في بناه ومؤسساته كلها، بما في ذلك مؤسسة الدولة المركزية وجميع اجهزتها. وهذا ما جعلنا في مشروع التقرير نؤكد على اهمية طرح موضوعة الثورة الوطنية الديمقراطية، في مفهومنا المحدد لها، وانجاز مهماتها، كقضية تتطلب من الشيوعيين ان يدركوها بوضوح لكي يتمكنوا من رصد الأحداث وتطورها، بعمق أكثر شمولية، ولكي يكونوا، في قلب هذه الأحداث، جزءاً لا يتجزأ منها، من الموقع المستقل للطبقة العاملة وبالإرتباط بمصالحها المباشرة والتاريخية، وبالتمسك، في كل الظروف، بالشعار الستراتيجي للحزب الشيوعي، شعار التغيير الثوري، من أجل اقامة الحكم الوطني الديمقراطي، كأفق لهذا النضال اليومي، في قلب هذه الأحداث، ولكي يكونوا، على هذه القاعدة في حالة استعداد دائمة لممارسة دورهم الثوري، في طليعة الجماهير ومع القوى الحليفة التي نلتقي معها حول كل مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، أو حول أجزاء منها.

فمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، كما نطرحها، هي مختلفة، من حيث الجوهر، عن المهمات اليومية، الآنية والمباشرة، التي تحددها، بدقة، الاوضاع القائمة، رغم ترابطها الموضوعي مع هذه المهمات. ولعل عدم الدقة، في مشروع التقرير، حول الفصل والترابط بين هذه المهمات المختلفة، هو الذي خلق الالتباس الذي اشارت اليه مناقشات العديد من الرفاق والاصدقاء.

ويبقى مع ذلك، السؤال الذي طرح في النقاش، داخل الحزب وخارجه، حول مدى صحة ما يؤكده مشروع التقرير من نضوج الظروف الموضوعية للتغيير وانجاز مهمات

الثورة الوطنية الديمقراطية، يبقى هذا السؤال بحاجة الى مزيد من التوضيح والتدقيق. ونؤكد، في البدء، انه لا بد من القول بضرورة عدم الوقوع في الاطلاق حول نضوج هذه الظروف. فنضوج الظروف الموضوعية هو عملية مستمرة ومتحركة على الدوام، ولا تتجه في اتجاه واحد، وهي عملية ترتبط بتطور ازمة النظام اللبناني وتعمقها وشمولها كافة اسس وخصائص هذا النظام. ولا بد من ادخال هذا التدقيق في كل ما له علاقة بنضوج الظروف الموضوعية في مشروع التقرير. الا اننا نعتبر، استنادا الى ما اشرنا اليه آنفا، حول خيانة الفئات العليا من البرجوازية والرد الثورى للطبقة العاملة على هذه الخيانة، ان هذه العملية، في اتجاه استكمال نضوج الظروف الموضوعية والذاتية، في ظروف لبنان الملموسة، تتقدم، من حيث الاساس، بسرعة. نقول ذلك، رغم ما يتميز به الوضع في لبنان الآن من تعقيدات لا حدود لها ومن بروز ظاهرات غريبة بالغة التأثير سلبا على مجرى التطور والصراع. فهل يعني هذا الجزم بأننا نريد ان نسقط قناعتنا النظرية، وتحليلنا، على الواقع، بشكل ارادى؟ طبعاً لا. فنحن حزب ماركسي لينيني، حزب ثورى، نسترشد بنظرية علمية، ونمارس نضالا ثوريا، على كل جبهات النضال السياسي والاقتصادى ـ الاجتماعي والايديولوجي والعسكري، ونمزج، بالاستناد الى تحليلنا العلمي للواقع الموضوعي، ولتحليلنا للظاهرات الاكثر ثباتا منها والاكثر حركة، بين فكرنا الثورى وبين ممارستنا الثورية. وهذا، في الواقع، ما جعلنا، في الاساس، ننخرط، بمسؤولية، في الحرب الاهلية بكل جوانبها. ولم نسمح لانفسنا بالوقوف فوقها والنظر اليها من خارجها. وبانخراطنا في الحرب الاهلية، من موقعنا الطبقي الثورى هذا، اسهمنا في اعطاء صفة الحرب الاهلية للحرب اللبنانية، من حيث هي حرب داخلية بين لبنانيين، بين طبقات وفئات اجتماعية ذات مصالح مختلفة، متناقضة. وعبرنا، باشتراكنا، منذ البدء، عن موقع الثورة فيها، ضد الحركة المعادية للثورة، المرتبطة بالبرجوازية، بالفئات العليا المهيمنة فيها، بالطغمة المالية، بالمشروع الكتائبي ـ الفاشي، برموزه وعلاقاته وتحالفاته، الداخلية والخارجية. ومنذ اللحظة الاولى التي انفجرت فيها الحرب ادركنا، بحس ثوري عميق، وبالاستناد الى المعطيات الملموسة، وما سبق تفجرها من مقدمات سياسية تجلت، بشكل خاص، في تدابير نوعية لجأت اليها سلطة الطغمة المالية، بما في ذلك في التشريعات حول قضايا اقتصادية واجتماعية، الى التدابير العسكرية والقمعية، ادركنا ان الهدف من تفجير هذه الحرب، واعطائها طابعاً مزدوجاً، طائفياً، اسلامياً ـ مسيحياً، ووطنياً لبنانياً ـ فلسطينياً مزعوماً، انما هو، تحديداً، محاولة يائسة، من قبل الطغمة المالية، لمواجهة الازمة العميقة التي كانت تعصف بنظامها، وفي مواجهة التغيرات الكبرى التي كانت تحصل، بفعل ترابط النضال الوطني والقومي بالنضال الديمقراطي والاقتصادى ـ الاجتماعي، كوجهين للنضال الطبقي، في ظروف لبنان الملموسة، حيث كانت الطبقة العاملة تزداد حجماً ودوراً ووزناً ووعياً في الحياة السياسية، وتزداد علاقاتها الكفاحية مع كل الفئات المتضررة من حكم الطغمة المالية، وامام ظاهرة انفكاك اقسام واسعة من هذه الفئات عن تأثير الشرائح العليا من البرجوازية. وبتفجير الحرب الاهلية على هذا النحو، وبهذا الهدف، وبالاستناد الى كون الطائفية عميقة الجذور في تاريخ لبنان وفي وعي اقسام واسعة من شعبنا، عملت الطغمة المالية واداتها المشروع الكتائبي ـ الفاشي، والقوى الطائفية التي شكلت روادف له، لتحويل الانقسام الذى كان يتعمق في المجتمع اللبناني، على اساس طبقي، عشية الحرب الاهلية، الى صراع مشوه، صراع بين الطوائف. وضد هذا الهدف، وضد ادوات تحقيقه كلها، انخرط حزبنا الشيوعي

مع القوى الديمقراطية الاخرى، في قلب الحركة الوطنية اللبنانية، وبالتحالف مع الثورة الفلسطينية، في الحرب الاهلية، في كل مراحلها، ولا يزال.

واليوم، وبعد ١٢ عاما من انفجار الحرب الاهلية، تبدو اللوحة، بالنسبة لنا، متناقضة بين واقع يزداد تعقدا وتزداد فيه الظاهرات المرضية تولدا وانتشارا، بما في ذلك تعمق الانقسام الطائفي والمذهبي، والصراع الدامي الذى يترافق مع هذا الانقسام، من جهة، والعناصر الحقيقية التي تتكون باتجاه نضوج ظروف التغيير الثورى، بدرجاته المختلفة والمترابطة، في آن، من جهة ثانية. وهذا التناقض هو الذى ادى الى مثل هذا النقاش الواسع حول صحة ما ورد في مشروع التقرير من ان الظروف الموضوعية نضجت، او تنضج، من اجل التغيير الثوري.

وبالتأكيد فان ما نشهده في الواقع الراهن، في ظل استمرار الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي، من انقسام حاد في المجتمع، على اساس طائفي وتفتيت مذهبي، يشكل عنصراً بالغ التأثير في خلق المعوقات امام تطور العملية الثورية، أي امام عملية ارتقاء الوعي لدى الطبقة العاملة والفئات الكادحة الى المستوى الذي يمكن معه إعادة الانقسام داخل المجتمع الى حقيقته، انقساماً بين طبقات وفئات اجتماعية وليس بين طوائف ومذاهب. وينبغي النظر الى تعقد هذه العملية، أي عملية مواجهة الانقسام الطائفي والمذهبي باتجاه اعادته الى حقيقته، ينبغي النظر الى ذلك في ضوء التغيرات التي حصلت وتحصل، بفعل تمادي الحرب الأهلية والاحتلال الاسرائيلي. وهي تغيرات بالغة العمق طالت تركيبة المجتمع، وتركيبة ووزن البرجوازية بكل شرائحها، وتركيبة الطبقة العاملة ووزنها وحجمها ووعيها الطبقي، وأدت الى نشوء ظاهرة التزايد الكبير في حجم الفئات الهامشية ودورها. ذلك ان الحديث عن الصراع الطبقي، داخل مجتمع مثل المجتمع اللبناني، معقد التركيب، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وطائفياً واتنيا، انما ينبغي ان يقترن بالتحليل العلمي الدقيق للواقع الموضوعي، والى المعرفة العميقة بكل خصوصياته، والرؤية العلمية والواقعية، الى كل الظاهرات التي تتولد فيه، من داخله ومن خارجه، وتحديد الأكثر ثباتاً من هذه الظاهرات، والاكثر حركة. ومن دون ذلك يصبح الحديث عن هذا الصراع الطبقي حديثاً تجريدياً، حديثاً ينطبق عليه ما أثير في بعض النقاشات من انه ذو طابع تبسيطي، ميكانيكي. ان حديثنا عن نضوج الظروف الموضوعية هو حديث يرتبط بدقة بهذا الواقع المحدد وليس خارجه، وليس بالتجريد عنه. فهذه الانقسامات والصراعات والتغيرات البنيوية، والظاهرات المرافقة لها، تحمل، في داخلها، كما اشرنا الى ذلك انفاً، تناقضاً عميقاً، بين الشكل الذي تتجلى فيه وبين ما تشير اليه في مضمونها من انهيار في الواقع القائم، ومن تفكك، ومن تكون حالة نوعية جديدة تقضي بالضرورة بتغيير هذا الواقع القائم، وبالبحث عن بديل له، اي تغيير النظام والبحث عن بدائل له. هنا جوهر المسألة. فالقضية المطروحة هي اي نوع هو هذا التفكك والانهيار في النظام القائم، وأي حجم يتخذه، واي مدى، من العمق، بلغه باتجاه المساس بجوهر النظام، وهل انتفت فعلاً امكانية البرجوازية على اعادة انتاج بدائل له، من نوعه، ومن طبيعته، وهل لدى قوى التغيير الثوري القدرة على القيام بدور اساسي في تقديم البدائل الحقيقية له، إما لجهة القيام بدور اساسي في تقديم البدائل الحقيقية له، وإما لجهة تغييره تغييراً جذرياً، على الفور، أو لاحداث تغييرات عميقة فيه تعطي، لهذه القوى، مواقع أكثر تقدماً، تتيح لها متابعة النضال، في ظروف افضل، لاحداث التغيير الجذري؟

وفي هذا السياق، ينبغي الاقرار بان مشروع التقرير تضمن بعض التعابير التي تشير الى ان البرجوازية عاجزة، بالمطلق، وانها تواجه استحالة تقديم حلول، ولو مؤقتة، لأزمة نظامها، من نفس النوع الذي كان قائماً منذ الاستقلال، اي بتوازنات طائفية تتضمن بعض التعديلات في مواقع هذه الطائفة أو تلك، أو حلولاً من نوع آخر، تتجاوز هذا الشكل الملموس للنظام، كنظام طائفي، وحتى كنظام اقتصادي حر، بمعنى الحرية المطلقة التي لا يحدها اي ضابط. ونرى من الضروري ان يضاف الى مشروع التقرير قسم يتعلق بتحديد هذه الاحتمالات وشروط تحققها.

ما نريد ان نؤكده، ولعله لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية، في مشروع التقرير، هو أن درجة الانهيار والتفكك في بنى ومؤسسات النظام القائم، وفي الاسس الايديولوجية التي يستند اليها، الطائفية والاقتصاد الحر، قد بلغت حداً عميقاً جعلنا نستنتج بان قسماً مهماً من الظروف الموضوعية من اجل التغيير يتكون بسرعة، وأن مهمة التغيير تصبح مهمة على جدول اعمال النضال الثوري، وان على القوى الثورية، وفي المقدمة منها الطبقة العاملة وحزبها، ان تطرح برنامجها الثوري، وان تحدد فيه بوضوح مهماتها الآنية، المباشرة والملموسة، ومهماتها الستراتيجية، بترابطهما الجدلي، وان تسهم في اقامة البديل الطبقي الثوري المهيأ لقيادة عملية التغيير هذه، أي لانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، والتمهيد لاستكمال هذه العملية بالوسائل الضرورية، وباشكال النضال الملائمة، في كل طور من الاطوار، والاستعداد الكامل للانتقال من طور الى طور آخر، بالترابط مع الواقع الموضوعي وتفاعلاته وحركته، وبالثبات في الاتجاه نحو الهدف النهائي. ان ذلك يتطلب، بالطبع، نشوء حالة ثورية. هل نشأت هذه الحالة الثورية؟ وما هي بالتحديد في التعريف اللينيني الحالة الثورية؟

لم يرد في مشروع التقرير ما يشير الى ان هذه الحالة الثورية المطلوبة من اجل التغيير الديمقراطي قد نشأت. الا ان طرح هذه المسألة يستدعي منا اعادة تذكير بشروط تكون الحالة الثورية، وبتحديد هذه المقولة. وهنا لا بد من القول بان الحالة الثورية تكمن، كما يشير الى ذلك لينين، في عجز البرجوازية عن حل ازمة نظامها، ورفض الجماهير لهذا النظام، وتهيؤها للانخراط في النضال لتغييره. الا ان هذا التعريف لا يشترط قيام الحالة الثورية، بالضرورة، بالنضال لاحداث التغيير الثوري بما هو تغيير جذري للنظام الرأسمالي القائم، أي باقامة علاقات انتاج جديدة على انقاض علاقات انتاج قديمة. ذلك ان تكون حالة ثورية انما يرتبط، بالضرورة، بمهمات معينة في شروط تاريخية معينة. والحالة الثورية، هنا، هي التعبير عن نضوج الظروف الموضوعية لانجاز هذه المهمات المحددة، وتكوّن القوى الذاتية القادرة على ذلك. وبانجاز هذه المهمات، في ظل تكون حالة ثورية معينة، انما يتم اكتمال عملية تاريخية محددة، تنتقل بعدها الحركة الثورية للعمل على انضاج ظروف موضوعية وذاتية، أي خلق حالة ثورية جديدة، ملائمة لانجاز المهمات الجديدة التي يطرحها النضال. وكثيراً ما تتعطل الحالة الثورية، اي تفقد شروط تكونها الكامل، بسبب ضعف العامل الذاتي، فيصبح انجاز المهمات المعينة، التي تطرحها حاجات التطور الموضوعي، غير ممكن، مما يؤدي الى مراوحة او تراجع في العملية الثورية. واذا شئنا اعطاء نماذج عن ذلك في لبنان فيمكن ان نأخذ، على سبيل المثال، لا الحصر، نموذجاً بالغ الدلالة، هو ما يتعلق بالنضال لاسقاط اتفاق ١٧ أيار. فقد ادى تراكم النضالات ضد

الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الكتائبية الفاشية، وضد اتفاق ١٧ ايار، الى تكون حالة ثورية حقيقية ادى التكامل فيها، بين نضوج الظروف الموضوعية والظروف الذاتية، الى بلوغ هذه الحالة ذروتها باسقاط اتفاق ١٧ أيار، وما ارتبط بهذا الانتصار من انجازات متعددة. وهذا الانتصار، الذي جاء نتيجة تكون حالة ثورية، لانجاز مهمة معينة، قد افسح في المجال لقيام حالة ثورية جديدة لتحقيق مهمات جديدة، في ظروف موضوعية وذاتية جديدة. الا أن هذه الحالة الثورية الجديدة واجهت معوقات في استكمال شروط تكونها وتطورها. وتكمن هذه المعوقات فيما نشأ من صراع بين القوى التي اسهمت في انجاز المهمات الأولى، التي شكلت العامل الذاتي في الحالة الثورية الأولى، الصراع بين نهجين: نهج يريد الاستمرار في الثورة ونهج يريد الوقوف بها عند حدود الغاء اتفاق ١٧ أيار، بما هو فك الارتباط الرسمي باسرائيل وخروج القوات المتعددة الجنسية من لبنان. والصراع هو، في الحقيقة، حول جوهر وشكل حل الازمة، اي بين برنامج الحل الوطني الديمقراطي الذي يقضي بمتابعة عملية التحرير، على اسس تلتقي مع مهمات احداث اصلاحات سياسية ديمقراطية واقتصادية ـ اجتماعية في النظام السياسي بما يؤمن وحدة لبنان واستقلاله وعروبته وتطوره الديمقراطي، وبين برنامج الحل الذي يلتقي، في بعض بنوده، مع برنامج الحل الوطني الديمقراطي، ويتعارض معه في موضوع الغاء الطائفية والغاء نظام الاقتصاد الحر وفي الممارسة على قاعدة الهيمنة الفئوية ذات الطابع الطائفي والمذهبي.

وقد يكون الحديث عن تكون الحالة الثورية، بالارتباط بهذه المرحلة المتقدمة من الثورة الوطنية الديمقراطية، هو الذي اثار بعض الالتباسات عند بعض الرفاق الذين لم يفرقوا بين الحديث عن نضوج الظروف الموضوعية وبين نشوء حالة ثورية هي شرط ضروري للقيام بالثورة. وقيام هذه الحالة هو بحد ذاته عملية ثورية. وهي لا تقوم بالرغبات وبشكل ارادي. واذا كان احد شروطها نضج الظروف الموضوعية ووعي الحزب لهذا النضج ووضع برنامج للتغيير، على هذا الاساس، فان الشرط الثاني، الضروري هو توفر العامل الذاتي. واذا كان احد الشروط الاساسية لتكوّن العامل الذاتي هو وجود حزب للطبقة العاملة يملك برنامجاً ثورياً ويمارس ممارسة ثورية، في ظل نضوج الظروف الموضوعية، فان الشرط الثاني، الضروري، هو ارتقاء الوعي عند الطبقة العاملة، والفئات الاجتماعية الاخرى ذات المصلحة في التغيير الثوري، من جهة، وقيام التحالف الطبقي الثوري المهيأ لقيادة عملية التغيير هذه، من جهة أخرى. وهاتان العمليتان مترابطتان، ولا تستكملان تلقائياً. بل يتطلب استكمالهما دوراً متزايد العمق والاتساع والكفاحية والفعالية، والتأثير الجماهيري والوضوح الفكري والسياسي، لدى حزب الطبقة العاملة. هنا اهمية ما يطرحه مشروع التقرير، وما تؤكده وثائق الحزب الأخرى، من دعوة الى الشيوعيين لكي يسهموا، كل من موقعه، في تحقيق هذه الشروط، وفي مقدمتها تحقيق شعار تحويل الحزب الى حزب جماهيري مقاتل ومقاوم، هذه الشروط التي بتحقيقها يصبح الحزب قادراً على القيام بدوره بشكل كامل، ويسهم الاسهام الضروري في ادخال الوعي الى جماهير الطبقة العاملة وسائر فئات الشغيلة، الوعي بمصالحها الطبقية، الوطنية والاقتصادية ـ الاجتماعية، والتحرر من حالة التبعية للبرجوازية التي ما يزال اسيرها سياسياً وايديولوجياً قسم كبير من هذه الجماهير. ورغم ما ادى اليه الانقسام الطائفي والتفتت المذهبي من طمس للوعي الطبقي في مصلحة الوعي البدائي البسيط، الطائفي والمذهبي، عند قسم واسع من العمال

والشغيلة، بصورة عامة، فأننا نلاحظ، امام تفاقم الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية والتدهور في الظروف المعيشية للعمال والشغيلة، بصورة عامة، وامام مأزق الصراعات الطائفية والمذهبية وسواها ونتائجها التدميرية، ما يشير الى ان وعي العمال لمصالحهم الحقيقية ما يزال كامناً، ومستمراً، وقابلا للفعل، عندما توضع امامهم برامج ومهمات وشعارات واقعية، مفهومة وملموسة. علماً بان الوعي الطبقي ليس دائماً وعياً صافياً. وهو يتأثر، ويتحدد في كل بلد بالظروف الخاصة به. وفي لبنان لا بد أن نأخذ في الاعتبار ما يتركه هذا التاريخ الطويل من الصراع بين الطوائف، اية كانت اسبابه الداخلية والخارجية، من تأثير في تكوين الوعي لدى جماهير الشغيلة في المدينة والريف على السواء. وهذا الوعي، في جانبه الطائفي، انما يحدد مستوى التناقض او التطابق مع الجانب الطبقي، الوطني، والاقتصادي ـ الاجتماعي، فيه، الشرط التاريخي المحدد لتفاقم الازمة داخل النظام، ولاشكال تفجرها، ونضوج ووضوح المهمات ذات الطابع الوطني والاقتصادي ـ الاجتماعي المحدد، ومدى قوة أو ضعف الحركة الثورية في مواجهة هذه الأزمة، والتصدي لها على اساس برنامج ديمقراطي، ثوري، واضح، وممارسة ثورية على اساس هذا البرنامج. من هنا دعوتنا للشيوعيين اللبنانيين الى الانخراط في كل الحركات الجماهيرية والعمل من داخلها، برغم كل الصعوبات، وتحمل تبعات ذلك، بمرونة وبنفس طويل، والاسهام بوعي، في عملية تغليب الجانب الطبقي على الجانب الطائفي والمذهبي، في وعي الجماهير، دون أن يأخذ هذا العمل طابع التناقض الحاد بين جانبي الوعي هذا، من اجل ان لا يؤدي هذا العمل الى الحسم السريع وغير الناضج في هذا التناقض لصالح الوعي الاكثر تخلفاً ضد الوعي الاكثر تقدماً. وهذا الموضوع يتطلب فهماً دقيقاً من الشيوعيين لئلا يؤدي الفهم الخاطىء الى استنتاجات خاطئة تؤدي، اما الى العزلة، او الى الوقوع في اسر الوعي الطائفي. وفي كلا الحالتين يبرز شكل من اشكال المغامرة التي تؤدي الى تعطيل العملية الثورية، وتخلف حزب الطبقة العاملة عن القيام بدوره. ولسنا نراهن في هذا الموضوع على تغيرات ارادية خارج الواقع وتفاعلاته وتناقضاته. على العكس من ذلك، فبمقدار ما شكلت الانقسامات والحروب الطائفية، والظاهرات التي تولدت عنها، اساساً لتغليب الجانب الطائفي في الوعي على الجانب الطبقي، فان تفاقم هذه الصراعات، واتخاذها طابعاً تدميرياً، بشرياً ومادياً، في ظل تفاقم الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية، وبروز الخوف مما يحمله المستقبل من اخطار لم يسبق للبنان المعاصر ان شهد نماذج لها، من نوع المجاعة وفقدان فرص العمل، وفقدان الامن الشخصي، الطائفي والمذهبي والسياسي، وتفكك المجتمع والدولة بكل مؤسساتها واجهزتها، ونشوء سلطات متعددة ومتنافرة، تمتلك القدرة على الهيمنة والقمع ولا تمتلك القدرة على تنظيم حياة الناس وحمايتهم، وتقديم الخدمات الضرورية الملحة لهم، بل تزيد مما يواجهون من صعوبات، ان كل ذلك يشكل الاساس الموضوعي لتغليب الجانب الطبقي في الوعي دون ان يزيل، بالضرورة، الجانب الطائفي من هذا الوعي الذي قد يعيش طويلاً.

في ضوء ما اوردناه آنفاً من تحليلات، ومن رصد للتطورات في سير الاحداث وفي تأثيرها، السلبي والايجابي، على وعي جماهير الطبقة العاملة والشغيلة ذات المصلحة في التغيير الثوري، نستنتج انه اذا كانت الظروف الموضوعية تزداد نضوجاً من اجل انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية فان الظروف الذاتية تنضج ببطء اكثر، سواء لجهة الدور

الاكثر فعالية لحزب الطبقة العاملة ام لجهة ارتفاع مستوى وعي هذه الطبقة وانخراطها في النضال الثوري، ام لجهة تكون التحالف الطبقي الثوري، وتبلوره في صيغة تنظيمية، على اساس برنامج واضح ومحدد، وممارسة كفاحية فعلية. علماً بأن ما يقوم به حزبنا، من حيث تحديد الخط السياسي وتحديد الشعارات وصياغة البرنامج الاني المرحلي، ومن حيث الممارسة الثورية المبدئية والحازمة والمرنة، في آن، في تعاملها مع الواقع، وفي العمل باتجاه تحديد الحلفاء وتحديد العلاقة معهم، على اساس هذا البرنامج في مرحلتيه، ان ما يقوم به حزبنا هو عمل طليعي. وكون هذا العمل طليعياً لا يعني بالضرورة، اقترانه دائماً بالنجاح. فالحزب، في هذا الدور الذي يقوم به، انما يقود صراعاً طبقياً حاداً، في ظروف شديدة التعقيد، مستنفرة فيه، من جانب العدو الطبقي الداخلي والخارجي، كل القوى والامكانات، وكل ما تملكه البرجوازية من وسائل ايديولوجية لتعطيل الوعي الطبقي أو لتشويهه. فهو صراع يواجه فيه الحزب احتمالات التقدم والتأخر، النجاح والاخفاق.

اما فيما يتعلق بوضع الطبقة العاملة، فمن الواضح ان جماهيرها، في ظل الاوضاع القائمة، وفي ظل ما حصل في بنيتها من تغيرات، بما في ذلك النقص النسبي في عددها، بفعل تدمير مراكز الانتاج، تمر في حالة مخاض اشبه ما تكون بالصراع بين الواقع وظاهراته الغريبة التي تشوّه وعيها وتشدها الى حالة انفصام عن وعي مصالحها الطبقية، من جهة وبين انخراطها، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية ـ الاجتماعية وكل النتائج المترتبة على الحرب الاهلية بأشكالها كافة، في حركات جماهيرية تعبر فيها عن مستوى معين من وحدتها ومن وعيها لمصالحها الطبقية، من جهة ثانية. فهي، إذن، على اساس هذا الواقع، وهو واقع متغير على كل حال، ليست بعد مؤهلة، بشكل كامل، للقيام بدورها في العملية الثورية. علماً بان ما حصل فيها من تغيرات، سواء فيما يتعلق بالنقص النسبي الكبير في عددها، او فيما يتعلق بتكون اعداد كبيرة من الفئات الهامشية على اطرافها، لا يشكل اساساً للحكم بعجزها عن القيام بدورها التاريخي. ذلك ان كل الثورات الاشتراكية، منذ ثورة اوكتوبر حتى آخر ثورة معاصرة، لم تكن فيها الطبقة العاملة، كطبقة، صافية في وعيها، وكبيرة بحجمها وعددها ووزنها في المجتمع. ولذلك فان العامل المقرر هنا، في دور الطبقة العاملة، هو الموقع الذي يحتله في الثورة، فكراً وبرنامجاً ونهجاً وممارسة ثورية، الفصيل الطليعي لهذه الطبقة، حزبها السياسي، وتحالفاته الطبقية الثورية. فالوعي، كما يقول لينين، يأتي الى الطبقة العاملة ليس بشكل عفوي. انه يأتيها في الظروف المعاصرة عبر حزبها الطليعي. وفي هذا يكمن اساساً، الدور التاريخي لحزب الطبقة العاملة.

وفيما يتعلق بالتحالف الطبقي الثوري فهو، في الظروف الراهنة، عملية معقدة ينضجها الصراع والتحولات التي تجري على جميع الصعد الفكرية والسياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية. وفي قلب هذه العملية يلعب حزبنا دوراً ثابتاً ومنسجماً، دون ان يتأثر بما يعترضه من صعوبات بالغة الحدة، ويركز الرؤية على الموضوعي الاكثر ثباتاً في مواقف القوى وفي مواقعها، وليس على ما تشير اليه الظاهرات الظرفية عند هذه القوى، من اجل انجاح عملية التحالف هذه، والتسريع في انجازها.

وفيما يخص تشابك العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة، سلبا وايجابا، في العملية الثورية، وتحديد الاولوية في هذه العوامل، فيهمنا ان نؤكد، كماركسيين، ان العوامل الداخلية هي الاساس. وفي بلادنا. على وجه التحديد، وربما في بلدان اخرى، تكتسب

بعض العوامل الخارجية صفة ومضموناً قريبين من العوامل الداخلية في تأثيرها. ونؤكد بشكل خاص، في تجربة لبنان، على كل من العامل الفلسطيني والعامل السوري بايجابياتهما وسلبياتهما، والعامل الاسرائيلي بسلبياته المطلقة كلها. وهذا الموضوع الذي يحتاج الى توضيح في مشروع التقرير سنعالجه في القسم المرتبط بالوضع العربي وقضاياه في هذا التقرير.

ماذا يمكن ان نستنتج مما تقدم من تحليل في مناقشة الافكار والملاحظات والتساؤلات حول كل ما يتعلق بالثورة الوطنية الديمقراطية وبتطورها في لبنان؟ هل ثمة ما يدعونا الى تغيير موقفنا من هذه المسألة؟ بالطبع لا! فان قناعتنا، في ضوء التحليل الذي اوردناه، لا تزال تؤكد باننا، اليوم في لبنان، نواجه مرحلة متقدمة من الثورة الوطنية الديمقراطية. ولكن هذا التأكيد لا ينفي امكانية المراوحة او التراجع. بل ان ما نشهده من تفاقم في الظاهرات التي تسود حالياً في لبنان يقودنا الى القول باننا امام حالة مراوحة مرشحة للتراجع. الا ان هذه الظاهرات التي تشكل معوقات امام تطور الثورة الوطنية الديمقراطية في مرحلتها المتقدمة هذه، لا تشكل ظاهرات ثابتة، بل هي شكل من اشكال التعبير عن تفاقم الازمة. وهي ظاهرات تحمل في داخلها تناقضاتها وازمتها. فهي، اذن، لا تشكل عائقاً ثابتاً، بل عائقاً مؤقتاً امام عملية تطور الثورة الوطنية الديمقراطية. وهذا، بالضبط، يتطلب من الحزب ومن القوى الديمقراطية مواجهة هذه الظاهرات بحزم والحد من مفاعيلها السلبية.

II

المجموعة الثانية من القضايا التي دار نقاش واسع حولها، في الحزب بصورة خاصة، تتعلق بالحل الوطني الديمقراطي، وعلاقة هذا الحل بالثورة الوطنية الديمقراطية.

الاساسي في النقاش في هذا المجال تركز حول اهمية ما ورد في مشروع التقرير من تأكيد على ان الحل الوطني الديمقراطي هو الحل الوحيد القادر على اخراج البلاد من ازمتها وايقاف الحرب الاهلية، وان الحزب الشيوعي اللبناني كان طليعياً في طرحه لهذا الحل، وفي تقديم البرنامج المحدد لهذا الحل، وانه طرح كمهمة اساسية مباشرة، ضرورة تجميع القوى الوطنية والديمقراطية، حول هذا البرنامج، من اجل تحقيقه. والاسئلة التي طرحت انما تناولت الظروف الموضوعية لتحقيق هذا البرنامج، هل هي متوفرة؟ هل قواه الذاتية متوفرة؟ هل البرجوازية جزء من هذا الحل؟ هل هي ما تزال قادرة على تقديم حل آخر؟ هل هي قادرة على تعطيل هذا الحل إذا كانت غير راغبة فيه؟ هل المشاريع الطائفية، في هذا السياق، قد بلغت ذروة مأزقها، فعلا، وكيف؟ ولصالح اية قوة واي حل؟ ما هو موقع الطبقة العاملة في هذا الحل؟ ما هي القوى الطبقية، وما هي القوى السياسية، ذات المصلحة في تحقيقه، أي ما هو التحالف القادر على انجاز هذا الحل؟ ما هي أسس علاقة التحالف التاريخي مع الحزب التقدمي الاشتراكي، ما هو اساسها الطبقي والسياسي وما هي آفاقها؟ ما هي طبيعة العلاقة التحالفية بالحزب السوري القومي الاجتماعي وبمنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، وبالتنظيمات الناصرية، وفي طليعتها التنظيم الشعبي الناصري؟ ما هي طبيعة العلاقة الراهنة مع حركة أمل وما هي آفاق التحالف معها؟ ما هي الوسائل التي يمكن ان تبلور الأشكال التنظيمية للتحالف الموضوعي بين القوى التي تتبنى

عناصر وبنود الحل الوطني الديمقراطي، وما هي الاسباب التي حالت، حتى الآن، دون قيام الصيغة التنظيمية لهذا التحالف، ولماذا بذل ويبذل الحزب، باصرار، الجهود الكبيرة من اجل قيام صيغ تنظيمية جبهوية لهذه القوى، رغم معرفته بعدم توفر شروط راهنة لثبات هذه الصيغ واستمرارها؟ كيف يوفق الحزب بين استقلاليته كحزب للطبقة العاملة، وبين تحالفاته المتعددة الأشكال والصيغ، بتعدد المراحل، وكيف يعبر عن تمايزه وعن وجهه الطبقي المستقل في هذه التحالفات؟

الهواجس التي تعبر عنها هذه النقاشات والاسئلة هي هواجس مشروعة. وهي ترتبط، في الحقيقة، بكل هموم النضال اليومية، وبكل الدور الذي قام به الحزب والقوى الوطنية الاخرى في الحرب الاهلية، وفي التصدي لجبهة الاعداء فيها، المشروع الكتائبي ـ الفاشي والعدوان الاسرائيلي الذي استمر وتحول الى اجتياح فاحتلال، والامبريالية والرجعية العربية، وآفاق النضال، في قلب هذه الحرب، من اجل انتصار الاهداف التي طرحها ويطرحها الحزب والحركة الوطنية من اجل استعادة وحدة لبنان، ارضا وشعبا، وصيانة استقلاله وتأكيد هويته العربية، وتحرير ارضه من الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الفاشية، واحداث الاصلاحات الديمقراطية في النظام السياسي، على اسس غير طائفية، وفي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتأمين تطوره الديمقراطي على طريق التغيير الثوري. ومصدر هذه الهواجس هو الصعوبات الكبيرة التي واجهت وتواجه، الشيوعيين وسائر الوطنيين والديمقراطيين في النضال، خلال هذه الفترة الطويلة من الحرب الاهلية، بتعرجاته وتموجاته، من اجل تحقيق هذه الاهداف. واكثر ما يثير القلق، في خلفية هذه النقاشات والاسئلة، هو ما تتعرض له الانتصارات والانجازات الكبيرة التي تحققت، وبخاصة منذ الاجتياح، من مخاطر حقيقية بفعل بروز ظاهرات بالغة الخطورة من الصراعات الدموية الطائفية والمذهبية في المناطق التي تحررت، وحروب المخيمات المدمرة، ونزعات الهيمنة الفئوية ذات الطابع المذهبي على مناطق بكاملها، واتخاذ هذه الهيمنة شكل سلطة قامعة للحريات الديمقراطية بكل جوانبها، وبعض اشكال التخلف والظلامية، وفقدان الامن العام والشخصي، وغياب القدرة على مواجهة نتائج الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية المتفاقمة، وتخلي كل المؤسسات العامة والخاصة عن القيام بدورها في تأمين الخدمات الضرورية الملحة للمواطنين. فهذه الظاهرات، التي ليست كلها عفوية، والتي تكمن وراء الكثير منها مخططات القوى المعادية للثورة في الداخل والخارج حوّلت، وتحول، مع الوقت، كل الاهتمام الى الثانوي من الصراع على حساب الاساسي منه، وهو ما يتعلق بالمهمات المباشرة في استكمال عملية التحرير، واسقاط حكم الهيمنة الكتائبية.

من هنا اهمية ما طرحه الحزب، على الدوام، في الوثائق الصادرة عن هيئاته القيادية، وما عمله، مع حلفائه في الاحزاب والتنظيمات الوطنية والديمقراطية، لبلورة برنامج وطني ديمقراطي يشكل في قناعتنا، الحل الوحيد الصحيح المنقذ للبنان من الازمة الراهنة ومن نتائجها الآنية والبعيدة المدى. وهذا البرنامج هو ما جرى التعبير عنه، بوضوح، في جملة من البيانات صدرت عن الحزب، وعن الجبهة الوطنية الديمقراطية، وجبهة الاتحاد الوطني، وهيئة العمل الوطني، وفي بيانات مشتركة صادرة عن حزبين او اكثر من الاحزاب الوطنية والديمقراطية، بما في ذلك بين حزبنا وبعض الاحزاب الحليفة. وجوهر هذا البرنامج هو ما حددناه آنفا، اي استمرار وتطوير للبرنامج المرحلي الذي طرحته الحركة الوطنية بقيادة الشهيد الكبير كمال جنبلاط.

هل الظروف الموصوعيه متوفرة للحل الوطني الديمقراطي على اساس هذا البرنامج؟ نحن نجيب على هذا السؤال، في مشروع التقرير، بالايجاب. ولا نرى ان الظروف الراهنة، على ما فيها من حروب وصعوبات وتعقيدات، تغير من قناعتنا. على العكس من ذلك، فإن استمرار هذا الوضع يزيد في قناعتنا بأن هذا الحل، على أساس هذا البرنامج، هو الوحيد القادر على صيانة الانتصارات، والانجازات، المحققة وتطويرها، وتعميقها، واخراج البلاد من الازمة المتفاقمة المتمادية، ومن الحرب الاهلية ومن نتائجها المدمرة. فكل مشاريع الحلول التي قدمت، وتقدم، على غير الاساس الذي يوفره البرنامج الوطني الديمقراطي، والتي تتخذ جميعها اشكالا طائفية ومذهبية وفئوية، قد فشلت وزادت في تعميق الازمة وتفاقمها. والاتفاق الثلاثي الذي قومه حزبنا والاحزاب الوطنية والديمقراطية الحليفة، بشكل ايجابي، لم يستجب، في قسم من بنوده، للمضمون الاساسي للبرنامج الوطني الديمقراطي، لا سيما في موضوع الفترة الانتقالية، والغموض المتعلق في الجزم بالغاء الطائفية، في نهاية هذه الفترة، التي ينظم الاتفاق الثلاثي فيها العلاقة بين الطوائف، بشكل يتناقض مع مهمة الغاء الطائفية التي ينص عليها الاتفاق. فضلا عن ان هذا الاتفاق، كما اشار الى ذلك بيان اللجنة المركزية لحزبنا، قد تم نتيجة لمفاوضات اتخذت طابع التفاوض بين ممثلي طوائف، رغم انها لم تشمل كل الطوائف اللبنانية، عوض ان تكون بين جبهة الاتحاد الوطني، التي كانت ما تزال قائمة، وبرنامجها معلن وواضح ومتفق عليه، من جهة، وبين القوى السياسية، التي شكلت في الحرب الاهلية الطرف الاساسي، والتي أعلنت استعدادها التخلي عن جوهر المشروع الكتائبي ـ الفاشي، وقوى اخرى ديمقراطية متعددة الانتماءات، معادية اساساً لهذا المشروع، الانخراط في المفاوضات لإنهاء الازمة، من جهة ثانية. لهذه الاسباب كلها ولان ميزان القوى، في ذلك الظرف، لم يكن يسمح بعقد اتفاق بهذا المستوى، اي ان الجهة التي كانت تقدم التنازلات لم تكن تملك القدرة، آنذاك، على حماية موقفها هذا، وان الاطراف التي كانت تطالب بمواقع وحقوق جديدة لم تر في الاتفاق، في ظل الاستنفار الطائفي البالغ ذروته، ما يلبي هذه الطموحات، ولان الاتفاق كان ثلاثياً ولم يستطع استنفار كل القوى الراغبة في الحل لتبنيه والدفاع عنه، ولانه لم تتخذ تدابير جدية لصيانته ولوضعه موضع التنفيذ، بشكل صحيح، تمكنت القوى المعادية من استنفار كامل طاقاتها، الداخلية والخارجية، لافشاله والاجهاز عليه.

غير أن ذلك لا يعني أن الفئات المهيمنة من البرجوازية، في السلطة وخارجها، ستظل تملك القدرة على تعطيل الحل الوطني الديمقراطي، دون ان يفهم من ذلك أنها عاجزة بالمطلق عن تقديم حلول مؤقتة، او الانخراط في مشاريع حلول، هي بالتأكيد، حلول عاجزة عن انهاء الأزمة، حتى ولو كانت قادرة على تقديم بعض المسكنات.

هل هذا يعني أننا نشترط لايقاف الحرب الاهلية تحقيق الحل الوطني الديمقراطي الذي نطرحه ونناضل من اجله؟ بالتأكيد لا! إلّا اننا نجزم بأن البرجوازية عاجزة عن تقديم حل للازمة. واقصى ما يمكن ان تقدمه ليس سوى حلول تتعايش مع الازمة. ومثل هذه الحلول يمكن أن يكون من نوعين: الأول، هو الحل الذي يقترن بقمع القوى الوطنية والديمقراطية، لا سيما الطبقة العاملة وحزبها. وهذا النوع من الحلول بات، في الظروف الراهنة، صعباً من دون اللجوء إلى القوى الخارجية، وبالاخص اسرائيل. الثاني، هو الحل الذي يبقي الصراع قائماً، في ظل استمرار الازمة وتفاقمها، ولكن مع توفير الحد الادنى من الديمقراطية البرجوازية التي تسمح للقوى الديمقراطية بمتابعة نشاطها ونضالها لا سيما

في موضوع التحرير. وإذا فضلت البرجوازية اللجوء الى الحل الأول فسيكون على الطبقة العاملة وحزبها وكل القوى الديمقراطية النضال بكل الاشكال، لمنع هذا الحل. علماً بأننا نرى، في ظل هذا المستوى الذي بلغته ازمة النظام، في جوانبها كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ان البرجوازية غير قادرة على تقديم الحل الثاني الذي يتطلب تحقيقه موافقة كل اطراف الصراع. فهل نحن في هذا الوضع؟!

إن كل ما تقدم يشكل الاساس فيما طرحه مشروع التقرير من تأكيد بأن الحل الوطني الديمقراطي هو الحل القادر على انهاء الازمة وانهاء الحرب، وان الشروط الضرورية لقيام هذا الحل لا تتوفر جميعها بفعل عدم توفر العامل الذاتي. والسبب الرئيسي في عدم توفر هذا العامل يعود إلى ما نشهده، حالياً، من صراع بين القوى التي يتفق الحل الوطني الديمقراطي، من الناحية الموضوعية، مع مصالح الفئات الاجتماعية التي تعبر هذه القوى السياسية عن طموحاتها. وهذا الصراع هو ما اشار إليه مشروع التقرير، في الحديث عن الصراع داخل الحل الوطني الديمقراطي، وبين اطرافه، حول برنامج هذا الحل بين الاتجاه الطائفي وبين الاتجاه الوطني الديمقراطي، وفي العلاقة بين الوطني والديمقراطي، وبين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي العلاقة بين الوطني والقومي. ويعبر هذا الصراع في جزء منه، عن اوهام، نشأت بفعل التطورات التي ادى إليها تفاقم الأزمة، توحي بأن اللجوء إلى الطوائف، والاحتماء بها، باسم الدفاع عن مصالحها، والانخراط، عن وعي او عن غير وعي، في مشاريع طائفية، وفي اقامة سلطات محلية على اساسها، يمكن ان يعطي لهذه القوى مواقع اساسية مقررة في اي حل يمكن التوصل إليه. ويعبر، في جزء آخر منه، عن شكل من اشكال الصراع الطبقي، بين النهج الذي يريد ان يحقق هذا الحل الوطني الديمقراطي، اي المحافظة على المنجزات المحققة والاستمرار في العملية الثورية، وبين النهج الذي يريد ان يقف، في هذه العملية، في منتصف الطريق، فيؤدي بذلك إلى تعريض المنجزات المحققة إلى خطر الضياع.

ان ذلك يضع الحل الديمقراطي امام صعوبات حقيقية. وهذا ما يستدعي من حزب الطبقة العاملة، ومن كل القوى الديمقراطية، بذل اقصى الجهد للتأكيد بأن كل الحلول الاخرى، غير الحل الوطني الديمقراطي، هي حلول وهمية، او مؤقتة.

فالمشاريع الطائفية التي تدخل في مآزقها، انما تشكل مظاهر متجددة لتعمق الأزمة القائمة ولتفاقمها. وهذا يستدعي ايضاً بذل اقصى الجهد لتجميع القوى، ذات المصلحة في الحل الوطني الديمقراطي في اطار صيغة تنظيمية ديمقراطية للتحالف، تساعد بقيامها على تسريع تبلور العامل الذاتي وتكامله، وهو الشرط الضروري للنضال بنجاح من اجل فرض الحل الوطني الديمقراطي.

وبالاستناد إلى ذلك نؤكد تحالفنا مع الحزب التقدمي الاشتراكي، هذا التحالف التاريخي الذي ارسيت اسسه بين قيادة حزبنا وبين القائد الشهيد كمال جنبلاط، منذ اكثر من ثلث قرن، رغم بعض التعرجات التي مر بها في فترات تاريخية معينة. ويتوطد هذا التحالف، الآن، بالاتفاق مع الرفيق وليد جنبلاط، رئيس هذا الحزب. وقد صهرت كل المعارك، في المجالين الوطني والاجتماعي، وفي الموقف من القضايا الاساسية القومية والاممية، العلاقة بين الحزبين، وعمقت اسس التحالف بينهما كحزبين ديمقراطيين. وقد شكل هذا التحالف التاريخي بين الحزبين القاعدة الاساسية لكل الجبهات الوطنية

والديمقراطية التي تشكلت والتي لعبت دورها في كل المعارك التي خاضتها وتخوضها الحركة الوطنية اللبنانية.

وبالاستناد إلى ذلك ايضاً نؤكد تحالفنا مع الاحزاب الوطنية الديمقراطية، الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري وسائر القوى الناصرية، وسواها من القوى الوطنية والديمقراطية. وهذه الاحزاب والقوى تمثل، في مواقعها وبرامجها، وفي مواقفها السياسية، مصالح فئات اجتماعية واسعة، تلتقي مع الطبقة العاملة في النضال من اجل الحل الوطني الديمقراطي، وحتى على البرامج الاكثر تقدماً على طريق انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية.

اما فيما يتعلق بحركة امل فإن ما يحكم العلاقة بيننا وبينها هو ما استندنا إليه في تحليلنا للفئات الاجتماعية التي تشكلت حركة امل وقبلها حركة المحرومين للتعبير عن مطامحها، وفي ما اعلنته من مواقف، على لسان مؤسسها الامام موسى الصدر، في مقاتلة العدو الصهيوني، وفي السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، والدفاع عن المحرومين، وفي ما قامت به من ممارسة عملية قتالاً ضد المشروع الكتائبي ـ الفاشي وضد الاحتلال الاسرائيلي في قلب المقاومة الوطنية التي شاركت فيها جماهير شعبنا في الجنوب بدور اساسي لحركة امل في قيادة هذه الجماهير. وبرغم هذا الموقف المعلن والممارس من قبلنا في العلاقة مع حركة امل فإن هذا الموقف لا يقابل بنفس المستوى من المسؤولية الا في الحدود التي تتطلب مواقف مشتركة ضد المشروع الكتائبي ـ الفاشي والاحتلال الاسرائيلي، وحتى حول بنود برنامج حل وطني للازمة، خارج العلاقات المباشرة في المناطق التي تستأثر فيها حركة امل بالسيطرة السياسية والعسكرية، من طرف واحد، وبدون اتفاق، وبشكل يتعارض مع هذه المواقف المشتركة واخطر ما في هذا التعارض بين الاتفاق المعلن والبيانات والتصريحات وبين الممارسة العملية انه يسيء، في الجنوب بخاصة، الى صمود المواطنين في مواجهة الاحتلال ويصعب المهمة التي يعتبرها الحزب اساسية، مهمة النضال لتحرير الارض من الاحتلال، وتعزيز المقاومة، واطلاق حرية المقاومين في القيام بواجبهم، وايقاف كل العقبات التي توضع امامهم وتحد من حركتهم، ومهمة تجميع القوى الوطنية، على اختلاف انتماءاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية، حول برنامج الحل الوطني الديمقراطي، من أجل فرض تحقيقه كحل وحيد للازمة.

فضلاً عن ان مثل هذا التعارض والتفاقم في ممارسة الهيمنة والقمع ضد القوى الوطنية الأخرى من شأنهما ان يفقدا العمل الوطني مصداقيته ويعطلا امكانية وضرورة تحوله الى قوة حقيقية للتحرير والتغيير. ومع ذلك فان الحزب اذ يؤكد على الاستمرار بالعمل من أجل تعزيز العلاقة مع حركة امل وتعميقها على أسس صحيحة ديمقراطية خالية من أي منحى للهيمنة، فانه سيستمر في نقد ممارساتها القمعية التي لا تطال حزبنا وحسب بل تطال كل الاحزاب الوطنية والديمقراطية الأخرى، وسيظل يعمل بكل الوسائل من أجل ان تستقيم الاوضاع في الجنوب وفي كل المناطق التي تسود فيها اشكال من الهيمنة والقمع من فريق على فرقاء آخرين.

ان اصرارنا على سياستنا التحالفية هذه، وعملنا الدؤوب من اجل الوصول بهذه التحالفات الى صيغ تنظيمية اكثر ثباتاً، وعدم ترددنا في متابعة هذه المهمة امام الصعوبات، من اي نوع كانت، انما يمليها علينا فهمنا للموقع الاساس الذي تحتله الطبقة

العاملة في العملية الثورية، وفي كل مرحلة من مراحل النضال من اجل استكمال هذه العملية، هذا الموقع الذي لا يتحقق ولا تقوم الطبقة العاملة، بالاستناد إليه، برسالتها التاريخية، إلّا إذا عقدت، بشكل صحيح، اوسع التحالفات الطبقية حولها وحول برنامجها. وفي هذا السياق بالتحديد يظهر، في ان معاً، الوجه المستقل للطبقة العاملة ولحزبها، والترابط الموضوعي الضروري بينها وبين حزبها، من جهة، وبين الفئات الاجتماعية وممثليها السياسيين، من جهة ثانية. ولا يمكن ان يكون التمايز، هنا، هدفاً بذاته. لانه عندما يصبح كذلك يشكل خطراً يقود إلى الانعزال. فالتمايز انما يقترن، بالضرورة، مع العمل الدؤوب من اجل الوحدة. وهذا ما يحاول ان يقوم به، على الدوام، حزبنا. ان تاريخ حزبنا، منذ تأسيسه، هو تاريخ حافل بالعمل الدؤوب من اجل اقامة تحالفات مع قوى وطنية وديمقراطية حول مهمات معينة تختلف من مرحلة إلى اخرى. وهو تاريخ غني بالتجارب، بصيغ هذه التحالفات وتنوعها، بالصواب والخطأ فيها ايضاً. وفي كل مرة كان يتعرض الحزب، فيها، للعزلة ويخطىء في سياسته التحالفية وفي عدم التحديد الصحيح للحلفاء في المرحلة المحددة، او عندما ينهج سياسة تقوم على اليسارية الطفولية كان يسهل على البرجوازية النجاح في قمعه. وقد تعززت واستقرت سياسة التحالفات في حزبنا منذ المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨. وتميزت سياسة الحزب، منذ ذلك المؤتمر، بالاصرار على سياسة التحالفات وعلى البحث الخلاق، في ضوء الظروف الملموسة، ونسب القوى القائمة، والمهمات المطروحة لصياغة افضل التحالفات الممكنة. وفي هذه التجارب كان الحزب مبادراً على الدوام. لذلك فإن موضوع التحالفات كان اكثر المواضيع الذي استأثر باهتمام الرفاق اثناء المناقشات التحضيرية للمؤتمر. وهذا امر طبيعي دون شك. وخلال السنوات السبع المنصرمة منذ المؤتمر الرابع مرت سياستنا التحالفية بمحطات عديدة، وتغيرت اشكال التحالفات واطر العمل الجبهوي. وتعاني علاقاتنا التحالفية اليوم جملة من القضايا والمشاكل الكبيرة. كما يعاني مجمل العمل الوطني مشكلة تكاد تتصف بأزمة حادة. وإذا كان لمسألة التحالفات وجهها الداخلي، فيما هي العلاقة مع القوى الوطنية اللبنانية الاخرى، فإن لها وجهها العربي، كذلك، ليس فقط في تحديد خطة تحالفية عامة مع القوى التقدمية والوطنية العربية على الصعيد العربي العام، بل في موضوع العلاقة مع الاطراف العربية ذات التأثير المباشر والاساسي فوق الساحة اللبنانية، وبخاصة سوريا، والثورة الفلسطينية، اضافة إلى العلاقة مع الاحزاب ذات الانتماء القومي والتنظيم القومي...

لقد تركز قسم اساسي من الاسئلة والمداخلات والملاحظات حول سياستنا التحالفية قبل ١٩٨٢، وبخاصة، حول الحركة الوطنية اللبنانية، من جهة، وحول العلاقة الوطنية اللبنانية مع الثورة الفلسطينية، من جهة اخرى، والعلاقة مع سوريا، من جهة ثالثة.

وإذا كنا سنعالج في موضع آخر الجانب العربي في التحالفات، فلا بد من القول ان التقييم الذي يقدمه القسم الأول من التقرير، لتحالفاتنا الداخلية، ولتجربة الحركة الوطنية اللبنانية قبل الاجتياح، قد حظي بموافقة اجماعية في المناقشات، سواء في تقييم الدور الايجابي الكبير للحركة الوطنية اللبنانية، وللتحالف بين حزبنا والحزب التقدمي الاشتراكي الذي كان أساساً في قيامها بدورها، ام فيما يتعلق بالنقد الموضوعي الذي يتضمنه التقرير حول عدم قدرة الحركة الوطنية على الاستمرار في رفع لواء مشروع وطني مستقل بعد استشهاد كمال جنبلاط، وفي الدفاع عنه، وفي جعله محدداً للصراع، وموجهاً لادارة هذا الصراع فوق الساحة اللبنانية.

لقد قومت المناقشات تقويماً عالياً حرص حزبنا على القرار الوطني اللبناني المستقل، وعلى التمسك بالمشروع الوطني اللبناني. كما قومت تقويماً عالياً حرص الحزب على الحركة الوطنية، وعلى التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني ـ السوري.

ولكن عدداً من الملاحظات تناول بعض الأخطاء التطبيقية التي جعلتنا احياناً لا نرفع الصوت عالياً، بشكل كاف، حيال سياسة القفز فوق العامل الوطني اللبناني، ولا ندافع، بشكل أكثر حزماً، عن القرار الوطني اللبناني المستقل. ولا شك ان جوهر هذه الملاحظات صحيح. ولا بد ان يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط اثناء الصياغة النهائية للتقرير، بل وكذلك، في الممارسة اللاحقة، كما بينا في سياق هذا التقرير.

ولكن ينبغي ان يكون واضحاً أن الخطأ في هذا المجال، كان جزئياً، ومقتصراً على بعض أشكال ممارسة الحزب لسياسته، وليس على جوهر السياسة التحالفية للحزب. كما ينبغي ان يكون واضحاً ان الحزب لم يكن ليستطيع ان يقرر لوحده مصير القرار الوطني المستقل. فنسبة القوى هي التي تقرر، سواء داخل القوى الوطنية، او بين هذه القوى وبين حلفائها على الصعيد العربي. لقد كان في استطاعة الحزب ان يوضح موقفه بشكل افضل، ولكنه لم يكن قادراً على تغيير الواقع.

ثم ما يجب ان يكون جلياً ايضاً هو ان مدى ارتفاع صوت الحزب في نقد الممارسات الخاطئة لحلفائه انما يحده عدة عوامل اهمها ثلاثة:

١ ـ عدم استفادة العدو من حدة النقد بما يجعل نقدنا وقوداً في الحملة المعادية لنا ولحلفائنا، في آن.

٢ ـ عدم الدفع بالعلاقات التحالفية نحو القطيعة ليصبح التناقض الثانوي بين الحلفاء تناقضاً رئيسياً، على حساب التناقض الرئيسي مع العدو. وهذا امر لا تحدده، فقط، رغبة الحزب ونواياه، بل، ايضاً، طريقة تصرف القوى الاخرى حيال النقد.

٣ ـ امكانية الحزب على ممارسة النقد، مع الحرص على مصلحته وسلامته، ومع ما يتطلبه ذلك من عدم فتح المعارك دفعة واحدة مع كل الاطراف، ومع اكثر من طرف.

III

المجموعة الثالثة من القضايا التي دار حولها النقاش، داخل الحزب وخارجه، تتعلق بموضوع التحرير والمقاومة.

وقد انطلق النقاش من التقدير الرفيع للدور التاريخي، الرائد والمبادر، الذي اتخذه الحزب في اطلاقه لجبهة المقاومة، وفي الاستمرار في تطويرها، وتوسيع قاعدتها الجماهيرية، وتعزيز دورها في النضال من اجل التغيير الديمقراطي.

وقد طرحت اسئلة عديدة ابرزها يتلخص في ان المقاومة الوطنية التي قامت بدور اساسي في تحرير القسم الاكبر من الارض من الاحتلال، واحتضنتها الجماهير تدخل الآن في ازمة. هل صحيح انها في ازمة؟ ما هي طبيعتها؟ ما هو الدور الذي مارسته المقاومة في قلب الحرب الاهلية، وكجزء منها، في تعزيز وتعميق حركة التغيير الديمقراطي في هذه الحرب؟ لماذا لم يتحقق شعار الارض لمن يحررها، وهل كان هذا الشعار صحيحاً وواقعياً؟ لماذا لم يبرز الحزب وجهه المتميز في قلب حركة المقاومة، وهو الحزب الذي لعب دوراً رائداً واساسياً في اطلاقها؟

لا شك ان الاهتمام بالمقاومة انما يعود، في حزبنا، وعند جميع القوى الديمقراطية اللبنانية والعربية والدولية، لما قدمته هذه المقاومة من نموذج جديد من نوعه، في لبنان، وفي الوطن العربي، منذ سنوات طويلة، لاسيما في فترة التراجع والهزائم وبروز مشاريع الحلول الاستسلامية المختلفة، من نوع كامب دايفيد واتفاق عمان وسواهما. وقد بلغ الاهتمام، عند بعض القوى، بظاهرة المقاومة، الى الحد الذي جعلها تعتبر المقاومة ظاهرة فريدة، مفصولة بشكل مصطنع، عن الحرب الاهلية. في حين انها، في الواقع، جزء من الصراع الدائر تتأثر به وتؤثر فيه. اي انها جزء من الحرب الاهلية واستمرار لها، وشكل من اشكالها، بقدر ما شكل الاجتياح الاسرائيلي، ويشكل استمرار الاحتلال في جزء من الجنوب، واستمرار العدوان الاسرائيلي، جزءاً من هذه الحرب وشكلاً من اشكالها. وان القيمة الحقيقية للمقاومة انما تكمن في ثلاثة امور رئيسية: الاول، انها نشأت، بأهدافها وبطبيعة القوى التي كانت وراء اطلاقها، كحركة ديمقراطية. والثاني، انها كانت، منذ البدء، حركة جماهيرية، وتحولت الى مقاومة شعب بكامله، واستنفرت فيها كل الامكانات بما في ذلك العامل الطائفي، والمشاعر الدينية. والثالث، انها شكلت، منذ انطلاقها، وهي تشكل، وستظل تشكل، من حيث محتواها، ومن حيث موقع القوى الديمقراطية فيها، ومن حيث اهدافها المباشرة في ازالة الاحتلال، والبعيدة المدى في التصدي للعامل الاسرائيلي في لبنان باتجاه اضعافه والقضاء عليه، جزءاً من حركة التغيير الديمقراطي في لبنان. لهذه الاسباب سعت، وتسعى، قوى من داخل حركة المقاومة ومن خارجها، من داخل لبنان ومن خارجه، لاضعاف المضمون الذي تعطيه لها هذه العناصر الثلاثة الآنفة الذكر، من أجل الحد من دورها في تحقيق الوحدة الوطنية بين اللبنانيين على أساس العداء لاسرائيل كدولة احتلال وعدوان واغتصاب، والحد من تأثيرها كقوة تغيير ديمقراطي. ولذلك دعا الحزب، ويدعو الشيوعيون إلى توسيع وتعميق المشاركة الفعالة في المقاومة، وعدم الوقوف عند الصعوبات الكثيرة التي تعترض طريقها، والظاهرات المتعددة التي تشوه صورتها، والدعوة الدائمة لوحدة قوى المقاومة في مواجهة مهمة التحرير.

اما فيما يتعلق بشعار الارض لمن يحررها فقد كان حزبنا هو اول من اطلقه بهدفين واضحين: الاول، عدم السماح للسلطة الكتائبية، التي جاءت في ركاب الاجتياح وتعاملت مع المحتل، من ان تسيطر سياسياً وعسكرياً، على المناطق التي يجرى تحريرها، والتصدي للذين كانوا يرفعون هذا الشعار خوفاً من ان تقع هذه المناطق تحت سيطرة القوى الوطنية. والثاني، هو ان تضع القوى الوطنية المشاركة في المقاومة امامها هدفاً واضحاً بتحويل المناطق التي يجري تحريرها الى مناطق تتمتع فيها كل هذه القوى الوطنية بكامل حريتها في متابعة معركة التحرير، وان تمارس فيها سلطة وطنية الى حين انجاز مهمة التحرير الكامل، وقيام السلطة الوطنية المركزية. وقد تم تحقيق الهدف الاول. اما الهدف الثاني فلم يتحقق الا لقسم من القوى التي ساهمت في التحرير، اي لحركة امل وللتيارات الدينية، وحرمت من حرية العمل، بما في ذلك في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، سائر القوى الوطنية والديمقراطية. في ضوء هذا الواقع هل كان طرح الشعار صحيحاً؟ اننا نجيب على ذلك بالايجاب. فشعار الارض لمن يحررها، على اساس ما اشرنا اليه، راهن ومستمر إلى ان تتمكن القوى الوطنية والديمقراطية من تحقيقه بالكامل. وهو يشكل جزءاً من مهمة مزدوجة: استكمال التحرير، وانجاز الحل الوطني الديمقراطي. ولذلك فمن الطبيعي ان يدور حول هذا الشعار، وحول مضمونه، نفس الصراع الذي يدور داخل القوى الوطنية

حول مسألة التحرير، وحول الحل الوطني الديمقراطي. يبقى السؤال المتعلق بالاسباب التي جعلت الحزب يتأخر في اعلان موقعه المتميز في المقاومة. وهو سؤال مشروع. والجواب عليه يتحدد في ان الحزب اراد، منذ البدء، الا يعطي للمقاومة رغم دوره الاساسي فيها، في مراحلها الاولى بخاصة، طابعاً حزبياً، بل ان يعمل بنكران ذات، من اجل ان تكون حركة شعب بكامله، لكي يعطيها هذا الشعب كل ما لديه من طاقات وقدرات، ولكي يعبر، كل من موقعه، في اطار هذه الحركة الجماهيرية الواسعة، بالاشكال الملائمة الخاصة به، عن رغبته الحقيقية في دعمها وتطويرها ورفدها بالقوى المادية والبشرية، وتمكينها من تحقيق اهدافها بوسائلها الخاصة كحركة مقاومة، لا خارج هذه الوسائل، في تحرير الارض تحريراً كاملاً غير مشروط من كل اشكال الوجود الاسرائيلي وعملائه. ولكن الحزب رأى، فيما بعد، ان محاولات تشويه المقاومة اخذت منحى خطيراً باتجاه اضفاء طابع عليها، مغاير لطبيعتها ولمضمونها، واكتشف في الوقت ذاته ان قوى عديدة، من قوى المقاومة، غرقت في منحى فئوي استعراضي استخدمت فيه ادعاء انجازات لا تعود لها، بما في ذلك سرقة اسماء الشهداء الشيوعيين. فقرر، على ضوء هذا الواقع، الاشارة في بلاغات المقاومة الى اسماء الشهداء الشيوعيين، مع استمرار الحرص، قدر الامكان، على التقليل، الى الحد الادنى، من الاعلان الفئوي بكافة مظاهره. كما نبه إلى ضرورة محافظة المقاومة على اشكال صراعها مع المحتل، كحركة انصار، والمحافظة على علاقتها الصحيحة بالجماهير، ومارس مناضلوه في قيامهم بدورهم، داخل المقاومة، هذا النهج، وحرصوا على تطويره وتعميقه. هل كل ذلك يعني ان المقاومة في ازمة؟ لا نعتقد ذلك ما دام حزب الطبقة العاملة وسائر القوى الديمقراطية تلعب دوراً اساسياً في المقاومة وفي قيادتها، وتؤكد، على النهج الصحيح فيها، وتعمل على تعزيزها وتطويرها، كشكل وحيد لتحرير الارض، فلا يمكن القول انها في ازمة اية كانت الصعوبات التي تواجهها. وعندما تتحول هذه الصعوبات الى عامل يمنع حزب الطبقة العاملة من القيام بدوره فيها يمكن حينذاك القول بأن هذه الحركة تدخل في حالة ازمة.

IV

المجموعة الرابعة من القضايا التي اثير النقاش حولها في الحزب وخارجه تتعلق بنظرة الحزب الى وحدة لبنان.

وقد أكد الشيوعيون، في النقاش تمسكهم بخط الحزب الثابت في الدفاع عن وحدة لبنان ضد كل انواع المشاريع التقسيمية. الا ان بعض الرفاق والاصدقاء والحلفاء طرح تساؤلات، منها ما يتعلق بسياسة الحزب من موضوع وحدة لبنان وممارسته، وهل قضية وحدة لبنان شكلت هماً عند الشيوعيين؟

وينطلق البعض من هذا السؤال ليطرح مفهوم الوطنية عند الشيوعيين، بما هي توازن بين الوطني والقومي، في ظل ما يبدو وكأنه طغيان للجانب القومي في سياسة الحزب، من جهة، او ما يبدو وكأنه تغليب للانحياز الى المسلمين، واهمال للاهتمام بالجماهير المسيحية، من جهة اخرى. وطرحت اسئلة حول مسألة القرار الوطني المستقل، وفهم الحزب لهذه المسألة. وطرحت اسئلة حول تشديد الحزب على الجانب الايجابي في الاستنفار الطائفي الاسلامي ضد الاحتلال وضد تسلط حكم الكتائب، وهل هذا الموقف

اسهم، بدرجة معينة، في اتخاذ الطفرة الطائفية والمذهبية، وما رافقها من ظاهـرات غريبـة، هذا المد الذي نشهده ونعاني منه اليوم في المناطق الوطنية المحررة من الاحتلال الاسرائيلي وهيمنة حزب الكتائب؟ وفي السياق ذاته طرحت اسئلة تتهم الحزب بالسكوت عن مـا رافق حروب التحرير من مجازر طائفية ومذهبية ومن كـون ذلك قـد شكل تشجيعـاً معيناً لهـذه الظاهرة الغريبة. كما طرحت اسئلـة تتعلق بسياسـة الحزب تجـاه جماهـير المسيحيين، في منـاطق السيطرة الكتـائبية، واسئلـة اخرى حـول صحة المقـولات التي جرى تـداولها، في ادبيات الحزب، كـالمارونيـة السياسيـة، والاسلام السيـاسي، والانعزاليـة، قوى وطـوائف ومناطق، واحياناً مقولة القوى الوطنية والاسلامية، ومقولة المشاركة، وغياب شعار العلمنة. كما طرحت اسئلة تتعلق بالسلطـات القائمـة في مناطق متعـددة وموقف الحـزب منها ومن طريقة ادارتها لشؤون تلك المناطق. وارتباطاً بالوضع في المناطق الوطنيـة بظروفهـا المختلفة والسلطات المتعددة والمتنوعة القائمة فيها، طرحت اسئلة تتعلق بالـديمقراطيـة وبالحـريات العامة وبالظاهرات الظلامية والعدمية.

بعض هذه الاسئلة يطرح ليس فقط بالعـلاقة مـع مشروع التقريـر، بل، بشكـل عام، ارتباطاً بخط الحزب منذ بداية الحرب الاهلية. وقد جرى نقاش طويل وعميق وواسع خلال السنـوات الأولى من الحرب الاهليـة، حول كـل هذه القضـايا، حتى تلـك التي لم تكن قد اتخذت، بعد، الحجم الذي تتخذه الآن. ونعتبر ان النقاش، حولها، امر طبيعي، في ظل هذا التعقيد المتزايد للاوضاع، وما يشير إليه من تنـاقض مع مـا يطرحـه مشروع التقريـر من تأكيد حول تزايد النضوج في الظروف الموضوعية لتقدم الحل الوطني الديمقـراطي، وبلوغ الثورة الوطنية الديمقراطية مرحلة متقدمة. ونؤكد ان قضية وحدة لبنان كانت على الـدوام في مركز اهتمام الحزب. وقد اتخذنا موقفاً واضحاً من هذه المسألة مع سائر القوى الوطنية والـديمقـراطيـة ضـد المشروع الكتـائبي ـ الفـاشي، كمشروع تقسيمي بـالـدرجـة الأولى، وحاربناه، في الاساس، انطلاقاً من هذه الصفة، التي اقترنت به، وعبر عنها ما طرحه رموز هذا المشروع في مواقفهم السياسية وفي ممارساتهم. وقد حددنا موقفنـا، في بعض الوثـائق، وفي بعض تصريحات الامين العام، وقادة آخرين للحزب، بشكل اكثر وضـوحاً، واكثـر دقة، وذلك انطلاقاً من موقعنا الطبقي الثوري، وعلى اساس برنامجنا الوطني للتغيير الثوري. وفي هذه التحديدات اعتبرنـا ان من الممكن ان تتعرض وحـدة البلد لانقسـام، بفعل مـا يمثله المشروع الكتائبي ـ الفاشي وارتباطه بالخطط الامبريـالية ـ الصهيـونية، التي تهـدف ليس فقط إلى تقسيم لبنان، بل إلى تقسيم كل البلدان العربية على اسس اثنية وقـومية وطـائفية ومذهبية. واعتبرنا ان موقف حزب الطبقة العاملة، وموقف كل حزب ثوري، يتحدد، في هذه المسألة، في الـربط الجدلي، داخـل العمل الثـوري، بين تحقيق وحـدة البلد وبـين التقدم في اتجاه تحقيق التغيير الثوري. إذ من غير الصحيح في تقديرنا، لاسيمـا في ظل هـذه الحرب، ومـا جرى ويجـري فيها من صراع، ومـا قدّم ويقـدم فيها من تضحيـات، اعتبار مسـألـة الوحدة، مسألة، مستقلة بذاتها، وانه ينبغي الدفاع عنها والتمسك بها تحت كافة الظروف. فمثـل هذا المـوقف يتعامـل مع الـوحدة وكـأنها مسـألة خـارج الصراع ويجعلنـا نقبـل بـأيـة حلـول، بمـا في ذلـك الحـل الفـاشي الـذي عبـر عنـه المشروع الكتـائبي، لا سيمـا تحت سلطـة بشير الجميـل الذي طـرح فكـرة وحـدة لبنـان بحـدوده كـاملـة، ولكن عـلى اساس فاشي، وبالارتباط باسرائيل وبالامبريـالية، اننـا كحزب شيـوعي ضد هـذا المشروع للـوحدة، والبـديل لهـذا المشروع هو في الـدعـوة إلى الـوحـدة، عـلى اسس ديمقراطيـة،

ومتابعة النضال، بكل الاشكال، لتحقيقها حتى ولو اقتضى ذلك الانطلاق من منطقة محـررة فعلاً من الفاشية والطائفيـة وكل مظـاهر تقسيم الشعب والمجتمـع، وذلك بهـدف استعادة الوحدة عـلى اسس وطنية وديمقـراطية وثـورية حقيقيـة وعلى اسـاس تأكيـد هويـة لبنان العربية. من هنا موقفنا المبدئي والانتقادي، في آن، لمقولة المناطق الـوطنية، ومن هنـا ايضاً موقفنا من موضوعة الادارة المدنية التي طرحت في مطلع الحرب الاهلية، والموقف المبـدئي في هاتين المقولتين، يتحـدد، في اننا مـع مبدأ منطقـة محررة فعـلاً، تقودهـا سلطة وطنيـة ديمقراطية حقيقية، تشكل نمـوذجاً لمـا نطرحـه للبنان المـوحد بعـد التحريـر. اما المـوقف الانتقادي فإنه يتعلق بالفهم والممارسة الخاطئتين لاطراف وطنية لبنـانية وفلسطينيـة، قبل الاجتياح وبعده، للمناطق الوطنية المحررة، ولنـوع السلطة فيهـا، وللعلاقـة مع الجمـاهير، ولدور هذه المناطق في عملية استكمال تحريـر الارض من كل اشكـال الاحتلال الاسرائيـلي والسيطـرة الفاشيـة. فقد سـادت، في المناطق الـوطنية المحـررة قبل الاجتيـاح الاسرائيلي وبعده، مفاهيم وممارسات تتناقض مع المضمون الحقيقي لقيام مناطق وطنية محـررة، ومع الاهداف المرتبطة بقيام هذه المناطق في المدى المباشر والبعيد. اخطر هذه المفاهيم محاولات اعطائها طـابع الصفـاء الطائفي والمـذهبي، ومحاولات فـرض الهيمنة الفئـوية السيـاسية والطـائفية والمـذهبية، ومحـاولات نشر الظلاميـة والعدميـة، والحد من الحـريات العـامـة والخاصة، حرية الفكر والمعتقد والنشاط الحزبي والنقابي والديمقراطي العام، بما في ذلك، في مؤسسات الاعلام والمؤسسـات التربـوية والثقـافية، والمؤسسـات المرتبطـة بالخـدمات الاجتماعية العامة. فمثل هذا الوضع يتناقض مع ما يرتبط بقيام مناطق وطنيـة محررة من مضمون آني ومستقبلي، ومن عـلاقته بمسـألة الـوحدة في مفهـومنا الـوطني الديمقـراطي الثوري لها.

ان مواجهة الحزب لهذه المسألة على امتداد الحرب الاهلية لم تكن سهلة. وصعوبتهـا كمنت، وتكمن، في ان الحزب كان يربط، دائماً، في التعـاطي مع هـذه المسـألـة، في ظل هـذا الواقع، بـين ما هـو مبدئي وبـين ما هـو واقعي، اي بما يعبـر عنه الحـزب، في سياسـاته وممارساته، من هم يركز فيه، في ظروف معينة ملموسة، عـلى الحلقة المـركزيـة، على العـدو الرئيسي، رغم كل ما يمكن أن يحمله ذلك من مضاعفات لاحقة على نضالـه ونضال القـوى الـديمقراطيـة من اجل تحقيق الهـدف النهائي: وحـدة لبنان، والتغيـير الديمقـراطي فيـه بتـرابطهما. وفي هـذا التشابـك بين الـواقع القـائم وضرورة تغييره، وبـين مواجهـة المهمة الرئيسية في ظرف محدد وملموس، بدا في خط الحزب بعض ما اعتبر انه خلل في موقفه من مسألة الوحدة من حيث الاساس، وفي موقفه من الظاهرات المتعددة التي طغت عـلى سطح المجتمع، وسادت في الحياة العامة في هذه المناطق الوطنية. لنأخذ بعض الامثلة: مـاذا كان مـوقفنا من الـوجود الفلسطيني عشيـة الحرب الاهليـة وفي خلالهـا؟ كان مـوقف الحـزب واضحـاً. وتحدد هـذا الموقف في ان مهمتنـا، في الحرب الاهليـة، كحزب شيـوعي، وكقوى وطنية وديمقراطية، التصدي للمشروع الفاشي بكل اهدافه، مـا يتعلق منها بمستقبـل لبنان ووحـدة ارضه وشعبـه وتطوره الـديمقراطي، وبعـلاقته بـالقضية العـربية، كبلـد عـربي، وبالاخص بالقضية الفلسطينية. وحددنا في هذا السياق، كجزء من هذه المهمة الدفـاع عن الثورة الفلسطينية في وجه محاولات تصفيتها وتصفية القضية الفلسطينية. ولم نكن في ذلك نواجه مهمة خارجية، تضامنية، بل مهمة لها عـلاقة بتطـور لبنان ومستقبلـه. الا ان الخلل الـذي ساد، في مـا بعد، لم يكن في مـوقفنا نحن، بـل في مواقف وممـارسات قيـادة الثورة

الفلسطينية التي انتقدناها وتمايزنا عنها، دون ان نجعل من هذا الانتقاد والتمايز اساساً لتناقض تناحري معها. هل في هذا الموقف تغليب للجانب القومي على الجانب الوطني في سياستنا؟ نجيب بالنفي القاطع، لان اية سياسة اخرى كانت ستضع حزبنا في موقع القوى الانعزالية المعادية لعروبة لبنان. ولعل السؤال الذي طرح حول مسألة القرار الوطني المستقل ينطلق مما يعتبره طارحو هذا السؤال اشكالية في تحديد مفهوم الوطنية بالارتباط بين الوطني والقومي، وتحديداً في العلاقة مع الثورة الفلسطينية وسوريا. وفي جوابنا على هذا السؤال نؤكد بأن القرار الوطني المستقل هو مسألة اساسية بالنسبة للحركة الوطنية في لبنان، مثلما هو في اي بلد آخر. الا اننا نعتبر ان القرار الوطني اللبناني لا يمكن تحديده بمعزل عن العلاقة العضوية بين المهمات الوطنية الديمقراطية ذات الطابع اللبناني، وبين المهمات الوطنية والديمقراطية ذات الطابع القومي. وهذه العلاقة حرصنا في حزبنا أن نحددها بدقة لاسيما في النقاشات الواسعة والعميقة التي اطلقناها في اواخر الستينات ارتباطاً بالمفاهيم التي سادت مع التطور العاصف الذي شهدته الثورة الفلسطينية، والتي كانت تعطي لهذه الثورة صفة الطليعية في الحركة الثورية العربية، وتغلب مصالح تطورها على حساب مصالح تطور الحركة الوطنية الثورية في كل بلد عربي. وقد كان رأينا، ولا يزال، يؤكد، في هذه المسألة، الاولوية المطلقة في لبنان، وفي كل بلد عربي، للمهمات المتعلقة بتطور النضال الوطني الديمقراطي، في البلد المعني. والاولوية هنا تشير، بذاتها، إلى عدم الاطلاق، بل الى ضرورة الربط الجدلي بين هذه المهمات ذات الطابع الوطني المحلي والمهمات ذات الطابع القومي، وعدم السماح بالتعارض بينهما. وفي حديثنا، في مكان لاحق، عن العلاقة مع الثورة الفلسطينية، وسوريا، نطرح بوضوح مضمون هذه المسألة، أي القرار الوطني المستقل، والعلاقة بين الوطني والقومي بالارتباط بهذه المسألة.

مثل آخر هو ما اعتبر في سياسة الحزب انحيازاً للمسلمين ضد المسيحيين. في الحقيقة مثل هذا الانحياز لم يكن موجوداً ولا يمكن أن يكون موجوداً في خط الحزب الشيوعي وفي ممارساته. وإذا كان الالتباس هذا يعود في اساسه إلى السمة الطائفية للبرجوازية المهيمنة كما بين ذلك المؤتمر الرابع لحزبنا، فإنه يعود ايضاً إلى ان الحركة الوطنية بقيادة الشهيد الكبير كمال جنبلاط، وحزبنا جزء اساسي منها، قد وضعت، نتيجة للاستقطاب الطائفي الذي هدف إليه المشروع الكتائبي ـ الطائفي ـ الفاشي وفرضه، بالممارسة السياسية والطائفية، في موقع التصدي المباشر لهذا المشروع. وترافق موقفها الصحيح هذا مع ردود فعل طائفية على التمييز الطائفي والممارسة الطائفية الدموية في الغالب، اللذين قام بهما اصحاب المشروع الكتائبي ـ الفاشي. وكان من الطبيعي ان يؤدي ذلك إلى اشكال من الالتقاء الموضوعي بين سياسة الحركة الوطنية وممارساتها، وبين ردود الفعل الطائفية الاسلامية هذه. وهو، في الحقيقة شكل من اشكال التعامل مع الواقع الموضوعي الذي لا تستطيع القوى الثورية ان تتجاهله وتقفز فوقه. ولا بد، رغم ذلك ، من الاقرار بأنه قد برزت بعض المواقف في سياسة الحزب اليومية لم تكن جميعها مبررة، واستخدمت بعض التعابير غير الدقيقة، مما اسهم في خلق الالتباس الذي نشأ. علماً بأن الحزب قد تميز على امتداد الحرب الاهلية، بكونه الحزب الوحيد الذي لم يلجأ بالمطلق، لاي شكل من اشكال الممارسة ذات الطابع الطائفي.

مثل ثالث، يتعلق بما ورد في النقاش حول اعطاء الحزب تقويما مبالغا فيه للجانب الايجابي في بعض ردود الفعل الطائفية الاسلامية، في وجه الاحتلال الاسرائيلي، وضد

سلطة الكتائب، التي ارتبطت بهذا الاحتلال. في رأينا ان موقف الحزب من هذه الظاهرة هو موقف سليم ولا يحمل اية مبالغة. بل كان من الضروري الاستفادة، إلى الحد الاقصى، من هذا الموقف ضد الاحتلال وسلطة الكتائب، والقوات الاميركية والاطلسية الاخرى. بل يمكن القول، في ظروف لبنان الملموسة في هذه المرحلة بالذات من الحرب الاهلية، ان استنفار جميع القوى، بما في ذلك طوائف بكاملها، كان امراً طبيعياً، ولعب دوراً بارزاً لا يجوز التقليل من اهميته في عملية التحرير، رغم ما رافقه ونتج عنه من ظاهرات سلبية. وليس صحيحاً اننا لم نقرن تقويمنا لهذا الجانب الايجابي في ردود الفعل الطائفية على الاحتلال الاسرائيلي والتسلط الكتائبي بنقد الظاهرات السلبية، بما في ذلك المجازر الطائفية ومظاهر الظلامية والعدمية، واعمال التهجير والتدمير. الا ان نقدنا لهذه الظاهرات لم يكن على نفس المستوى دائماً، بل تحكمت في درجة الوضوح في موقفنا إزاءها، مصالح استكمال النضال من اجل التحرير والتصدي للهيمنة الكتائبية.

اما فيما يتعلق بالموقف من الجماهير المسيحية ومن المناطق التي سيطرت فيها القوات الكتائبية، فلا بد من التأكيد اننا قد ميزنا، على الدوام، بين القوى الانعزالية والكتائبية ـ الفاشية وبين جماهير المناطق التي تقع تحت سيطرة هذه القوى. وقد حذرنا، منذ البدء، من الطابع الانتحاري للمشروع الكتائبي ـ الفاشي وللخيار الاسرائيلي، ولما يمكن ان يجلبا على المسيحيين من مجازر وتهجير ودمار وخراب. إلّا اننا، في الاعلام وفي بعض وثائقنا وتصريحات اعضاء قيادة الحزب، استخدمنا بعض العبارات، التي درج استخدامها في لغة القوى السياسية، لا سيما الطائفية منها. من هذه التعابير: «المناطق الانعزالية، والانعزالية والمارونية السياسية والاسلام السياسي» الخ... فيما يتعلق بتعبير «المناطق الانعزالية» نقر انه تعبير غير صحيح وينبغي التخلي الكامل عنه. اما مقولة الانعزالية فهي مقولة تعبر عن مضمون سياسي وهي لا تنحصر بقوى المشروع الكتائبي ـ الفاشي، رغم انها هي الاكثر تعبيراً عن هذا المضمون، ولا تنحصر في قوى تتحدث باسم المسيحيين. اما المشاركة فهي مقولة وان كانت ذات مضمون طائفي اسلامي فانها في ظروف معينة، اتخذت مضموناً ديمقراطياً، لأن اصحابها عبروا فيها عما يعتبرونه تمييزاً داخل النظام الطائفي ازاء الطوائف الاسلامية واستخدامنا لهذه المقولة في ظرف معين، في مطلع الحرب الاهلية، كان له وظيفة كجزء من موقفنا من السلطة الطائفية التي تتعامل مع الجماهير والقوى السياسية والطوائف في شكل معاد للديمقراطية. وفي موقفنا الثابت من الغاء النظام الطائفي ما يؤكد اننا لا يمكن ان ننخرط في تحديد طائفي لمفهوم الديمقراطية او لمحتوى وطبيعة اي حل للازمة في لبنان.

وقد كنا اول من رفع شعار الغاء النظام الطائفي من منطلق قناعتنا بفصل الدين عن الدولة، وخاصة في بلد متعدد الأديان والطوائف مثل لبنان. أما موضوعة العلمنة، فهي، موضوعة تستخدمها بعض القوى الطائفية، فقط من أجل معارضة شعار الغاء الطائفية السياسية.

أما القضايا التي أثيرت في النقاش حول خطة الحزب تجاه الجماهير التي تعيش في مناطق السيطرة الكتائبية من أجل كسبها الى جانب المشروع الوطني الديمقراطي، فهي قضايا جدية وتستحق الاهتمام، بما في ذلك، في مزيد من التحديد في مشروع التقرير. فلا يكفي ما طرحناه من ضرورة العمل لقيام تيار ديمقراطي بين جماهير تلك المناطق انطلاقا

مما ثبت في التجربة لهذه الجماهير حول الطابع الانتحاري للمشروع الكتائبي - الفاشي الذي ترك تأثيره في صفوف واسعة من هذه الجماهير. إذ لا بد من خطة سياسية أكثر وضوحاً وأكثر ملموسية تحدد، بالنسبة لهذه الجماهير، لا سيما الاقسام الواسعة منها التي ضللتها السياسة الكتائبية، مصالحها الحقيقية بارتباطها بالقوى الوطنية والديمقراطية، وبالبرنامج الذي تطرحه هذه القوى لحل الازمة اللبنانية. وهذا ما يسهم فيه، بشكل اساسي، المثال الذي ينبغي ان تقدمه المناطق المحررة من الاحتلال الاسرائيلي ومن السيطرة الكتائبية. وهي مسألة معقدة وطويلة وليس الحزب هو المسؤول عنها، رغم انه يتحمل فيها مسؤولية معينة تتركز، بشكل خاص، في الشعارات التي يطرحها، وفي النضال من اجل تحقيق هذه الشعارات، وتحرير هذه المناطق من كل الآفات والظاهرات المرضية التي تعاني منها، على تعددها وتنوعها.

وفيما يتعلق بموضوع المناطق الوطنية، وبالسلطات الفعلية القائمة فيها فلا بد من الاشارة الى انها ليست من نفس النوع، ولا تتجلى في داخلها، نفس الظاهرات. ونود، في هذا السياق، ان نشير الى ما يتميز به الوضع في مناطق الجبل، في ظل الادارة المدنية التي يسهم حزبنا فيها، والأجهزة الأمنية الموحدة فيها. فهذا الوضع يوفر الحد الأدنى من الحريات السياسية والديمقراطية، ويوفر الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية للمواطنين. ونعتبر أن من مهماتنا، في هذا المجال، العمل مع حليفنا الأساسي الحزب التقدمي الاشتراكي، على تعزيز هذه التجربة، وتعميقها، وازالة كل ما يظهر فيها من شوائب ومن خلل. اما بالنسبة للمناطق التي تتحمل فيها القوات السورية مسؤوليات الامن فهي تتمتع بالامن وبالحريات العامة والخاصة، وتسود فيها، بشكل عام، اوضاع طبيعية. في حين ان مناطق اخرى تحررت من الاحتلال الاسرائيلي والسيطرة الكتائبية، في بيروت والضاحية والجنوب، تواجه منذ فترة، على عكس ما كان ينبغي ان يكون عليه الامر، صعوبات استثنائية وصراعات متعددة من اجل الهيمنة الفئوية، وغياباً لمؤسسات موحدة تؤمن الحد الادنى من الامن للمواطنين، والخدمات الاجتماعية لهم. يضاف الى ذلك وجود مظاهر متعددة فيها لقمع الحريات العامة والخاصة. بما في ذلك، حرية الرأي والنشر والاعلام، والنشاط الحزبي والنقابي والديمقراطي، في شتى جوانبه. فضلاً عن ممارسة اعمال الخطف والسلب والقتل والتهجير ضد المواطنين. وهذا الامر يعنينا نحن الشيوعيين مثلما يعني جميع القوى الوطنية والديمقراطية. ونعتبر ان من مهماتنا الأولى، من اجل توفير افضل الشروط لنجاح الحل الوطني الديمقراطي، ولمتابعة معركة التحرير، بذل اقصى الجهد، مع كل القوى الوطنية والديمقراطية، من اجل تخليص هذه المناطق من كل هذه الآفات والظاهرات المرضية، ومظاهر الخلل فيها، واستعادة طابعها الوطني لكي تصبح فعلاً مناطق وطنية ومحررة يتمتع فيها كل الوطنيين، من كل الاتجاهات، بحقوقهم وواجباتهم ويمارسوا فيها دورهم، في شتى المجالات، على الوجه الافضل.

هذه الجوانب ينبغي التركيز عليها في مشروع التقرير. ففي تصدينا لكل هذه الظاهرات السلبية نتصدى، في آن، لكل مظاهر العمل التقسيمي للبنان، اياً كانت صيغه وايديولوجياته، ونؤكد مفهومنا الوطني الديمقراطي لوحدة الوطن، ارضاً وشعباً، في افق التغيير الثوري. وفي هذا السياق، ترتدي اهمية كبرى قضية العمل الايديولوجي في الحزب لمواجهة كل الايديولوجيات ذات الطابع الطائفي والمذهبي والعدمي والظلامي، وكل

الظاهرات التي تتعارض مع الديمقراطية ومع هوية لبنان العربي، ولمواجهة كل الافكار التي تهدف، في حقيقتها، الى تأبيد السيطرة البرجوازية باشكالها المختلفة، بما في ذلك شكل اعادة انتاج النظام الطائفي. ولا بد في هذا المجال من تعزيز القسم المتعلق بالصراع الايديولوجي في مشروع التقرير. ومن الضروري التوقف مجدداً عند ظاهرة الفاشية في لبنان وتحديد سماتها الخاصة واشكال تجليها واسسها الاقتصادية والسياسية والعناصر المشتركة بينها وبين الحركة الفاشية كظاهرة عالمية، والعودة الى الاسس التي طرحها المؤتمر الرابع حول هذا الموضوع.

V

المجموعة الخامسة من القضايا التي جرى حولها النقاش لا سيما بين الشيوعيين تتعلق بالنضال الاقتصادي الاجتماعي، وموقع هذا النضال في مشروع التقرير، وفي الخط السياسي للحزب عموماً.

لقد اجمع الشيوعيون على أهمية هذا الجانب من نضالنا، وعلى صحة الخطة العامة للحزب على هذا الصعيد. واشار العديد من الرفاق الى أن النضال في المجال الاقتصادي الاجتماعي ظل ملازماً، على الدوام، لنشاط الحزب ومنظماته، حتى في أحلك الظروف، واشدها صعوبة وتعقيدا.

وجرى التنويه من قبلهم جميعا، بالدور النشيط والفعال الذي قام به الحزب ومناضلوه، في هذا الميدان، اثناء الغزو الاسرائيلي، وبخاصة في فترة حصار بيروت، حيث كان لجهود منظمات الحزب ومناضليه لا سيما منهم العاملون في المنظمات النقابية والديموقراطية، دور المبادروالمحرك في مجال الخدمات الاجتماعية، مثل تأمين المياه والكهرباء والنظافة العامة، وتوفير الغاز والمازوت والبنزين للمواطنين، الى جانب تأمين الطحين والخبز والادوية والمعالجة الطبية لجمهور المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم. واكد الشيوعيون، اثناء النقاش كذلك على اهمية هذه النضالات في تعزيز صمود المواطنين. وفي الفترة التي اعقبت الاجتياح، فترة الهيمنة الكتائبية، دافع الحزب ومناضلوه، من موقع مبدئي وسياسي عن الحريات النقابية، وعن الحريات الديموقراطية بصورة عامة، وكان لهذا النهج اثر كبير في لجم جموح الهجوم الفاشي الرجعي على الحركة النقابية والحركة الشعبية، وامكن صيانة الحد الادنى الضروري لاستمرار النضال العمالي النقابي. واكد الرفاق، اثناء النقاش، على الدور الذي لعبوه في ضوء التوجهات العامة لقيادة الحزب، في تنظيم النضالات العمالية والشعبية، من اجل المطالب المعيشية والتربوية والصحية الملحة، والمباشرة لكادحي المدينة والريف. وركزوا، بصورة خاصة، على ما قاموا به، هم ومنظماتهم الحزبية من نشاطات الى جانب القوى السياسية والنقابية والديموقراطية الحليفة، في تنظيم النضالات من اجل تصحيح الاجور، سنويا، والدفاع عن المكاسب العمالية والشعبية، كالضمان الاجتماعي، بوجه الاخطار التي تتهددها من جراء هجوم الرأسماليين وتآمر القوى الرجعية، في اجهزة الدولة عليها. وفي هذا السياق، كذلك، جرى التأكيد على الدور الذي لعبته المنظمات الحزبية والشيوعيون في مختلف الاطر المهنية، والنقابية، والديموقراطية، التي ينتمون اليها في تنظيم حملة مكافحة الغلاء والاحتكار، وتحويلها الى

حركة جماهيرية موحدة عامة شاملة لكل المناطق اللبنانية، والى اطار لعمل تحالفي واسع.

ومن ناحية أخرى، اوضح الشيوعيون في مناقشاتهم الدور التعبوي،التنظيمي، الذي قامت به منظماتهم في مجالات وقطاعات ذات اهمية قصوى، مثل اسهامهم بنشاط، مع قوى اخرى، في تنظيم العمال الزراعيين والفلاحين والمزارعين في مختلف المناطق: في البقاع والجنوب والشمال والجبل. وفي المنحى نفسه، اشير الى الجهود التي يبذلها الشيوعيون، وعلى اساس تحالفي واسع، لاقامة اطر نقابية للشغيلة والكادحين الذين لا تنظيم نقابياً لهم حتى الان. ولا بد من التوقف عند ما أبداه الرفاق، أثناء النقاش، من تقدير للجهود التي بذلها الحزب في مجال تنظيم النضال الجماهيري على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي، في ظل اطر تنظيمية، متعددة، متنوعة، ومرنة، تتلاءم مع الظروف القائمة وتتغير مع تغيرها.

غير ان هذا التقويم الايجابي الذي حظيت به خطة الحزب في هذا الميدان وممارساته على اساسها، وتقويم النتائج الايجابية التي اسفرت عنها، وانعكاسات ذلك كله في توسيع نفوذ الحزب وسمعته بين الجماهير، وفي تطوير اساليب العمل والتنظيم الجماهيري، والاسهام في تربية وتدريب الكادر الحزبي وتطويره من خلال النضال... الخ، لم يطمس الثغرات والنواقص التي انتابت عمل منظمات الحزب، أو يخفف منها. ولقد اسهم الرفاق بمعالجاتهم الانتقادية في كشف الاخطاء والتقصيرات في عملهم، وطالبوا بالمزيد من الاهتمام وبالمزيد من المتابعة، من قبل الهيئات القيادية، على مختلف المستويات لتلافي الوقوع بالاخطاء، وتجاوز العوامل المعيقة، والاجابة على التساؤلات والقضايا التي قد تكون بحاجة الى توضيح، سواء تلك الناتجة عن علاقتهم مع الجماهير، ام تلك الناتجة عن تعقد الوضع الاقتصادي وملابسات التطورات السياسية والاقتصادية في البلاد.

الى جانب ذلك كله برزت في النقاشات مجموعة من التساؤلات التي نرى من الضروري التوقف عندها، واجلاء الغموض عند بعض الرفاق حولها. السؤال الاساسي كان حول موقع النضال على الجبهة الاقتصادية ـ الاجتماعية في سياسة الحزب العامة. وقد تردد مضمون هذه القضية بصياغات مختلفة، كالقول مثلا، الا يعني تركيزنا على العامل «القومي» وتغليبه على العامل «الطبقي» في سياسة الحزب العامة وممارساته حرفا لنهج الحزب عن طبيعته الطبقية؟ ويرد السؤال نفسه بصيغة ثانية، الم نغلب شكل النضال السياسي، وشكل النضال العسكري، على النضال الاقتصادي؟ وهذا يعني في رأي هؤلاء الرفاق، الذين يطرحون السؤال، خروجا من الحزب عن الميدان الاساسي (الاقتصادي) الذي ينبغي ان يهتم به الحزب، بحكم طبيعته.. واستطرادا يطرحون: ألم يتخل الحزب بذلك عن موقعه الطبقي؟ وطرحت تساؤلات عديدة حول اثر ودور التحالفات السياسية التي يعقدها الحزب في تقليص امكانيات التحرك العمالي والشعبي على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وقد اورد بعض الرفاق، لاسناد اسئلتهم، سلسلة من الوقائع والممارسات السلبية، في مناسبات عديدة، اعاقت فعلا التحرك او قلصت من مداه. كما اشير الى تفشي وتفاقم الظاهرات الطائفية والمذهبية كأحد عوامل العرقلة والإعاقة للنضال على هذا الصعيد، وجرى التساؤل عن كيفية التعاطي مع مثل هذه الحالات من الناحية العملية، خاصة وان ثمة محاولات لاقامة اطر تنظيمية ومهنية موازية لما هو قائم، انطلاقا من مواقع طائفية ومذهبية. وطرحت اسئلة عن مدى تقصيرنا في التوجه الى جماهير المناطق الخاضعة لسيطرة الكتائب والقوات اللبنانية، وعدم دعوتها للاشتراك في النضال الاقتصادي ـ الاجتماعي، وبالتالي اذا كان لا يعني هذا التقصير خضوعا من الحزب للواقع الطائفي

وتغييباً، بمعنى ما، للمقياس الطبقي في توجهنا. وكان احد محاور التساؤل والنقاش هو موقع النضال الاقتصادي ـ الاجتماعي في الصراع العام في البلاد، والامكانيات الفعلية المتاحة في ظل التفاقم الخطير في الأزمة، لتحقيق مطالب آنية للجماهير. واستطراداً طرح السؤال التالي: ألم يقصر الحزب في ميدان النضال هذا؟ أي ألم يكن بالامكان القيام بمبادرات ونشاطات اكثر واوسع على هذا الصعيد؟

ان طرح هذه الاسئلة يعكس، بذاته، تعقد الصراع الطبقي المحتدم في البلاد، وتعدد اشكاله وتجلياته، وتداخلها، وترابط جوانبه المختلفة وتشابكها. كما يعكس هذا الطرح من جهة اخرى الالتباس الحاصل عند بعض الرفاق في فهم جوهر الصراع الطبقي.

فبالنسبة لموقع النضال الاقتصادي الاجتماعي في الصراع الطبقي، لا بد من الاشارة منذ البدء الى الخطأ الفادح في مضمون السؤال، وفي شكل طرحه. ويكمن هذا الخطأ فيما يبدو وكأنه نفي للمضمون الطبقي للنضال السياسي، الوطني والقومي، وحصر له في النضال الاقتصادي الاجتماعي. اذ يصبح، بحسب هذا الفهم، النضال، من اجل تحرير الارض من الاحتلال، والنضال لاسقاط حكم الهيمنة الكتائبية، والنضال في سبيل تحقيق المشروع الوطني الديموقراطي، بشتى اشكاله السياسية والعسكرية، وكأنه نضال غير طبقي! ان مشروع التقرير يعيد تأكيد ما ورد في وثائق الحزب الاساسية، وبخاصة في تقرير المؤتمر الوطني الرابع، حول تحديد الصراع الطبقي، من حيث هو صراع متعدد الجوانب، متعدد الاشكال، ومتعدد المستويات، متشابكة فيما بينها ومترابطة. وعلى وجه التحديد فقد أكد مشروع التقرير على العلاقة العضوية بين الوطني،والقومي والاجتماعي في الصراع الطبقي. وفي ضوء هذا الفهم لجوهر الصراع الطبقي حدد الحزب الدور الذي على الطبقة العاملة وحزبها الثوري ان تضطلع به في كل هذه النضالات. ونبه الى خطر الوقوع في «الاقتصادوية»، اي خطر وخطأ حصر طبقية الصراع بالنضال الاقتصادي الاجتماعي، وتجاهل الدور الاساسي للطبقة العاملة وحزبها في المسألة الوطنية والقومية. وهو الخطأ الذي وقع فيه حزبنا في فترة من تاريخه، وصححه المؤتمر الثاني للحزب. وعلى اساس هذا الفهم الصحيح للصراع الطبقي، اي للعلاقة الجدلية بين الوطني والاجتماعي فيه، يصبح للنضال الاقتصادي الاجتماعي في هذا الصراع موقع أكثر وضوحا وتحديداً، مما يصبح دوره في النضال لتقويض الاسس الاقتصادية الاجتماعية للنظام الرأسمالي، اي لعلاقات الانتاج الرأسمالية، اكثر فعالية.

اما فيما يتعلق بالتساؤلات حول اثر التحالفات على فعالية نضالنا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فإن سياستنا التحالفية تنطلق من ان الحلقة الاساسية في نضالنا هي التحرير، وفرض الانكفاء على المشروع الكتائبي وتحطيمه، واستعادة وحدة لبنان وعروبته، واجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية فيه. وهي مهمات تكمل بعضها البعض وتشكل مضموناً لبرنامج الحل الوطني الديمقراطي الذي يقترحه حزبنا للازمة اللبنانية.وفي ظل تفاقم هذه الازمة، وعجز البرجوازية عن ايجاد حل لها، وانهيار اسس النظام اللبناني، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتفكك مؤسساته، وتركز الصراع في المرحلة الراهنة حول النظام البديل، برزت تناقضات وصراعات داخل الحل الوطني وبين قواه حول برنامج هذا الحل،طبيعته وآفاقه، وحول دور الجماهير في الحياة السياسية.

من هنا نستطيع ان نفسر بعض المواقف السلبية المعيقة لتطور النضال العمالي والشعبي من قبل بعض القوى الوطنية، كما نستطيع ان نستخلص النهج العام لتعاطينا مع مثل هذه الحالات، على اساس العمل لايجاد المعادلة المناسبة بين ضرورات الحفاظ على التحالف الوطني، برغم صعوباته وتعقيداته، وبين الحاجة الى تطوير النضال الاقتصادي الاجتماعي دفاعا عن مطالب الجماهير المعيشية والامنية، دون الخضوع لما يبرز من قيود وصعوبات وممارسات من شأنها ان توجد معوِّقات في وجه هذا النضال.

وحول تفشي الانقسامات الطائفية والمذهبية فإن اشارة الرفاق صحيحة حول ان الظاهرات الطائفية والمذهبية تعيق النضالات المطلبية، وذلك لانها تلجم تطور الوعي الطبقي للجماهير وتشوهه، وتقسم الكادحين على اسس تتناقض مع مصالحهم الطبقية الحقيقية. لكن تفاقم الازمة الاقتصادية - الاجتماعية واستحالة ايجاد حلول لها من داخل آلية النظام، تشكل عاملا موضوعيا ضاغطاً، بصورة متزايدة، لدفع الكادحين والشغيلة الى التحرك والى النضال في سبيل مصالحهم الحقيقية، كما تسرّع عملية انفكاكهم عن مشاريع قياداتهم الطائفية والمذهبية. وعلينا ان نتعاطى مع هذا الواقع بكثير من المرونة وان نعمل على تهيئة العامل الذاتي بحيث يتطابق ومستوى نضج العامل الموضوعي، دون افتعال تنافر او تعارض بين انتماءات الشغيلة طائفيا ومذهبياً، وبين دعوتنا لهم وعملنا معهم لاشراكهم في النضال دفاعاً عن مصالحهم. بل بالعكس ينبغي ان نظهر ان اسهامهم في النضالات المطلبية لايفترض شرطيا اي مساس بانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، او يتطلب خروجهم من الاطر السياسية ذات الطبيعة الطائفية او المذهبية التي ينتمون اليها. ان مثل هذا التوجه يسهم في تكوين الشروط الضرورية لعملية الفرز على اسس اجتماعية ويؤمن المناخ الملائم لنشر الوعي الطبقي بصورة تدريجية. ولا بد هنا من التأكيد على ضرورة الانفتاح، سياسياً، وتنظيمياً، على القوى الاخرى التي يتحالف معها الحزب، وفسح المجال أمام الشغيلة، لمشاركة حقيقية في اطر العمل الديموقراطي الجماهيري، دون اعتبار للانتماءات السياسية والفكرية، وللانتماءات الطائفية والمذهبية.

وحول ما ورد عن نواقص عمل الحزب في مناطق السيطرة الكتائبية، نشير الى ان الانتقاد الموجه في هذا الصدد صحيح بنسبة معينة، ولكن لا بد من معالجة هذه القضية بصورة واقعية، وليس بصورة تجريدية. فالمهمة الأساسية للحزب كانت، ولاتزال، على الصعيد الوطني، وكذلك على صعيد المنطقة الخاضعة لسيطرة الكتائب والقوات اللبنانية، اسقاط المشروع الكتائبي الفاشي وتقويضه واظهار صفته الانتحارية ومعاداته للمسيحيين، وهنا تكمن الحلقة الاساسية التي تفسح في المجال امام العمل لاشراك جماهير تلك المناطق في نضال ديموقراطي حقيقي. فعندما انحسر المشروع الكتائبي، الفاشي، وواجه مأزقه، اصبحت الظروف اكثر نضجا في تلك المناطق لتطوير برنامج نضالي ولخلق تيار ديموقراطي معاد للفاشية والتسلط الكتائبي، يكون احد روافده او اقنيته البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي الذي، بالاستناد اليه، يمكن تعبئة جماهير هذه المناطق دفاعا عن مطالبها. وهو ما نشهد نماذج له تزداد اتساعاً في هذه الايام. ربما نكون قد تأخرنا زمنيا بعض الشيء في طرح مثل هذا البرنامج، والعمل على أساسه. وفي هذه الحدود يكون الانتقاد الذي وجهه الرفاق صحيحا.

اما فيما يتعلق بالامكانيات المتاحة لتحقيق مطالب آنية للجماهير في ظل الازمة

المتفاقمة التي وصلت الى مرحلة نوعية جديدة، فإننا نرى ان النضال المطلبي اصبح يستلزم تغييرات في اساليب واشكال النضال ومداه. فظاهرات الازمة لا تتفاقم كمياً وحسب، بل هي تتفاقم بفعل تغييرات نوعية، تشير الى انهيار القواعد الاساسية، الداخلية والخارجية، التي يرتكز عليها النظام السياسي - الاقتصادي الاجتماعي القائم. فإذا كانت النضالات المطلبية في المراحل الماضية، قد استهدفت انتزاع بعض المطالب المحددة لتحسين شروط عمل وحياة الشغيلة، فإن هذه النضالات في ظل الظروف المستجدة، تواجه مهمتين في آن: المهمة الاولى والمباشرة هي انتزاع ما يمكن انتزاعه من مطالب آنية، رغم ان انتزاعها يصبح اكثر صعوبة، والمهمة الثانية هي العمل لتوعية الشغيلة بضرورة اجراء تغييرات جذرية في طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي، والسياسي، كشرط اساسي لتحسين شروط حياتهم في المجالات كافة، وهنا بالذات يكمن جوهر العلاقة بين النضال من اجل المطالب اليومية للجماهير والنضال من اجل التغيير الديمقراطي. وهذه الطبيعة المزدوجة للنضال في مرحلته الجديدة ينبغي ان تكون في اساس توجهنا التعبوي والتنظيمي والعملي في صفوف الجماهير العمالية والشعبية، في المدينة والريف. اي ينبغي توضيح الصلة الموضوعية بين النضالات الجزئية، المباشرة، وبين ضرورة التغيير، وبالتالي تفادي خلق اي اوهام عند الجماهير الشعبية من أن الازمة الحالية هي أزمة عابرة وان امكانيات حلها قائمة، وان مطالب الجماهير يمكن تحقيقها بأساليب النضال السابقة وحدها. علينا ان نركز ونوضح، في ضوء وقائع وتجارب نضال الجماهير نفسها، بأن النضال على الجبهة الاقتصادية - الاجتماعية بات اليوم جزءاً من النضال السياسي المباشر. وبات من الضروري على حزبنا، وعلى كل القوى الوطنية والديموقراطية ان تعمل على خلق الاطر التنظيمية الاكثر ملاءمة بتوعية الجماهير، وتعبئتها في النضال من اجل التغيير الديمقراطي، بكل اشكاله.

بهذا المعنى يصبح النضال على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي، فضلا عن اهدافه العملية المباشرة، جزءاً من النضال السياسي العام، جزءاً من النضال في سبيل التغيير الديموقراطي.

VI

المجموعة السادسة من القضايا هي عبارة عن تساؤلات يطرحها الشيوعيون حول علاقة الحزب بالجماهير، في ظل حالة الانقسام، والتفتت القائمة على اساس طائفي ومذهبي، وتأثير ذلك على الجماهير وعلى وعيها وعلى حركتها.

وتتركز الاسئلة، بشكل خاص على عدم تمكن الحزب من تحقيق شعار المؤتمر الرابع بتحويل الحزب الى حزب جماهيري مقاتل. وارتباطاً بهذه المسألة طرحت اسئلة تتعلق بكيفية جعل خطة الحزب قادرة على التكيف، دون المساس بالموقف المبدئي، مع الحالات الجماهيرية المتنوعة، المتناقضة، في ظل سيادة الحالة الطائفية والمذهبية، وسيادة الايديولوجية البرجوازية بشكل عام.

لا شك أن هذه القضايا ترتدي، في ظروف بلادنا، أهمية استثنائية. فاذا كانت صياغة

خط الحزب بشكل صحيح وخلاق، في ضوء تحليل علمي للواقع وتحديد المهمات النضالية التي يطرحها هذا الواقع في المسألة الأساس، بالنسبة للحزب، فإن تحويل هذه **الخطة الى** خطة مقبولة من الجماهير، ومؤثرة فيها، ومعبئة لها، هي مسألة حاسمة، من دونها **يبقى** الخط السياسي قليل الفعالية، قليل التأثير. وتؤكد التجربة، لا سيما في ظروفنا المعقدة، أن معالجة هذه المسألة تتصف بالصعوبة القصوى. ويواجه فيها الحزب مخاطر عديدة لا بد من التنبه لها. **الخطر الأول**، هو التمسك الجامد بحرفية الخط وعدم بذل الجهد من اجل ايجاد صيغة مرنة لايصال هذا الخط الى وعي الجماهير، دون مراعاة ضرورة عدم التصادم المباشر بين خط الحزب السياسي، وبين الوعي السائد المشوه الذي يشكل حصيلة طغيان الظاهرات الغريبة القوية الجارفة التي تستنفر المشاعر والغرائز البدائية. ان مثل هذا الخطأ من شأنه أن يعزل الحزب وخطه السياسي عن الجماهير. **الخطر الثاني**، هو الذي قد يتكون في حال لجوء الحزب الى المساومة بين خطه السياسي وبين المشاعر السائدة لدى الجماهير. والخطأ هنا يؤدي الى افقاد الحزب هويته الطبقية وموقعه الطليعي، والى اغراقه في نوع من الانتهازية الشعبوية التي، بدلاً من أن ترتفع بوعي الجماهير، تسهم في تضليلها. والموقف الصحيح هو الموقف الأكثر صعوبة، وهو يتلخص بالمرونة دون المساومة على المبدأ. واذا اردنا البحث، في ظل الواقع المعقد الراهن، عن الأسباب التي تصعب تحول الحزب الى حزب جماهيري فإننا سنجد صعوبة كبيرة في تحديد هذه الأسباب، بشكل دقيق. وفي الواقع فإن مهمة ادخال الوعي الى صفوف الجماهير، بما في ذلك جماهير الطبقة العاملة، كانت على الدوام في المجتمع الرأسمالي مهمة صعبة ومعقدة. ولكنها تصبح أكثر صعوبة وأكثر تعقيداً في مثل الظروف التي نواجهها في لبنان. ولذلك فان الحزب يحتاج هنا الى أن يسلح جماهيره بالمعرفة النظرية السياسية وبدقائق الخط السياسي وتفاصيله، وأن يسلحها، في الوقت ذاته، بمعرفة الاختيار الخلاق لأفضل الأشكال، وأكثرها مرونة، وأكثرها تنوعاً، وأكثرها قدرة على التكيف مع الحالات السائدة، دون أن تصبح جزءاً منها. في هذا المجال ينبغي التنويه بقدرة الحزب، خلال الاثني عشر عاماً من الحرب الأهلية، في مراحلها المختلفة، بما في ذلك أكثر هذه المراحل صعوبة، على المحافظة على وجهه المستقل المتمايز، وعلى صفته الوطنية، غير الطائفية، وعلى وحدته التنظيمية والفكرية والسياسية، وعلى دوره الطليعي الذي يتمثل في خطه السياسي الواضح الخالي من الالتباسات، بكل أنواعها، وبقدرته على أن يحافظ، في آن، على جماهيره وأن يطور نفوذه وسط هذه الجماهير وأن يتصدى بشجاعة لأعقد المهمات وأكثرها صعوبة.

وهذا الموضوع ستتم معالجته في القسم الخاص بالحزب في التقرير.

قضايا عربية

لقد كان من الطبيعي ان يستأثر الوضع العربي باهتمام خاص في كل النقاشات التي جرت في صفوف الحزب، ومع القوى الحليفة والصديقة والشقيقة. ويعود ذلك، في الاساس، لما يتصف به الوضع العربي من ترد على مختلف المستويات، ولما يثيره مشروع التقرير، في القسم الخامس، من قضايا ومن افكار وتحليلات، وما يضع من مهمات تستهدف الخروج من هذا الوضع المتردي باستعادة الحركة الثورية العربية موقعها ودورها.

وقد جرى تقويم رفيع لهذا القسم من مشروع التقرير نظراً للاهتمام الكبير الذي يبديه الحزب للوضع العربي، وللقضية القومية بصورة خاصة، استمراراً وتطويراً، لانجاز المؤتمر الثاني التاريخي عام ١٩٦٨، الذي اعاد الاعتبار الى الحقيقة بجعل القضية القومية في طليعة اهتمامات الشيوعيين، ونظراً للجهد الفكري والاسهام النظري الكبيرين من اجل الفهم الافضل لطبيعة الازمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية، والبحث عن السبيل الذي يؤدي الى الخروج منها. وقد اكدت الاجتماعات التحضيرية تمسك الشيوعيين اللبنانيين باستنتاجات المؤتمر الرابع، وتأييدهم للافكار الاساسية الواردة في مشروع التقرير. الا انهم ساهموا في النقاش مساهمة هامة ومفيدة لجهة اغناء المشروع ولجهة طرح الاسئلة والاستفسارات ولفت النظر الى بعض النواقص والجوانب الغامضة في نص مشروع التقرير.

I

القضية الاولى التي اثارت نقاشاً واسعاً هي القضية المرتبطة بازمة البرجوازية في البلدان العربية وازمة انظمتها، والازمة في حركة التحرر الوطني العربية وطبيعة هذه الازمة، وموضوعة الحركة الثورية العربية الجديدة المرتبطة بازمة البديل الثوري.

فيما يتعلق بازمة البرجوازية في البلدان العربية وأزمة انظمتها طرحت اسئلة حول تحديد هذه الازمة ومدى عمقها وشموليتها. وارتباطا بهذه الاسئلة طرحت اسئلة اخرى

تتعلق بالاستنتاج الذي يشير اليه مشروع التقرير حول ثلاث نقاط: الاولى، تتعلق بعجز البرجوازية المطلق عن حل هذه الازمة، واعتراض البعض على هذا الاطلاق والقول بانه لا يزال لدى البرجوازية امكانيات على تقديم حلول، ولو مؤقتة، لهذه الازمة. والثانية، تتعلق بالتأكيد الذي يشير اليه مشروع التقرير بان الظروف الموضوعية، في ظل هذه الازمة، تنضج من اجل التغيير الثوري، استنادا الى ان الازمة التي جرت الاشارة اليها، في جوانبها المختلفة، لا تكفي لكي تؤسس لمثل هذا الاستنتاج. الثالثة، تتعلق بما تضمنه مشروع التقرير من اطلاق في موضوع خيانة البرجوازية في البلدان العربية، للمصالح القومية. ويعتبر المعترضون على ذلك انه لا تزال في ظروف بلداننا امكانيات حتى بالنسبة للفئات العليا من البرجوازية للتناقض مع الامبريالية دون ان يتعارض ذلك مع تبعيتها وتعمق هذه التبعية.

لا بد في البدء من تحديد مفهومنا للازمة. ففي رأينا ان ازمة البرجوازية، في البلدان العربية، هي شكل تجلي الازمة العامة للرأسمالية في بلداننا التي تشكلت فيها البرجوازية، تاريخيا في عصر الامبريالية. فكانت منذ نشأتها تابعة للامبريالية ونظامها العالمي، وعاجزة، بفعل ذلك، عن بناء دول مستقلة غير تابعة. اذ ان الشروط التاريخية التي تبلورت في ظلها البرجوازية ودولتها المستقلة في الدول الرأسمالية المتقدمة لم تعد قائمة. فالتبعية للامبريالية، بهذا المعنى، التي تميز البرجوازية في بلداننا وتطورها، هي التعبير الملموس عن ازمة هذه البرجوازية، وعن الشكل المحدد لهذه الازمة.

وقد اشار مشروع التقرير الى العناصر الاساسية التي تتشكل منها هذه الازمة. وهي، كما جاء في المشروع بالنص «.. تجد اساسها في تراكم تناقضات النمو الرأسمالي في اطار التبعية الكاملة للامبريالية ونظام سيطرتها العالمي وتشابك هذه التناقضات بعضها ببعض. فهي، اذن، ازمة مزمنة، وشاملة. وهي تظهر في اشكال مختلفة وبنسب متفاوتة وبتأثير مختلف من بلد عربي الى آخر. انها تظهر في الموقف من المسألة القومية وفي الموقف من المسألة الوطنية، المتعلقة بالبلد المعين، وفي الموقف من الامبريالية واستراتيجيتها الشاملة، وفي العجز الموضوعي عن التحرر من التبعية للامبريالية، والميل المتعاظم عندها للتفلت من مسؤولياتها القومية باتجاه المساومة حول المسألة القومية، ولا سيما القضية الفلسطينية، وصولا الى الخيانة السافرة، في احيان كثيرة. كما تظهر الازمة في موقفها الذي يؤدي الى اخضاع بلدانها، ومجمل البلدان العربية، وثرواتها ومواقعها الاستراتيجية، بشكل مطلق، للمصالح الامبريالية، رغم بعض مظاهر التناقض بينها وبين الامبريالية بمستويات محدودة، حول قضايا معينة، في فترات تاريخية، وتحت تأثير مباشر، من الضغط الذي تمارسه الحركة الثورية. وتظهر هذه الازمة ايضا، في الموقف الطبقي العام لهذه البرجوازية من مسألة الديمقراطية، ومن القضايا الاقتصادية ـ الاجتماعية، ومن قضايا التربية والتعليم والثقافة، ومن قضية وحدة الوطن، ومن قضية النزاعات والحروب الداخلية والخارجية».

ان هذا التحديد، على ما يتميز به من دقة وشمولية، يحتاج، في رأينا، الى مزيد من التوضيح، من جهة، والى التخفيف من الاطلاق في الاستنتاجات التي ينبغي ان نخرج بها، سواء، فيما يتعلق بعمق هذه الازمة، ام فيما يتعلق بعجز البرجوازية المطلق عن ايجاد حلول مؤقتة لها، لا سيما في ظل تعثر قيام البديل الثوري، من جهة اخرى. وفي هذا السياق لا بد من التمييز، عند الحديث عن ازمة البرجوازية في بلداننا، بين عجزها المطلق

عن القيام بانجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في ظل تبعيتها للامبريالية، وبين امكانية تناقضها، المتفاوت في حجمه ودوره مع الامبريالية، في هذا الظرف او ذاك، وبالنسبة لهذه القضية او تلك. وهناك حاجة الى مزيد من الدقة حول تحديد موقف البرجوازية بفئاتها المختلفة، الصغيرة والمتوسطة والعليا، والتمييز الضروري بينها، وفي التموجات في مواقفها جميعها، بما في ذلك عدم الاطلاق حول ولوجها جميعها، في الخيانة، في كافة الظروف، رغم ان المنحى العام للتطور يشير الى ارتكاب البرجوازية الخيانة الوطنية والقومية، اي التخلي عن المصالح الوطنية والقومية في خدمة مصالحها الطبقية الضيقة. وهو ما نستند في تأكيده الى ما نشهده من ظاهرات ملموسة، من هذا النوع، في اكثر من بلد عربي، وبالارتباط باكثر من قضية، وبالاخص ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كقضية قومية، وبالوحدة العربية، وبالتطور الاقتصادي ـ الاجتماعي، وبالتنمية في اتجاه تعميق التبعية للامبريالية، وفيما يتعلق بالمشاريع المرتبطة بالاستراتيجية الامبريالية الشاملة في منطقتنا وفي العالم، والانخراط فيها. علما باننا قد اشرنا، في مشروع التقرير، وتحديدا في النص الذي اوردناه اعلاه، الى امكانية قيام تناقض حتى بين الفئات العليا من البرجوازية وبين الامبريالية، في شروط تاريخية معينة، وفي مستويات محدودة، حول قضايا معينة. وهي تناقضات غير ثابتة ولا تجوز المبالغة فيها.

اما فيما يتعلق باستنتاج مشروع التقرير حول ان هذه الازمة، بكافة تجلياتها، تؤكد نضوج الظروف الموضوعية «في شكل متزايد في العمق والاتساع، من اجل التغيير، ليس، فقط، في الوضع على الصعيد العربي، الذي تتكون فيه حالة عامة من اختمار العملية الثورية، بل، كذلك، وان بنسب مختلفة، وبدرجات متفاوتة، في كل بلد عربي، حتى ولو لم تظهر هذه الظروف بوضوح كامل،» فهو اطلاق نعتقد انه من الضروري اعادة النظر فيه باتجاه المزيد من الدقة والتحفظ. فالحالة الثورية لا تتكون من ازمة البرجوازية وعجزها عن حل هذه الازمة، فقط، بل لا بد من بلوغ الوعي لدى الجماهير بالازمة وبنتائجها مستوى عالياً يقترن بالاستعداد للنضال من اجل التغيير، من جهة، وضرورة تكون البديل الثوري في شخص الحزب الثوري، او التحالف الطبقي الثوري، من جهة ثانية.

وفيما يتعلق بالازمة في حركة التحرر الوطني العربية وتحديدنا لها في مشروع التقرير بانها ازمة قيادة طبقية برجوازية تترافق مع ازمة البديل الثوري، فقد جرت نقاشات في الحزب، وبشكل خاص في اوساط الاحزاب والقوى الشقيقة والصديقة، وفي اوساط مفكرين لبنانيين وعرب تناولت هذه الموضوعة بالرفض المطلق، او الجزئي، او بالقبول الكامل او المشروط.

ويعتبر الذين رفضوا وجود ازمة ان مجرد طرح ازمة في حركة معادية للامبريالية هو مناف للماركسية. لان القول بوجود ازمة، من وجهة نظر هؤلاء الرفاق والاصدقاء يتطلب، للخروج منها، نفي هذه الحركة والغائها. ولذلك يعتبرون ان الصيغة الافضل، لوصف الحالة القائمة في حركة التحرر الوطني العربية، هي القول بوجود صعوبات وتعقيدات، انطلاقاً بانه من الممكن، في ظروف معينة، تجاوز هذه الصعوبات والتعقيدات وتحرير الحركة من اخطارها ونتائجها. ويؤكد بعض هؤلاء الرفاق بأن هذه الصعوبات والتعقيدات لا تشكل ظاهرة انطلاقاً من ان الظاهرة الابرز في الحركة هي ما يعبر عنها التطور الصاعد في الحركة، والانجازات المتواصلة، فينفون بذلك، عملياً، ليس فقط الازمة، بل حتى الصعوبات والتعقيدات التي يقر، بوجودها وباخطارها، معظم الرفاق الآخرين. وبعض آخر

يرفض موضوعة ان قيادة الحركة هي للبرجوازية، استناداً الى ان المعني بالبرجوازية هنا هي البرجوازية الصغيرة، ويرفض، بالتالي، فكرة ان الازمة هي ازمة قيادة طبقية، بحجة ان الاصرار على ذلك يشير الى ان اخراج قوى طبقية معتبرة، في الاساس، جزءاً من التحالف الطبقي الثوري، من هذا التحالف، يضيق قاعدة هذا التحالف ويقسم حركة التحرر الوطني العربية ويعزلها. وفي حين يقر آخرون بوجود ازمة في حركة التحرر الوطني، ويؤكدون على طابعها الطبقي البرجوازي، ينفون موضوعة ازمة البديل الثوري، ويعتبرون ان هناك مسألة وليس ازمة، جوهرها العمل من اجل انضاج ظروف تطور هذا البديل لكي يحتل موقعه في قيادة العملية الثورية. وبين هؤلاء الرفاق والاصدقاء من يعترض بالمطلق، على موضوعة الحركة الثورية العربية من نوع جديد باعتبار انها، في رأيهم، موضوعة غير ماركسية. ويذهب بعضهم الى ان طرح مثل هذه الموضوعة هو نوع من الهروب الى الامام في مواجهة صعوبات وتعقيدات الوضع الراهن. وثمة من طرح سؤالا حول القصد الذي نرمي اليه من طرح شعار حركة عربية من نوع جديد: هل يعني اننا نهدف الى اجراء فرز في حركة التحرر الوطني بقصد استبدالها بحركة اكثر تقدماً، ام اقامة حركة في داخلها اكثر جذرية واكثر ارتباطاً بتطور العملية الثورية وانسجاما معها؟ وفي هذا السياق طرح بعض الرفاق في احزاب صديقة، فكرة تتعلق باعادة بناء حركة التحرر الوطني العربية من جديد. وتوقف بعض الرفاق، في مناقشاتهم في الحزب، وفي الاحزاب الشقيقة، عند النقد الموجه للاحزاب الشيوعية والمسؤولية التي تتحملها في تعمق ازمة القيادة الطبقية في حركة التحرر الوطني العربية لجهة قصورها، لاسباب موضوعية وذاتية، في تكوين البديل الثوري. والنقد هنا يتوقف، بشكل خاص، عندما يشير اليه مشروع التقرير من اسباب ذاتية في هذا القصور لدى الاحزاب الشيوعية، معتبرا ان في ذلك تحميلا للاحزاب الشيوعية مسؤولية مبالغ فيها في تعثر وتأخر قيام البديل الثوري، ونهوض احزاب الطبقة العاملة وحلفائها لتحمل مسؤولية القيادة في حركة التحرر الوطني العربية. وتترافق هذه المبالغة في تحديد مسؤولية العامل الذاتي بالتقليل من العوامل الموضوعية الخارجة عن ارادة هذه الاحزاب والتي تتعلق بشكل خاص في مواقف القوى المعادية المتمثلة في المؤامرات التي تحيكها الدوائر الامبريالية، وفي مواقف البرجوازية في الداخل، بكافة شرائحها، وسياساتها المعادية للديمقراطية وممارساتها القمعية. وهنا يطرح بعض الرفاق سؤالا حول ما اذا كانت هذه الموضوعة حول الازمة في القيادة الطبقية، وفي البديل الثوري، لا تعني ايضا لبنان والحزب الشيوعي اللبناني والقوى الثورية اللبنانية؟ ان كل ما تقدم يدفع بعض الرفاق، لا سيما في الاحزاب الشيوعية، الى طرح سؤال حول ما يمكن ان يؤدي اليه الكلام عن ازمة قيادة طبقية في حركة التحرر الوطني وازمة بديل ثوري، في آن، من سد للافاق امام القوى المنخرطة في العملية الثورية، قيادة وقاعدة جماهيرية؟!

ان هذه الافكار التي تطرح في النقاش حول الازمة في حركة التحرر الوطني انما تثير في الحقيقة اقصى اهتمامنا. وحين طرحناها في مؤتمراتنا السابقة، وخاصة في المؤتمر الرابع، وفي مشروع التقرير للمؤتمر الخامس، انما اردنا ان يسهم رفاقنا في الحزب، ولا سيما العاملون في مجال الفكر، وكذلك رفاقنا في الاحزاب الشقيقة والصديقة، في المزيد من النقاش، من اجل المزيد من الدقة، في تحديد المعضلة التي تواجه هذه الحركة في تطورها، وتحديد طبيعة هذه المعضلة، وتحديد سبل الخروج منها. ولسنا نعتبر، بالطبع، ان ما توصلنا اليه هو الحقيقة النهائية. الا اننا لا نزال عند قناعتنا بأن حركة التحرر الوطني

تواجه ازمة. وبحثنا يزداد دقة علمية حول تحديد طبيعة هذه الازمة. وفي تقديرنا ان الحديث عن الازمة، في حركة ثورية مثل حركة التحرر الوطني لا يتناقض مع الماركسية بل يؤكدها. وفي تاريخ الحركة الثورية العالمية نماذج، لا حصر لها، حول هذا النوع من الازمة. نكتفي بايراد ابرز الامثلة عليه المتمثل بالحركة العمالية التي ادى وقوعها في ازمة، في مطالع القرن، الى فرز وانقسام في داخلها، تجلى بقيام تيارين، ثوري، وانتهازي، وتولد نواة لاممية جديدة اكتملت عناصر قيامها بعد انتصار ثورة اوكتوبر، هي الاممية الشيوعية. نضيف الى ذلك بان حركة التحرر الوطني تتكون من خليط من القوى الطبقية، بما في ذلك البرجوازية بشرائحها المختلفة، حتى العليا منها في فترة النضال من اجل الاستقلال السياسي. فهي بذلك حركة غير منسجمة، رغم انها في مضمونها المعاصر، وبصورة موضوعية، حركة معادية للامبريالية بل ومعادية للرأسمالية، في العديد من المهمات التي تواجهها. غير ان هذا المزيج من القوى الطبقية فيها، في ظل البنى الاجتماعية لبلداننا اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وضعف الطبقة العاملة من حيث العدد والوزن والوعي، وضعف احزابها، وتعرض هذه الاحزاب للقمع من قبل البرجوازية بكل شرائحها، يجعل القيادة حكماً للبرجوازية فيها، فكراً وبرنامجاً ونهجاً. وهذا ليس استنتاجاً نظرياً، بل تأكيد لواقع قائم تشير اليه المواجهات والمعارك على شتى الجبهات وحول كل القضايا الوطنية والاقتصادية ـ الاجتماعية. من هنا اصرارنا على ان الازمة حقيقة، وانها ازمة قيادة طبقية، وانها تتجلى في الواقع الملموس بتناقض يتفاقم على الدوام بين هذه القيادة، اي هذا الفكر والبرنامج والنهج، وهي برجوازية، وبين المهمات التي تزداد وضوحاً في ظل الصراع الطبقي داخل المجتمع، وفي ظل تفاقم الصراع ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ومشاريعها. واذا اكتفينا بحصر طبيعة المعضلة التي تواجه حركة التحرر الوطني وتفرض عليها المراوحة، احيانا، والتراجع، احياناً، بالصعوبات والتعقيدات، لا نكون قد حددنا بشكل دقيق طبيعة هذه المعضلة. فالصعوبات والتعقيدات يمكن تجاوزها في قلب حركة ثورية منسجمة في تركيبها الطبقي، وفي مهماتها وفي قيادتها الثورية. وبما ان الظاهرة الاساس في هذه الحركة، على عكس ما يتصور بعض الرفاق، هي المراوحة والتراجع وعدم الحزم في خوض المعارك وعدم التحديد الدقيق للمهمات باتجاه انجاز التحرير الكامل والوحدة القومية، وباتجاه احداث التحولات الاقتصادية ـ الاجتماعية ذات الطابع الجذري وخلق الادوات الكفيلة بصيانتها وتطويرها وتعميقها، وهي ظاهرة تعود الى خيار القيادة الطبقية لهذه الحركة المتمثل بعدم القطع مع الامبريالية في وقت تتواصل فيه مهام التحرر والوحدة مع مهام التحرر الاقتصادي والاجتماعي، فان الاستنتاج الطبيعي في تقديرنا هو ان ثمة ازمة وانه لا بديل امامنا، كمهمة تاريخية، الا النضال من اجل ايجاد حل لهذه الازمة. والحل هنا لا يمكن الا ان يكون ثورياً، اي الحل الذي يقدم بدائل في الفكر وفي البرنامج وفي النهج، اي في القوى الطبقية القادرة على قيادة هذه الحركة بالاتجاه الذي ينسجم مع المهمات المطروحة امام الحركة. هل يعني هذا اننا امام قيام حركة ثورية بديلة؟ نجيب بالايجاب. وهو ما نطرحه في مشروع التقرير في صيغة حركة ثورية عربية من نوع جديد. وفي طرحنا لهذا البديل لا ندعو الى اسقاط اي من القوى المعادية للامبريالية من التحالف الذي تعبر عنه حركة التحرير الوطني في تركيبها الطبقي المعادي للامبريالية. بل نحن ندعو الى قيام تنظيم ثوري يعبر، بالقوى السياسية المكون منها، وبالدور المتميز لحزب الطبقة العاملة فيها، عن التحالف الطبقي الثوري داخل هذه

الحركة الواسعة، من اجل تحديد اكثر وضوحاً لمسار العملية الثورية، من جهة، ومن اجل المحافظة على كل القوى المعادية للامبريالية في موقعها، واستخدام كل الطاقات والامكانات التي تتوفر لدى هذه القوى في المعارك الانية وذات الطابع المرحلي، بشكل اكثر عقلانية واكثر جدوى. اذن ليس صحيحاً الاستنتاج الذي يخرج به بعض الرفاق من ان طرح موضوعة حركة ثورية عربية من نوع جديد يشكل تبديداً للقوى وتضييقاً لقاعدة التحالف الطبقي الثوري.

وينبغي الاقرار بان في صياغة مشروع التقرير حول موضوع الازمة بعض التباسات ينبغي التخلص منها لجهة المزيد من الدقة العلمية. ونعتبر، في هذا السياق، ان ما يطرحه بعض الرفاق من ملاحظات حول صيغة ازمة البديل الثوري يتطلب التوقف عنده باهتمام. فمجرد طرح ازمة قيادة طبقية في حركة التحرر الوطني يكفي للاشارة الى ضرورة قيام البديل الثوري، الذي لو كان قائماً لما كانت هناك ازمة قيادة طبقية. وهنا تكمن المعضلة الحقيقية. وجوهر هذه المعضلة يكمن في العمل من اجل انضاج الظروف التي تسمح بنمو وتطور البديل الثوري لكي يحتل موقعه في قيادة العملية الثورية. والشرط الاول في قيام مثل هذا البديل هو الوضوح النظري، والحسم في مسألة ازمة حركة التحرر الوطني العربية، وطبيعتها في المرحلة الراهنة. وهو ما نرمي اليه في طرحنا بضرورة قيام حركة ثورية عربية من نوع جديد. فهل في هذا الطرح، في ظل هذه الازمة، ما يشكل، كما يقول بعض الرفاق، هروباً الى الامام؟ قطعاً لا. وهذه قناعتنا، على الاقل. فمن غير الصحيح ان نقف امام ازمة واضحة، بالنسبة لنا، طبيعتها، دون ان نتصدى لتقديم الحلول لها، او المخارج منها. ومن غير الصحيح، ايضا، ان نتوقف امام معضلة تطرحها امامنا هذه الازمة، كما نفهمها، ونحدد طبيعتها وجوهرها، دون ان نتصدى لمواجهتها وحلها، بشكل ثوري صحيح، بما يفتح، فعلاً، الآفاق امام تطور العملية الثورية، وتقدمها، وتقدمنا باتجاه تحقيق اهدافنا الانية والمستقبلية، بترابطها. ولا بد هنا من ان نعترف باننا ربما لم نحدد، بما فيه الكفاية، في مشروع التقرير، طبيعة هذه الحركة، برنامجاً وتحالفاً طبقياً ثورياً، كما لم نحدد مهماتها، بالوضوح الضروري والدقة العلمية الضرورية. وفي هذا السياق نلتقي مع بعض الرفاق في ملاحظاتهم حول الاسباب التي جعلت احزاب الطبقة العاملة قاصرة عن القيام بدورها في تكوين البديل الثوري، وفي قيادته، والتوقف، بشكل خاص، عند نوع من المبالغة في الاسباب الذاتية، والتقليل من الاسباب الموضوعية، اي الاسباب الخارجة عن ارادة هذه الاحزاب، والتي تتمثل في القمع الذي تعرضت، وتتعرض، له من قبل البرجوازية، بشكل عام، ومن قبل الامبريالية وكل القوى المعادية، بهدف تدمير البديل الثوري، من الاساس. الا اننا لا نتخلى عن رأينا بقصور هذه الاحزاب، مع الاخذ في الاعتبار، ضرورة التوازن الواقعي بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي في تعثر قيام البديل الثوري. في هذا المجال لا بد من التأكيد على الاسهام الكبير الذي قدمته الاحزاب الشيوعية العربية في تطور العملية الثورية ونشر الفكر الثوري خلال عشرات السنين وفي النضالات الكبرى، التي خاضتها والتضحيات الجليلة التي قدمتها والنماذج الفذة التي اعطاها قياديون بارزون منها في مراحل عديدة وفي اشد الظروف صعوبة. ونعتبر ان على حزبنا ان يبذل اقصى الجهد لايجاد افضل اشكال التعاون مع هذه الاحزاب الشقيقة في شتى المجالات، بما في ذلك في ايجاد صيغة تنسيق ثابتة، سياسية وفي مجال البحث الفكري، وفي الإعلام.

اما الجواب على السؤال المتعلق بحزبنا، وفيما اذا كانت تشمله وتشمل **لبنان ازمة القيادة الطبقية** للحركة الوطنية الثورية فيه، فنقول بان الحديث في **مشروع التقرير**، عن احزاب الطبقة العاملة، انما يشمل حزبنا، مثلما يشمل سائر الاحزاب. غير ان ما حصل في حزبنا، وفي بلدنا منذ المؤتمر الثاني للحزب عام ١٩٦٨، يشير الى تطورات بالغة الاهمية لا يجوز لنا، ولغيرنا الا ان يراها على حقيقتها، ويضعها في الموقع الذي تستحقه، في تطور العملية الثورية في لبنان، وعلى صعيد الوطن العربي الكبير. علما باننا لا نعتبر اننا توصلنا، في ظروف الحرب الاهلية، الى حل كامل لهذه المعضلة. غير اننا نجزم بان ما قدمناه، ونقدمه، من خط سياسي، ومن ممارسة ثورية، في قلب الحرب الاهلية، من اجل الفرز في داخلها لتحويلها من موقعنا، كحزب للطبقة العاملة، وكقوى ديمقراطية تتطور مواقعها ومواقفها، الى ثورة في مواجهة حركة معادية للثورة، وما قدمناه ونقدمه من خط سياسي وممارسة ثورية في الكفاح من اجل تحرير الارض من الاحتلال، انما يشكل، في نظرنا، محاولة حقيقية نستمر في تطويرها وتعميقها من اجل تأكيد الموقع الطليعي لحزب الطبقة العاملة، من جهة، ومن اجل خلق اساس لتحالف طبقي ثوري يقود هذه العملية المعقدة في جانبيها التحرير والتغيير، من جهة ثانية. وطبيعي ان يختلف الامر اذا ما حسم الصراع لصالح هيمنة النهج البرجوازي الطائفي في قيادة الحركة الوطنية. عندئذ ستكون حركتنا الوطنية في ازمة مثل ما هو الحال في حركة التحرر الوطني العربية. الا اننا، بالخط السياسي الذي نناضل على اساسه، وبالممارسة الثورية، نعتبر اننا نتصدى لتهيئة البديل الثوري. وعندما يتراجع خطنا وتتراجع ممارستنا، وعندما نفشل في المهمة التي نتصدى لها نصبح جزءاً من مسألة البديل الثوري.

ثمة اسئلة اخرى طرحت، واثير نقاش حولها، تتعلق بتطور الحركة الثورية العربية، وبالفكر الثوري، وبالظاهرات التي برزت في هذا التطور. ابرزها ظاهرة انتقال قوى من مواقع الفكر القومي البرجوازي الى مواقع فكر الطبقة العاملة. وفي السياق نفسه طرحت اسئلة حول احداث اليمن تسمح بالاستنتاج ان التجربة اليمنية قد فشلت، كما قال بعض الرفاق، او ان الماركسية، كما قال بعض الاصدقاء، قد اثبتت فشلها في البلدان العربية عن تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهل يمكن القول ان الوعي البدائي، القبلي والعشائري والمناطقي، هو الذي تحكم بالتطور، رغم التقدم الكبير الذي عبرت عنه التجربة اليمنية، بما في ذلك ما بدا من مظاهر تقدم الوعي الطبقي على حساب الوعي البدائي؟ وطرحت ايضا اسئلة تتعلق بظاهرات الانقسامات في الاحزاب القومية والشيوعية على حد سواء، وما هي علاقة هذه الانقسامات بالصراع الطبقي في المجتمع. وطرحت ايضا اسئلة حول اسباب تفجر الحروب الاهلية في البلدان العربية، ومضامين هذه الحروب، واشكال تجلي الصراع الطبقي فيها؟ وطرحت مسألة تتعلق بتطور الصراع الطبقي في مجتمعاتنا، وما ينتج عن هذا التطور من استقطابات تؤدي الى تلاشي الطبقة الوسطى؟

ان هذه الاسئلة تتصل بموضوع الحركة الثورية بشكل عام. وهو ما ناقشناه في هذا الفصل من تقريرنا في الاجابة على عدد من الاسئلة الاخرى. الا اننا نرى من الضروري ان نتوقف عند الظاهرتين الابرز اللتين تحتاجان، فعلا، الى بحث، والى نقاش من الماركسيين، ومن كل الاحزاب الثورية الشيوعية والتقدمية. هاتان الظاهرتان هما: ظاهرة التحول باتجاه الفكر الماركسي وظاهرة الانقسامات في الاحزاب والحركات الثورية. في

المؤتمر الرابع توقفنا مطولا عند الظاهرة الاولى وحددنا، بشكل علمي، الظروف التاريخية التي نشأت فيها هذه الظاهرة. وفي رأينا انه من الضروري العودة الى هذا التحليل في المؤتمر الرابع من حيث الجوهر، واضافة بعض الافكار المتعلقة بهذا الموضوع، مع الأخذ في الاعتبار انه اذا كان صحيحاً ان الظاهرة ما تزال قائمة من حيث الاساس، فإن بعض التراجعات والتغيرات التي حصلت تدعونا الى المزيد من الدقة في تحديد هذه الظاهرة وأفاق تطورها. وفي الحقيقة فإننا مدعوون الى معالجة هذه المسألة بالارتباط بالحركة الثورية، بشكل عام، وما يتخللها من تقدم وتراجع، وليس بمعزل عنها. فالحركة الثورية العربية تواجه في تطورها، كما اشرنا، الى ذلك، في مشروع التقرير وفي نقاشاتنا في هذا التقرير للأفكار والاسئلة، قضايا معقدة. ويتخلل هذا التطور بروز ظاهرات متناقضة، ثابتة وغير ثابتة، مسرِّعة لهذا التطور، او معرقلة له. وهي في مطلق الاحوال، تعبر عن المستوى الذي يبلغه الصراع الطبقي في المجتمعات العربية، والاشكال التي يتجلى فيها هذا الصراع، والقضايا التي يتمحور حولها بين مرحلة واخرى. ولا شك ان مستوى تطور مجتمعاتنا بذاته، على ما بين هذه المجتمعات من تفاوت في التطور، يتحكم الى حد بعيد، بتطور العملية الثورية، بما في ذلك، بتطور الوعي لدى جماهير الطبقة العاملة وسائر الكادحين، وبالصراع الطبقي واشكال تجليه كافة. وهذا ما عبر عنه، ويعبر عنه، ما نشهده، في البلدان العربية، من تفجر حروب اهلية، على اساس سياسي وطائفي وقومي الخ.. وما نشهده في الحركة الثورية، من صراعات وانقسامات، وبروز تيارات انتهازية، يمينية ويسارية، هي، في جوهرها، تعبير عن التأثير الذي تحدثه، في الحركة الثورية، الايديولوجية البرجوازية، كفكر سائد في مجتمعاتنا وفي العالم الرأسمالي، الذي تتحكم فيه وسائل الاعلام الكبرى البالغة التطور في امكانية اتصالها بالجماهير وفعلها اليومي المثابر في تكوين الفكر والوعي الزائف في صفوف هذه الجماهير، بما في ذلك داخل الحركة الثورية بالذات. كما تتحكم فيه المدرسة والجامعة ودور النشر وسائر المؤسسات الثقافية الخاضعة، في معظمها لسيطرة البرجوازية، ولنفوذ المؤسسات الامبريالية والصهيونية والرجعية. وهذه الوسائل جميعها إنما تمارس دورها في ظل تقلص الديمقراطية البرجوازية وسيادة أشكال متنوعة، من القمع والإكراه، مباشرة وغير مباشرة. بما في ذلك عن طريق نصرة الثقافة الظلامية السلفية في مواجهة الثقافة الديموقراطية.

ومع تقديرنا بأن من الضروري ان يجري توقف عميق، وان يجري بحث علمي تاريخي، للأسباب التي ادت وتؤدي الى حصول انقسامات حادة داخل الاحزاب والحركات الثورية، من جانب جميع القوى المعنية بذلك، فإننا نرى ان هذه الظاهرة هي شكل من اشكال تجلي الازمة في حركة التحرر الوطني العربية وان الاسباب الاساسية لهذه الانقسامات انما يمكن تحديدها، بشكل عام، في ثلاثة اسباب رئيسية:

الاول، يعود الى تعقد العملية الثورية في بلداننا وما ينتج عن هذا التعقد من تعدد في الاجتهادات ليست جميعها تستند الى موقف ثوري على اساس طبقي وايديولوجي واضح، بل تعود احيانا كثيرة، الى ضعف في القدرة على مواجهة التعقيدات والصعوبات والتصدي لها.

الثاني، هو ان الصراع الطبقي يزداد تفاقما مع تفاقم ازمة البرجوازية، وانظمتها والمجتمعات العربية بصورة عامة. وهذا التفاقم في الصراع الطبقي لا يجري التعبير عنه دائماً بوضوح. بل هو يتخذ اشكالا تبدو، في ظاهرها، خارج الصراع الطبقي. وهو الامر

الذي يؤدي الى الخلل في التحليل، والخلل في صياغة الخط السياسي، والخلل في الممارسة الثورية.

الثالث، هو الدور الذي تمارسه البرجوازية داخل الحركات الثورية، فيؤدي هذا التأثير، بصورة غير مباشرة، في معظم الاحيان، الى نوع من الصراع الطبقي داخل الحزب الثوري والحركة الثورية، بين البرجوازية والطبقة العاملة. وفي هذا يكمن جوهر تكون نهجين في الحركة الثورية، نهج ثوري ونهج انتهازي. وتجربة الحركة الثورية العربية والعالمية غنية بالامثلة عن بروز مثل هذين النهجين.

وفي هذا السياق من تفاقم الازمة، وتفاقم الصراع الطبقي يتعمق الاتجاه نحو الاستقطاب الطبقي، داخل مجتمعاتنا، بين البرجوازية والطبقة العاملة. وهذا الاستقطاب لا يعني، بالضرورة، ارتفاعا مطلقا في وعي الطبقة العاملة. الا ان هذا الاستقطاب، في ظل اشتداد الازمة الاقتصادية - الاجتماعية في المجتمعات العربية، التي تعمقها التبعية للامبريالية، يترافق مع بروز ظاهرة متناقضة، هي، من جهة، تكون كتلة اجتماعية كبيرة من الفئات الهامشية، وانحسار متواصل في الدور السياسي، المستقل نسبيا، الذي كانت تلعبه الفئات المتوسطة والصغيرة من البرجوازية في البلدان العربية، من جهة ثانية. من هنا الاهمية القصوى لموضوع السلطة بالنسبة للقوى الثورية. وينبغي النظر الى هذا الموضوع بشكل مختلف عن السابق. اي انه لم يعد صحيحا ان يجري التسابق من قبل فصائل ثورية على السلطة من اجل الاستئثار بها، وان يغيب هذا الهم من برامج الفصائل الثورية الاخرى. لا بد من ان يكون موضوع السلطة هو قضية مركزية في الحركة الثورية العربية، وينبغي ان يكون موضوع تطور هذه الحركة داخل كل بلد، **همّاً اساسيا** عند كل فصيل من فصائلها. وننطلق في هذا التأكيد، من فهمنا لهذه الحركة من حيث هي، في شكلها ومضمونها، اداة ثورية. والصيغة المحددة لهذه الاداة يمكن ان تتخذ اشكالا مختلفة، اما صيغة تنظيم ثوري واحد، موحدة ومنصهرة فيه، على قاعدة الخيار الديمقراطي المشترك، كل القوى الثورية، واما صيغة تحالف جبهوي ثوري تلتقي اطرافه على برنامج موحد، بعيد المدى، محددة فيه الاهداف بوضوح، بما في ذلك ما يتعلق بفهم مشترك لموضوع انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية. وفي هذا المفهوم، بالتحديد، يكمن طرحنا لامكانية تعدد الاحزاب في ظل الحكم الوطني الديمقراطي وفي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية.

اما فيما يتعلق بالاسئلة المحددة حول احداث اليمن وحول التجربة اليمنية فنعيد التأكيد على النص الذي ورد في مشروع التقرير:

«... تعرض الثورة اليمنية لأزمة عميقة تشكل خطرا على كل ما ارتبط بانتصارها من انجازات تاريخية، لم ينحصر تأثيرها على اليمن وحدها، بل تعداه الى الوضع في الحركة الثورية العربية كلها، بما شكلته من تطور نوعي عبر عن ظاهرة جديدة بالغة الاهمية في البلدان العربية، هي ظاهرة انتقال قوى وتنظيمات، من مواقع فكرية وطبقية برجوازية وبورجوازية صغيرة، الى موقع الطبقة العاملة وفكرها وبرنامجها. والاهمية الخاصة للتجربة اليمنية تكمن في ان هذا الانتقال تم من موقع السلطة في سياق النضال الوطني الثوري التحرري. ولأن هذه الظاهرة تعبر عن عملية تاريخية معقدة، فقد كان من الطبيعي أن

تجتاز صعوبات، وتتعرض لهزات، وان تشهد صراعات، لا سيما في ظروف مثل ظروف اليمن الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة، التي لم تستطع الثورة، برغم انجازاتها الكثيرة ان تزيل منها كل تأثير العلاقات القبلية المغروسة عميقا في وعي الجماهير الشعبية. وظل الحزب الاشتراكي اليمني، الذى هو محصلة التقاء فصائل ثورية متعددة الانتماءات السياسية والفكرية، في ظل هذه الظروف، يواجه صعوبات تطوره وتعمق وحدته، على اساس الخيار الاشتراكي العلمي. ان المهمة الاساسية التي تواجه الثورة اليمنية، وكل القوى المرتبطة بها، الحريصة عليها، من داخل اليمن وخارجها، تتلخص في بذل الجهد، بكل الامكانات، للمحافظة على الانجازات التي حققتها، وعدم التفريط بها، والمحافظة على وحدة الحزب الاشتراكي اليمني، ودوره الطليعي، ومساعدته في تجاوز صعوباته، والاسهام، باخلاص ثوري، في انهاء الازمة القائمة، وذيولها، والمحافظة على وحدة اليمن، دولة وشعباً، ومنع التدخلات الامبريالية الرجعية في شؤونها...»

واذ نتمسك بهذا الموقف فلاننا نعتبر انه لم يجر في تطور الاحداث ما يغير في قناعتنا هذه. ولن ندخل في تفاصيل الاحداث، فمن شأن ذلك ان يضيّع جوهر المسألة دون ان يضيف الى تحليلنا أي جديد.

يبقى ان نجيب على التساؤل الذى يتعلق بالماركسية وموقعها في البلدان العربية. جوابنا هنا واضح. فالذين يقولون بان الماركسية لا تصلح للبلدان العربية ينتمون، في فكرهم، الى الذين يجزمون، باسم الفكر العلمي، احيانا، او باسم الفكر البرجوازي، بشكل أكثر وضوحا، في احيان اخرى، بان الماركسية انما وضعت على قياس البلدان المتطورة، وانها لا تصلح، بالمطلق، للبلدان المتخلفة. وفي هذا الكلام اطلاق لا يتصف بالموضوعية. فكثير من البلدان المتخلفة انتقل الى الاشتراكية، وهو يتطور، في ضوء مبادئها وقوانينها، رغم الصعوبات الكبيرة التي يواجهها هذا التطور. ولسنا نريد الآن أن ندخل في نقاش حول هذا الموضوع. علماً بأن قناعتنا هي إن للماركسية طابعاً كونياً يؤهلها لأن تكون النظرية العلمية لتطور المجتمعات البشرية، على إختلافها، لا سيما في عصرنا الراهن، وأن تكون للثوريين منهجاً علمياً ومرشداً للعمل. فمثل هذا النقاش ينبغي أن يتطور ويتعمق وتتسع المشاركة فيه. ذلك ان كلاسيكيي الماركسية، عندما وضعوا نظريتهم، إنما إكتشفوا قوانين التطور الإجتماعي، وحركة التاريخ، باعتبارها قوانين عامة كونية. وهي نظرية تحتاج بصورة دائمة من الماركسيين الإسهام في إغنائها، من خلال رصد علمي دقيق لتطور الأحداث التي تجري على الصعيد العالمي، وعلى صعيد كل بلد، ولما تقدمه الثورة العلمية والتكنولوجية من انجازات، وما تحدثه هذه الانجازات، في الواقع الموضوعي، بما في ذلك في تركيب الطبقات الاجتماعية، وفي فعل القوانين الموضوعية لتطور المجتمع، من تغيرات. والدعوة الى الاسهام في هذا النقاش، هي، في الوقت ذاته، دعوة الى الأحزاب الثورية التي تتبنى الاشتراكية العلمية لاغناء الماركسية، في تحليلها العلمي للواقع الموضوعي في بلدانها وفي برامجها وخططها السياسية، وفي محاولة الاجابة العلمية الصحيحة على القضايا الجديدة التي يطرحها التطور، والتفسير العلمي للظاهرات الجديدة.

II

القضية الثانية التي أثارت نقاشاً عند بعض الشيوعيين اللبنانيين وأثارت نقاشاً واسعاً عند الأحزاب الشقيقة والصديقة هي القضية المتعلقة بالمسألة القومية، أي بالمضمون الذي اعطيناه لهذه المسألة في مشروع التقرير من حيث هي مسألة تحرير البلدان العربية من علاقة التبعية للامبريالية ولنظام سيطرتها العالمي، وتحرير الأراضي العربية من الاحتلال والاغتصاب، لا سيما في فلسطين، وإزالة الوجود الامبريالي المباشر، بأشكاله كافة، وتحرير الثروات القومية، وتحقيق التنمية في خدمة الاستقلال والتقدم الاجتماعي والديمقراطية، واحداث التغيير الثوري في المجتمعات العربية، وتحقيق الوحدة القومية.

بعض الرفاق طرح تساؤلات حول صحة هذا المضمون للمسألة القومية، واعترض بعض الرفاق في الأحزاب الشقيقة والصديقة، على هذا التحديد معتبراً أن المسألة القومية تنحصر في قضية فلسطين والوحدة العربية. في حين أن رفاقاً آخرين في الأحزاب الشقيقة، وهم قلة، شككوا في شعار الوحدة العربية، واعتبروا أنه شعار غير واقعي، وأن الظاهرة الأبرز في أيامنا، هي ظاهرة اهتمام كل حركة ثورية في بلدها، وأن تحميل المسألة القومية أكثر مما تحتمل من شأنه أن يحمل معه بذور نزعة قومية، بمعنى التعصب القومي. ورأى رفاق آخرون، في الأحزاب الشقيقة، ان وضع المسألة القومية في الموقع الذي يحدده مشروع التقرير، من حيث هي المسألة التي يتمحور حولها الصراع الطبقي داخل البلدان العربية، والصراع بين الحركة الثورية العربية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية، من شأنه أن يغيّب المسألة الأساس في الصراع، وهي المسألة الاقتصادية ـ الاجتماعية.

فيما يتعلق بتحديدنا لمضمون المسألة القومية نعتبر أن المسألة ليست مسألة ارادية. وليست مسألة شكلية. ففي تقديرنا أن التغيرات التي شهدها العالم المعاصر، منذ ثورة أوكتوبر حتى الآن، قد فرضت على بلداننا والبلدان المشابهة لنا، فيما يسمى بمناطق حركة التحرر الوطني، أن تكون حركة التحرر الوطني حركة معادية للامبريالية، في جوهرها، وجزءاً من الحركة الثورية على الصعيد العالمي. وهذا التطور الذي تحقق بالتدرج، وكان يرتقي من مرحلة إلى مرحلة وصولاً الى المرحلة الراهنة، يؤكد ما توصلنا اليه من استنتاج بأن كل أوجه النضال المعادي للامبريالية باتت شديدة الترابط بعضها ببعض، وانه يتعين، في ضوء ذلك، على حزب الطبقة العاملة، وعلى مجمل فصائل الحركة الثورية، ان تدرك ذلك جيداً وأن تعطي لهذا الترابط ولقضايا النضال المعادي للامبريالية المتنوعة اطارها الموحد الموضوعي. من هنا، بالذات وفي ضوء الأحداث ووقائع الصراع، وفي ضوء الموقف الذي تتخذه الامبريالية والصهيونية والرجعية، وتتخذه البرجوازية في البلدان العربية، كطبقة، من هذه القضايا، توصلنا الى الاستنتاج الذي يحدد هذا المضمون للمسألة القومية، في الظروف الملموسة لبلداننا، الذي يوحد بين عمليتي التحرير من السيطرة المباشرة ومن التبعية للامبريالية، وبين عملية التغيير الثوري، وبين الوحدة القومية. وعلى أساس هذا التحديد الذي توصلنا اليه، استناداً الى التحليل العلمي ومراقبة سير الأحداث، تأكد لنا الموقع الذي تحتله المسألة القومية، بهذا المضمون، في الصراع الطبقي، داخل كل مجتمع

عربي، وفي الصراع بين الحركة الثورية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية، كموقع رئيسي في هذا الصراع. ولأن هذه البلدان تدخل جميعها في فلك التبعية للامبريالية، رغم التفاوت بين بلد وآخر في التطور وفي درجة التبعية، فإن أي تغيير ثوري يتضمن بالضرورة تحريراً لهذا البلد أو البلدان من التبعية للامبريالية، بأشكالها المختلفة. وهذا التحرير بذاته، هو تحرير وطني وقومي، أي انجاز لوجه من وجوه المسألة القومية في أبسط تعبيراتها، مسألة التحرر من التبعية للأمبريالية. وفي هذا التحديد لمفهوم المسألة القومية، في سياق التطور الموضوعي للنضال المعادي للامبريالية في بلداننا، في مراحله المختلفة، يتأكد الاندماج الموضوعي، دون أي تعسف أو أية مبالغة، بين جانبي الصراع الطبقي، القومي والاجتماعي، ويصبحان، بهذا الاندماج، وجهين لحركة واحدة، ولصراع طبقي واحد. ويصبح أي فصل بينهما عملية تعسفية، تسقط، في خضم النضال اليومي، وما تفرضه الهجمة الامبريالية الصهيونية والرجعية من مهمات وأشكال كفاح، وما تفرضه من تحديد للحلقة المركزية في النضال في مواجهة هذه الهجمة. هذا لا يعني، بالمطلق، التقليل من أهمية الجانب الاقتصادي ـ الاجتماعي في النضال، بل هو يعطي لهذا النضال موقعه الفعلي في العملية الثورية. وأي منحى آخر من شأنه أن يؤدي، في تقديرنا، الى تشويه مضمون الصراع الطبقي، ويؤدي، أيضاً، الى الوقوع في نزعات قوموية أو اقتصادوية طالما وقعت فيها الحركة الثورية والحركة العمالية، على وجه الخصوص.

إن الفصل بين «القومي» و «الطبقي» هو وقوع في شرك الفكر البورجوازي الذي يصور القضية القومية قضية «فوق الطبقات» ليخفي موقفه «الطبقي» من هذه القضية، وليستخدمها في مواجهة الطبقة العاملة...

أما فيما يتعلق بموضوع الوحدة القومية فنعتبر أن الآراء التي طرحت تقفز فوق الواقع الموضوعي. وهو واقع متناقض. وليس من السهل رؤية كل جوانبه نظراً لطغيان ظاهرات جديدة، اقليمية وقطرية، وظاهرات أخرى تتأثر بما تدخله، في حياة بعض البلدان وفي صراعاتها وحروبها الأهلية، المسألة المتعلقة بالأقليات القومية، وعدم إيجاد حلول صحيحة لها. ونميل نحن في مشروع التقرير الى عدم الخضوع لكل هذه الظاهرات والتأثر بما تحاول أن تحدثه من وقائع ثابتة. وننطلق، في إعادة طرح موضوع الوحدة، من ارتباط هذه الوحدة في تقديرنا، بحاجات النضال الموضوعية في البلدان العربية من أجل التغيير الثوري. ونعتبر أن الحكم على موضوع الوحدة انطلاقاً مما نشهده من انكفاء نسبي في المشاعر الوحدوية عند الشعوب العربية بالمقارنة مع الماضي القريب، وانكفاء شعار الوحدة القومية عند القوى السياسية كنتيجة لذلك، هو غير صحيح. فان هذا الانكفاء عن شعار الوحدة إنما يعود الى الاخفاقات التي أصابت التجارب الوحدوية بسبب الأخطاء والنواقص والثغرات والمرتكزات الفكرية والسياسية التي وقعت فيها هذه التجارب، وهي تجارب برجوازية، وغياب الديمقراطية، وعدم ربط هذا الشعار، بشكل صحيح وحازم، بالنضال ضد الامبريالية ومن أجل التغيير الثوري. وبالتالي فإن من غير الصحيح الحكم على ظاهرة تاريخية، انطلاقاً، من حدث معين، أو جملة أحداث، في سياق النضال التاريخي الطويل. ومن هنا اصرارنا على أن يستمر طرح هذا الشعار على أسس صحيحة وواضحة، بالربط الصحيح والواضح، بين الوحدة القومية والتحرير والتغيير الديمقراطي. ولسنا بذلك ننخرط في الدعوات المبسطة الى الوحدة، لمجرد الوحدة. فمثل هذا الطرح للوحدة هو تفريغ

لها من محتواها الديمقراطي الثوري. وهو لم يعد يشكل أساساً لاقناع الجماهير بها وللربط بين تحقيقها وتحقيق مطامح هذه الجماهير في التغيير الثوري، السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وبالاستناد الى هذا المفهوم للوحدة، ولمفهومنا الشامل للمسألة القومية، نؤكد على العلاقة الموضوعية بين النضال الذي تخوضه الحركة الثورية، في بلد عربي معين، من أجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية فيه، وبين النضال الذي تخوضه كل حركة ثورية، في كل بلد عربي، وبين نضال الحركة الثورية العربية ككل. طبعاً دون أن يعني هذا الترابط، أو هذه العلاقة الموضوعية، استحالة أحداث تحويل ثوري في بلد عربي ما، في ظروف تاريخية ملائمة. فالعلاقة الموضوعية هنا هي علاقة نسبية، تتفاوت درجة قوتها وتأثيراتها المتبادلة بتفاوت الظروف التاريخية والشروط الملموسة بين هذا البلد العربي أو ذاك، وبين هذه المرحلة من التطور أو تلك. وكما أشار مشروع التقرير فليس قيام الوحدة العربية مشروطاً بتحقيقها على صعيد الوطن العربي برمته. فبالامكان قيام وحدة بين بلدين أو أكثر عندما تتوفر شروط تاريخية لهذه الوحدة. وبالمقابل فإن انتصار العملية الثورية في بلد أو أكثر ليس مشروطاً بقيام الوحدة. وليست الوحدة مشروطة باكتمال العملية الثورية.

III

القضية الثالثة التي أثارت نقاشاً واسعاً في الحزب وفي الأحزاب الشقيقة والصديقة هي القضية الفلسطينية، والثورة الفلسطينية، والعلاقات اللبنانية الفلسطينية والعربية ـ الفلسطينية، والأزمة الراهنة في منظمة التحرير الفلسطينية والمشاريع المقترحة لحلها...

بعض الشيوعيين اللبنانيين، وكثير من الرفاق في الأحزاب الشقيقة والصديقة، يتساءلون عن صحة تحديدنا لموقع القضية الفلسطينية في نضالنا كلبنانيين. ويعترض بعضهم على الموقف الذي اكدناه في المؤتمر الثاني ١٩٦٨ من مبدأ وجود اسرائيل، بوصف الكيان الصهيوني، جسماً غريباً في الوطن العربي قائماً على اغتصاب أرض عربية، وكذلك من انتقادنا، في ذلك المؤتمر، لموقفنا الخاطىء من تأييد التقسيم، عام ١٩٤٨.

وبعض الرفاق ينطلق من سلبيات الدور الفلسطيني في لبنان، في العقد الذي سبق الاجتياح الاسرائيلي صيف ١٩٨٢، للقول بأن العامل الفلسطيني في لبنان كان عاملاً سلبياً مسقطاً الدور الايجابي للثورة الفلسطينية في الاسهام في مواجهة المشروع الفاشي الكتائبي، والتصدي للنظام الطائفي اللبناني، وفي تفاقم أزمته، وفي تعميق كفاحية الشعب اللبناني...

واعرب رفاق اخرون، في الحزب وفي الأحزاب الشقيقة والصديقة، عن ملاحظات تتعلق بالنقد الذي يتضمنه مشروع التقرير للممارسة الفلسطينية، قبل الاجتياح، والقول ببروز مؤشرات الانحراف اليميني لدى قيادة المنظمة. قبل اجتياح لبنان والخروج من بيروت، وكذلك حول طريقة الخروج من بيروت، وظروف هذا الخروج. وتساءلوا لماذا لم يجر هذا

النقد في الوقت المناسب، في حينه، وتأخر حتى الآن. وتساءل البعض عن صحة تحميل عملية الخروج الفلسطيني من بيروت، بحجة حماية المدنيين في المخيمات، المسؤولية، ولو الجزئية، عن المجازر التي حصلت في صبرا وشاتيلا، بعد هذا الخروج، وعند دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت.

بعض الرفاق في الحزب وبعض الرفاق في الأحزاب الشقيقة والصديقة ينتقد الموقف الذي حددناه في مشروع التقرير السياسي من الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها العلاقات اللبنانية الفلسطينية في الاتجاهين المتعاكسين: الأول، رفض العودة الى وضع ما قبل صيف ١٩٨٢. ويرون في هذا الرفض رفضاً لاعطاء شرعية للوجود الفلسطيني المسلح، بصورة عامة.

والثاني، ينتقد قولنا بتحديد هذا السلاح وحركته بربط ذلك بشرط أن يكون تحت قيادة الحركة الوطنية اللبنانية، وغير متناقض مع العملية الثورية في لبنان. ويبرر انتقاده، بأن الحركة الوطنية اللبنانية غير موجودة، وغير موحدة، والمشروع الوطني الديمقراطي متعثر، وغير متكامل، والحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية ليست هي وحدها صاحبة القرار.

والبعض الآخر لاحظ أننا، في مشروع التقرير، كما في ممارستنا، نسمح لنفسنا بتكتيك مرن ومتنوع ومتغير، في حين نعترض على التكتيك الذي تمارسه بعض الفصائل الفلسطينية من أجل استعادة الوحدة الوطنية، والبعض، أيضاً، يشير الى النقص في مشروع التقرير حول تحديد تصور واضح للحزب حول حل أزمة منظمة التحرير.

وانتقد رفاق آخرون الحزب لاسهامه في تحرير طرابلس من القوى الظلامية والمنحرفة بحجة أن ذلك كان موجهاً ضد فريق من الفلسطينيين.

فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وموقعها في النضال الوطني داخل كل بلد عربي، والنضال القومي العام، نعتبر أن ما حددناه، في برنامج الحزب في المؤتمر الثاني، ما يزال يكتسب صحته وأهميته، وقد أكدته الحياة. فالقضية الفلسطينية إنما هي، في آن معاً، قضية وطنية لشعب عربي اغتصبت أرضه واقتلع منها بالقوة ومنع ولا يزال من ممارسة حقه في تقرير مصيره في أرضه ووطنه، وقضية قومية لكل الشعوب العربية. فقد قامت اسرائيل على التوسع على حساب البلدان العربية الأخرى، إضافة الى فلسطين، وشكلت عقبة في مواجهة طموح الشعوب العربية نحو الوحدة القومية والتحرر الوطني والاجتماعي. كما شكلت قاعدة متقدمة للامبريالية والصهيونية العالمية، وفي خدمة أهدافهما ومشاريعهما في المنطقة. ويؤكد برنامج الحزب، في هذا السياق، «بأن ما قام على القوة والاغتصاب لا يمكن تبريره. ووجود اليهود في فلسطين لا يمكن أن ينال من حق عرب فلسطين الطبيعي والتاريخي في وطنهم». وقد أثبتت جميع التطورات التي شهدتها المنطقة، ولا تزال تشهدها، كم كان صحيحاً تحديد برنامج حزبنا لهذه القضية، ولموقعها، وكم كان عميقاً التأثير الذي مارسته، ولا تزال، هذه القضية في حياة الشعوب العربية كافة، وفي نضال حركاتها الوطنية الثورية، وفي تطور هذا النضال. فكيف يجوز، اذن، في ضوء هذا الواقع، أن لا تؤخذ بعين الاعتبار هذه القضية وما يجري حولها من صراع، في الخطة السياسية لهذه القوة الثورية، أو تلك، في أي من البلدان العربية، مهما بدت، لأسباب جغرافية، إنها بعيدة عن التأثر

المباشر بها. من هنا اصرارنا على ما ورد في مشروع التقرير بأن الارتباط بالقضية الفلسطينية هو مسألة أساسية في خط كل قوة ثورية عربية. وعلى هذا الأساس، ورغم التطورات التي حصلت فيما بعد، بما في ذلك ما تم التوصل اليه من برنامج مرحلي للحركة الوطنية الثورية الفلسطينية، فإننا لا زلنا عند قناعتنا، التي عبرنا عنها في المؤتمر الثاني للحزب، بأن موقفنا من تأييدنا لمشروع التقسيم، في حينه، كان موقفاً خاطئاً.

ونعتبر، نحن الشيوعيين اللبنانيين، ان ارتباط قضيتنا الوطنية بالقضية الفلسطينية هو بمستوى ارتباط اية قضية وطنية عربية بهذه القضية، مضافاً اليها ما نشأ بفعل قيام اسرائيل وعدوانها المتكرر على بلادنا، وفي منطقة الجنوب تحديداً، وما نشأ بفعل انتقال فصائل الثورة الفلسطينية الى لبنان، بعد مجازر أيلول في الأردن عام ١٩٧٠، وتطور هذا الوجود الفلسطيني السياسي والمسلح الى مستوى مؤسسات دولة في لبنان، وانخراط الثورة الفلسطينية في الحرب الأهلية، وفي كل الصراعات التي جرت وتجري على الأرض اللبنانية، كل ذلك يعطي لهذا الترابط بين قضيتينا مضموناً أكثر عمقاً وتحديداً. وانطلاقاً من هذا الواقع اعطينا، في وثائق حزبنا في مؤتمراته السابقة، وفي المؤتمر المقبل، وفي صياغة خط حزبنا اليومي وتكتيكاته، لحزبنا وللقوى الوطنية الديمقراطية اللبنانية، حق التدخل في ابداء الرأي فيما يتعلق بتطور النضال الوطني الثوري الفلسطيني، وبالأزمة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وبالصراع الدائر حول هذه الأزمة. وفي هذا تأكيد لحقنا في تحديد الموقف الصحيح مما يتركه من تأثير على مجرى النضال في بلدنا الوضع الذي في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وحول القضية الفلسطينية. فالعامل الفلسطيني في لبنان ليس عاملاً خارجياً، بالمعنى المعروف للعامل الخارجي، بل هو، بمعنى ما، جزء من العوامل الداخلية. ولذلك نعتبر أن دورنا في التعامل مع الوضع الفلسطيني، برمته، في لبنان وخارج لبنان، يصبح مهمة ضرورية لا غنى عنها في صياغة خطنا السياسي، كجزء لا يتجزأ من هذا الخط. وهذا الحق الذي نعطيه لأنفسنا، وهو حق مشروع، لا نعتقد أنه يتعارض، في الشكل، مع حقوق الفصائل الفلسطينية في تكتيكاتها، ومواقفها المختلفة المتناقضة. وفي هذا السياق نعتبر أن الملاحظة التي وردت، من بعض رفاقنا في الحزب، حول النقص في تحديد موقفنا من الأزمة في منظمة التحرير الفلسطينية والحلول المقترحة، أو التي ينبغي أن نقترحها نحن، هي ملاحظة صحيحة. وهنا لا بد من القول بأن أزمة منظمة التحرير الفلسطينية هي، من حيث الجوهر، من نفس طبيعة الازمة التي تمر فيها حركة التحرر الوطني العربية، وإن كانت تتسم بخصوصيات مميزة باعتبارها حركة شعب اغتصبت أرضه وحلّ فيها كيان غريب. فهي أزمة قيادة طبقية برجوازية لحركة ثورية، في جوهرها، وهي تتطلب حلاً جذرياً عن طريق العمل من أجل تكوين البديل الثوري. وفي هذا الصدد نعتبر أن المساعي والجهود المبذولة لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية إنما تكتسب أهميتها وجدواها، فقط، إذا ما قامت، على قاعدة هذا التحديد لطبيعة الأزمة، وليس خارج هذا التحديد. بكلام آخر نحن لا نعترض على تكتيكات أحد، ولكننا نصر على أن النهج الثوري الحقيقي الموصل الى الوحدة الوطنية الثورية الحقيقية هو النهج الذي يتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادتها الطبقية الراهنة، في ظل واقع التشتت الفلسطيني الراهن، وفي ظل اكتساب القضية الفلسطينية الأهمية الراهنة، على أن هذه المنظمة هي موقع السلطة التي ينبغي النضال من أجل تحسين موقفها في النضال اليومي والاعداد لتغييرها، من منطلق وطني ثوري، وفي سياق عملية نضالية. وهذه العملية إنما

ترتكز على تحالف طبقي ثوري يحدد برنامجاً ونهجاً وفكراً وممارسة ثورية للضغط على السلطة، ولكسب الجماهير الفلسطينية لهذا التحالف، والعمل مع هذه الجماهير، وعلى أساس هذا البرنامج، والنهج والفكر والممارسة، من أجل التغيير الديمقراطي في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لكي تصبح، عندئذ، مركز القرار الفلسطيني الثوري الموحد، وأداة النضال لتحقيق الأهداف القومية للشعب الفلسطيني، وانجاز المهمات المطروحة أمام الثورة الفلسطينية. وإننا نقترح أن تضاف الى مشروع التقرير فقرة تتضمن مزيداً من التحديد لطبيعة الأزمة في منظمة التحرير وتصورنا لحلها وذلك على أساس ما أوردناه اعلاه من موقف.

أما فيما يتعلق بالملاحظات التي قدمها الرفاق، في الحزب، حول ممارسات فصائل الثورة الفلسطينية، قبل الاجتياح، وحول تأخر الحزب في اعلان نقد هذه الممارسات، فلا بد من القول أولاً، بأن هذا النقد قد مورس بالقدر الذي كانت تسمح به ظروف المرحلة السابقة التي كان يتحكم فيها، كأمر أساسي، في مواجهة مخططات التحالف المعادي، داخلياً، واقليمياً، وعالمياً، تأكيد التحالف الكفاحي بين الحركة الوطنية اللبنانية، بكل فصائلها، والثورة الفلسطينية، والممارسة العملية لهذا التحالف. وقد أخذنا على الدوام، بعين الاعتبار، في تقويمنا لمجمل سياسة وممارسات الثورة الفلسطينية، إنها لعبت، خلال وجودها في لبنان، دوراً بالغ الأهمية، ليس فقط في إعادة الاعتبار للشخصية الفلسطينية المستقلة، وفي تعميق الاهتمام العربي والدولي، الشعبي والرسمي، بالقضية الفلسطينية، بل في الاسهام في تعميق كفاحية الشعب اللبناني، وفي النضال ضد المشروع الكتائبي - الفاشي، وفي مفاقمة أزمة النظام السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي اللبناني. وهي تكتسب، بذلك، بحق، موقعاً متميزاً في حياة وتطور الحركة الوطنية الثورية في لبنان، وفي قلب جماهير الشعب اللبناني. ونقدنا للممارسات السلبية ينطلق من أن هذه الممارسات، التي تفاقمت عشية الاجتياح، كانت قد بدأت تمارس فعلاً معاكساً للدور البالغ الأهمية الذي لعبته في صفوف اللبنانيين، بشكل خاص، وحتى في صفوف الجماهير الفلسطينية، فضلاً عن الدور السلبي الذي مارسته في تعطيلها لدور الحركة الوطنية اللبنانية، وبروز ظاهرة المساومة عند قيادتها، بشكل خطير، في التعامل مع المشاريع التي كانت تطرح من قبل الرجعية العربية والدوائر الامبريالية، بهدف إثارة النزاعات والصراعات في داخلها، وضرب وحدتها وإضعاف تحالفاتها، العربية والدولية. وهو النهج اليميني الذي كان يمهد، عملياً، لحالة التراجع الخطيرة التي تعيشها اليوم القضية الفلسطينية على جميع الصعد. وقد أشرنا في مشروع التقرير الى مواقفنا اللاحقة خلال الاجتياح وحصار بيروت، وبعد خروج المقاتلين وقيادة الثورة من بيروت حتى الآن، من كل ما جرى ويجري داخل الثورة الفلسطينية، بما في ذلك الدور الذي مارسناه من أجل منع أو تأجيل الانقسام والعمل، قدر الامكان، على تصحيح المسار، ومنع الانحراف اليميني، دون أن نتمكن من تحقيق هذا الطموح. وفي ذلك كنا نمارس فعلاً ثورياً لبنانياً وعربياً. وفي بعض الحالات كنا نشعر أننا فلسطينيون أكثر من بعض الفلسطينيين في الحرص على الثورة وعلى صيانتها وصيانة خطها الثوري، وكفاحها المتعدد الأشكال، وخاصة الكفاح المسلح من أجل تحقيق أهدافها. لكننا نعتبر ان ما ورد من ملاحظات من قبل بعض الرفاق حول الفقرة المتعلقة بظروف خروج قيادة الثورة من بيروت إنما هي ملاحظات تستوجب الأخذ بها، وتدقيق موقفنا وتوضيحه، وإزالة ما يبرز من غموض حوله، وقول ما ينبغي قوله من حقائق حول هذا

الموضوع. كذلك نعتبر الملاحظة التي وردت حول الفقرة المتعلقة بتحميل جزء من المسؤولية لقيادة الثورة عن مجازر صبرا وشاتيلا، بفعل خروج هذه القيادة بالشكل المعروف من بيروت، وإخراج قواتها منها، تحت شعار حماية المخيمات، هي ملاحظة صحيحة. فمن غير الجائز أن نحمل القيادة الفلسطينية، في تلك الظروف الصعبة، رغم قناعتنا بأن نهجها كان خاطئاً، مسؤولية ما عن هذه المجازر التي قام بها عدو حاقد، هو العدو الاسرائيلي المحتل وعملاؤه في القوات اللبنانية.

ننتقل الى الملاحظات الخاصة بالعلاقات اللبنانية - الفلسطينية، وأساسها في الماضي والحاضر، ونظرتنا الراهنة لها في ضوء ما يجري من صراع مدمر يتجسد الآن في حرب المخيمات، وما يترافق معها من استمرار في الأزمة داخل منظمة التحرير، ومن سياسة عدمية يمارسها عرفات في نهجه التدميري للقضيتين الفلسطينية واللبنانية، وفي ظل تفاقم ردود الفعل على هذا النهج الذي يشكل استمراراً لموقف سابق على الاجتياح ازاء الوجود الفلسطيني، في الأساس. وهو نشأ بسبب الممارسات الخاطئة، لا سيما في منطقة الجنوب. وقد شجعت الدوائر الرجعية في لبنان وفي بلدان المنطقة وكذلك اسرائيل، مباشرة وعبر عملائها، والدوائر الامبريالية، هذه المظاهر المختلفة للتناقض بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، والقضيتين الوطنيتين اللبنانية والفلسطينية. ويتحمل مسؤولية أساسية في حرب المخيمات المتكررة نهج الانحراف اليميني من جهة، وبعض القوى اللبنانية، في الجنوب وفي المناطق التي تحيط بالمخيمات، وبشكل خاص بعض الأوساط في حركة أمل. ومن أخطر ما أدى، ويؤدي اليه هذا التناقض، لا سيما في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لقسم من أراضي الجنوب اللبناني، أنه يضع الجنوبيين، بخاصة، وقسماً كبيراً من اللبنانيين، وهم ضحايا الاحتلال والعدوان الاسرائيليين والمشروع الكتائبي - الفاشي، في مواجهة اشقائهم الفلسطينيين، في حرب مدمرة ليست في مصلحة أحد، بل هي بما تسفر عنه من نتائج، كل يوم، تؤدي خدمة مباشرة لقوى التحالف المعادي للشعبين اللبناني والفلسطيني، ولمطامحهما في التحرر والتقدم. فجماهير الجنوب كانت، على الدوام، قوة نضال وكفاح، عبر عشرات السنين، في مواجهة قمع السلطات المختلفة للبرجوازية المحلية، والامبريالية، والاقطاع والعدوان الاسرائيلي. وكانت قوة دعم ثابتة للحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية وللثورة الفلسطينية في كل مراحل كفاحهما منذ البدء. ولذلك كان موقفنا واضحاً في التصدي لهذه الظاهرات السلبية واقترحنا، في كل المناسبات، منذ الاجتياح وخلال الحصار وأثناء معركة تحرير بيروت وما بعدها، بما في ذلك في جبهات القتال المتعددة، في جبهة المقاومة الوطنية ضد الاحتلال، وفي جبهة القتال لتحرير الجبل وجبهة تحرير بيروت والضاحية، وفي متابعة المعركة بعد تحقيق الانتصار باسقاط اتفاق ١٧ أيار، وطرد المارينز، وقوات الحلف الأطلسي الأخرى، من لبنان، اقترحنا أن تتحدد العلاقة الوطنية اللبنانية - الفلسطينية على الأسس والمبادىء التي أشرنا اليها آنفاً. ورأينا من الضروري أن لا يتحكم، في تحديد هذه العلاقات، ما رسخ من سلبيات ممارسة الثورة الفلسطينية، بل تجاوز هذه السلبيات لتحديد هذه الأسس والمبادىء في العلاقة، مع الأخذ في الاعتبار، في صياغة خطة العمل المشتركة، هذه السلبيات وإزالة أسبابها من الأساس، وايجاد الشروط لمنع تولدها من جديد وتكرارها. وهذا ما أشار اليه مشروع التقرير، في أكثر من مكان، في الحديث عن الثورة الفلسطينية والعلاقة معها، وما أكده، منذ عام ١٩٨٤، البيان المشترك بين حزبنا وبين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وما يتأكد اليوم في

الوثائق الرسمية الصادرة عن هيئات الحزب، المكتب السياسي واللجنة المركزية، وما صدر **ويصدر** من مواقف على لسان الأمين العام للحزب وسائر أعضاء القيادة. وهذه الشروط والأسس والمبادىء التي نتمسك بها إنما تتلخص بالآتي:

أولاً، إن القضية الفلسطينية هي قضية الوطنيين اللبنانيين جميعاً من حيث كونها قضية قومية لكل الشعوب العربية.

ثانياً، إن للشعب الفلسطيني حق الكفاح المشروع، بما في ذلك بالسلاح، من أجل الدفاع عن قضيته في أماكن وجوده كلها في مناطق الاحتلال، وفي مناطق اللجوء على حد سواء.

ثالثاً، إن لبنان هو واحدة من دول المواجهة التي للفلسطينيين وجود كثيف فيها وحق مشروع في الكفاح، انطلاقاً منها.

رابعاً، إن لهذا الوجود الفلسطيني، السياسي والعسكري، شروطاً لا غنى عن الالتزام بها، تتحدد في أن يكون هذا الوجود مرتبطاً بالمهمات الوطنية، الديمقراطية، اللبنانية، وغير متناقض معها، وأن يكون النشاط السياسي والعسكري تحت قيادة الحركة الوطنية الديمقراطية اللبنانية. وفي ذلك اعادة اعتبار للحقيقة في موضوع العلاقة الوطنية اللبنانية - الفلسطينية ونقض لما كان سائداً قبل الاجتياح ومنع لتكراره.

استناداً الى هذه المبادىء، والى كل ما أوردناه من تحليل وتحديد لموقع القضية الفلسطينية في نضالنا الوطني اللبناني، نعتبر أن الملاحظة التي ورد ذكرها حول مسؤولية الوجود الفلسطيني في تفجير الحرب الأهلية غير دقيقة وغير موضوعية. والصحيح أن أزمة النظام كما أوردناه في القسم الرابع من مشروع التقرير، وفي وثائق المؤتمر الرابع، كانت متفجرة في شتى المجالات، بما في ذلك في المسألة الوطنية والقومية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، على وجه التحديد، وبالصراع العربي الاسرائيلي بشكل عام. أما الثورة الفلسطينية فقد لعبت دور عامل تفجير اضافي وعامل تسريع وتنشيط.

أما الملاحظة المتعلقة بالاعتراض على أن يكون نشاط الثورة الفلسطينية في لبنان مرهوناً بارتباطها بالحركة الوطنية الثورية اللبنانية، وتحت قيادتها، استناداً الى أن هذه الحركة غير موحدة في المرحلة الراهنة، فهو اعتراض مرفوض انطلاقاً من اعتبارين: أولهما، أن الحركة الوطنية موجودة، أساساً، في شخص حزب الطبقة العاملة، أياً كان وزنه وتأثيره ودوره، موجودة في شخص احزاب وطنية ديمقراطية عريقة لها وجودها ودورها، ولا يقلل من أهمية وجود هذه الحركة الشكل الذي يتخذه التحالف بين اطرافها في مرحلة أو في أخرى. ثانيهما، إن لبنان ليس مجرد ساحة يحق لأي كان أن يستخدمها في نشاطه. بل هو بلد عربي مستقل له شعب وله قضية وله حركة وطنية ثورية تكافح بشجاعة، منذ سنين طويلة، من أجل انجاز مهام وطنية ديمقراطية، وتمارس دورها الفعال، في قلب الحرب الأهلية، ضد كل الظاهرات المرضية التي كانت في أسباب قيامها، وتقود، في شكل نموذجي من النضال المسلح والجماهيري، حركة مقاومة من أجل تحرير الأرض من الاحتلال الاسرائيلي.

ونعتقد في ضوء هذا التحليل للواقع القائم، الذي تعيشه الثورة الفلسطينية وجماهير

الشعب الفلسطيني خارج فلسطين، وفي ظل الأزمة التي تزداد تعمقاً داخل الثورة الفلسطينية، وازدياد التعقيدات والصعوبات أمام نضالها وأمام آفاق هذا النضال، نعتقد أنه لا بد من أن تتوجه كل القوى الوطنية الفلسطينية، وكل المؤسسات الفلسطينية، ولا سيما القوى الديمقراطية، في سياساتها وخططها الآنية والمستقبلية، بمزيد من الوضوح، نحو الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة. فما يجري في الأراضي المحتلة من خطط صهيونية ورجعية وما تقوم به الجماهير الفلسطينية هناك من مواجهة لهذه الخطط، ومن أشكال نضال متنوعة، تزداد فيها الكفاحية وصولاً الى أشكال من العنف متعددة، كل ذلك يشير الى أن الامكانيات لاطلاق وتطوير حركة وطنية جماهيرية داخل الأراضي المحتلة هي إمكانيات حقيقية. وتؤكد الانتفاضات المتتالية وجودها. الا أننا لا نرمي، من وراء ذلك، الى التقليل من الاهتمام بالجماهير الفلسطينية، خارج الأرض المحتلة. بل ما نريد التأكيد عليه هو ايجاد نوع من التوازن الصحيح، في التوجه الى الجماهير الفلسطينية، من أجل وضع حد لسياسة الاستهتار التي تظهر في نهج الانحراف اليميني ازاء الجماهير الفلسطينية في مناطق الشتات، ولا سيما في لبنان. وهذه السياسة تجعل أكثر فأكثر هذه الجماهير الفلسطينية معزولة، بشكل ما، عما يجري في الأرض المحتلة، في همومها اليومية والمستقبلية، مما يشكل خطراً على وجودها بين جماهير البلدان العربية، ولا سيما اللبنانية، وعلى ارتباطها بالقضية الأساس قضية العودة الى الوطن وتقرير المصير فيه وإقامة الدولة الوطنية المستقلة.

أما فيما يتعلق بالسؤال حول معركة تحرير طرابلس من الظلامية، التي شارك فيها حزبنا مع الأحزاب الديمقراطية الأخرى، بأنها كانت موجهة ضد فريق من الفلسطينيين، فهو طرح غير دقيق. ذلك أن عملية التحرير هذه لمدينة طرابلس انما كانت تستهدف استعادة هذه المدينة الى موقعها الوطني والقومي والى تقاليدها الديمقراطية، والقضاء على تلك الظاهرة الظلامية التي غيرت وجه المدينة وافقدتها كل ما تميزت به في تاريخها الطويل وجعلتها تعيش في ظل سلطة من القمع المتعدد الأشكال ومن التخلف ومن الصراعات المدمرة. وهذه السلطة انما نشأت بالأساس بتشجيع وبمساعدة وباسهام مباشر من القوى الفلسطينية المرتبطة بنهج الانحراف. وكذلك فإذا كان تحرير طرابلس قد انهى هذه السلطة الظلامية، فإنه قد وضع حداً لهذا الاتجاه العربي الذي تجسد في موقف قوى الانحراف اليميني الفلسطينية في هذه المدينة.

IV

- القضية الرابعة، تتعلق بالموقف من العلاقات مع سوريا. وقد برزت ملاحظات عند بعض الرفاق في حزبنا، وعند قوى حليفة وصديقة، وفي أوساط بعض المثقفين، ترجع بتحليلها الى أحداث عام ١٩٧٦ المؤسفة لتستنتج بأن الدور السوري في لبنان إنما يستهدف منع انتصار المشروع الوطني الديمقراطي في لبنان، واخرى تعتبر أن أي حل للأزمة اللبنانية من خلال التحالف مع سوريا لا يمكن الا أن يكون محكوماً بسقف الموقف السوري، وثالثة تعتبر أن استمرار الأزمة في لبنان، والطفرة الطائفية المتفاقمة، والصراع بين الطوائف، وتردي أوضاع المناطق الوطنية، إنما يتحمل مسؤوليتها عدم الحسم في الموقف السوري. وينطلق اصحاب هذه الملاحظات الأخيرة من أن لدى سوريا القدرة لكن

ليس عندها الرغبة في حسم الأمور، بل على العكس، تعمل لانضاج ظروف **الانهيار الكامل** في الوضع اللبناني، لوضع اليد على لبنان، عن طريق لجوء اللبنانيين بكل طوائفهم وقواهم السياسية اليها، لتكون المنقذ الوحيد، ولتفرض الحل الذي تراه والمنسجم مع مصالحها بالذات. الى ذلك انتقد قسم من الرفاق، في حزبنا، وفي القوى الحليفة والصديقة، موقفنا من العلاقات المميزة مع سوريا، وطرحنا المبكر لموضوع الوحدة معها. وانتقد آخرون الموقف السوري في مواجهة الاجتياح، وموقفنا الذي اعتبروه مبرراً للتقصير في ذلك الموقف. وانتقد آخرون التجاوزات التي يقوم بها بعض الأجهزة السورية في لبنان، في بعض التفاصيل، وفي العلاقات مع القوى السياسية ومع الناس، وموقفنا الصامت عن هذه التجاوزات. ويقارنون هذا الصمت عن التجاوزات السورية، وصمتنا عن مجمل سلبيات الدور السوري في لبنان، بصمتنا إزاء تجاوزات الفلسطينيين قبل الاجتياح وسلبيات وجودهم آنذاك...

وإذ يذهب البعض الى حد مطالبتنا بموقف سلبي من الوجود السوري والدور السوري، فإن الأكثرية الساحقة تدعو الى توجيه الانتقادات الى المواقف السلبية في الممارسات السورية من موقع التحالف ومن موقع الحرص على توطيده.

أما فيما يتعلق بالأنظمة العربية، فينتقد بعض الرفاق الطابع التعميمي في موقفنا من هذه الأنظمة. ويعتبر أصحاب هذا الانتقاد أنه من الخطأ الكلام عن أنظمة بشكل عام، لأن هناك أنظمة رجعية وأنظمة وطنية. وينتقد البعض الآخر موقفنا الايجابي الشامل من الأنظمة الوطنية، ولا يعتبر التحفظات الواردة في مشروع التقرير كافية.

في جوابنا على هذه الملاحظات لا بد من الانطلاق من بعض المسلمات التي نعتبر، كشيوعيين لبنانيين، وكثوريين عرب، أنه ينبغي أخذها في الاعتبار في أي تحليل للوضع القائم في كل بلد عربي، وفي علاقات التبادل من التأثر والتأثير بين هذه الأوضاع بعضها مع بعض. فليس صحيحاً أن بمقدور الحركة الوطنية الثورية في لبنان، وفي فلسطين، على وجه الخصوص، أن تضع خطها السياسي بشكل مستقل عن بعض العوامل العربية الخارجية التي تتخذ في لبنان، بنوع خاص، وفي فلسطين أيضاً، طابع وسمات العامل الداخلي، بإيجابيات هذا العامل وسلبياته. فالواقعية في النضال الثوري شرط من شروط هذا النضال، والا يصبح نضالاً خارج الزمان والمكان، وخارج ظروفهما. وتدلنا التجارب المريرة، التي نعيشها في بلادنا، لا سيما في هذه الأيام، كم هو خطير ومدمر تجاوز هذه العوامل الموضوعية. ومن الخطأ الرد على هذه الحقيقة بالتأكيد النظري على استقلالية القرار الوطني بالمطلق. فالاستقلالية، هنا، دائماً نسبية.

من هذا المنطلق ننظر الى احداث عام ١٩٧٦. ونعيد تأكيد ما جاء في وثائق المؤتمر الرابع للحزب، وفي وثائق اللجنة المركزية، ولا سيما تقرير اجتماع شباط ١٩٧٧.

أما فيما يتعلق بالاستنتاج الذي يستند أصحابه الى احداث عام ١٩٧٦، لطرحه حول أن الدور السوري اليوم يكرر ما حصل عام ١٩٧٦، في شكل مختلف وفي ظروف مختلفة، فهو في تقديرنا، استنتاج خاطىء. يؤكد ذلك ما جرى ويجري من التقاء موضوعي، وعملي، بين الأهداف التي تطرحها القيادة السورية فيما يتعلق بتحرير لبنان من كل أشكال الارتباط باسرائيل والمشاريع الامبريالية، عبر الاحتلال المباشر وعبر القوى المرتبطة

باسرائيل وبالغرب الامبريالي، وبين ما تطرحه القوى الوطنية والديمقراطية في لبنان من أهداف مشابهة. وليس هذا الالتقاء عفوياً. ولا يمكن أن يكون كذلك، في ظل احتدام الصراع بين الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية ـ الرجعية التي تستهدف، في آن معاً، لبنان وحركته الوطنية، والثورة الفلسطينية، وسوريا، من جهة، وبين هذا التحالف الوطني، بين هذه القوى الثلاث المعادية للامبريالية ولمخططاتها ومشاريعها، من جهة ثانية. بل إن هذا الالتقاء يتأكد حول ما نعتبر أنه مهمة أساسية بالنسبة للوطنيين اللبنانيين وهو الوصول الى تحديد وتأكيد هوية لبنان العربية من أجل الوصول، في ضوء ذلك، وعلى أساسه، الى اضعاف العامل الاسرائيلي الى الحد الذي يكف معه هذا العامل عن ممارسة تأثيره المدمر للبنان، المباشر وغير المباشر. وأهمية هذه المسألة تكمن، على وجه التحديد، في أنه بمقدار ما تتأكد هوية لبنان العربية، يصبح كيان لبنان المستقل أكثر وضوحاً وثباتاً ـ دون أن ينفي ذلك ارتباط لبنان بأفق الوحدة العربية ـ باعتبار أن الاتفاق على هذه الهوية هو أحد الشروط الأساسية لاستعادة لبنان وحدته على أساس ديمقراطي لا طائفي. اذن العامل السوري في لبنان، أياً كان تقديرنا لسقف الموقف السوري بالنسبة لتطور لبنان وتحقيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية فيه، هو عامل بالغ الأهمية، مؤثر بشكل ايجابي، من حيث الأساس، في موضوع التحرير من الاحتلال، ومن مفاعيل العامل الاسرائيلي، وتقليص تأثير الدور الامبريالي المباشر على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ودولة.

أما المشروع الوطني الديمقراطي فليس صحيحاً أن يكون مرتبطاً، بالتحديد، بالدور السوري أو غير السوري، أياً كان تقويمنا لهذا الدور في ظروف الأزمة الراهنة، بل هو شأن القوى الوطنية والديمقراطية من حيث الأساس. وطبيعي أن يكون نضالنا هذا، من أجل التغيير الديمقراطي في لبنان، جزءاً من نضالنا ونضال كل القوى الثورية العربية من أجل التغيير الثوري والوحدة القومية. ومن الطبيعي أن يتأثر هذا النضال بكل ما يجري في البلدان العربية، بسلبياته وايجابياته، لا سيما ما يجري في سوريا وعلى الساحة الفلسطينية.

وفي الجواب على الملاحظة المتعلقة بقدرة سوريا على الحسم وعدم رغبتها في ذلك فاننا نعتقد أنّ سوريا لا تمتلك، في ظروف تعقيدات الوضع اللبناني والانقسامات الطائفية، وفي ظل الحرب الأهلية وتماديها ووجود الاحتلال الاسرائيلي على قسم من الأرض، وتحول لبنان الى مركز نشاط العديد من القوى الاقليمية والدولية بفعل هذا الوضع المعقد، لا تمتلك القدرة على وضع خطة واضحة وشاملة ومتكاملة من أجل اخراج لبنان من أزمته، ولو بالحدود الدنيا، مما يطمح اليه الوطنيون والديمقراطيون اللبنانيون بمعزل عن رغبة الوطنيين اللبنانيين، وقدرتهم، ودورهم... وقد تجسد هذا الواقع بالنسبة لقدرة سوريا في سلسلة من الاتفاقات التي رعتها القيادة السورية، وأهمها الاتفاق الثلاثي، التي تمكنت القوى المعادية من ضربها كلها، وحالت دون تحقيقها. وبالتأكيد فإن من بين الأسباب التي أدت، وتؤدي، الى فشل هذه الاتفاقات هو أنها كانت تتضمن بعض عناصر فشلها، سواء في شكل اقرارها، أو في القوى التي ارتبطت بها حصراً، أو ببعض مضامينها. وهذا أمر يؤكد وجود اختلاف في التقدير حول القوى والظاهرات والقضايا بين بعض القوى الوطنية والديمقراطية وبين سوريا في اطار التحالف الأساسي القائم بينهما. وهذا أمر طبيعي، ويجري نقاشه، على الدوام، بصراحة ورفاقية، في كل اللقاءات التي تجري سواء في دمشق

أو في بيروت. ولا بد من الاقرار، بأن المناطق التي تتحمل فيها القوات السورية مسؤوليات الأمن، تتمتع بقسط كبير من الأمن ومن حرية النشاط السياسي الحزبي والنقابي الديمقراطي المتعدد الأشكال.

أما فيما يتعلق بالفكرة التي طرحها بعض الرفاق والأصدقاء حول رغبة سوريا في السيطرة على لبنان، فنعتقد أن طرح هذه الفكرة بهذا الشكل يحتاج الى تصويب. فسوريا ذات نظام يقوده حزب وحدوي لا يخفي طموحه الى تحقيق وحدة قومية شاملة لبلدان الأمة العربية وبالأولوية البلدان التي تشكل في موقعها الجغرافي وفي العلاقات التاريخية بينها أساساً لوحدة اقليمية هي بلدان سوريا ولبنان والأردن وفلسطين. ولذلك فإن قيادة حزب البعث تتعامل مع القضايا الوطنية في كل بلد عربي، وبالأخص في لبنان والاردن وفلسطين مباشرة أو عبر منظماتها القطرية في هذه البلدان، على أساس انها معنية بتطور هذه البلدان، وتطور الحركة الوطنية فيها على نفس المستوى لدى الفصائل الوطنية الأخرى في هذه البلدان. من هنا المشروعية التي يعطيها البعثيون لأنفسهم في التعاطي مع هذه القضايا، حتى من موقع السلطة، كما هو الحال الآن في ظل سيادة نظام يقوده هذا الحزب القومي. ولا يلغي هذا الحق الذي يعطيه حزب البعث لنفسه، من موقع قومي، الاختلاف مع القوى الوطنية والديمقراطية في هذا البلد العربي أو ذاك بما في ذلك لبنان وفلسطين. غير أن الدور السوري، كثيراً ما يجنح في التطبيق الى القفز فوق العامل الوطني اللبناني، فينتج عن ذلك اضعاف للعامل الوطني اللبناني وللدور السوري في آن.

وإذ نؤكد على هذه الحقائق، فإننا نرى أن الانطلاق من التحديد الخاطىء لها، من أجل تحميل السوريين في لبنان مسؤولية استمرار الحرب والقتال والدمار، هو انطلاق خاطىء وفيه الكثير من التجني. ولسنا نريد بذلك أن نبرر بعض سلبيات الوجود السوري وتجاوزات بعض الأجهزة في العلاقة مع الأوضاع اللبنانية. ونحن نرى أن الملاحظات التي تطالب بانتقاد هذه التجاوزات وهذه السلبيات من موقع التحالف هي ملاحظات صحيحة.

أما الملاحظة المتعلقة بموقف القوات السورية التي كانت في لبنان خلال الاجتياح، التي أبداها بعض الرفاق والاصدقاء، فهي ملاحظة مجتزأة. وقد جاء في مشروع التقرير تفسير لهذا الموقف من جميع وجوهه. وقد أخذنا بعين الاعتبار في مشروع التقرير، في الاشارة الى هذا الموضوع، أن في أساس هذا الموقف عدم تقدير صحيح لحجم الاجتياح ولكامل أهدافه، الأمر الذي جعل القوات السورية في حالة من عدم الاستعداد للمواجهة، واتخاذ الموقف الذي لا يقود الى المغامرة الخطيرة العواقب. علماً بأن هذه القوات قد شاركت في صمود بيروت وفي الدفاع عنها كما خاضت معارك كبرى هامة في الجبل وفي البقاع الغربي. وقد جرت الاستفادة من دروس الاجتياح في المواقف التي اتخذتها القيادة السورية، بعد الاجتياح، في تعزيز القدرة القتالية والتسليحية للقوات المسلحة السورية بمساعدة الاتحاد السوفياتي البالغة الأهمية. وانعكست هذه التغيرات في مساهمة هذه القوات في الدفاع عن لبنان ضد القوات الاميركية وقوات الحلف الأطلسي، واسقطت أول طائرات اميركية، بعد الفيتنام في لبنان. اضافة الى الدعم الذي قدمته سوريا الى المقاومة الوطنية اللبنانية والقوى الوطنية اللبنانية في مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي، وللمشروع الكتائبي ـ الفاشي وإسهامها في إسقاط اتفاق ١٧ أيار. ان علاقة التحالف التي تربطنا بالقيادة السورية الراهنة إنما تقوم على أسس ومبادىء يحددها موقعنا وموقفنا الطبقيين،

وفكرنا الثوري ويحددها، في الوقت ذاته، حرصنا على تطور العملية الثورية في لبنان وعلى الصعيد القومي العام.

يبقى أن نجيب على مسألتين اخيريتين هما موضوع الوحدة مع سوريا وموضوع العلاقات المميزة معها. فيما يتعلق بموضوع الوحدة فقد طرحناه في فترة كان يحتدم فيها النقاش حول الدور السوري في مساعدة لبنان في تحريره من الاحتلال الاسرائيلي واستعادة وحدته وفي تثبيت هويته العربية. ولم يكن الهدف من طرح هذا الشعار، في ذلك الحين، الانخراط فعلاً في وحدة دستورية مع سوريا، رغم أننا نؤمن، من موقعنا القومي الثوري، بالوحدة العربية وبأي صيغة ثورية وديمقراطية للوحدة، بين بلدين أو أكثر من البلدان العربية. لأننا نعتبر أن طرح مشروع وحدة بين لبنان وسوريا غير واقعي في ظروف لبنان المعقدة الراهنة. انما كان القصد من طرح فكرة الوحدة التأكيد أن مستقبل لبنان لا يمكن الا أن يرتبط بالبلدان العربية وبسوريا تحديداً لأسباب تاريخية وجغرافية وانسانية واقتصادية. وهو أمر يرتدي أهميته الخاصة، كما أشرنا الى ذلك آنفاً، وفي النضال الوطني لتحرير لبنان من العامل الاسرائيلي الذي مارس، خلال عقود، تأثيراً سلبياً بالغ الخطورة، سنظل نعاني منه ربما لفترة طويلة، اذا لم يحصل القطع مع هذا العامل، في ظل اجماع لبناني سياسي وشعبي، من منطلق وطني وقومي في آن.

وفي هذا السياق رأينا في مشروع التقرير تحضيراً للمؤتمر الخامس أن نعالج هذا الموضوع من خلال:

«تأكيد عروبة لبنان، هوية والتزاماً، عبر أحداث تغيير جذري في النظرة الى الكيان اللبناني، تلغي عنه كل مفهوم انعزالي معاد للعروبة، وتؤكد هوية لبنان القومية، والعمل الدؤوب لتحقيق موجبات الانتماء العربي، في المجالات كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية، وايلاء العلاقة العضوية والمصيرية المميزة مع سوريا أولوية خاصة، والعمل على تطوير العلاقة هذه نوعياً بحيث يجري تجسيدها في اتفاقيات تنسيقية وتكاملية تشمل مختلف الميادين وتساهم في وضع البلدين على طريق الوحدة، كجزء من النضال في سبيل الوحدة العربية الشاملة، والالتزام بالقضايا التحررية القومية للبلدان العربية، وبخاصة قضية فلسطين، وانتهاج سياسة تتوافق مع مصلحة حركة التحرر الوطني العربية»...

ان التوقف عند العامل الفلسطيني والعامل السوري وكذلك العامل الاسرائيلي، كعوامل خارجية تتخذ صفة ومضمونا قريبين من العوامل الداخلية، انما يؤكد ما جاء في مشروع التقرير من ان لبنان وثيق الارتباط بالوضع العربي وبقضاياه ليس لاسباب طارئة، سياسية واقتصادية وعسكرية فقط، ولا لاسباب جغرافية فقط، ولا لاسباب تاريخية وثقافية فقط، ولا من حيث الموقف القومي العام فقط، بل لكل هذه الاسباب مجتمعة بما فيها من ترابط، وتأثير متبادل. وبهذا المعنى، انطلاقا من هذه الحقائق، نظرنا الى طبيعة العلاقة بين ازمة لبنان وازمة المنطقة ولم نجزم، مثلما يفعل آخرون، لا في القول ان الازمة اللبنانية ستظل قائمة ما دامت الازمة في المنطقة قائمة، ولا في القول بانه من الممكن حل زمتنا بمعزل عن حل الازمة في المنطقة. والصحيح في تقديرنا ان من الممكن للحل الوطني لديمقراطي الذى اطلنا في شرحه في مشروع التقرير، واجبنا على الاسئلة المتعلقة به في هذا

التقرير، من شأنه ان يحل جانبا من ازمة لبنان ويبقى المتعلق منها بازمة المنطقة بما يشبه حالة البلدان العربية الاخرى التي تربطها بهذه الازمة ظروف شبيهة لظروف لبنان. **فالقول** بعكس ذلك من شأنه ان يعطي للقضية اللبنانية صفات ومضامين القضية الفلسطينية، وهذا غير صحيح.

V

القضية الاخيرة في الملاحظات حول الوضع العربي تتركز على النقص في مشروع التقرير فيما يتصل بتحليل راهن للاوضاع السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية في البلدان العربية. وهو نقص متعمد في المشروع. لان تحليل الاوضاع السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية ينبغي ان يأخذ في الاعتبار اخر المستجدات، وهو تعبير عن وقائع ومعطيات، ولا يتضمن قضايا بحاجة لطرحها على النقاش. وسوف يضاف الى القسم الخامس من التقرير تحليل وافٍ عن الاوضاع الراهنة في البلدان العربية. وهو سيتضمن، بشكل خاص، موقفنا من الوضع في المنطقة والمشاريع التي يجرى تداولها حول ازمة الشرق الاوسط لجهة رفض المشاريع الامبريالية منها والتمسك بالاقتراح حول الدعوة الى مؤتمر دولي وتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد له، وهو الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي ويكتسب المزيد من التأييد يوماً بعد يوم.

ولا بد من التوقف في هذا الفصل من التقرير عند الحرب العراقية ـ الايرانية والتأثير الذى مارسته وتمارسه في الوضع العربي ولا بد من التوسع في الحديث عن الوضع في داخل اسرائيل بالارتباط مع نتائج عدوانها على لبنان، وكذلك عن الصهيونية ليس فقط بارتباطها باسرائيل، بل ايضا، بكونها حركة عالمية تشكل جزءا من الامبريالية العالمية وفي خدمة اهدافها.

قضايا دولية

لم يثر القسم الخاص بالوضع الدولي من مشروع التقرير، ما أثارته الأقسام الأخرى من نقاش. فقد ركز هذا القسم على أبرز القضايا في الوضع الدولي الراهن. وتناول القسم الأول من مشروع التقرير، في معرض الحديث عن الظروف الدولية التي جرى في ظلها العدوان، ماله علاقة مباشرة بالوضع اللبناني. وقد قوَّم المناقشون الموقف الاممي الثابت للحزب، وتمسكه بالصداقة مع الاتحاد السوفياتي، والامانة المبدئية في العلاقة مع حزب لينين المجيد، والعلاقات الواسعة التي يقيمها مع القوى الثورية والديمقراطية على الصعيد العالمي، والجهود الكبرى التي يبذلها، من خلال هذه العلاقات الواسعة والمتعددة، للتعريف بقضيتنا الوطنية وسائر القضايا الوطنية والقومية العربية، والاسهام في تنظيم التضامن معها والدعم لها. كما ثمنوا عاليا دوره في الدفاع عن قضية السلم العالمي، بوصفها قضية العصر الأولى، وأكدوا دوره الريادي المتواصل في جعل هذه القضية في صلب قضايانا الوطنية، وتحظى باهتمام أوساط واسعة من قوانا السياسية. كما قوّموا التضامن الذي أبداه، ويبديه، الحزب مع نضال الشعوب من اجل تحررها وتقدمها، في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية.

ومع ذلك فقد طرحت بعض الاسئلة من الشيوعيين اللبنانيين حول بعض القضايا المرتبطة بشكل خاص، بميزان القوى على الصعيد العالمي. بعض هذه الأسئلة تناولت موضوع السباق الحالي على التسلح، وحرب النجوم، واشتداد الهجمة الامبريالية، ومدى تأثير ذلك في تغيير ميزان القوى لغير صالح الحركة الثورية. وطرحت اسئلة اخرى تتعلق بقضية السلم العالمي، والامكانية الفعلية لدرء خطر حرب عالمية. وتناولت بعض الاسئلة التقويم الذي يقدمه مشروع التقرير لحركة عدم الانحياز. فبعض الاصدقاء يعتبر ان المراهنة على حركة غير منسجمة، من نوع حركة مثل حركة عدم الانحياز، لا يتفق مع تحليلنا للصراع الطبقي الدائر على صعيد كل بلد، وعلى الصعيد الكوني. ووجه بعض الرفاق ملاحظات حول الوضع داخل البلدان الاشتراكية، ومصدر الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في بناء الاشتراكية. في حين توقف رفاق آخرون عندما ورد في القسم السادس من مشروع التقرير، حول فكرتين تتعلقان بالبلدان النامية: الأولى، القول إن بعض هذه البلدان، بعد استقلالها، تبحث عن طريق آخر للتطور غير الطريق الرأسمالي، والثانية، تشير الى ان هذه البلدان بعد استقلالها، سلكت، بنسب متفاوتة، طريقاً للتطور

مستقلاً ادى الى حصول تمايز وتناقض بينها وبين الدول الامبريالية، والى نمو وتعزز علاقات التعاون بينها وبين الدول الاشتراكية. ويعتبر اصحاب هذا السؤال ان في هاتين القضيتين ما يحتاج الى تدقيق. وطرحت ايضا اسئلة تتعلق بقمة ريكيافيك والنتائج التي ترتبت عليها، ولا سيما ما تواجهه ادارة ريغن من صعوبات في الوقت الراهن. وهناك اسئلة اخرى تتعلق بالتدقيق في بعض المقولات من نوع مقولة ما فوق القومية وعما اذا كان هذا التعبير، في اللغة العربية، دقيقا ومعبرا عن المضمون الذي يحمله.

فيما يتعلق بميزان القوى العالمي لا نعتقد ان ما حصل ويحصل من تطور في سباق التسلح، بما في ذلك المشاريع المعروفة «بحرب النجوم»، قد اثرت، او من شأنها ان تؤثر في المجرى الصاعد للتطور في صالح الحركة المعادية للامبريالية وللنظام الرأسمالي وللحرب، وكمحصلة لذلك في صالح النضال من اجل انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي. صحيح ان السباق على التسلح قد ترك وسيترك تأثيرات سلبية كبيرة على مجرى التطور هذا، وانه خلق، وقد يخلق، المزيد من الصعوبات الاقتصادية امام الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية، وانه فتح، وقد يفتح، مجالات جديدة امام اشكال متعددة للتدخل الامبريالي، لا سيما الاميركي المباشر، في شؤون البلدان الاخرى، وسوى ذلك من اشكال الهجمة الامبريالية الجديدة على الصعيد العالمي. الا ان ما تتركه سياسة السباق على التسلح داخل اميركا، بالذات، ومجموعة من البلدان الرأسمالية، من آثار اقتصادية واجتماعية ذات طابع تدميري، ومن تناقضات لا تحصى، توقف عند ابرزها مشروع التقرير تشكل بمجموعها كوابح يمكن ان تزداد قوة وتأثيرا مع اتساع النضال من اجل السلم وارتباطه بالنضال من اجل حرية الشعوب وتقدمها، ومن اجل حل المعضلات التي تواجه الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية، الناتجة عن ازمة النظام الرأسمالي وتفاقمها المستمر وشمولها كل جوانب الحياة.

اما فيما يتعلق بالسؤال حول الامكانية الفعلية لدرء الحرب العالمية فيمكن الاجابة عليه بالتأكيد على ان ذلك ممكن بشرط ان تصبح قضية السلم فعلا، قضية البشرية جميعها، قضية الدفاع عن الحياة، وعن منجزات الحضارة، وينخرط فيها الجميع، بكل امكاناتهم، بمعزل عن مواقعهم ومواقفهم الطبقية والسياسية والفكرية. وهذا ينطبق على شعوبنا، وعلى جميع الشعوب التي يبدو، في الشكل، ان نضالها من اجل تحررها، بما في ذلك بالكفاح المسلح، متناقضا مع النضال من اجل السلم. في حين ان هذا النضال هو جزء من النضال من اجل السلم العالمي. وان توفر ظروف تعايش سلمي، على الصعيد العالمي، بين النظامين العالميين من شأنه ان يفسح في المجال امام الشعوب والحركات الثورية، لتحقق اهدافها في التحرر والتقدم. مع الاشارة الى ضرورة اعطاء قضية النضال من اجل السلم العالمي. كقضية مستقلة بذاتها، حيزا حقيقيا في سياسة احزابنا الوطنية والديمقراطية في لبنان، وفي البلدان العربية الاخرى. فخطر الحرب هو خطر حقيقي. ولا بد من فهم اهمية النضال من اجل السلم العالمي، انطلاقا من ادراك هذه الحقيقة. والملاحظة التي أبديت حول ريكيافيك ونتائج ذلك على ادارة ريغن هي ملاحظة صحيحة. ولم يرد في مشروع التقرير شيء، عن هذه القمة ونتائجها، لان هذا المشروع كتب ووزع قبل انعقاد القمة. ولا شك ان هذه القمة ونتائجها بالغة الاهمية. فهي قد اكدت، على ضوء المقترحات التي تقدم بها الرفيق غورباتشوف في الاجتماع، حرص الاتحاد السوفياتي واخلاصه لقضية السلم العالمي، ومصير البشرية، وجديته في السعي لوضع حد لسباق التسلح،

خلاف ترسانة الاسلحة النووية، وسواها من الاسلحة الستراتيجية المدمرة وانسجامه مع وجه الثابت في التقدم بالمبادرات السلمية وما تتضمنه من اقتراحات بناءة وعملية وممكنة تحقيق.

كما اكدت هذه القمة بالمقابل، رعونة الموقف الاميركي، الذي عبر عنه ريغان في صراره على نهجه العدواني، وفي عدم الموافقة على اتخاذ اية خطوة في اتجاه التخلي عن سياسة تسعير السباق على التسلح، ومواصلة العدوان، وتهديد مصير البشرية بالفناء الابادة، بما في ذلك في التراجع عن مواقف سبق ان التزم بها في بداية القمة. وقد كان وقف الاتحاد السوفياتي، الواضح والحازم، في مواجهة هذا الموقف الاميركي الارعن وغير المسؤول، الاثر الكبير في الرأي العام العالمي، وفي داخل الولايات المتحدة بالذات. وقد كان من النتائج المباشرة لقمة ريكيافيك، لهذا التناقض الصارخ بين سياسة الاتحاد السوفياتي المسؤولة في الدفاع عن قضية السلم العالمي وبين سياسة الولايات المتحدة الاميركية المستهترة بمصير البشرية، ان تدهورت الى الحد الادنى، شعبية ريغان وحزبه الجمهوري في الولايات المتحدة الاميركية، ولدى حلفائها. وتجسد ذلك في نتائج الانتخابات النيابية الاميركية حيث فقد الحزب الجمهوري اكثريته في مجلس الشيوخ، وضعف تمثيله في مجلس النواب وبين حكام الولايات. وقد بدأ الرأي العام الاميركي، الذي انجر زمنا وراء ادعاءات ريغان وادارته، يفقد ثقته بهذه الادارة، ويكتشف ان ما يهمها ليس المصالح الحقيقية للشعب الاميركي بل مصالح المجمع الصناعي ـ العسكري الذي يشرف على هذه الادارة الاميركية ويتحكم بسياستها. وليس تمسك ريغان بمشاريع «حرب النجوم» الا رضوخا لمصالح هذا التجمع «الصناعي العسكري» الذي ينتظر ان يكسب مليارات الدولارات من الاستمرار في تنفيذ هذه المشاريع. وقد اشار الرفيق غورباتشوف في تصريحاته بعد فشل قمة ريكيافيك بأن الاتحاد السوفياتي لن يسمح بالتفوق الاميركي. وهو قادر على انتاج سلاح دفاعي اكثر قوة وفعالية واقل كلفة بما لا يقاس، اذا ما استمر تمسك الادارة الاميركية بمشاريعها، ولم تستمع الى صوت العقل. ولا بد للتقرير في صياغته النهائية من ان يعير قمة ريكيافيك ما تستحق من اهتمام.

اما الملاحظة المتعلقة بحركة عدم الانحياز فينبغي التوقف عندها، مع الاخذ في عين الاعتبار ان هذه الحركة، برغم ما فيها من تناقض هو نفس التناقض الذي نشهده على الصعيد الكوني، وداخل كل بلد، بين الرأسمالية والاشتراكية، تلعب دورا مهما في النضال من اجل السلم العالمي، وفي التصدي للعديد من المشاريع والمواقف والخطط الاميركية المعادية لقضية السلم العالمي، والمتناقضة مع حرية الشعوب وامنها. وقيمتها الحقيقية تكمن هنا بالذات. واذا كان مشروع التقرير لم يتوقف عند التناقضات في داخل هذه الحركة، فلا يعود ذلك الى اننا لا نرى هذه التناقضات. وتأكيداً للملاحظة التي وردت ينبغي التوقف عند طبيعة هذه الحركة والصعوبات التي تواجهها.

وليس صحيحا ما ورد حول ان مشروع التقرير لم يتناول صعوبات بناء الاشتراكية. الا انه لم يتوسع في هذا الموضوع. وقد توقف، بشكل خاص، عند النتائج البالغة الاهمية للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، والانتقادات الجريئة التي وجهت من على منبر هذا المؤتمر، في تقرير الرفيق غورباتشوف، وفي خطب المندوبين، الى الاخطاء والممارسات التي أعطت فكرة مشوهة عن الاشتراكية. ولا بد من أن يتضمن التقرير في صيغته النهائية صورة اكثر دقة عن عملية التجديد الجارية في الاتحاد

السوفياتي، وعن المضمون الجديد للديمقراطية الاشتراكية.

اما فيما يتعلق بالسؤال حول البلدان النامية، والبحث عن طريق للتطور غير الطريق الرأسمالي، وعن تزايد التمايز بين هذه البلدان وبين الامبريالية، وتوجهها لعلاقات التعاون مع البلدان الاشتراكية، فلا بد من التذكير بأننا كنا من أوائل الذين اعترضوا، من منطلق ماركسي لينيني، على الموضوعة التي سادت في فترة الستينات، حول التطور اللارأسمالي. وما تجري الاشارة اليه في مشروع التقرير هو مجرد طرح الفكرة حول رغبة بعض هذه البلدان التي تتعمق تبعيتها للامبريالية وللنظام الرأسمالي العالمي، في ان تتحرر من هذه التبعية، دون ان تختار طريق التطور الاشتراكي. وهذه رغبة غير واقعية وتقود الى طريق مسدود، كما اثبتت التجارب العديدة. والاشارة هنا ترمي الى اظهار مأزق هذه البلدان. ومع ذلك لا بد من التدقيق منعاً للالتباس. ويصح نفس الشيء على الفكرة التي ترددت في مشروع التقرير في ما يبدو وكأنه جزم من قبلنا بأن الاتجاه السائد في العلاقة بين البلدان النامية والبلدان الامبريالية هو للتناقض بالمطلق، وان الاتجاه السائد في العلاقة مع البلدان الاشتراكية هو للنمو والتطور. وهذا، بالطبع، غير دقيق. وليس هذا رأينا. ولذلك لابد، ايضا، من التدقيق.

تبقى المسألة المتعلقة ببعض التعابير التي تثير بعض الالتباس والتي تحتاج الى تدقيق، من نوع تعبير ما فوق القومية للدلالة على الشركات ذات الجنسيات المتعددة. والقصد من هذ التعبير هو التمييز بين التعدد في جنسيات هذه الشركات وبين الدور الاساسي للاحتكارات الاميركية فيها. الا ان التعبير الذي استخدمناه لا يعبر عن هذا الحرص بالتمييز. لذلك لا بد من اعتماد المصطلح الاساسي اي مصطلح «المتعددة الجنسيات» أو أي تعبير آخر اكثر دقة.

اختتام اعمال المؤتمر

في الجلسة الختامية التي ترأسها الرفيق ارتين مادويان عضو اللجنة المركزية وأحد مؤسسي الحزب، اعلن الرفيق نديم عبد الصمد نتائج الجلسة الخاصة بانتخاب الهيئات القيادية.

كما ألقى الرفيق جورج حاوي الخطاب الختامي.

وفيما يلي نص كلمة الرفيق نديم عبد الصمد:

ايها الضيوف الكرام،
ايها الرفاق المندوبين،

عقد المندوبون المنتخبون الى المؤتمر جلسة مغلقة. توافر فيها النصاب القانوني، بموجب النظام الداخلي، على اساس ما ورد في تقرير لجنة التفاويض، حيث حضر ٣٥٠ مندوباً من اصل ٣٨٣ مندوبا منتخبين. وقد استمع المؤتمر في جلسته المغلقة الى تقرير لجنة الرقابة المركزية الذي قدمه رئيس اللجنة الرفيق يوسف خطار الحلو، واقر بالاجماع. كما استمع المؤتمر الى تقرير لجنة الترشيحات الذي انتخبها في جلسته الاولى حول عملية انتخاب الهيئات القيادية للحزب، استندت فيه الى الاقتراحات التي وردتها من المصادر الثلاثة للترشيح المحددة في النظام الداخلي وهي الهيئة القيادية السابقة، اللجنة المركزية، ومؤتمرات المنظمات الحزبية والهيئات القطاعية واجتماعات المندوبين المنتخبين الى المؤتمر، والترشيحات الفردية. وقدمت اللجنة اقتراحا معللا الى المؤتمر، حول عدد اعضاء اللجنة المركزية الاصيلين والمرشحين في ضوء توصيات الكونفرانس التنظيمي الوطني التي اقرتها اللجنة المركزية، حول ضرورات العمل الحزبي في جميع ميادين العمل، منظمات حزبية وقطاعات، وحول اختيار الرفاق المؤهلين لتحمل المسؤوليات في هذه الميادين كافة، لا سيما في الظروف الصعبة التي تجتازها البلاد ويواجهها الحزب، وتلك الظروف التي تطرح امامنا مهمات كبيرة ومعقدة.

وبموجب النظام الداخلي للحزب، ولائحة الاجراءات المتعلقة بعقد المؤتمر وانتخاب الهيئات القيادية تقدمت اللجنة بلائحة تضم اسماء المرشحين لعضوية الهيئات القيادية.

وقد جرى الانتخاب بالاقتراع السري، وتم انتخاب الاكثرية الساحقة من اعضاء اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية ولجنة الرقابة المالية المركزية بالإجماع، كما

تم انتخاب بقية الاعضاء بما يشبه الاجماع.

وفيما يلي اسماء الرفاق الذين انتخبهم المؤتمر اعضاء في اللجنة المركزية:

الاعضاء الاصيلون:

١ ـ جورج حاوي،
٢ ـ كريم مروة،
٣ ـ نديم عبدالصمد،
٤ ـ جورج البطل،
٥ ـ خليل الدبس،
٦ ـ الياس عطاالله،
٧ ـ جوزيف ابوعقل،
٨ ـ رفيق سمهون،
٩ ـ غسان الرفاعي،
١٠ ـ فاروق دحروج،
١١ ـ سعدالله مزرعاني،
١٢ ـ ارتين مادويان،
١٣ ـ يوسف خطار الحلو،
١٤ ـ الياس البواري،
١٥ ـ حسين مروة،
١٦ ـ حنا صالح،
١٧ ـ عزيز صليبا،
١٨ ـ جورج هبر،
١٩ ـ علي العبد،
٢٠ ـ محمود الواوي،
٢١ ـ رشيد يوسف،
٢٢ ـ ملحم صليبا،
٢٣ ـ محمود ابو شقرا،
٢٤ ـ موريس نهرا،
٢٥ ـ حسين قاسم،
٢٦ ـ خالد المصري،
٢٧ ـ ماري الدبس،
٢٨ ـ يوسف مرتضى،
٢٩ ـ البير فرحات،
٣٠ ـ سمير سعد،
٣١ ـ زياد صعب،
٣٢ ـ مهدي عامل،
٣٣ ـ خالد حدادة،
٣٤ ـ جهاد شمص،
٣٥ ـ فاروق حداد،
٣٦ ـ فاروق شمص،
٣٧ ـ محيي الدين حشيشو،
٣٨ ـ خليل قوصان،
٣٩ ـ ملحم ابورزق.

الاعضاء المرشحون

١ ـ سناء ابوشقرا،
٢ ـ حبيب فارس،
٣ ـ اقبال سابا،
٤ ـ اديب نعمة،
٥ ـ عيسى الحجيري،
٦ ـ كمال دمج،
٧ ـ محمود المعوش،
٨ ـ نسيم عبدالله،
٩ ـ غسان ناصر،
١٠ ـ اسماعيل ابراهيم،
١١ ـ مشهور ياسين،
١٢ ـ تيريز عبدالنور،
١٣ ـ عبدالله حسونة،
١٤ ـ وليد المصري.

لجنة الرقابة المركزية:

١ ـ يوسف خطار الحلو (رئيسا)،
٢ ـ جورج هبر (نائبا للرئيس)،
٣ ـ بارور برتسيان،
٤ ـ بطرس رزق،
٥ ـ عمر نصار.

وانتخب المؤتمر اعضاء لجنة الرقابة المالية المركزية.

وقد عقدت اللجنة المركزية فور انتخابها اجتماعا برئاسة الرفيق يوسف خطار الحلو حضره اعضاء لجنة الرقابة المركزية ولجنة الرقابة المالية المركزية، انتخبت فيه بالاجماع الرفاق: جورج حاوي، كريم مروة، نديم عبدالصمد، خليل الدبس، جورج البطل، سعدالله مزرعاني، جوزيف ابوعقل، غسان الرفاعي، الياس عطالله رفيق سمهون، فاروق دحروج، اعضاء المكتب السياسي، وانتخبت بالاجماع الرفيق جورج حاوي أميناً عاماً لها والرفيقين كريم مروة ونديم عبدالصمد نائبين للامين العام.

وانتخبت اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية ولجنة الرقابة المالية المركزية في اجتماعها المشترك الرفيقين يوسف خطار الحلو وجورج الهبر رئيسا ونائباً لرئيس لجنة الرقابة المركزية، كما انتخب الرفيق رشيد يوسف رئيسا للجنة الرقابة المالية المركزية.

والان وبعد ان انتهت نقاشات المندوبين في المجالين السياسي والتنظيمي، وانتخبت الهيئات القيادية للحزب فقد بات من الممكن التأكيد بكل اعتزاز على مدى صلابة وحدة الحزب وتماسكه. انها الوحدة الفولاذية التي ميزت كل مسيرته منذ المؤتمر الثاني عام ١٩٦٨ والتي ستمكنه من مواجهة كل الصعوبات والتصدي لكل المهمات التي طرحها المؤتمر بنجاح.

ايها الرفاق،
ايها الضيوف،

خلال هذه الايام الاربعة، التي عشناها معا، في ورشة عمل جاد منتج، حققنا نجاحا كبيرا في انجاز مهمة عقد المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا. ويتسم انعقاد المؤتمر والنجاح الكبير الذي حققه في كافة المجالات في هذه الظروف الصعبة جدا التي تواجهنا شعبا وحزبا، وحركة وطنية، بأهمية استثنائية ليس فقط بالنسبة للحزب الشيوعي اللبناني، بل وايضاً وبالمقدار نفسه للقوى الوطنية اللبنانية الحليفة وفي مقدمتها الحزب التقدمي الاشتراكي، ويعود هذا النجاح الكبير الى الشروط المؤاتية التي وفرّها الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط شخصياً وكذلك الى الجهود التي بذلها الجيش الشعبي (قوات الشهيد كمال جنبلاط)، والشرطة الامنية والادارة المدنية، التي تعاونت في جو من التحالف الرفاقي الصادق مع رفاقنا الشيوعيين، حيث كان من الصعب خلال هذه الايام التمييز بين شيوعي واشتراكي في الحرص على نجاح المؤتمر، ويعبر ذلك أيها الرفاق عن ارقى مستوى في العلاقات الرفاقية التحالفية الوطيدة بين الحزبين».

ويعود النجاح ايضا الى المساعدات الكبيرة والتسهيلات التي قدمتها سوريا

شقيقة بتوجيه ورعاية خاصة من الرئيس حافظ الاسد الامين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد لعب دورا هاما في نجاح المؤتمر، الاحتضان الكبير الحميم الذي لقيه المؤتمر بمندوبيه وضيوفه وكل الذين اسهموا في اعماله المختلفة، السياسية والتنظيمية والادارية والامنية، من اهالي بعقلين ومنطقة الشوف وكل الجبل.

فاسمحوا لي باسم المؤتمر الخامس الحزب الشيوعي اللبناني، وباسم اللجنة المركزية للحزب، ان اتوجه بالتحية والتقدير والشكر الى كل هؤلاء الرفاق والاخوة، لكل ما بذلوه وقدموه من اجل توفير كل ظروف هذا النجاح الكبير الذي حققه مؤتمرنا .

واتوجه باسم المؤتمر الى العاملين في هذه المؤسسة الاجتماعية، مجمع الشوف السياحي، ادارة وعاملين، الذين سهروا معنا وعانوا ما عانينا من مشاق واسهموا بقسط وافر في نجاح المؤتمر، وكذلك الى ادارة وعمال فندق الاوراس والجبل.

واتوجه بالتحية والتقدير الى رفاقنا الشيوعيين الذين عملوا في ظروف بالغة الصعوبة خلال اسابيع، وليس فقط خلال ايام انعقاد المؤتمر، في تنظيم هذا المؤتمر وادارته في كافة مجالات الترجمة والطباعة، وهندسة الصوت والتسجيل والانارة واستقبال ومرافقة الضيوف، وفي السهر على امن المؤتمر وسلامته وعلى امن المندوبين والضيوف وسلامتهم.

كما اتوجه بالتحية والشكر والتقدير الى الصحافة وسائر وسائل الاعلام اللبنانية والعربية والاجنبية من صحافة ووكالات أنباء وإذاعة وتلفزيون التي اسهمت في نقل وقائع المؤتمر والمناخ الذي ساد فيه وجو النقاش الجدي المسؤول الذي تميز به وامنت تغطية وافية لمشاركة الضيوف ممثلي الاحزاب والمنظمات الشقيقة والحليفة والصديقة، في لبنان والوطن العربي والعالم.

ان الانجاز الذي تحقق بفضل كل هذه الجهود هو انجاز كبير وكبير جدا، انجاز لكل الذين شاركوا في نجاح المؤتمر، وسيصبح مؤتمر بعقلين، المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني محطة هامة مميزة وحدثا كبيرا، في مسيرة الحزب النضالية وفي العمل المشترك لكل القوى الوطنية التقدمية اللبنانية، وبخاصة في التعاون والتحالف مع الحزب التقدمي الاشتراكي.

عاش المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي اللبناني.

الكلمة الختامية للأمين العام للجنة المركزية الرفيق جورج حاوي

الرفيق العزيز ارتين مادويان رئيس الجلسة الختامية لمؤتمرنا ومرافق حزبنا منذ تأسيسه حتى اليوم،

ايها الرفاق والاخوة ممثلي القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية والاحزاب الشيوعية والعمالية في العالم،

الرفيقات والرفاق المندوبون،

ماذا عسانا نقول في ختام مؤتمرنا الخامس بعد كل ما قيل طيلة عام بكامله، في الوثائق التحضيرية وفي تقرير اللجنة المركزية وفي نقاشات المؤتمرات التحضرية واجتماعات المندوبين، والندوات المحلية والدولية، وبعد ثلاثة ايام كاملة من النقاش الغني والصادق؟.. بالطبع لسنا هنا لنضيف اشياء جديدة، ولا لنكرر تقريرنا امام المؤتمر. فقد اقر المؤتمر التقرير والوثائق المكملة له بالاجماع ووسط تظاهرة رائعة للوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية لحزبنا. والمداخلات الغنية التي قدمت على تنوعها، جاءت لتغني التقرير وتجعله اكثر ملموسية وحياة. ولا شك ان عمل اللجنة المركزية التي انتخبتموها سيكون شاقا ودقيقا ومفعما بروح المسؤولية في اعمال الصياغة النهائية لوثيقة المؤتمر كي تعكس الاساس الايديولوجي العميق الذي تستند اليه هذه الوثيقة، والوضوح السياسي الضروري لتحديد خط الحزب ومهماته، والجرأة الثورية الحقيقية لهذا الخط المستقل المنطلق من موقع الطبقة العاملة، وحزبها، الحاملة هموم الوطن وهواجس المواطن.

والمهمة تصبح اصعب اذا كان على اللجنة المركزية ان تسكب في هذه الوثيقة، ايضا، دموع الفرح المنهمرة من عيون عامل المطبعة، وينبوع الادب المنساب من بين شفتي فنان الشعب، ووهج لوحة لم تكتمل لشهيد مقاوم، وزغردة ام شهيدين فرحا في عرس الشهادة، وصدى صوت الشهداء المندوبين الى المؤتمر الذي دوى يؤكد حضورهم بيننا قبل التصويت على مقرراته. وكيف سيصف تقرير اللجنة المركزية هذا الوعي السياسي الرفيع المستوى الذي انعكس في قاعة تهب وقوفا دون ايعاز من

مسؤول، ودون تنظيم من جهاز، لترفع رايات الانتصار للقضية القومية تضامنا مع شعب فلسطين المكافح، مع سوريا الصامدة في وجه التهديدات، مع الجماهيرية والجزائر واليمن، ومع الشعب في السودان ومصر والعراق والاردن والسعودية والخليج والمغرب العربي والصحراء، ولترفع رايات التضامن الاممي مؤكدة الالتفاف حول الاتحاد السوفياتي وحزبه الشيوعي المجيد، مثمنة مجمل مواقفه، معلنة التضامن معه ومع سائر بلدان المنظومة الاشتراكية في الدفاع عن السلم كاقدس قضية في عصرنا، ملوحة بقبضاتها تحية لنضال شعوب الفيتنام وكوبا ونيكاراغوا والسلفادور والتشيلي وسائر بلدان اميركا اللاتينية، وتحية لنضال القارة الافريقية المجسد بنضال شعب جنوب افريقيا ضد السيطرة الامبريالية والتمييز العنصري والابارتهايد، وتضامنا مع الممثلين التقدميين للطبقة العاملة ولقضيتها في البلدان الرأسمالية المتطورة.

انها حقا لمهمة صعبة، لكننا نعاهدكم ان نبذل الجهد كي يأتي التقرير النهائي للمؤتمر على اعلى درجة ممكنة من الانسجام مع هذه الدقة العلمية والكفاحية الرفيعة والروح الثورية، التي ميزت اعمال مؤتمرنا.

حسبنا اليوم ان نعيد التأكيد على بعض العناوين الاساسية استخلاصا لاعمال مؤتمرنا وتذكيرا بمهامه..

مؤتمر الطبقة العاملة

ان مؤتمرنا الخامس كان، بحق، مؤتمر الطبقة العاملة اللبنانية المعبر عن موقفها الراهن في الصراع وعن دورها التاريخي ومهمتها الثورية في انجاز مهام تحرير البلاد واستعادة وحدتها وتثبيت هويتها العربية وضمان تطورها الديمقراطي من خلال اصلاح جذري لنظامها السياسي، يستند الى الغاء الطائفية الغاء كاملا لبناء وطن على اساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين ابنائه، وعلى قاعدة مؤسسات ديمقراطية حقيقية في مجال التمثيل النيابي والسلطة الاجرائية والاجهزة التنفيذية المدنية والعسكرية. وكذلك اجراء اصلاح اقتصادي اجتماعي جذري يهدف في مرحلته الاولى الى ايقاف الانهيار الاقتصادي الشامل والحيلولة دون تعميم المجاعة، والاسهام في تخفيف اعباء تكاليف المعيشة، ويطرح في مرحلته اللاحقة مهمة اعادة بناء الاقتصاد الوطني على اسس متوازنة، بعيداً عن التبعية، واحادية التطور، بإتجاه تطوير القطاعات المنتجة في الصناعة والزراعة وتنمية السياحة والخدمات المختلفة.

ان الطبقة العاملة اذ تطرح، من موقعها الطليعي، قضية انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، كمهمة استراتيجية لنضالها في هذه المرحلة التاريخية، فهي تنطلق من قناعتها الراسخة بان النظام البرجوازي الراهن في لبنان قد فقد شرعيته الوطنيةواثبت عجزه المطلق عن تقديم اي حل يتصف بحد ادنى من المواصفات الوطنية لاخراج البلاد من ازمتها، فهو نظام التفريط بالاستقلال والسيادة الوطنيين،

نظام التسلط الطبقي والنهب الاحتكاري، والتمييز الطائفي والتفرقة المذهبية، فالنظام البرجوازي قد اوقع البلاد تحت الاحتلال، ونهج الطبقة العاملة هو الذي يحررها. ونظام البرجوازية قد اطاح بالاستقلال، ونهج الطبقة العاملة هو الذي سينتزع الاستقلال الحقيقي.

ان نظام البرجوازية هو الذي فتت البلاد، والطبقة العاملة هي التي تنهض بمهمة التوحيد. ان نظام البرجوازية هو الذي يفرز الصهينة والانعزال كل يوم، ونضال الطبقة العاملة هو الذي يؤكد عروبة لبنان ويحميها. ان نظام البرجوازية هو نظام التفرقة والتسلط الطائفيين، والطبقة العاملة هي التي تحقق المساواة. ان نظام البرجوازية قاد الى الفقر والمجاعة والخراب والدمار، ونضال الطبقة العاملة هو الذي يعمر ويبني الخيرات المادية، ويفسح في المجال لاطلاق الطاقات الفكرية والثقافية الخلاقة.

ان الطبقة العاملة وهي تناضل من اجل هذه الاهداف النبيلة فهي تمد يدها الى كل الفئات الاجتماعية الأخرى التي تدفع اليوم غاليا ثمن الخيار الفاشي وخيار الخيانة الوطنية، وتحديداً ثمن التناحر الطائفي والتمزق المذهبي، والتسلط الفئوي من كل نوع، واعمال العبث بامن المواطنين والاستهتار بحياتهم واستباحة الارض والانسان، تمد يدها الى كل الفئات الاجتماعية والقوى السياسية الراغبة، فعلا، في انقاذ البلاد من هذا الواقع المؤلم. وهي لا تشترط لانهاء الحرب الاهلية تحقيق برنامجها كاملا في انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، ولا حتى تحقيق اصلاح ديمقراطي مرحلي متقدم، اننا لا نشترط الا انجاز مهمة التحرير، وعدم تكريس التقسيم وفتح باب الاصلاح دون اغلاقه على تدابير مشوهة، وتوفير الضمانات الديمقراطية لمتابعة النضال السياسي من اجل تحقيق الاصلاح في شتى المجالات. ولا يسعنا في هذا المجال الا ان نؤكد ان المشروع الراهن المقدم من قبل اطراف الحكم تحت عنوان مبادىء ميثاق وطني جديد ليس فقط لا يفي بهذه الشروط بل هو يتعارض مع الحد الادنى الضروري لحل وطني للازمة اللبنانية. فالتعابير العامة التي يتضمنها تصلح، في آن، لحكم ديمقراطي كما تصلح لابشع اشكال التسلط الفئوي والدكتاتورية.

فاذا اخذنا بعين الاعتبار طبيعة القوى التي تتقدم به ونسبة القوى في البلاد وعلى صعيد المنطقة، والملابسات التي تحيط بعملية اخراجه، لكنا اكثر ميلا الى ترجيح طبيعته السلبية ومنحاه الرجعي، ان الاصلاح المبتور والمشوه يكرس الطائفية ولا يلغيها، يعمق الهوة بين الطوائف ولا يردمها تباعا، ينتج الفتنة والتقاتل يوميا ودوريا ولا يضع البلاد على طريق الحل.

واذا كان ثمة اعتبارات امنية داخلية واقليمية تملي على بعض الاطراف الحليفة ضرورات هدنة معينة ـ ولسنا ابدا ضد الهدنة التي تتيح للمواطنين التنفس وتمنع تدهور الاوضاع ـ فلسنا نرى ان يكون الاصلاح المبتور والمشوه والمبني على التكاذب والخداع والتربص ثمنا لمثل هذه الهدنة الهشة. وحتى لا نأخذ على عاتقنا

لوحدنا حق التقرير في مثل هذا الشأن المصيري، نعود اليوم لنؤكد اقتراحنا بضرورة انعقاد مؤتمر وطني لبناني يجمع كل الوطنيين اللبنانيين لصياغة رد موحد على هذه الاقتراحات، وللتقدم ببرنامج واقعي وموضوعي لحل الازمة اللبنانية، يشكل اساسا لاي حوار لبناني شامل، وقاعدة لادارة المعركة والصراع من اجل الوصول الى تنفيذه.

ونحن نرى ان هذه المهمة ينبغي ان تسبق لقاء القمة المرتقب بين لبنان وسوريا، كما ينبغي ان يسبق هذه القمة، ايضا، بحث في العمق بين القوى الوطنية اللبنانية، مجتمعة وبين سوريا ذات الدور الاساسي في مساعدة لبنان للخروج من ازمته، بصفتها العمق القومي للبنان والداعمة الاساسية لنضال شعبه وقواه الوطنية، ان المصارحة المسؤولة والموضوعية والبحث الرفاقي والاخوي بين الوطنيين اللبنانيين وبين المسؤولين السوريين هو الوسيلة الوحيدة لتفادي تسوية غير مكتملة، او خطوة ناقصة، قد تؤدي في حال حصولها الى نتائج عكسية للاهداف المرجوة منها.

وحده الحوار الرفاقي الصريح والموضوعي هو الذي يحول دون الوقوع في الخطأ الذي حصل عام ١٩٧٦، كما يحول دون المضاعفات السيئة والخطيرة التي نتجت عنه والحقت الضرر بكل اطراف التحالف الوطني - القومي آنذاك، وبخاصة بالمشروع الوطني اللبناني وبالقضية الوطنية اللبنانية. فاذا كنا لا نعفي الشقيقة سوريا من مسؤولياتها بل ندعوها الى لعب دور نشط وفعال في تجميع الصف الوطني اللبناني، وفي الاسهام في ايصاله الى موقف وطني موحد يأخذ في الاعتبار المصالح الاساسية لكل اطرافه، فنحن كذلك لا نعفي انفسنا والقوى الوطنية اللبنانية الاخرى من مسؤولياتها ونحذر من استمرارها في سياسة الاتكال والسلبية والاستسلام امام الواقع، وندعوها الى المبادرة، بل والى النضال من أجل فرض مثل هذه العلاقة، بين بعضها البعض، وفيما بينها وبين الشقيقة سوريا.

واذ نسجل بارتياح اهمية تأكيد الرئيس حافظ الاسد لوفد حزبنا من ان سوريا لن توافق على اي حل للازمة اللبنانية لا يحظى بموافقة القوى الوطنية اللبنانية ودعمها، فنحن ندعو هذه القوى لتبلور موقفها بشكل واضح وملموس تفاديا لكل المضاعفات السلبية. وسنبقى نناضل من اجل موقف وطني موحد. غير اننا لا نحمل اية اوهام حول امكانيات حلول للازمة اللبنانية وفق الاسس والاطر التي ما زال البحث محصورا ضمنها. وتجربة فشل الوثيقة الدستورية عام ١٩٧٦، وفشل الاتفاق الثلاثي عام ١٩٨٦، وما بينهما من مشاريع حلول وانصاف حلول طيلة عشر سنوات، تؤكد ان اي حل ينطلق من نفس الاسس والمنطلقات سيواجه نفس المصير.

ولا يسعنا الا ان نكرر في ختام مؤتمرنا ما سبق واكدناه في تقريرنا الى المؤتمر من: «ان مجال الحل الطائفي قد اقفل موضوعيا، فالطائفية تفرق ولا توحد، تفرط بالارض ولا تحرر. تنتج الخيانة ولا تعلم الوطنية، تفرز الانعزال والصهينة يومياً ولا تعزز انتماءً قوميا وهي محكومة بالتسلط وغير قادرة على المساواة وهي ستار للنهب الاحتكاري وليس اطارا لمعالجة الازمة الاقتصادية في مصلحة الشعب».

مؤتمر للمقاومة

ايها الرفاق،

ان المؤتمر الخامس لحزبنا كان مؤتمرا للمقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، انه في الواقع المؤتمر الاول لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي، استعرضت فيه هذه الجبهة، عبر الفصيل الاساسي والمؤسس فيها وعبر مداخلات وتحيات سائر الاطراف الوطنية التقدمية اللبنانية المشاركة في هذه الجبهة وفي عملياتها البطولية بنجاح، مسيرتها النضالية البطولية، وبحثت واقعها الراهن والصعوبات التي تجابهها في متابعة نضالها من اجل التحرير الكامل لبلادنا من رجس الاحتلال الاسرائيلي واعوانه. وقولنا انه المؤتمر الاول يشير بوضوح الى النفس الطويل الذي نعالج من خلاله مسألة التحرير وقضية تطور المقاومة لانجاز مهامها. فنحن ندرك طبيعة العدو الاسرائيلي وطبيعة ارتباطه بالامبريالية، كما ندرك طبيعة عدوانه على لبنان ودور كل من اميركا وحلفائها الاطلسيين والرجعية العربية والرجعية الداخلية فيه، كل ذلك يجعلنا ندرك ان استكمال مهمة التحرير هي مسألة صعبة وشاقة وطويلة، ويزيدها صعوبة وتعقيدا الوضع الذي تعيشه المقاومة اليوم، والعراقيل التي تواجهها بفعل تلك الحالة التي بدأت بعد السادس من شباط عام ١٩٨٤، فحولت قسما منها الى وضع استعراضي وشوهت طبيعتها السرية والمبتعدة عن المظاهر، وخلقت وضعا من الفوضى بدأته تلك القوى التي اخذت على عاتقها مهمة فرض امن فئوي، فاستفادت من ذلك قوة اخرى انخرطت في المقاومة بشكل عبثي وغير مسؤول، وبمنطق المزايدة، محاولة ان تصف المقاومة باوصاف فئوية وطائفية ومذهبية وان تحول الجنوب الى ساحة سائبة، كان بعض مظاهرها تلك العمليات ضد قوات الطوارىء الدولية، وذلك الرفض العبثي للقرار ٤٢٥، وما ادى اليه كل ذلك من ارهاق للمدن والقرى الجنوبية الصامدة وحتى بعض التشويه لسمعة المقاومة.

وقد ازداد الامر سوءا نتيجة التصرفات المقابلة التي اعتبرت، على الصعيد السياسي، ان ذروة الوطنية، هي في المطالبة بتطبيق القرار ٤٢٥، وعلى الصعيد الامني ان تشديد التدابير الامنية البوليسية التي لم تصب القوى العبثية المسيئة للمقاومة بمقدار ما اصابت المقاومين الحقيقيين، مناضلي الاحزاب الديمقراطية والتقدمية المنخرطين في المقاومة، شيوعيين وبعثيين وقوميين وناصريين، كما اصابت أيضاً المخيمات الفلسطينية، فتحملت نصيبها من مسؤولية حرب المخيمات، بينما يتحمل القسم الاساسي الآخر في هذه الحرب النهج اليميني في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

واضافة لهذه الصعوبات، تقف المقاومة الوطنية اللبنانية امام عائق اخر متمثل بغياب المشروع الوطني المحتضن لنضالها والمعبىء لاكبر طاقات الشعب اللبناني وحركة التحرر الوطني العربية وقوى التحرر والتقدم والاشتراكية في العالم، دعما

للمقاومة. حيال كل ذلك، تشكل ابحاث ومقررات المؤتمر الخامس منطلقا جديدا في تطور المقاومة الوطنية اللبنانية وجعلها تتخطى الصعوبات وتستأنف مسيرة تحولها الثوري الى حركة تحرير شامل، والى عامل اساسي من عوامل التغيير الديمقراطي في الداخل. لقد تعاهد الشيوعيون اللبنانيون ان يمدوا المقاومة بكل ما يملكون من طاقات مادية ومعنوية وبشرية، ولهم في كوكبة الشهداء الابطال الذين شقوا الطريق امامهم وكتبوا بدمائهم هذه الصفحة الاكثر اشراقا في تاريخنا اللبناني والعربي المعاصر، خير ملهم واروع مثال.

واذ نكرر مرة أخرى شكرنا لكل ما قدم للمقاومة الوطنية اللبنانية من دعم، فنحن نتوجه مجددا الى اشقائنا ورفاقنا بالنداء الحار للمزيد من هذا الدعم مكررين اقتراحنا بتشكيل لجنة عالمية عربية لدعم جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية ومساندتها بكل الوسائل.

مؤتمر القضية الوطنية

ايها الرفاق والرفيقات،

ان المؤتمر الخامس كان مؤتمر القضية الوطنية اللبنانية، المؤتمر الذي اعاد التأكيد على الحل الوطني الديمقراطي غير الطائفي للازمة اللبنانية ورفع راية المشروع الوطني الديمقراطي الموصل الى هذا الحل. انه مؤتمر استعادة المنطق الوطني والصراع الوطني، يستذكر الحركة الوطنية اللبنانية ويذكر بها نهجا ولغة وخطابا سياسيا وممارسة ديمقراطية. يؤكد اهميتها اليوم اكثر من اي يوم مضى، ويستنهض الهمم من اجل بنائها على اسس جديدة.

انه يصبح، بذلك، المؤتمر التأسيسي للحركة الوطنية اللبنانية الجديدة، ليس فقط في ما طرحه حزبنا بل في كل ما طرح من قبل القوى الوطنية اللبنانية الحليفة. فصوت رفيقنا المناضل وليد جنبلاط وحضوره ودوره في هذا المؤتمر هو اسهام اساسي في اعادة تأسيس الحركة الوطنية اللبنانية. كذلك دعوة الرفيق عاصم قانصوه ومنظمة حزب البعث العربي الاشتراكي ونداء الحزب السوري القومي الاجتماعي، والصوت المدوي للتنظيم الشعبي الناصري على لسان زعيمه مصطفى معروف سعد، ونداء حركة «امل» الداعي الى وقف انهيار العمل الوطني نحو الهاوية، والناظر الى العمل الوطني الديمقراطي كخشبة خلاص وحيدة من مستنقع الطائفية والمذهبية ومن موجة الحقد الظلامية المستبيحة لكل القيم الوطنية، والمهددة للجميع بمن في ذلك اولئك الذين دغدغوها لفترة معينة، ومحتوى رسائل التحية التي تلقاها المؤتمر من سائر القوى الوطنية التقدمية اللبنانية التي تؤكد على المحتوى نفسه، ولا نقلل.

من اهمية الترحيب الذي قوبلت به اقتراحاتنا من قبل عشرات الشخصيات الوطنية وممثلي الفعاليات النقابية والمنظمات الديمقراطية والصحافة الوطنية غير ان الاهم من كل ذلك هو ما كان يشعر به كل منا ونحن نعالج هذه القضية من صوت

خفي مدو اكثر ارتفاعاً واكثر تأثيراً هو صوت هذا الشهيد المناضل المؤسس للحركة الوطنية اللبنانية كمال جنبلاط، المستحث لضمائرنا ولهممنا كي ننتصر لقضيته ونطور انتصارات الجبل وانتصارات بيروت والضاحية والجنوب المقاوم والبقاع والشمال فنبني حركة وطنية جديدة طالما ناضل من اجلها واستشهد كذلك من اجلها. لقد نضجت فعلا القناعة العامة بضرورة قيام المشروع الوطني، برنامجا ونهجا. وان لم تكن الصورة واحدة فيما يتعلق بالاطار. من جهتنا نكرر الاقتراحات التي تقدمنا بها، ونؤكد استعدادنا للبحث باية اقتراحات اخرى من شأنها الاسهام في حل هذه القضية. لكننا نصر على المباشرة الفورية في حوار ديمقراطي لحل هذه المسألة.

مؤتمر السيادة الوطنية والتصدي للهجمة الامبريالية

ايها الرفاق،

ان المؤتمر الخامس لحزبنا شكل مرة اخرى مؤتمرا للدفاع عن السيادة الوطنية والاستقلال الوطني الحقيقي، وللتصدي للهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية التي تصل اليوم في ذروة هجومها المضاد الى مرحلة شديدة الخطورة تحشد معها الاساطيل في عرض البحر الابيض المتوسط وتتحرك حاملات الطائرات، وتستنفر القواعد الاميركية والبريطانية في تركيا وقبرص وغيرها من البلدان، وتقرع طبول الحرب، كل ذلك بحجة اطلاق سراح الرهائن، وهي حجة ممجوجة ومفضوحة.

فسلوك الدوائر الامبريالية وبخاصة الاميركيين هو الذي شجع عمليات الخطف وغذاها. ولنا في مثل صفقة السلاح الاميركي لايران خير دليل على ذلك. واذا كنا نؤكد مرة اخرى شجبنا للخطف ومطالبتنا باطلاق سراح المخطوفين دون مقابل ووقف هذه العمليات المسيئة لسمعة لبنان وشعبه وتقاليده النضالية والتي لا تخدم الا العدو الاسرائيلي والامبريالي، فاننا في المقابل نشجب التهديد الاميركي والاطلسي باستخدام القوة ونؤكد ان هدف العدوان الذي يحضر له، هو المكتسبات التي حققها الشعب اللبناني بنضاله الطويل ووجود الثورة الفلسطينية ودور سوريا الوطني والقومي المعادي للامبريالية، والصهيونية ولنهج الاستسلام.

ونحن ندعو الى اقصى الاستنفار والتعبئة، والاستعداد للتصدي للعدوان الامبريالي ـ الاسرائيلي وردعه وافشال نتائجه، وللعمل كي تتحول ارضنا العربية، مرة اخرى، الى مقبرة للغزاة الاميركيين والاسرائيليين.

مؤتمر شعب فلسطين

ان مؤتمرنا كان مؤتمر شعب فلسطين وقضيته وثورته. جدد خلاله الشيوعيون اللبنانيون عزمهم على دعم نضال هذا الشعب البطل من اجل انتزاع كامل حقوقه في ارضه ووطنه وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ارضه. وقد اكد المؤتمر على اهمية المقترحات السوفياتية لحل ازمة الشرق الاوسط، وبخاصة الدعوة الى مؤتمر دولي تحضره جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك منظمة

التحرير الفلسطينية والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس **الامن الدولي**، وضرورة تشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لهذا المؤتمر.

واعاد المؤتمر فضح خطر اتفاقيات كمب ديفيد وادانة نهج الانحراف اليميني الذي سيطر على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، والذي الحق اشد الضرر بالقضية الفلسطينية وخفض من نفوذها وتأثيرها وسمعتها، وفتت منظمة التحرير الفلسطينية، وهو يهدد بالاطاحة بكل المنجزات الثورية لهذا الشعب في وقت يتزايد فيه التآمر من كل حدب وصوب لتصفية قضية شعب فلسطين وفرض حل استسلامي يحقق المطامح الامبريالية والصهيونية كاملة. وقد جدد المؤتمر التصميم على متابعة النضال لمساعدة القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية في سعيها لاستعادة وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، على اسس معادية للامبريالية والصهيونية والرجعية، تقطع نهائياً مع اوهام الحل الاميركي ومشاريع الحلول الاميركية والاسرائيلية ومع رموزها وبواباتها، بوابة عمان والقاهرة والرباط، أو اية بوابة جديدة ينتقل اليها هذا الحل الاميركي المتجول.

كما اكد المؤتمر على الالتزام بمتابعة النضال مع القوى الجذرية في الثورة الفلسطينية، التي ترى في قضية فلسطين قضية تحرير قومي شامل، وتستمر في التمسك بالنهج الثوري المستند الى تطوير الكفاح المسلح وتصعيد النضال السياسي والجماهيري للوصول الى هذا الهدف. وقد وقف المؤتمر بألم ومرارة شديدين حيال ما يجري فوق الساحة اللبنانية من قتال في اطار حرب المخيمات المدمرة، هذه الحرب التي تشكل اكبر خدمة لاسرائيل واميركا والرجعية العربية واللبنانية.

واذ نعيد التأكيد على رؤيتنا المتكاملة لاسباب هذه الحرب، وللمؤامرة في جانبيها، فاننا نكرر النداء الحار الذي صدر عن مؤتمرنا بالوقف الفوري لحرب المخيمات وبالانخراط الفوري في محادثات سياسية رفاقية لتحديد سبل الخروج من التقاتل الراهن، وطبيعة العلاقات المستقبلية بين الشعبين وحركتيهما الوطنيتين.

ان الوطنيين اللبنانيين لا يستطيعون السكوت على استمرار حالة التدمير الذاتي، والانتحار الجماعي اللذين تشكلهما حرب المخيمات بالنسبة للطرفين المنخرطين بها ولمجمل القضية الوطنية اللبنانية والفلسطينية، وللقضية القومية كلها.

ومهما كانت المسؤوليات والملابسات فلا يمكننا نحن الوطنيين اللبنانيين بأي شكل من الاشكال ان نقبل بأن تجري في مناطقنا، وتحت سمعنا وبصرنا المأساة نفسها التي حصلت عام ١٩٧٦ في تل الزعتر والضبية وجسر الباشا. ونحن نكرر مرة اخرى وثانية وثالثة ورابعة ادانتنا للتمدد الفلسطيني المسلح خارج المخيمات، ولكن وفي الوقت نفسه وبالشدة نفسها ادانتنا لحصار المخيمات واستفزازها وطرح شعار نزع سلاحها. ونحن ندعو رفاقنا التقدميين في الثورة الفلسطينية، جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية والفصائل الاخرى الرافضة لنهج الاستسلام، واوسع اوساط سكان المخيمات، الى صياغة موقف موحد مع القوى الوطنية اللبنانية يجابه جانبي

المؤامرة ومصدريها اللبناني والفلسطيني، ويؤدي الى اصطفاف جديد للقوى على غير القاعدة الخاطئة الراهنة.

نحن ندعو الى بذل كل ما في المستطاع لكي تتوقف هذه المأساة فوراً خدمة للقضية الوطنية اللبنانية والفلسطينية وللقضية القومية بمجملها.

مؤتمر لحركة التحرر العربية

ايها الرفاق،

ان المؤتمر الخامس كان ايضا مؤتمرا لحركة التحرر الوطني العربية. فهو في المدى المباشر قد شكل تظاهرة لوحدة القوى المعادية للامبريالية في المنطقة العربية. وقد شرفتنا المساهمات العربية القومية التقدمية في اعماله، وبخاصة مساهمة الشقيقة سوريا، من خلال تحية الرئيس المناضل حافظ الاسد التي نقلها الى المؤتمر الرفيق عبدالله الاحمر، الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلال سائر التسهيلات التي قدمتها سوريا لانجاح المؤتمر، ومساهمة الجزائر الشقيقة من خلال تحية الرئيس الشاذلي بن جديد والاخ محمد شريف مساعدية، ومساهمة الجماهيرية الليبية، عبر تحية الرائد الركن عبدالسلام احمد جلود، ومساهمات كل الاخوة والرفاق الاخرين الذين شاركونا اعمال مؤتمرنا واسهموا في طرح الجوانب المختلفة للوضع العربي الراهن اضافة الى تضامنهم مع شعبنا وحزبنا. ان هذه المشاركة العربية الواسعة قد حولت المؤتمر، فعلا، الى مؤتمر لحركة التحرر الوطني العربية.

ونأمل ان يسهم مؤتمرنا في تجنيد رد عربي وطني موحد على الهجمة الاميركية - الاسرائيلية - الرجعية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية وضرب سوريا ومنعها من متابعة دورها الوطني والقومي، وضرب الجماهيرية الليبية وثورتها واخضاع كل القوى العربية المناهضة للامبريالية. ولقد اكد مؤتمرنا بشكل قاطع تصميم الشيوعيين اللبنانيين على بذل كل ما في وسعهم وعلى تجنيد كل امكانياتهم في التضامن مع سوريا ومع ليبيا والجزائر واليمن الديمقراطية والقوى التقدمية الثورية، ورفاقنا الشيوعيين بخاصة، في كل الاقطار العربية.

وقد اولى مؤتمرنا اهمية خاصة للحرب الايرانية - العراقية، هذه الحرب المدمرة لطاقات البلدين وخيراتهما والمستنزفة لشعبيهما والملحقة بهما المجازر الرهيبة والخراب والدمار. وقد كشفت كل الاحداث عن دور اميركا المباشر في اطلاق هذه الحرب وتسعيرها واستمرارها، بغية توفير المناخات المواتية لانهاك الطرفين المنخرطين بها وتحضير التدخل العسكري المباشر في الخليج من اجل احكام السيطرة على المنطقة، وهو امر يهدد المصالح الحيوية لامتنا العربية ولشعوب المنطقة، كما يهدد السلم العالمي باشد الاخطار.

اننا نؤكد الدعوة الى وقف هذه الحرب، ووضع حد للكارثة القومية وللمأساة الانسانية الناجمة عن استمرارها. ونعلن تضامننا مع الحزب الشيوعي العراقي

الشقيق ومع سائر الجهود التقدمية العربية والعالمية العاملة في هذا الاتجاه.

ولقد توقف المؤتمر بعمق وتفصيل في مجمل وثائقه وابحاثه عند ازمة حركة التحرر الوطني العربية، وعند مسألة البديل الثوري القادر على حل هذه الازمة ودفع هذه الحركة في اتجاه تحقيق اهدافها بشكل كامل وناجز. ونحن نجدد في هذا الاطار دعوتنا الى تعميق الحوار الفكري بين الفصائل الثورية المعنية بمصير قضية التحرر وحركة التحرر، كي يجري التوصل الى الحد الادنى من الفهم المشترك لطبيعة المرحلة، وطبيعة المهام، وطبيعة القوى الاجتماعية القادرة على تحقيقها، وطبيعة البرنامج الثوري الموصل الى ذلك، وطبيعة الممارسة الثورية القادرة على انجاح هذا البرنامج، وطبيعة الاداة الثورية المؤهلة لتحقيقه.

واذ نؤكد تصميم حزبنا على المضي في انضاج الظروف الذاتية لقيام بديل ثوري لقيادة البرجوازية الراهنة لحركة التحرر الوطني العربية، وعلى العمل والتهيئة لقيام حركة ثورية عربية من نوع جديد، كاداة ثورية لتحقيق اهداف حركة التحرر، متعاونين في ذلك مع كل القوى الثورية، المستعدة لتحقيق هذا الهدف، فنحن نعلق اهمية كبيرة على دور الاحزاب الشيوعية العمالية في البلدان العربية ونأمل في ان يلقى اقتراحنا حول مكتب تنسيق دائم فيما بينها ما يستحقه من اهتمام.

ولا نخفي ارتياحنا للنتائج الايجابية التي حققها المؤتمر السادس للحزب الشيوعي السوري الشقيق التوأم، ونعرب عن سرورنا للموافقة على اقتراحاتنا بشأن تعزيز العلاقة الكفاحية بين الحزبين، داعين الى المزيد من العمل الجاد والمثابر والثوري من اجل ان يستعيد الحزب الشيوعي السوري وحدته الكاملة.

تحديات التثقيف والتنظيم

ايها الرفاق،

ماذا عساني اضيف في مجال الحديث عن الحزب، بناء وتثقيفا وتنظيما واعدادا للنضال بمختلف اشكاله، عما قاله التقرير والمداخلات؟! قضية واحدة هي ان العبرة في التنفيذ. وسيكون تنفيذ مقررات هذا المؤتمر اكثر صعوبة من اتخاذها. وانا اتصور الان، وادعوكم الى التصور معي، كم ستكون كبيرة ايضا ورشة العمل الحزبية بعد المؤتمر، وكم ستكون كبيرة مهام اللجنة المركزية، ولجان المحافظات، والمنطقيات والفروع والفرق في لبنان ومنظمات الخارج، وقيادات القطاعات على اختلافها.

ان مقررات المؤتمر ينبغي ان تترجم الى برامج عمل ملموسة على مختلف هذه الاصعدة وفي جميع هذه الميادين. وفي الوقت الذي سيستمر فيه العمل للصياغة النهائية لوثائق المؤتمر، سيجري عمل حثيث لنشر هذه الوثائق وتعميمها، ولتحويلها كذلك الى مواد تثقيفية على مختلف المستويات. ان صرخة الشيوعيين المطالبة بتعميق وتعميم وتنظيم استمرارية التثقيف، هي صرخة محقة. فنحن احوج ما نكون الى فهم افضل لخطة الحزب، والى سلاح نظري امضى في مواجهة التحديات العديدة، والى

مرشد افضل لتحويل خطة الحزب العامة الى مهام نضالية مفهومة وممكنة التنفيذ.

اجل، ان الوعي الطبقي المستند الى وعي ايديولوجي، هو صفة ملازمة لبناء الحزب، في الظروف العادية، فكيف الامر بالنسبة لبناء حزب جماهيري مقاتل. ثم ان الحزب سينخرط في الوقت نفسه في انجاز مؤتمرات لجان المحافظات والمنطقيات والفروع والفرق. وهي مناسبة لاعادة فهم خطة الحزب بشكل اعمق عند كوادره واعضائه ولتحويلها الى برامج نضالية ملموسة تحفظ وحدة التوجه وتنوع التعبير. ثم ان قيادات القطاعات التي سيعاد بناؤها ستجد امامها مهمة كبرى في ترجمة قرارات المؤتمر الى برامج ملموسة، مع ما يتطلبه ذلك من اعداد للكونفرنسات الخاصة في كل قطاع وفق ما قرره مؤتمرنا الخامس، وحسب الاولويات التي تفرضها الظروف.

معركة بناء المشروع الوطني

والى ذلك كله، سيستمر النضال اليومي ويزداد حدة وتعقيدا وصعوبة وتنوعا على كل الاصعدة. فمعركة التحرير ستتطلب منا اقصى الطاقة. معركة صد العدوان الاميركي والاسرائيلي والتصدي له، ومعركة بناء المشروع الوطني الديمقراطي، من اجل النجاح في معركة الاصلاح الديمقراطي. وستحتل المعركة الاقتصادية الاجتماعية موقعها الطبيعي الطليعي بين المهام الاخرى، ونحن مدعوون في هذا المجال الى اقصى الجرأة في النضال مع الجماهير، وفي تنظيم نضال الجماهير في الدفاع عن قوتها، ولقمة عيشها وحقها في الدواء والاستشفاء والسكن والتعليم والثقافة والأمن والعيش الكريم.

لا شك ان المؤتمر يسلحنا جيدا لخوض كل هذه المعارك. وكلنا يدرك مدى النجاح الذي حققه المؤتمر، فقد فاق كل تصور. ذلك يدل على ان الطرح الذي طرحه الحزب قد وقع على ارض خصبة، متعطشة لسماع هذه اللغة الوطنية الصافية. ان نجاح المؤتمر يؤكد مدى استجابة طروحاته للحاجات الموضوعية للتطور، ولرغبة اوسع الجماهير لوضع حد لهذا الوضع المأساوي الذي تعيشه البلاد وتعيشه القضية الوطنية اللبنانية، والخروج من دوامة العنف والتدمير والخراب والدماء.

ولكن القضية الرئيسية تبقى في الجواب على هذا السؤال، هل تحقيق هذه الشعارات ممكن؟

بالنسبة لنا في قيادة الحزب، لم يكن يساورنا الشك يوما في هذه الامكانية. فنحن لم ننظر فقط الى مدى قوانا الذاتية العددية، ومدى قدرة هذه القوى على تحقيق هذه الشعارات الكبيرة. ونحن ندرك ان العمل الوطني بمجمله في حالة انحسار، وان العمل الحزبي التقدمي يواجه صعوبات كبيرة. ولكننا ايها الرفاق نعي وعيا عميقا، عمق مأزق الخصم وعظم صعوباته، وجذرية مأزقه. لقد كنا على ثقة ان النظام الطائفي، بكل اسسه ورموزه، قد دخل مأزقا حقيقيا لا مخرج منه. وبتنا اليوم على

ثقة اكبر، بأن البدائل الطائفية والمذهبية، لنظام التسلط الطائفي، قد دخلت هي الاخرى مأزقا لا يقل حدة عن مأزق النظام الطائفي نفسه.

وفي الحقيقة، ان الجماهير تحمل النظام الطائفي والبدائل الطائفية مسؤولية الازمة وتفاقمها. وستحصل دون شك عملية انفكاك متنامية ومتسارعة لدى اوسع الجماهير عن الاطر المذهبية الراهنة التي تنخرط فيها بمقدار ما تكتشف هذه الجماهير عجز تلك الاطر من خلال برامجها وممارساتها، عن تحقيق أي من طموحاتها الوطنية والقومية والديمقراطية والاجتماعية.

غير ان عملية الانفكاك هذه، لن تكون ميكانيكية وتلقائية من جهة، ولن تصب بالضرورة، وحتماً ومن تلقاء ذاتها، في التيار الديمقراطي الثوري النقيض، من جهة ثانية.

ان المأزق والانفكاك يشكلان حالة موضوعية مؤاتية لانتقال وعي الجماهير من مستواه الادنى، المتمثل الآن بانتماءات مذهبية وقبلية وعشائرية الى حده الاقصى، المتمثل بالانتماء الى التيار الوطني الديمقراطي الثوري العريض. وهنا يأتي فعل العامل الذاتي. هنا يأتي دور الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، هنا يأتي دور الحزب، وهنا تكمن طبيعة مهامه النضالية المثابرة والدؤوبة والطويلة النفس.

غير ان هذه الحقيقة لا ندركها نحن وحدنا، بل ان العدو يدركها جيدا. بل انه يدرك افضل منا مستوى ضعفه الذاتي. ولا يرى نقاط ضعفنا بل يبالغ بقوتنا ويهيىء لنا الخطط والمؤامرات انطلاقا من ذلك. وفي مرحلة من المراحل، عندما تعجز البرجوازية عن وقف انهيار نظامها وتسقط بدائلها المختلفة يصبح همها تحطيم البديل الثوري ومنعه من ايصال هذا الانهيار الى نتيجته الحتمية ومن بناء النظام التقدمي على انقاضه.

التظاهرة الاممية

ايها الرفاق،

ما اروع ما شكله مؤتمرنا من تظاهرة اممية، اكد خلالها حزبنا صدق التزامه بمبادىء الاممية الحقة، مبادىء التضامن الاممي الكفاحي على اساس الماركسية - اللينينية والالتزام بقضية الدفاع عن السلم العالمي بصفتها القضية الاهم والاكثر قدسية في عصرنا، وبصفتها قضية كل شعب وقضية شعبنا اللبناني بالذات. واننا نؤكد مرة اخرى دعمنا الكامل لمجمل النهج السلمي الذي يعتمده الاتحاد السوفياتي وبلدان المنظومة الاشتراكية الاخرى، وللمبادرات والاقتراحات البناءة التي تقدم ويتقدم بها الاتحاد السوفياتي من اجل صون السلم العالمي ومنع الامبريالية الاميركية من زج البشرية في آتون حرب نووية، وبخاصة المقترحات التي تقدم بها الرفيق غورباتشوف في قمة ريكيافيك. كما نؤكد تصميمنا على تعزيز وتعميق اواصر التحالف والصداقة باستمرار مع الاتحاد السوفياتي وحزبه

الشيوعي، حزب لينين المجيد، ومع البلدان الاشتراكية الاخرى وفق ما ورد في تقريرنا في هذا المؤتمر.

ونؤكد تصميمنا على تنظيم اوسع الاحتفالات هذا العام بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اوكتوبر العظمى، بما في ذلك تنظيم الندوات والمهرجانات المختلفة. وشتى اشكال الاحتفالات التي تؤكد تعلّق حزبنا وشعبنا والقوى الوطنية في لبنان وعلى الصعيد العربي بالصداقة العربية - السوفياتية وبالتحالف مع الاتحاد السوفياتي الصديق.

ونكرر تضامننا مع نضال الشعوب والقوى الثورية في فيتنام وكامبوديا ولاووس وكوريا الديمقراطية وافغانستان وسائر البلدان الاسيوية، ومع كوبا البطلة ونيكاراغوا والسلفادور والشيلي وسائر بلدان اميركا اللاتينية، ومع الشعوب الافريقية المناضلة ضد الامبريالية والتمييز العنصري (الابارتهايد)، ولا سيما مع النضال الباسل الذي يخوضه شعب جنوبي افريقيا، وكذلك مع نضال الطبقة العاملة وقوى السلام في البلدان الرأسمالية المتطورة.

ومن على هذا المنبر نتوجه بالشكر الى كل الرفاق الذين شاركونا في هذا المؤتمر وعلى كلماتهم الطيبة تجاه مؤتمرنا وحزبنا وشعبنا والمقاومة الوطنية اللبنانية، وعلى تضامنهم مع نضال شعبنا وحزبنا ومع نضال شعب فلسطين وثورته ونضال سائر الشعوب العربية، مؤكدين لهم جميعا ولكم ايها الرفاق الاعزاء، تضامننا مع النضال الذي تخوضونه في بلدانكم وفي مناطقكم ضد الامبريالية ومن اجل مصالح شعوبكم ومن اجل قضية السلم في العالم.

موقفنا شديد الازعاج لمن يدفع لبنان للهاوية

ايها الرفاق،

هذا هو الموضوع الذي اردت ان اقف معكم امامه بصراحة، فالعمل الثوري ليس حماسا فقط، وليس حماسا في الدرجة الاولى، انما هو وعي حقيقي لطبيعة الصراع ولقوانينه. وما يميز الطبقة العاملة عن سواها انها، وهي الاكثر اندفاعا من اي فئة اجتماعية اخرى لانها الاكثر معاناة والاكثر حبا للحياة، لا تنساق وراء العواطف على حساب الوعي الثابت والعاقل والوطيد.

ان مؤتمركم قد حقق نجاحا استثنائيا، ولكن اخطر ما في الامر هو ان يخرج الشيوعيون من هذا المؤتمر بشيء من الزهو والغرور والتبجح، فذلك قاتل لاسباب ثلاثة، اولها استصغار قوى الخصم والمبالغة في قدرات الحزب. علما ان الخصم الذي سيستفيق على اهمية المؤتمر تباعا سيصبح اكثر شراسة في التصدي للشيوعيين وللاحزاب الوطنية والتقدمية الاخرى.

ولا شك انكم تدركون وقع نجاح مؤتمركم بالنسبة لاميركا ولاسرائيل وللرجعية العربية، وللقوى الفاشية في الداخل، والقوى الظلامية، وغلاة التيارات الطائفية والمذهبية، وبغض النظر عن موقفنا، فان موقعنا في الوضع الوطني يصبح شديد

الازعاج لكل من يدفع بلبنان نحو التمزق، ونحن لا نحلل فقط، بل نقرن تحليلنا بالمعطيات الملموسة التي تؤكد وجود خطط ملموسة لدى اكثر من طرف، لاستفزاز حزبنا ومحاربته ومحاولة اضعافه. وتحتل قضية الاغتيالات الفردية وعمليات التخريب التي تطال قيادات الحزب وكوادره الوسطية الموقع الرئيسي في هذه الخطط.

ونحن مدعوون الى اقصى درجات الحذر واليقظة، كي نحبط مخطط الاعداء هذا ونفوت عليهم فرص النجاح. فبالطبع نحن لن نخلي اية ساحة من ساحات النضال الوطني على امتداد الوطن. وسنجدد القرار الجريء والثوري نفسه الذي اتخذناه في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، قرار الصمود في مواقعنا مهما بلغت التضحيات، القرار الذي جسده رفض الرفيق نقولا الشاوي مغادرة البلاد اثناء الاحتلال الاسرائيلي وبقاؤه على رأس حزبنا في تلك المرحلة. غير ان قرارنا هذا يقترن بجانبين اساسيين مكملين اولهما اليقظة الثورية القصوى للتخفيف من اثر ضربات العدو، وثانيهما قرار التصدي للعنف الرجعي من قبل العدو بالعنف الثوري.

اما ثاني هذه المخاطر الناجمة عن المبالغة في تقييم النجاح والانتصار، فهي النزعة الى التعالي حيال الحلفاء، والى التباهي الفارغ، والعصبوية الجوفاء المختلفة كل الاختلاف عن الكفاحية المتمثلة بالتمسك بالحزب وبشرف الانتماء اليه، ان في ذلك لضرر عظيم، فهذا النجاح ما كان الا بفضل نهج التحالف الذي ميز نضال الحزب منذ مؤتمره الثاني. انه نجاح لنا ولحلفائنا، نجاح لقضيتنا الوطنية الواحدة ولقضيتنا القومية المشتركة. وسنتصدى لكل نزعة فوقية تبرز عند هذا المناضل الشيوعي او ذاك وتعيق وحدة العمل الوطني والتقدمي، وسيبقى الشيوعيون مثال التفاني ونكران الذات. ذلك ان الاخطر من كل ذلك، هو ان التعالي على الحلفاء يقود حتما للتعالي على الجماهير والابتعاد عنها.

اما ثالثة المخاطر، فهي ما يتركه النجاح احيانا من روح الاكتفاء والنوم على الامجاد، والتغني بانجازات الحزب والمؤتمر، وترداد عبارات المديح والثناء التي وجهها لنا، ولحزبنا ولمؤتمرنا، ومن على هذه المنصة، حلفاؤنا واشقاؤنا واصدقاؤنا.

يجب ان ندرك ايها الرفاق، ان ما تم حتى الآن من نجاح مؤتمرنا ما هو الا بذور زرع نبتت براعمها، ان لم نسقها يوميا بالنضال الدؤوب المتفاني وان لم نحرسها ونحميها ونرعاها، ليس فقط لن نضمن نموها لتصبح اشجارا وافرة الظلال وفيرة الغلال، بل يصيبها الجفاف وتيبس.

فالى العمل الجاد ايها الرفاق، الى العمل النضالي المستند الى الروح الثورية البروليتارية الطويلة النفس. بذلك يمكننا ان نحول ثقتنا بامكانية تحقيق شعاراتنا الى واقع، فشعاراتنا صحيحة، ووحدنا القادرون على اخراج البلاد من ازمتها ومنطقنا قوي، ولنا في الارض جذور عميقة. ونخشى الحوار مع كل الاطراف اي كان من اجل القضية الوطنية من اجل قضيتنا القومية، وحلفاؤنا كثر في الداخل وفي الخارج. ونحن بانفسنا اقوياء، اقوى بحلفائنا، وكم نحن نشعر اننا اقوى بما لا يقاس بعد هذا المؤتمر بفضل هؤلاء الحلفاء وبفضل دعمهم لنا.

فشكرا لكم ايها الحلفاء يا اصدقاء حزبنا وحركتنا الوطنية وشعبنا وقضيتنا القومية، اما نحن في اللجنة المركزية فسنحرص على ان نكون امناء للانتقاد الذاتي الذي تقدمنا به امام المؤتمر لاعادة بناء العمل القيادي على اسس سليمة وسيعتبر المناضل منا انه يكبر بالانتقاد والانتقاد الذاتي ولا يصغر فالحزب هو الاكبر.

الف تحية لمؤتمركم الخامس والف شكر.

ملحق

- □ تقرير لجنة التفاويض
- □ تقرير عن شهداء الحزب بين المؤتمرين الرابع والخامس
- □ النظام الداخلي للحزب كما اقره المؤتمر.
- □ الاحزاب والهيئات والشخصيات اللبنانية المشاركة في اعمال المؤتمر
- □ ممثلو السلك الدبلوماسي الاجنبي.
- □ الوفود العربية والاجنبية
- □ التحيات الواردة للمؤتمر

تقرير لجنة التفاويض

قدمه الرفيق حسين قاسم
عضو اللجنة المركزية

ايها الرفاق،

بحماس كبير وبروح مفعمة بالثورية، استقبل الشيوعيون اللبنانيون في الوطن وخارجه بلاغ اللجنة المركزية لحزبهم الشيوعي اللبناني، بعقد المؤتمر الوطني الخامس، بعد مرور سبع سنوات ونيف على انعقاد المؤتمر الوطني الرابع، في ظل ظروف دقيقة صعبة ومعقدة.

ان الظروف التي نعيشها بجميع تعقيداتها الاجتماعية والطائفية والمذهبية، والحالة التفتيتية التي تقطع، احيانا، معظم اوصال المناطق التي يتواجد فيها رفاقنا، لم تحل دون ممارسة الشيوعيين، حقهم في نقاش مشروع التقرير السياسي والتنظيمي والمقترحات المتعلقة بالتعديلات على النظام الداخلي التي وضعت بين ايديهم في الوطن وفي مختلف انحاء العالم حيث تتواجد منظمات ورفاق وافراد.

لقد ناقش الرفاق في مواقعهم الحزبية المختلفة ومناطقهم المتعددة والبلدان المترامية التي ينتشرون فيها، الوثائق التي اقرتها اللجنة المركزية، وقد جرى ذلك على مراحل وبتنوع في اشكال التحضير لم يشهده اي مؤتمر سابق.

في هذا المجال عقدت اجتماعات موسعة على مستوى الكادر للمحافظات والقطاعات، بحضور الامين العام واعضاء من قيادة الحزب. وبشكل عام ناقش الشيوعيون المشاريع المطروحة بمسؤولية عالية وبروحية تؤكد وحدة وصلابة الحزب وقدرته على تمثيل طموحات الجماهير الشعبية اللبنانية وتمثيل مصالحها الاكثر جذرية.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تعقد فيه اجتماعات الكادر، كان مشروع التقرير السياسي يقرأ من قبل الرفاق في القاعدة ويناقش في اجتماعات الفرق الموزعة بدءاً من الشريط الحدودي المحتل مروراً بالمناطق الخاضعة لسلطة وهيمنة حزب الكتائب الفاشي وصولا الى بقية المناطق التي يعيش معظمها واقعاً تفتيتياً صعباً.. وفي الوقت نفسه ايضاً كان رفاقنا عمالاً وطلاباً في اوستراليا والبلدان الاشتراكية، في اوروبا

الغربية واميركا الجنوبية والشمالية وافريقيا فضلاً عن عدد من البلدان العربية، يناقشون بالروحية نفسها وبالمسؤولية ذاتها المشروع نفسه.

واظهرت النقاشات بصورة واضحة تمسك الشيوعيين جميعهم بنهج الحزب السياسي والتنظيمي واصرارهم على زيادة دوره ونفوذه للقيام بمهامه الوطنية والتحررية الكبيرة، وذلك من خلال مناقشة مشروع التقرير السياسي والقضايا التنظيمية الاساسية، التي انعكست في التقرير التنظيمي الذي بحث وأقر في الكونفرانسات التنظيمية في المحافظات والقطاعات وفي الكونفرانس التنظيمي المركزي، وقد اقرت اللجنة المركزية هذا التقرير واقرت جملة من التوصيات التنظيمية على ضوئه. وتميزت هذه النقاشات جميعها بمستوى كفاحي ثوري رفيع وبمسؤولية عالية في ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي سياسياً وتنظيمياً.

ايها الرفاق،

كما تعلمون فقد جرى التحضير للمؤتمر على مرحلتين: مؤتمرات الفرق ومنظمات القاعدة كمرحلة اولى، حيث انتخب المندوبون الى مؤتمرات المحافظات، ثم مؤتمرات المحافظات التي انتخبت مندوبيها الى المؤتمر الوطني، وبدورها القطاعات المركزية انتخبت مندوبيها الى المؤتمر الوطني.

اما منظمات الخارج فقد عقدت مؤتمرات قاعدية وانتخبت مندوبيها الى المؤتمر الوطني باستثناء المنظمات الكبيرة التي عقدت مؤتمراتها على مرحلتين.

واثناء فترة التحضير للمؤتمر بقي الشيوعيون في مواقعهم يتابعون مهماتهم على مختلف المستويات وفي شتى الحقول والمجالات. ونخص بالذكر هنا مواصلة الكفاح في نطاق جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية حيث نفذت عمليات ذات اهمية عسكرية وسياسية كبيرة في ظروف تمادي استشراء المعارك الجانبية المدمرة. واستشهد لنا رفاق ابطال هم:

- سلام جابر.
- عادل زبيب.
- فرج الله فوعاني.

وهؤلاء الثلاثة هم مندوبون منتخبون في مؤتمرات منظماتهم الى المؤتمر الوطني.

واثناء المراحل الاخيرة من التحضير للمؤتمر امتدت يد العملاء لتغتال رفيقنا ديب الجسيم مسؤول منظمة الحزب في صور ومندوب منطقة الجنوب الى المؤتمر الوطني الخامس.

ولقد خسرنا في تلك الفترة ايضا احد قادة حزبنا البارزين في المجال الثقافي الشاعر الارمني الكبير عضو اللجنة المركزية وعضو اللجنة الارمنية العليا ورئيس تحرير الجريدة الارمنية «غانش» الرفيق كرنيك عطاريان مندوب المؤتمر الوطني.

ونذكر هنا بالمحاولة الغادرة التي استهدفت مندوب المؤتمر وعضو قيادة منظمة الحزب في الجنوب مسؤول منطقة النبطية الرفيق خليل ريحان الذي واجه المجرمين

ببطولة واشتبك معهم وحال دون تمكينهم من تنفيذ جريمتهم.

وأخيراً، وعشية عقد المؤتمر، اغتالت العصابات المشبوهة المناضل الشيوعي حسن احمد صباغ سكرتير منظمة حزبنا في منطقة النبطية، والرفيق الشهيد اختطف في منطقة الضاحية الجنوبية في ٣٠ كانون الاول ١٩٨٦ واستشهد في ٢٩/١/١٩٨٧، والرفيق الشهيد مندوب للمؤتمر الوطني الخامس.

اذن ايها الرفاق، بهذه الظروف التي اسلفنا عقدت منظمات الحزب وقطاعاته مؤتمراتها، وانتدبت رفاقاً يمثلون مختلف المناطق والقطاعات داخل الوطن، ومن المنظمات في البلدان المتعددة التي يزيد عددها على اربعين بلداً.

ونعرض هنا لوحة عن كيفية التحضير ومدى شمولها واتساعها ونتائجها:

اولا: جرى عقد اجتماعات للكادر السياسي بحضور الامين العام واعضاء من المكتب السياسي بلغ عددها ٤٠ اجتماعاً. وطالت هذه الاجتماعات حوالي ١٣٠٠ كادر.

ثانيا: تم عقد ٢٠ كونفرانس تنظيمي على مستوى المحافظات والقطاعات المركزية، تمثلت فيها المنطقيات والفروع ونماذج من الفرق القاعدية والقطاعات الاخرى.

ثالثا: جرى عقد كونفرانس تنظيمي مركزي تمثلت فيه جميع لجان المحافظات والقطاعات ومنظمات الخارج.

بالنسبة للمرحلة الاولى التي ارتبطت ببدء المؤتمرات فقد عقد بصددها ٢٨٦ مؤتمراً قاعدياً انتخبت الى مؤتمرات المحافظات والمنظمات ومنظمات الخارج والقطاعات ١٩٧٦ مندوباً.

- تغيب عن المؤتمرات القاعدية عدد من الرفاق نسبتهم ١٨٪ منهم ٨٪ لدواعي العمل الحزبي، ومتابعة تنفيذ المهمات المطروحة.
- بلغت نسبة المشاركة في المؤتمرات القاعدية ٨٢٪ من مجموع اعضاء الحزب المنظمين.
- بلغت نسبة المشاركين في النقاش في المؤتمرات القاعدية ٧٥٪.

في المرحلة الثانية من التحضير للمؤتمر عقدت جميع المحافظات والقطاعات ومنظمات الخارج، ما عدا القليل من هذه الاخيرة، مؤتمراتها وانتخبت ٣٨٣ مندوباً الى المؤتمر الوطني الخامس.

تمثل في مؤتمرات المحافظات والمنظمات والقطاعات ٣٤٪ عمال ومستخدمون، وهذا الامر يعكس التوجه الذي وضعته اللجنة المركزية في لائحة اجراءات عقد المؤتمر.

كما تمثل في المؤتمرات المختلفة ١٤٪ من الرفيقات.

وعلى ابواب المؤتمر الوطني الخامس عقدت سلسلة من الاجتماعات التحضيرية للمندوبين تم فيها نقاش كافة الوثائق المطروحة على المؤتمر. وقد طالت هذه

الاجتماعات جميع مندوبي المحافظات والقطاعات ومنظمات الخارج والمنظمات الاخرى.

فيما يلي لوحة احصائية عن تركيبة مندوبي المؤتمر الوطني:

- رفاق ذكور ٨٥٪.
- رفيقات إناث ١٥٪.
- متوسط عمر المندوب ٣٥ عاماً.
- متوسط العمر الحزبي للمندوب ١٥ عاماً.
- يتوزع الرفاق المندوبون على ٢٣٠ قرية ومدينة.
- نسبة الرفاق المندوبين الذين لهم شهداء شيوعيون في اسرهم ١٤٪.
- نسبة الرفاق المندوبين الذين شاركوا في المعارك العسكرية ٥٤٪.
- نسبة الرفاق المندوبين الذين خضعوا للاعتقال ٣٣,٥٪ من اجمالي عدد المندوبين، وهم موزعون على الشكل الآتي:

- لدى اسرائيل	٨ ٪
- لدى حزب الكتائب الفاشي	٢,٥ ٪
- معتقلين لدى السلطة	١٨ ٪
- معتقلون لدى جهات اخرى	٥,٠ ٪
المجموع	٣٣,٥ ٪

بالنسبة للتصنيف الطبقي والاجتماعي تبين التالي:

عمال ومستخدمون	٤٠ ٪
عمال زراعيون	٥ ٪
مزارعون	٣,٥ ٪
طلاب وتلامذة	١٠ ٪
معلمون	١٩ ٪
مثقفون	١١ ٪
مهن حرة	٨ ٪
حرفيون	٣,٥ ٪
	١٠٠٪

من بين اجمالي عدد مندوبي المؤتمر تبلغ نسبة المتفرغين الحزبيين العاملين في الاطار السياسي والتنظيمي والعسكري ما يقارب ١٧٪.

ايها الرفاق،

لقد بلغ عدد مندوبي المؤتمر الوطني الخامس ٣٨٣ مندوبا يحضر منهم الآن ٣٥٠ مندوباً. ويدخل في تعداد أعضاء المؤتمر الرفاق:

- محيي الدين حشيشو عضو اللجنة المركزية المخطوف منذ ١٤ ايلول ١٩٨٢.
- الفقيد كارنيك عطاريان، عضو اللجنة المركزية.

- الشهيد ديب الجسيم، مسؤول منظمة الحزب في منطقة صور.
- الشهيد فرج الله فوعاني - احد المسؤولين في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.
- الشهيد عادل زبيب - من مناضلي جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.
- الشهيد سلام جابر - من مناضلي جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.
- الشهيد حسن الصباغ - عضو منطقية النبطية ومسؤول فرعية مدينة النبطية.

ايها الرفاق،

بعد ان تأكدت لجنة التفاويض من صحة تفويض المندوبين من منظماتهم وقطاعاتهم المختلفة، وبعد الاطلاع على اللوائح وعلى محاضر المؤتمرات فانها تعلن ان كل القرارات التي يتخذها مؤتمرنا الوطني الخامس تكتسب، حسب نصوص النظام الداخلي المعمول به حتى اللحظة، شرعيتها الكاملة.

أيها الرفاق،

باسم لجنة التفاويض.

احيي مؤتمرنا الوطني الخامس.

احيي رفاقنا العاملين في اطار جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية.

وتحية الى كافة الوفود التي تشارك في اعمال مؤتمرنا.

وتحية الى كل الرفاق المناضلين.

المجد والخلود لشهدائنا الابطال.

تقرير احصائي
عن شهداء الحزب
بين المؤتمرين
الرابع والخامس

قدمه الرفيق غالب دغيم،
عضو مكتب التنظيم المركزي

ايها الرفاق

نقدم في هذا التقرير لوحة احصائية عن شهداء الحزب منذ العام ١٩٨٠ وحتى العام ١٩٨٧. وقد بلغ عددهم ٢٧٢ شهيداً.

يتناول هذا الاحصاء الأمور الآتية:

جدول رقم ١	التوزع حسب ظروف وكيفية الاستشهاد
جدول رقم ٢	التوزع حسب التصنيف المهني
جدول رقم ٣	التوزع حسب الانتماء الطبقي
جدول رقم ٤	التوزع حسب التقسيم الجغرافي
جدول رقم ٥	التوزع حسب قرى الشهداء
جدول رقم ٦	التوزع حسب سنوات الاستشهاد
جدول رقم ٧	التوزع حسب الوضع الحزبي
جدول رقم ٨	التوزع حسب العمر عند الاستشهاد
جدول رقم ٩	التوزع حسب الوضع العائلي
جدول رقم ١٠	التوزع حسب الجنس
جدول رقم ١١	التوزع حسب المصدر الحزبي

جدول رقم ١

التوزيع حسب ظروف وكيفية الاستشهاد

١ ـ في مواجهة اسرائيل وقوات لحد

أ ـ شهداء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية	٤٦
ب ـ شهداء المواجهة للإجتياح الاسرائيلي	١١
ج ـ استشهاد في ظروف مختلفة في قصف وقتال متفرق وغيره	١٥
	٧٢ يشكلون نسبة ٢٦,٥٪ من إجمالي عدد الشهداء

٢ ـ في مواجهة الجيش الفئوي والسلطة الكتائبية

أ ـ انتفاضة بيروت	٣
ب ـ انتفاضة الضاحية	٣
ج ـ تحرير الجبل	٢٤
د ـ تحرير الاقليم	٦
هـ ـ الدفاع عن المناطق الوطنية	٢٨

٧٤ يشكلون نسبة ٢٧,٢١٪ من اجمالي عدد الشهداء

٣ ـ في مواجهة القوى الظلامية ونتائج الانحراف اليميني في الثورة الفلسطينية

أ ـ شهداء مجزرة طرابلس	٣٣
ب ـ شهداء تحرير طرابلس	١٧
ج ـ ظروف مختلفة. قصف وخلافه	١٧

٦٧ يشكلون نسبة ٢٤,٦٠٪ من اجمالي عدد الشهداء

٤ ـ في صدامات مع قوى محسوبة على الصف الوطني:

٢٠ يشكلون نسبة ٧,٣٥٪ من اجمالي عدد الشهداء

٥ ـ في الصدامات مع قوى حليفة:

٦ يشكلون نسبة ٢,٢١٪ من اجمالي عدد الشهداء

٦ ـ تصفيات واغتيالات متهمة بتنفيذها اجهزة مختلفة ومن ضمنها أجهزة السلطة

١٨ يشكلون نسبة ٦,٦٢٪ من اجمالي عدد الشهداء

٧ ـ في ظروف مختلفة

١٥ يشكلون نسبة ٥,٥١٪ من اجمالي عدد الشهداء

تلخيص لما هو وارد في جدول رقم ١

	العدد	النسبة المئوية
١ ـ في مواجهة اسرائيل وقوات لحد	٧٢	٢٦,٥٠
٢ ـ في مواجهة الجيش الفئوي والسلطة الكتائبية	٧٤	٢٧,٢١
٣ ـ في مواجهة القوى الظلامية ونتائج الانحراف اليميني في الثورة الفلسطينية	٦٧	٢٤,٦٠
٤ ـ في صدامات مع قوى محسوبة على الصف الوطني	٢٠	٧,٣٥
٥ ـ في صدامات مع قوى حليفة	٦	٢,٢١
٦ ـ تصفيات واغتيالات	١٨	٦,٦٢
٧ ـ في ظروف مختلفة	١٥	٥,٥١
	٢٧٢	٪ ١٠٠

جدول رقم ٢

التوزع حسب التصنيف المهني

المهنة	العدد	النسبة المئوية
ـ عمال	١٠٣	٣٧,٨٧
ـ متفرغون	٦٩ (معظمهم من أصول عمالية)	٢٥,٣٧
ـ طلاب	٤٢	١٥,٤٥
ـ مدرسون	٨	٢,٩٥
ـ صيادو سمك	٤	١,٤٧
ـ موظفون	٨	٢,٩٤
ـ فلاحون	٢	٠,٧٤
ـ مهن حرة	١٠	٣,٦٥
ـ خريجون من دول اجنبية	٦	٢,٢١
ـ جيش وقوى امن	٤	١,٤٧
ـ غير محدد	١٦	٥,٨٨
	٢٧٢	٪ ١٠٠

جدول رقم ٣

التوزع حسب الانتماء الطبقي

	العدد	النسبة المئوية
ـ من أصول عمالية	١٣٩	٥١,١٠
ـ من أصول فلاحية ومزارعين	٨٢	٣٠,١٥
ـ من أصول مالكين	٤	١,٤٧
ـ من متوسطي الحال	١٢	٤,٤١
ـ مثقفون	٦	٢,٢١
ـ غير محدد	٢٩	١٠,٦٦
	٢٧٢	٪ ١٠٠

جدول رقم ٤

التوزيع حسب التقسيم الجغرافي

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
ـ الجنوب	٩٨	٣٦,٠٣
ـ الشمال	٧٠	٢٥,٧٤
ـ جبل لبنان[١]	٦٣	٢٣,١٥
ـ البقاع	٣٣	١٢,١٣
ـ بيروت والضواحي[٢]	٦	٢,٢١
ـ غير لبنانيين[٣]	٢	٠,٧٤
	٢٧٢	٪ ١٠٠

(١) ضمن خانة جبل لبنان يتوزع الشهداء على الشكل التالي:

ـ غير محدد	١
ـ جبل لبنان الحالي	٣٤
ـ المتن الشمالي	٥
ـ اقليم الخروب	١٥
ـ جبيل وقراها	٦
عين الرمانة وسبنيه	٢
	٦٣

(٢) ضمن بيروت والضواحي:

٤ شهداء من بيروت (بينهم شهيد من الأشرفية)
شهيدان من حارة حريك وبرج البراجنة

(٣) غير لبنانيين ـ (سوريون)

جدول رقم ٥

التوزع حسب قرى الشهداء

	العدد	النسبة المئوية
ـ الجنوب	٤٦	قرية ومدينة
ـ الشمال	٢٦	قرية ومدينة
ـ الجبل	٣٢	قرية ومدينة
ـ البقاع	٢٣	قرية ومدينة
	١٢٧	(بينها ٤٦ قرية في كل منها أكثر من شهيد)

يمكن استعراض بعض القرى والمدن التي يوجد فيها أكثر من شهيد:

ـ طرابلس والميناء	٤١ شهيداً
ـ كفررمان	١١ شهيداً
ـ انصار	٩ شهداء
ـ برجا	٨ شهداء
ـ عيترون	٧ شهداء
ـ حولا	٧ شهداء
ـ ميس الجبل	٤ شهداء
ـ تل عباس	٤ شهداء
ـ القرية	٥ شهداء
ـ دسا	٥ شهداء
ـ عرسال	٤ شهداء

ويوجد ٨ قرى في كل منها ٣ شهداء، و٢٧ قرية في كل منها شهيدان، و٨١ قرية في كل منها شهيد واحد.

جدول رقم ٦

التوزع حسب سنوات الاستشهاد

١٩٨٠	٨	أي بنسبة ٢,٩٤	من أجمالي عدد الشهداء
١٩٨١	١٩	أي بنسبة ٧,٠٠	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٢	٤٢	أي بنسبة ١٥,٤٤	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٣	٨٥	أي بنسبة ٣١,٢٥	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٤	٣٣	أي بنسبة ١٢,١٣	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٥	٥٩	أي بنسبة ٢١,٧٠	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٦	٢٣	أي بنسبة ٨,٤٥	من اجمالي عدد الشهداء
١٩٨٧	٣	أي بنسبة ١,٠٩	من اجمالي عدد الشهداء

ـ يلاحظ المتتبع لتفاصيل التقرير الارتفاع الكبير في عدد الشهداء وخاصة خلال سنوات ٨٢ ـ ٨٣ ـ ٨٤ ـ ٨٥ اذ يشكلون ٨٠,٥٢ من اجمالي عدد الشهداء الذين سقطوا بين المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس، هذه المرحلة التي شهدت الاجتياح الاسرائيلي، ودخول القوات الأميركية والأطلسية إلى لبنان، والقتال الذي حصل في مواجهتها وإجبار اسرائيل على اخلاء القسم الكبير من الأراضي اللبنانية بفعل النضال البطولي للمقاومة الوطنية اللبنانية، وكذلك اضطرار القوات الأميركية والأطلسية للإنسحاب من لبنان عام ١٩٨٤، بفعل النضال البطولي الذي خيض في مواجهتها.

جدول رقم ٧

التوزع حسب الوضع الحزبي

	العدد	النسبة المئوية
رفاق	٢٦٤	أي بنسبة ٩٧ ٪ من اجمالي عدد الشهداء
اصدقاء	٨	أي بنسبة ٣ ٪ من اجمالي عدد الشهداء
	٢٧٢	١٠٠٪

من هذا الكشف يتبين لنا أن الشهداء الذين كانوا يتسلمون مسؤوليات حزبية وقطاعية لابأس بها:

ـ أعضاء لجنة مركزية	٢
ـ اعضاء لجنة محافظة	٢
ـ اعضاء لجان منطقة	١٣
ـ قيادات عسكرية على مستوى قطاع في المحافظة	٣
ـ نقابيون	٣
ـ عاملون في اطار قطاع الشباب	٣
ـ صحافة	٢
ـ شيوعيون قدامى	٢
ـ مرافقون	٤
ـ شهداء جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية	٤٦

يضاف إلى ذلك أن من بين عدد الشهداء يوجد ٦٩ شهيداً من المتفرغين في قطاعات مختلفة يشكلون ٢٥٪ من اجمالي عدد الشهداء.

جدول رقم ٨

التوزع حسب العمر عند الاستشهاد

ـ أقل من ١٨ عاماً	٤٩	شهيداً	أي بنسبة	١٨,٠	٪
ـ من ١٩ إلى ٢١ عاماً	٧٢	شهيداً	أي بنسبة	٢٦,٤٦	٪
ـ من ٢٢ إلى ٢٤ عاماً	٥٧	شهيداً	أي بنسبة	٢٠,٩٦	٪
ـ من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً	٤٢	شهيداً	أي بنسبة	١٥,٤٥	٪
ـ من ٣١ إلى ٣٥ عاماً	١١	شهيداً	أي بنسبة	٤,٠٥	٪
ـ من ٣٦ إلى ٤٥ عاماً	١٥	شهيداً	أي بنسبة	٥,٥١	٪
ـ من ٤٦ إلى ٥٥ عاماً	٢	شهيدان	أي بنسبة	٠,٧٤	٪
ـ فوق الـ ٥٥ عاماً	٣	شهداء	أي بنسبة	١,١٩	٪
ـ غير محددة أعمارهم	٢١	شهيداً	أي بنسبة	٧,٧٤	٪
	٢٧٢			١٠٠	٪

جدول رقم ٩

التوزع حسب الوضع العائلي

	العدد	النسبة المئوية
متأهل	٤٩	١٨,٠١
الحزب	٢٢٢	٨١,٦٢
غير محدد	١	٠,٣٧
	٢٧٢	١٠٠ ٪

جدول رقم ١٠

التوزع حسب الجنس

	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٢٦٧	٩٨,١٦
اناث	٥	١,٨٤
	٢٧٢	١٠٠ ٪

جدول رقم ١١

التوزع حسب المنظمة الحزبية او القطاع

المنطقة	العدد		النسبة
بيروت الغربية	١٠	أي بنسبة	٣,٦٨ ٪
الضاحية	٣٩	أي بنسبة	١٤,٣٤ ٪
الشمال	٦٩	أي بنسبة	٢٥,٣٧ ٪
البقاع	٢٧	أي بنسبة	٩,٩٣ ٪
الجنوب	٥٢	أي بنسبة	١٩,١٢ ٪
الاقليم	١٣	أي بنسبة	٤,٧٨ ٪
المتن الشمالي	١	أي بنسبة	٠,٣٧ ٪
الجبل	٣٨	أي بنسبة	١٣,٩٧ ٪
القوات المركزية	٩	أي بنسبة	٣,٣١ ٪
قطاعات مركزية	١٤	أي بنسبة	٥,١٣ ٪
	٢٧٢		١٠٠ ٪

اعضاء لجنة مركزية

خليل نعوس: مسؤول منظمة الحزب في بيروت

سهيل طويلة: مسؤول مكتب التثقيف المركزي

اعضاء لجنة محافظة

سليم عبيد: عضو لجنة محافظة الجبل

ميشال واكد: عضو لجنة محافظة الضاحية الجنوبية لبيروت

اعضاء لجان منطقية

١ ـ ديب الجسيم: سكرتير منطقية صور (جنوب لبنان).

٢ ـ كامل الصباح: مسؤول الصلات السياسية في منطقة النبطية (جنوب لبنان).

٣ ـ عفيف عز الدين: عضو منطقية صور (جنوب لبنان).

٤ ـ سليم ضو: عضو منطقية المتن الأعلى (جبل لبنان).

٥ ـ عباس شرف: عضو منطقية البقاع الغربي (البقاع).

٦ ـ وليد الدروي: عضو منطقية طرابلس (الشمال).

٧ ـ صبري عبدو: عضو منطقية الميناء (الشمال).

٨ ـ جمال ساطي: عضو منطقية البقاع الغربي ـ شهيد جبهة المقاومة الوطنية.

٩ ـ امين شبو: عضو منطقية برجا (جبل لبنان ـ الاقليم).

١٠ ـ داوود سعيد: عضو منطقية المتن الأعلى (جبل لبنان).

١١ ـ كمال ملاعب: عضو منطقية عاليه (جبل لبنان).

١٢ ـ حسن الصباح: عضو منطقية النبطية (جبل لبنان).

١٣ ـ الياس ابراهيم: عضو منطقية عكار (الشمال).

اعضاء قيادات عسكرية في المحافظات

١ ـ جورج عون: عضو القيادة العسكرية لمنظمة الاقليم.

٢ ـ محمد الدرخباني: عضو القيادة العسكرية لمحافظة البقاع ـ منسق عمل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في البقاع الغربي.

٣ ـ حسن الدندشي: عضو القيادة العسكرية لمنظمة الشمال.

عاملون في قطاع الشباب

١ ـ وليد صعب: امين عام اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني.

٢ ـ كمال عياش: مسؤول الفراكسيون الحزبي (اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني).

نقابيون

١ ـ حسن السيد: امين سر المجلس التنفيذي لنقابة عمال النشارة في طرابلس.

٢ ـ فؤاد بزي: أمين سر نقابة عمال الأحذية ـ ورئيس تجمع مهجري ساحل المتن الشمالي.

٣ ـ ذيب حميدان: عضو مجلس نقابة عمال المطابع.

خريجو الدول الأجنبية

١ ـ مروان بشارة: خريج المانيا الديمقراطية.

٢ ـ سهيل سكينة: خريج الاتحاد السوفياتي.

٣ ـ حسين ابو زيد: خريج الاتحاد السوفياتي.

٤ ـ نديم يحيى: مدير مدرسة للديكور.

٥ ـ طه اليمن: خريج تركيا.

٦ ـ اسماعيل السيد: لم ينه دراسته في الاتحاد السوفياتي.

صحافة

١ ـ جهاد رزق: مسؤول الاعلانات في جريدة النداء.

٢ ـ بهيج جمعة: موزع جريدة النداء.

جدول رقم ١١

التوزع حسب المنظمة الحزبية او القطاع

المنظمة / القطاع	العدد	النسبة
بيروت الغربية	١٠	أي بنسبة ٣,٦٨ ٪
الضاحية	٣٩	أي بنسبة ١٤,٣٤ ٪
الشمال	٦٩	أي بنسبة ٢٥,٣٧ ٪
البقاع	٢٧	أي بنسبة ٩,٩٣ ٪
الجنوب	٥٢	أي بنسبة ١٩,١٢ ٪
الاقليم	١٣	أي بنسبة ٤,٧٨ ٪
المتن الشمالي	١	أي بنسبة ٠,٣٧ ٪
الجبل	٣٨	أي بنسبة ١٣,٩٧ ٪
القوات المركزية	٩	أي بنسبة ٣,٣١ ٪
قطاعات مركزية	١٤	أي بنسبة ٥,١٣ ٪
	٢٧٢	١٠٠ ٪

اعضاء لجنة مركزية

خليل نعوس: مسؤول منظمة الحزب في بيروت
سهيل طويلة: مسؤول مكتب التثقيف المركزي

اعضاء لجنة محافظة

سليم عبيد: عضو لجنة محافظة الجبل
ميشال واكد: عضو لجنة محافظة الضاحية الجنوبية لبيروت

اعضاء لجان منطقية

١ - ديب الجسيم: سكرتير منطقية صور (جنوب لبنان).
٢ - كامل الصباح: مسؤول الصلات السياسية في منطقة النبطية (جنوب لبنان).
٣ - عفيف عز الدين: عضو منطقية صور (جنوب لبنان).
٤ - سليم ضو: عضو منطقية المتن الأعلى (جبل لبنان).
٥ - عباس شرف: عضو منطقية البقاع الغربي (البقاع).
٦ - وليد الدروي: عضو منطقية طرابلس (الشمال).
٧ - صبري عبدو: عضو منطقية الميناء (الشمال).

٨ - جمال ساطي: عضو منطقية البقاع الغربي - شهيد جبهة المقاومة الوطنية.
٩ - امين شبو: عضو منطقية برجا (جبل لبنان - الاقليم).
١٠ - داوود سعيد: عضو منطقية المتن الأعلى (جبل لبنان).
١١ - كمال ملاعب: عضو منطقية عاليه (جبل لبنان).
١٢ - حسن الصباح: عضو منطقية النبطية (جبل لبنان).
١٣ - الياس ابراهيم: عضو منطقية عكار (الشمال).

اعضاء قيادات عسكرية في المحافظات

١ - جورج عون: عضو القيادة العسكرية لمنظمة الاقليم.
٢ - محمد الدرخباني: عضو القيادة العسكرية لمحافظة البقاع - منسق عمل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية في البقاع الغربي.
٣ - حسن الدندشي: عضو القيادة العسكرية لمنظمة الشمال.

عاملون في قطاع الشباب

١ - وليد صعب: امين عام اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني.
٢ - كمال عياش: مسؤول الفراكسيون الحزبي(اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني).

نقابيون

١ - حسن السيد: امين سر المجلس التنفيذي لنقابة عمال النشارة في طرابلس.
٢ - فؤاد بزي: أمين سر نقابة عمال الأحذية - ورئيس تجمع مهجري ساحل المتن الشمالي.
٣ - ذيب حميدان: عضو مجلس نقابة عمال المطابع.

خريجو الدول الأجنبية

١ - مروان بشارة: خريج المانيا الديمقراطية .
٢ - سهيل سكينة: خريج الاتحاد السوفياتي.
٣ - حسين ابو زيد: خريج الاتحاد السوفياتي.
٤ - نديم يحيى: مدير مدرسة للديكور.
٥ - طه اليمن: خريج تركيا.
٦ - اسماعيل السيد: لم ينه دراسته في الاتحاد السوفياتي.

صحافة

١ - جهاد رزق: مسؤول الاعلانات في جريدة النداء.
٢ - بهيج جمعة: موزع جريدة النداء.

شيوعيون قدامى

- خليل حاطوم: خطف واغتيال في الضاحية الجنوبية.
- قسطنطين حداد: قصف.

مرافقون

- عصام الأفشل: مرافق رئيس الحزب، الرفيق الراحل نقولا الشاوي.
- قاسم الحجيري: من مرافقي الأمين العام.
- علي المقداد: من مرافقي الأمين العام.
- احمد العريبي: مرافق احد قادة الحزب.

مناضل شيوعي بارز

رامز بركات

متفرغون

٦٩ ٢٥,٣٧٪ من اجمالي عدد الشهداء.

تقرير حول المعتقلين

خضع الشيوعيون، حسب تطور الأوضاع السياسية والنضالية، لصنوف متعددة من الاعتقالات ابرزها ما جرى بعد عام ١٩٨٢، اي بعد الاجتياح الاسرائيلي وقد بلغ عدد الشيوعيين واصدقائهم من مختلف المناطق اللبنانية الذين خضعوا للاعتقال أو للإستدعاء من قبل مراكز المخابرات الاسرائيلية ما يقارب ١٢٠٠ رفيق وصديق.

اما بخصوص المعتقلين لدى القوات وحزب الكتائب، فلا يزال حتى الآن قيد الاعتقال، منذ العام١٩٨٢، وحتى تاريخه ثلاثون شيوعياً بينهم:

- الرفيق محي الدين حشيشو	عضو لجنة مركزية
- الرفيق الياس ابو رجيلي	عضو لجنة منطقية
- الرفيق كريم أبو رجيلي	عضو لجنة منطقية
- الرفيق فوزي أبو رجيلي	عضو لجنة منطقية
- الرفيق جريس شكيب الهبر	عضو لجنة فرعية
- الرفيق جوزف حنينة	عضو لجنة فرعية

ولا يزال قيد الاعتقال في سجون قوات الاحتلال الاسرائيلي حتى تاريخه عدد من الرفاق بينهم الرفيق ناصر الخرفان أحد ابطال عملية تدمير اذاعة صوت «الأمل» الناطقة بلسان العميل لحد.

التقرير حول تعديلات النظام الداخلي للحزب

قدمه الرفيق فاروق دحروج
عضو المكتب السياسي

في ضـوء النقاشـات الواسعـة التي جرت في المؤتمـرات القـاعـديـة وفي مؤتمـرات المحـافظـات والمؤتمرات الأخرى التحضيرية للمؤتمر الوطني،

وفي ضـوء اقتراحـات وملاحظـات المندوبـين والكونفـرانسات التنظيميـة الـواسعـة في المنـاطق والقطاعات والكونفرانس التنظيمي المركزي والتوصيات التنظيمية التي صدرت عنه وأقرتهـا اللجنة المركزية، عشية مؤتمرنا الخامس،

وفي ضوء التنوع الشديد في أشكال النضال التي على الحزب أن يمارسها،

وفي ضوء تجارب النضال التي خاضها الحزب، بين المؤتمر الرابع والمؤتمر الخامس،

وفي ضوء المهمات السياسية والتنظيمية التي بحثت وأقرت في سائر المؤتمرات التحضيرية،

وفي ضـوء التمسك الحـازم بجوهـر مبادىء التنظيم المـاركسية ـ اللينينيـة الثوريـة، والمركـزية الديمقراطية، بصفتها الأساس الصلب لوحدة الحزب السيـاسية والفكـرية والتنظيميـة، ولمشاركـة الشيوعيين، كل الشيوعيين، في صياغة وتنفيذ الخط السياسي المقر في الهيئات الحزبية، على اختلاف مستوياتها، بشكل ديمقراطي وبعد نقاش عميق وواسع،

وفي ضوء الحرص الدائم أن تكون هذه الأسس التنظيمية اللينينية منسجمة مع ظروف النضـال الخاصة ببلدنا، مع الاستفادة من تجارب الأحزاب والقوى الثورية العاملة للتغيير في العالم،

في ضوء كل ذلك جرى بحث واسع في ادخال بعض التعديلات على النظام الداخلي لحزبنا.

إضافة الى هـذه التعديـلات على النظـام الداخـلي، قدمت الى المؤتمـر الوطني، وفي الكـونفرانس التنظيمي المركزي جملة من التوصيات الهامـة ستشكل جـزءاً من القسم السابـع المتعلق بالحـزب والذي ستتم صياغته في ضوء التقرير التنظيمي الذي اقره الكونفرانس التنظيمي المـركزي ووافقت عليه اللجنة المركزية، وفي ضوء التعديلات التي أدخلت عليه والملاحظات التي رأى المندوبون ضرورة التأكيد عليها من أجل حسن سير العمل في مختلف الهيئات والقطاعـات الحزبيـة، ومن أجل تطبيق المركزية الديمقراطية بشكل خلاق وفعال.

النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني

كما أقر في المؤتمر الوطني الخامس للحزب

مقدمة

الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب الطبقة العاملة والفلاحين، والمثقفين الثوريين، والكادحين اللبنانيين جميعاً، وهو من حيث بنيته يشكل اتحاداً طوعياً كفاحياً بين الشيوعيين الذين يناضلون معاً من أجل تحقيق أهداف الحزب التي تتجسد اليوم في تحرير الوطن من الاحتلال الاسرائيلي واستعادة وحدته وصون سيادته الوطنية وتثبيت هويته العربية وضمان تطوره الديمقراطي، وتحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية الملحة للطبقة العاملة والجماهير الكادحة في المدينة والريف، وذلك على طريق انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وإقامة حكم وطني ديمقراطي يحرر لبنان من علاقات التبعية للامبريالية بشتى أشكالها، ويضع البلاد على طريق التقدم الاجتماعي ويسمح بالانتقال الى تحقيق الهدف الأساسي من نضال الحزب المتمثل بالقضاء على النظام الرأسمالي، نظام التسلط الطبقي البورجوازي والتمييز الطائفي، من أجل بناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه استثمار الانسان للإنسان، وتتحقق فيه المساواة الكاملة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وتتأمن في ظله حرية الوطن وسعادة المواطن.

وإذ يناضل الحزب لتحقيق مهماته القريبة والبعيدة تلك، وإذ يهتدي دائماً بالفكرة اللينينية التي ترى أن تحالف العمال والفلاحين هو حجر الزاوية في بناء وحدة القوى الوطنية والتقدمية، فهو يولي أهمية خاصة لتوطيد وتطوير العمل الجبهوي ولتعزيز وحدة الحركة الوطنية اللبنانية.

إن الحزب يؤمن بالديمقراطية ويؤكد على حرية القول والفكر والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية ويعمل لاحياء التقاليد الوطنية والديمقراطية والثورية للشعب اللبناني، وابراز وبلورة الأفكار التقدمية التي يزخر بها تاريخه الطويل.

إن حزبنا الشيوعي اللبناني هو جزء عضوي من حركة التحرر الوطني العربية،

وهو يضع في أساس مهماته النضالية العمل لاستئصال السيطرة الاستعمارية، وتصفية مواقع الامبريالية والصهيونية والرجعية في كل جزء من العالم العربي واستعادة كامل الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني والعمل لوحدة القوى الثورية العربية، ولدفع حركة التقدم العربية الى الأمام ولانشاء وحدة عربية على أسس ديمقراطية وثورية معادية للامبريالية.

إن حزبنا الذي يعبر عن أماني ومطامح الطبقة العاملة اللبنانية وسائر الكادحين في شعبنا يشكل فصيلة نشيطة من فصائل الحركة الشيوعية العالمية. وعلى هذا الأساس يناضل بحزم وأمانة مبدئيين، لتوطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية، التي يشكل الحزب الشيوعي السوفياتي طليعتها المجربة، على أساس مبادىء الماركسية - اللينينية والأممية البروليتارية ويكافح بحزم وأمانة مبدئيين كل مظهر من مظاهر الانتهازية اليمينية واليسارية الغريبة بجذورها عن النظرية الثورية.

وبهدي من منطلقاته المبدئية، يؤيد حزبنا الشيوعي اللبناني ويدعم كفاح الشعوب المناضلة في سبيل تحررها من التسلط الاستعماري والامبريالي، ويعمل لتعزيز الصداقة والتعاون مع كافة القوى التقدمية من أجل قيام جبهة موحدة لكل القوى المعادية للامبريالية على الصعيد العالمي.

وبهدي من هذه المنطلقات المبدئية ذاتها يناضل حزبنا مع سائر القوى المحبة للسلام من أجل درء خطر حرب عالمية ومنع المستعمرين من زج البشرية في أتونها، ولكي تزول من عالمنا الى الأبد، أسباب حروب الفتح والعدوان وأسباب الحروب العالمية مع زوال النظام نفسه الذي يقوم على استثمار الانسان للانسان وعلى اضطهاد الشعوب.

والأساس النظري الذي يبني عليه الحزب نشاطه، هو النظرية الماركسية - اللينينية التي تقدم للبشرية في عصرنا أرقى المعارف الطليعية في مجالات الفلسفة والاقتصاد والاجتماع والسياسة. وهي تضع في وقت واحد معاً: مفهوماً علمياً، وطريقة منهجية لتحليل الواقع، ومرشداً للعمل يغتني دائماً، بمنجزات العلم، وبتجارب نضال الجماهير الكادحة في بلادنا وفي العالم اجمع، ويغتني - على الأخص - بمنجزات البلدان التي انتصرت فيها الاشتراكية.

وحفاظاً على الأمانة التامة الثابتة لهذه الأسس والمبادىء والأهداف، يبني الحزب نشاطه على أساس التقيد الصارم الدقيق بقواعد اللينينية في حياة الحزب، وتأتي وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية في طليعة هذه القواعد، فهي القانون الثابت الذي يجب أن يسود حياة الحزب.

من هذه الأسس والمبادىء والمهمات القريبة والبعيدة وقضية النضال في سبيل الاشتراكية والشيوعية ينبثق جوهر هذا النظام الداخلي للحزب الشيوعي اللبناني.

المادة الأولى:

يمكن أن يكون عضواً في الحزب الشيوعي اللبناني كل مواطن أو مواطنة يوافق على برنامج الحزب ونظامه الداخلي وينضم الى احدى منظماته في القاعدة أو احدى هيئاته ويناضل في صفوفه ويدفع اشتراكه بانتظام.

الانتساب للحزب

المادة الثانية:

١ - يجري الترشيح لعضوية الحزب بواسطة الفرقة أو الفرع أو أي عضو من أعضائه.

٢ - يتم قبول طلبات الانتساب الى الحزب بصورة إفرادية، ويبحث اجتماع الفرقة أو الفرع الطلب على أساس تقرير شامل عن المرشح، الذي يجب أن يعرفه ويزكيه رفيقان على الأقل من الفرقة أو الفرع حيث يبحث طلب انتسابه، وتتخذ بشأنه التوصية المناسبة وترفع الى الهيئة الأعلى التي يعود لها اتخاذ القرار النهائي بقبول الترشيح أو رفضه.

٣ - يقضي جميع المنتسبين الجدد الى الحزب فترة ترشيح لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن سنة. يمكن عدم الأخذ بفترة الترشيح فقط بقرار من اللجنة الفرعية وموافقة اللجنة المنطقية ولجنة المحافظة، وذلك من حيث الأساس بالنسبة للعمال والفلاحين الفقراء والذين يتفانون في الدفاع عن قضايا الشعب والوطن.

٤ - يشترك العضو المرشح للحزب في كل نشاطات الفرقة أو الفرع الذي ينتسب اليه، وفي ظروف معينة ينضم لفرقة مرشحين تشرف عليها اللجنة الحزبية المعنية في اطار دائرتها، ويتمتع المرشح خلال فترة ترشيحه بكل حقوق العضوية وتنطبق عليه واجباتها، باستثناء حق الترشيح للانتخابات والتصويت.

٥ - يحق للجنة المركزية قبول طلبات انتساب في ظروف يعود لها تقديرها.

٦ - قبول انتساب أعضاء سابقين في أحزاب أخرى يتطلب موافقة اللجنة المركزية.

٧ - إعادة أشخاص مطرودين من الحزب تتطلب موافقة اللجنة المركزية.

حقوق عضو الحزب

المادة الثالثة:

يحق لعضو الحزب:

١ - أن يشترك في مناقشة سياسة الحزب وخطته في اجتماعات الفرقة أو الفرع

أو الهيئة الحزبية التي ينتمي اليها، مسهماً بذلك في وضع سياسة الحزب وفي تحسين نشاطه.

٢ ـ أن ينتخب ويُنتخب لعضوية شتى اللجان الحزبية.

٣ ـ أن يمارس حقه في التصويت على القرارات التي تتخذها لجنته.

٤ ـ أن يتقدم بالاقتراحات الى الهيئات القيادية بالطرق التنظيمية، وأن يتوجه بالأسئلة الى اللجان الحزبية صاحبة العلاقة ويطلب الجواب عليها.

٥ ـ أن يشترك في مناقشة التدابير التي تقترحها بحقه الفرقة أو الفرع أو الهيئة التي ينتمي اليها.

٦ ـ أن يطعن بالتدبير المتخذ بحقه أمام الهيئات العليا في الحزب بالطرق التنظيمية وأن يتوجه بهذا الصدد الى لجنة الرقابة المركزية.

واجبات عضو الحزب

المادة الرابعة:

يترتب على عضو الحزب:

١ ـ الاشتراك في اجتماعات هيئته والاسهام في مناقشة ووضع خطة الحزب، وتنفيذ القرارات المتخذة في هيئته وفي هيئات الحزب القيادية، وتنفيذ الخدمة الثورية الالزامية.

٢ ـ توثيق صلات الحزب بالجماهير والعمل بجد ونكران ذات لقيادة نضالها اليومي والدفاع عن حقوقها ومصالحها. ايصال وتوضيح خطة الحزب ومواقفه وايصال مطبوعاته للجماهير وبنوع خاص الى العمال والفلاحين الفقراء.

٣ ـ الانتساب الى المنظمة الجماهيرية التي تغطي ميدان عمله ونشاطه.

٤ ـ العمل بدأب لتقوية نفوذ الحزب وتوسيع صفوفه باستمرار بعناصر جديدة.

٥ ـ التقيد بخطة الحزب وبنظامه الداخلي، واحترام مبدأ الانضباط الحزبي الصارم وممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي داخل هيئته الحزبية، والكشف عن الأخطاء والنواقص في العمل الحزبي والعمل لازالتها ضمن الأطر التنظيمية ومحاربة حب الظهور والغرور وروح الاكتفاء الذاتي.

٦ ـ الاهتمام الجدي برفع مستواه الفكري ووعيه السياسي.

٧ ـ أن يكون دائم اليقظة حيال مكائد الاستعمار والأعداء الطبقيين ونشاطهم التخريبي وأن لا يغيب عن باله أنه يناضل في صفوف حزب ثوري، مع كل ما يمليه ذلك من متطلبات من اجل صيانة الحزب وسلامته ومناعته، وضمان تنفيذ برنامجه، والمحافظة الدقيقة على سرية القرارات والتدابير الحزبية وكل ما يدور داخل هيئته.

٨ ـ ان يتحلى بأخلاق جيدة ويمتنع في تصرفاته عن كل ما يسيء لسمعة الحزب.

٩ ـ تحدد اللجنة المركزية اللوائح الخاصة بأقسام العمل المتخصصة في الحزب والواجبات الاضافية لعضو الحزب العامل في هذه الأقسام.

الفصل الثاني ـ مبادىء التنظيم الحزبي

المركزية الديمقراطية

المادة الخامسة:

المركزية الديمقراطية هي المبدأ الأساسي التي تقوم عليه حياة الحزب الداخلية. والمركزية الديمقراطية المستمدة من نظرية الحزب الثورية، تؤمن وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، ووحدة عمله، أما مبادىء المركزية الديمقراطية فهي:

١ ـ حرية المناقشة في مختلف المستويات على أساس المبادىء المحددة في هذا النظام. تنتهي المناقشات باتخاذ قرارات تصبح ملزمة لجميع أعضاء الهيئة سواء اتخذت بالاجماع أم بالأكثرية. إن قرارات الهيئات العليا ملزمة للهيئات الأدنى منها، وقرارات الهيئة القيادية العليا ملزمة لمنظمات الحزب كلها. وفي مختلف الهيئات تلتزم الأقلية برأي الأكثرية.

٢ ـ كل لجان الحزب القيادية منتخبة على مختلف المستويات من الفرقة أو الفرع حتى اللجنة المركزية وذلك في اطار المؤتمرات الخاصة بها. يعلق حق الانتخاب جزئياً أو كلياً، ولفترة مؤقتة، فقط بقرار من اللجنة المركزية في الظروف الاستثنائية التي تنص عليها المادة ٣٩ من النظام الداخلي.

٣ ـ يعتمد نشاط هيئات الحزب المختلفة على مبدأ القيادة الجماعية الذي يشكل شرطاً أساسياً لاتخاذ قرارات صحيحة وتنفيذها تنفيذاً سديداً. إن مبدأ القيادة الجماعية لا ينفي بل يفترض توزيع المسؤوليات بدقة ووضوح على أساس مختلف ميادين العمل في الحزب وبالتالي لا يحد بل يطلق مبادرة الرفاق على أسس سليمة.

٤ ـ تجري ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي بكل حرية في كل منظمات الحزب وهيئاته، إن الممارسة الجريئة والبناءة للانتقاد والانتقاد الذاتي من شأنها أن تساعد على تصحيح الأخطاء والنواقص وعلى التغلب على نواحي الضعف في عمل الأفراد والهيئات.

٥ ـ كل هيئة حزبية ملزمة بأن تقدم تقارير عن نشاطها الى الهيئة الأعلى منها مباشرة.

الفصل الثالث ـ تركيب الحزب

المادة السادسة:

١ ـ يقوم بناء الحزب التنظيمي مبدئياً على النحو التالي:

أ ـ الفرقة أو الفرع.

ب ـ الفرعية.

ج ـ المنطقية.
د ـ المحافظة.
هـ ـ المركزية.

٢ ـ يحق للجنة المركزية تعديل التنظيم الهرمي بينها وبين الفرقة أو الفرع اذا ما اقتضت ضرورات العمل السياسي والتنظيمي الملموسة ذلك.

المادة السابعة:

تنشىء اللجنة المركزية لجاناً قيادية قطاعية تابعة لها، تساعدها في قيادة عمل الحزب في مختلف المجالات. كما تنشىء اللجان الحزبية القيادية الأخرى لجاناً قطاعية مشابهة في كل أو بعض هذه القطاعات. وتحدد اللجنة المركزية بلوائح داخلية خاصة مهام هذه اللجان القطاعية وأسس علاقاتها الأفقية مع اللجان الحزبية القيادية، والعمودية بين اللجان القطاعية المعنية بقطاع واحد أو مشترك. وتخضع هذه اللجان القطاعية لاشراف اللجان الحزبية الموازية ولا تحل محلها في أي حال. ويتم انشاء هذه اللجان القطاعية وتركيبها باقتراح من اللجنة الحزبية الموازية وبقرار من اللجنة الحزبية الأعلى.

المادة الثامنة:

يحق للجان الحزب القيادية المنتخبة، عند الضرورة، أن تضم الى صفوفها اعضاء آخرين على ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء اللجنة. ويتمتع هؤلاء الأعضاء بكامل حقوق وواجبات الأعضاء المنتخبين. وتخضع قرارات الضم في كل لجنة حزبية الى موافقة اللجنة الحزبية الأعلى.

الفرقة

المادة التاسعة:

الفرقة هي منظمة الحزب في القاعدة والعمود الفقري في هيكل بنائه. تؤلف الفرق على أساس مكان العمل أو السكن بقرار من اللجنة الفرعية. ويحق للجان المنطقية وللجان المحافظات أن تشكل فرقاً خاصة ترتبط مباشرة بها.

ـ الشيوعيون العاملون في المصانع والمعامل والمؤسسات يشكلون فرق مؤسسة.

ـ الشيوعيون الذين لا يستطيعون لأسباب مختلفة الانتساب لفرق المؤسسات، ينتظمون في فرق على أساس مكان السكن.

ـ الشيوعيون الذين يقطنون الأرياف يشكلون فرقاً على أساس مكان السكن، وعند توفر الامكانيات على أساس أمكنة عملهم.

ـ الشيوعي العامل في مؤسسة يجب أن يكون قبل كل شيء عضواً في فرقة المؤسسة وعندما لا تكون موجودة، يجب أن يناضل لايجادها. ويتوجب على الشيوعي العامل في مؤسسة أن يساهم في نشاط الفرقة في مكان سكنه خصوصاً بين

الشغيلة وبالدرجة الأولى شغيلة القطاع الذي يعمل فيه.

المادة العاشرة:

على الفرقة:

١ ـ أن تسهم في وضع سياسة الحزب واغنائها وفي تطبيقها العملي، على أساس حاجات الجماهير الشعبية ومطامحها.

٢ ـ أن توثق صلات الحزب بالجماهير عن طريق تعميم خطة الحزب وأفكاره بواسطة نشر مطبوعاته وغير ذلك من النشاطات، والقيام بعمل تنظيمي بين هذه الجماهير وقيادتها في النضال من أجل مطالبها ومن أجل القضايا والأهداف التي يحددها الحزب.

٣ ـ أن تعمل بصورة دائمة لتوسيع صفوف الحزب خصوصاً بين الفئات الكادحة.

٤ ـ ان تعمل لرفع المستوى الفكري والسياسي لاعضائها على أساس مبادىء الماركسية اللينينية وبرنامج الحزب ومقررات المؤتمر واللجنة المركزية.

٥ ـ أن تسهر على تطبيق نظام الانضباط الحزبي بالنسبة لجميع أعضائها وعلى تربيتهم بروح اليقظة الثورية، وتشجيعهم على ممارسة الانتقاد والانتقاد الذاتي في سبيل الكشف عن النواقص والأخطاء واجتثاث جذورها.

٦ ـ ان ترفع الى اللجنة الفرعية تقارير عن نشاطها. أما الفرع فيرفع تقريره الى اللجنة المنطقية.

٧ ـ ان تجمع الاشتراكات والتبرعات وتقوم بنشاطات مالية يعود ريعها للحزب.

المادة الحادية عشرة:

تنتخب الفرقة كل سنة سكرتيراً لها ومساعداً. كما تنتخب مكتباً عندما يتطلب عددها ذلك. ويقوم السكرتير (والمكتب في حال وجوده) بالاعداد لاجتماعات الفرقة ويسهم في تنفيذ قراراتها وتأمين مشاركة جميع أعضائها في نشاطها. وتستطيع الفرقة ابدال سكرتيرها ومساعده ومكتبها عندما ترى ذلك ضرورياً، وبعد موافقة اللجنة الحزبية الأعلى.

الفرع

المادة الثانية عشرة:

الفرع هو شكل آخر لمنظمة الحزب في القاعدة، يحل محل الفرقة حيث يكون ذلك متوفراً. وهو ينشأ على أساس مكان العمل أو السكن بقرار من اللجنة المنطقية، ويكون مرتبطاً بها.

وهو يضم جميع الشيوعيين العاملين في مؤسسة واحدة، أو الذين يسكنون في منطقة جغرافية واحدة.

وهو اطار تنظيمي يتيح تنظيم عدد من الشيوعيين أكبر مما يتيحه اطار الفرقة، ويسمح لهؤلاء الشيوعيين أن يمارسوا حقوقهم وواجباتهم بشكل مشترك في اطار عملهم أو سكنهم.

تنطبق على الفرع مجمل بنود المادة العاشرة.

المادة الثالثة عشرة:

١ ـ يعقد الفرع جميعة عامة لكل اعضائه بشكل دوري.

٢ ـ يعقد الفرع مؤتمره كل سنة يناقش فيه تقريره وينتخب مكتباً له وسكرتيراً وسكرتيراً مساعداً يتولى متابعة العمل وتنفيذ قرارات الفرع بين جمعيتين عامتين له.

٣ ـ يشكل الفرع من أعضائه لجاناً تخصصية في المجالات الضرورية يتولى مكتبه الاشراف عليها، وتقدم تقارير دورية عن عملها للجمعية العامة للفرع.

ويقدم الفرع تقريراً دورياً عن نشاطه للهيئة الأعلى.

الفرعية

المادة الرابعة عشرة:

• الفرق المكونة في منطقة جغرافية معينة أو في مؤسسة كبيرة وعند الضرورة في قطاع صناعي أو مهني معين، تشكل فرعية بقرار من اللجنة المنطقية.

المادة الخامسة عشرة:

الهيئة الحزبية العليا للفرعية هي المؤتمر الفرعي، وهو يجتمع مرة كل سنة، وينعقد بالضرورة قبل المؤتمر المنطقي. يمكن عقد مؤتمرات فرعية استثنائية بقرار من اللجنة الفرعية أو فيما اذا طلبت ذلك أكثرية الفرق. وفي الحالتين يشترط موافقة اللجنة المنطقية. يمكن أن تعقد الفرعية كونفرانسا بين مؤتمرين لبحث قضاياها السياسية والتنظيمية. ولا تصبح توصيات الكونفرانس نافذة الا بعد اقرارها من قبل اللجنة الفرعية.

المادة السادسة عشرة:

يتكون المؤتمر الفرعي من مندوبين منتخبين في الفرق على أساس نسبة عدد الأعضاء. العدد الاجمالي للمندوبين تحدده اللجنة الفرعية بالتشاور مع اللجنة المنطقية وموافقتها.

المادة السابعة عشرة:

يناقش المؤتمر الفرعي تقارير اللجنة الفرعية والوثائق التي تعرضها على المؤتمر اللجان الحزبية العليا، واقتراحات الفرق، ويتخذ القرارات بشأنها. كما ينتخب لجنة فرعية.

المادة الثامنة عشرة:

تنتخب اللجنة الفرعية مكتباً وسكرتيراً لها ومساعداً له. ويخضع انتخاب السكرتير والمساعد لموافقة لاحقة من اللجنة المنطقية.

المادة التاسعة عشرة:

على اللجنة الفرعية:

١ ـ أن تشرف بصورة مباشرة ودائمة على حياة الفرق ونشاطها في نطاق عملها. وأن تساعد هذه الفرق في وضع برامج عمل لها وفي مجمل نشاطها السياسي والفكري والتنظيمي.

٢ ـ أن تنفذ قرارات اللجان الحزبية العليا، وقرارات مؤتمرها، وبرنامج العمل الذي يقره هذا المؤتمر.

٣ ـ أن تدرس بجدية التقارير التي تتلقاها من الفرق وأن تجيب عليها.

٤ ـ أن تهتم بمطبوعات الحزب، من حيث جدية قراءتها وتوسيع نشرها، خصوصاً في مراكز التجمعات العمالية والفلاحية الفقيرة وبالكتابة عن المطالب الشعبية الأساسية.

٥ ـ أن تتقدم بتقارير دورية عن نشاطاتها الى اللجنة المنطقية.

المنطقية

المادة العشرون:

تتكون المنطقية من الفرعيات والفروع والفرق في منطقة جغرافية معينة، تقسيمها أو توسيعها يجري باقتراح من اللجنة المنطقية أو من لجنة المحافظة وموافقة اللجنة المركزية.

المادة الواحدة والعشرون:

الهيئة الحزبية العليا للمنطقية هي المؤتمر المنطقي الذي ينعقد مرة كل سنتين، وبالضرورة قبل مؤتمر المحافظة. يمكن عقد مؤتمرات منطقية استثنائية بدعوة من اللجنة المنطقية أو بناء لطلب أكثرية الفرعيات والفروع التي تقر ذلك في مؤتمرات عادية أو استثنائية، وفي الحالتين يشترط موافقة لجنة المحافظة. يمكن أن تعقد المنطقية كونفرانسا بين مؤتمرين لبحث قضاياها السياسية والتنظيمية. لا تصبح توصيات الكونفرانس نافذة إلا بعد إقرارها من قبل اللجنة المنطقية.

المادة الثانية والعشرون:

يضم المؤتمر المنطقي مندوبين منتخبين من المؤتمرات الفرعية ومؤتمرات الفروع والمنظمات الأخرى على أساس نسبة عدد الأعضاء. العدد الاجمالي للمندوبين تحدده اللجنة المنطقية بالتشاور مع لجنة المحافظة وموافقتها.

المادة الثالثة والعشرون:

يناقش المؤتمر المنطقي تقارير اللجنة المنطقية والوثائق التحضيرية لمؤتمر المحافظة ويتخذ القرارات بشأنها. ينتخب المؤتمر المنطقي لجنة منطقية.

المادة الرابعة والعشرون:

اللجنة المنطقية تقود عمل منظمات الحزب في دائرة عملها، تنفذ قرارات لجنة المحافظة واللجنة المركزية والمؤتمر المنطقي. تقدم مساعدة مباشرة ودائمة للجان الفرعية والفروع في تحليل الوضع واستنتاج المهمات وكذلك في المجال الفكري وفي الميدان التنظيمي. وتعمل اللجنة المنطقية على وضع وتنفيذ برامج عمل تفصيلية عن مهماتها السياسية والتنظيمية. وتسهر على توجيه عملية النمو في الحزب بشكل أساسي نحو مراكز التجمع العمالية وبين كادحي الريف، وتدرس التقارير التي تردها من الفرعيات والفروع وتجيب عليها.

وتنظم مالية المنطقية وترفع تقارير دورية حولها الى لجنة المحافظة. كما تسهر اللجنة المنطقية على مشاركة الشيوعيين في المنظمات الجماهيرية وعلى توجيه نشاط المنظمات الحزبية نحو الجماهير الكادحة.

وتولي اللجنة المنطقية أيضاً اهتماماً كبيراً للنشاط السياسي وللصلات الجبهوية مع القوى الوطنية والتقدمية.

المادة الخامسة والعشرون

تنتخب اللجنة المنطقية مكتباً وسكرتيراً لها ومساعداً له، ويتم ذلك بحضور ممثل عن لجنة المحافظة. ويخضع انتخاب سكرتير اللجنة المنطقية ومساعده الى موافقة لاحقة من لجنة المحافظة. كما تنتخب اللجنة سكرتاريا اذا اقتضى ذلك عددها وأسلوب عملها. ويسمى مسؤول اللجنة سكرتيراً أول للجنة المنطقية كما تقوم اللجنة المنطقية بتوزيع المسؤوليات بين اعضائها.

المحافظة

المادة السادسة والعشرون:

تتكون المحافظة من المنطقيات والفرعيات والفروع والفرق في منطقة جغرافية معينة تحددها اللجنة المركزية.

المادة السابعة والعشرون:

الهيئة الحزبية العليا للمحافظة هي مؤتمر المحافظة الذي ينعقد مرة كل سنتين. ويمكن عقد مؤتمرات محافظات استثنائية بقرار من اللجنة المركزية أو باقتراح من لجنة المحافظة أو بناء لطلب أكثرية المنطقيات التي تقر ذلك في مؤتمرات عادية أو

استثنائية، على أن تخضع الدعوة للمؤتمر لموافقة اللجنة المركزية في كل الحالات.
تعقد المحافظة كونفرانسا بين مؤتمرين تبحث فيه قضاياها السياسية والتنظيمية.
ولا تصبح توصيات الكونفرانس نافذة إلا بعد إقرارها من قبل لجنة المحافظة.

المادة الثامنة والعشرون:

يضم مؤتمر المحافظة مندوبين منتخبين من المؤتمرات المنطقية ومن المنظمات والقطاعات التابعة للمحافظة على أساس نسبة عدد الأعضاء. العدد الاجمالي للمندوبين تحدده لجنة المحافظة بالتشاور مع اللجنة المركزية وموافقتها.

المادة التاسعة والعشرون:

يناقش مؤتمر المحافظة تقارير لجنة المحافظة والوثائق التحضيرية للمؤتمر الوطني اذا توافق انعقاده مع التحضير له، ويتخذ القرارات بشأنها. ينتخب مؤتمر المحافظة لجنة المحافظة.

المادة الثلاثون:

لجنة المحافظة تقود عمل اللجان المنطقية وسائر منظمات الحزب في دائرة عملها. وتكون مسؤولة عن مجمل نشاطات الحزب وتنفيذ قرارات اللجنة المركزية والمكتب السياسي ومؤتمر المحافظة. وتقدم مساعدة مباشرة ودائمة للجان المنطقية وسائر منظمات الحزب في دائرة عملها في تحليل الوضع واستنتاج المهمات، وفي المجالات الفكرية والسياسية والجماهيرية والتنظيمية وسواها، وتعمل لجنة المحافظة على وضع وتنفيذ برامج عمل تفصيلية عن مهماتها السياسية والتنظيمية، كما تناقش وتقر برامج عمل القطاعات، بناء على اقتراح من اللجان القطاعية وتسهر على توجيه عملية النمو في الحزب بشكل أساسي نحو مراكز التجمعات العمالية وبين كادحي الريف. وتدرس التقارير التي تردها من المنطقيات وتجيب عليها.
تنظم مالية المحافظة وترفع تقارير دورية حولها الى اللجنة المركزية. كما تسهر لجنة المحافظة على توجيه نشاط المنظمات الحزبية نحو الجماهير الكادحة وعلى مشاركة الشيوعيين في المنظمات الجماهيرية وتقود عملهم في هذا المجال.
وتولي لجنة المحافظة أيضاً اهتماماً كبيراً للنشاط السياسي وللعلاقات السياسية مع سائر الأطراف في دائرة عملها وللعمل الجبهوي مع القوى التقدمية والوطنية.

المادة الحادية والثلاثون

تنتخب لجنة المحافظة مكتباً وسكرتيراً لها ومساعداً له، كما تنتخب اللجنة سكرتاريا اذا اقتضى ذلك عددها وأسلوب عملها. ويسمى مسؤول اللجنة سكرتيراً أول للجنة المحافظة وتوزع المهام بين اعضائها. ترشيح سكرتير المحافظة ومساعده ينبغي أن توافق عليه اللجنة المركزية وأن يكون قد مضى على انتسابه للحزب خمس سنوات على الأقل.

المادة الثانية والثلاثون:

المؤتمر الوطني هو الهيئة العليا للحزب، وقراراته ملزمة لجميع هيئات الحزب وسائر اعضائه. يقر المؤتمر البرنامج والنظام الداخلي ويرسم خط الحزب السياسي والتنظيمي.

ينتخب اللجنة المركزية بعد أن يحدد عدد اعضائها (يشترط في اعضاء اللجنة المركزية أن يكون قد مضى على انتسابهم للحزب ما لا يقل عن خمس سنوات) كما ينتخب المؤتمر لجنة للرقابة المركزية، ولجنة رقابة مالية مركزية.

المادة الثالثة والثلاثون:

يعقد مؤتمر الحزب العادي مرة على الأقل كل خمس سنوات بدعوة من اللجنة المركزية.

يعلن موعد المؤتمر وجدول أعماله قبل انعقاده، بما لا يقل عن أربعة أشهر في الظروف العادية، ويحق للجنة المركزية اختصار هذه المدة في الظروف الاستثنائية.

لا يكون المؤتمر شرعياً الا اذا تمثل فيه ثلثا أعضاء الحزب.

المادة الرابعة والثلاثون:

تحدد اللجنة المركزية نسبة تمثيل اعضاء الحزب في كل مؤتمر، وطريقة الانتخاب ودرجاته بالارتباط مع المؤتمرات العادية للهيئات الدنيا أو بمعزل عنها في مؤتمرات تحضيرية خاصة للمؤتمر الوطني.

وفي الظروف الاستثنائية، يمكن للجنة المركزية تعيين عدد من المندوبين على الا يتجاوز الربع في كل حال. ويتمتع هؤلاء المندوبون المعينون بكامل حقوق وواجبات المندوبين المنتخبين. أعضاء اللجنة المركزية الذين لم ينتخبوا أو يعينوا مندوبين الى المؤتمر، يتمتعون بحقوق المندوبين كافة ما عدا حق التصويت.

المادة الخامسة والثلاثون:

إن المؤتمر الاستثنائي يعقد بدعوة من اللجنة المركزية بمبادرة منها أو بناء لطلب أكثرية أعضاء الحزب. ويتم هذا الطلب عبر اللجان الحزبية التي تلي مباشرة اللجنة المركزية وتقود اكثرية اعضاء الحزب، ويرفع الى كل من اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية ليبت به في اجتماع مشترك لهاتين اللجنتين.

ولا يكون المؤتمر الاستثنائي شرعياً الا إذا مثل ثلثي أعضاء الحزب. وتحدد اللجنة المركزية موعد المؤتمر الاستثنائي وجدول أعماله قبل انعقاده بفترة تسمح للمندوبين الاطلاع على الوثائق ومناقشتها على الا تتجاوز فترة الأربعة أشهر.

المادة السادسة والثلاثون:

اللجنة المركزية هي الهيئة القيادية المركزية العليا للحزب في الفترة الواقعة بين مؤتمرين، وهي تقود عمل الحزب بكافة أعضائه ومنظماته وهيئاته ولجانه، في المجالات الفكرية والسياسية والجماهيرية والتنظيمية وسواها، وهي مسؤولة جماعياً عن تطبيق خطة الحزب وفق برنامج الحزب ومقررات مؤتمراته، وعن علاقات الحزب بالقوى السياسية الأخرى وتمثل الحزب في علاقاته الخارجية، وتوزع ملاكات الحزب وتدير ماليته.

المادة السابعة والثلاثون:

تضم اللجنة المركزية أعضاء أصيلين وأعضاء مرشحين، والأعضاء المرشحون يتساوون بالحقوق والواجبات مع اعضاء اللجنة المركزية الأصيلين ما عدا حق التصويت. ويجوز للجنة المركزية ان تعقد اجتماعات لها بدون حضور الأعضاء المرشحين في الحالات الاستثنائية.

المادة الثامنة والثلاثون:

تعقد اللجنة المركزية اجتماعاتها العادية مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر بدعوة من المكتب السياسي. اما اجتماعاتها الاستثنائية فتعقد بدعوة من المكتب السياسي أو بناء لطلب اكثرية اعضائها.

المادة التاسعة والثلاثون:

في حال نشوء ظروف سياسية استثنائية يتعذر فيها على الحزب مواصلة نشاطه كالمعتاد، يحق للجنة المركزية اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين سلامة الحزب ونشاطه واستمرار عمله القيادي على جميع المستويات.

المادة الأربعون

تنتخب اللجنة المركزية من بين أعضائها مكتباً سياسياً مؤلفاً من اعضاء واعضاء مرشحين. وسكرتاريا. كما تنتخب أميناً عاماً لها ونائباً له أو اكثر.

- الاعضاء المرشحون في المكتب السياسي يتمتعون بجميع حقوق العضو ما عدا حق التصويت. ويجوز للمكتب السياسي ان يعقد اجتماعات استثنائية بدون حضور الاعضاء المرشحين في الحالات الاستثنائية.

المكتب السياسي

المادة الواحدة والأربعون:

المكتب السياسي هو الهيئة القائدة لمجمل نشاط الحزب ولجانه وهيئاته ومنظماته

في الفترة الواقعة بين اجتماعين للجنة المركزية. يمارس المكتب السياسي نشاطه وفقاً لمقررات وتوجيهات اللجنة المركزية.

السكرتاريا

المادة الثانية والأربعون:

تسهر السكرتاريا على تنفيذ قرارات وتوجيهات المكتب السياسي وتضطلع لهذه الغاية بحل المهمات اليومية.

لجنة الرقابة المركزية

المادة الثالثة والأربعون:

تتولى لجنة الرقابة المركزية مراقبة تطبيق النظام الداخلي والتقيد بالانضباط الحزبي عبر اطلاعها الدوري على تقارير مختلف هيئات الحزب عن نشاطها وذلك ضمن الأطر التنظيمية.

كما يحق لها حضور أي اجتماع حزبي للبحث في موضوع محدد يتعلق بعمل اللجنة أو للتحقيق بشكوى معينة، وذلك من خلال الهيئات الهرمية بالحزب وبمشاركتها.

يحق لكل عضو في الحزب أن يرفع أي رأي أو شكوى الى الهيئات القيادية المسؤولة، بما في ذلك اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية وذلك من خلال الهيئات الحزبية الهرمية التسلسلية والهيئة التي تتلقى الشكوى ملزمة بإيصالها الى الهيئة الأعلى، أو الى لجنة الرقابة المركزية.

وفي حال لم يتلق جواباً على ذلك في غضون مدة اقصاها ثلاثة أشهر، من حقه أن يرفع شكواه مباشرة الى اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية. وتدرس لجنة الرقابة المركزية اعتراضات الرفاق على التدابير الانضباطية التي تتخذ بحقهم، وتقدم مطالعات بذلك الى اللجنة المركزية كما تتقدم بتقريرها أمام المؤتمر بالإضافة الى ما ورد في المادة الخامسة والثلاثين من هذا النظام.

لجنة الرقابة المالية المركزية

المادة الرابعة والأربعون:

تقوم لجنة الرقابة المالية المركزية بمراقبة مختلف جوانب العمل المالي في الحزب بمختلف منظماته وهيئاته وإداراته وفقاً لأصول العمل التنظيمي وأحكام النظام المالي المقر في اللجنة المركزية. وتبلغ اللجنة المركزية بنتائج أعمالها وتتقدم بتقريرها أمام المؤتمر الوطني للحزب.

المجلس العام

المادة الخامسة والأربعون:

المجلس العام (كونفرانس) هو اجتماع غير دوري للحزب، ينعقد مرة واحدة على الأقل بين مؤتمرين، بدعوة من اللجنة المركزية التي تحدد جدول أعماله والمشتركين فيه، بالتشاور مع لجان المحافظات واللجان القيادية القطاعية التابعة للجنة المركزية. لا تصبح توصيات المجلس العام نافذة الا بعد اقرارها من قبل اللجنة المركزية.

الترشيح والانتخاب الى الهيئات القيادية

المادة السادسة والأربعون:

لجميع مؤتمرات منظمات الحزب أن تقترح مرشحين لعضوية اللجان التي تعلوها، (مؤتمر الفرقة للجنة الفرعية - المؤتمر الفرعي للجنة المنطقية - المؤتمر المنطقي للجنة المحافظة - مؤتمر المحافظة للجنة المركزية عندما يتوافق عقده مع المؤتمر الوطني - المؤتمرات التحضيرية للمؤتمر الوطني الى اللجنة المركزية). يضاف هؤلاء المرشحون الى اولئك الذين تقترحهم الهيئات التي تنتهي مدتها، (الفرع - اللجنة الفرعية - اللجنة المنطقية - لجنة المحافظة - اللجنة المركزية). كما يمكن تقديم ترشيحات افرادية في جميع المؤتمرات.

المادة السابعة والأربعون

ينتخب كل مؤتمر عند بدء أعماله وبناء على اقتراح الهيئة التي تكون قد دعت له، هيئة رئاسة تتولى ادارة أعماله اثناء فترة انعقاده. كما ينتخب المؤتمر بناء على اقتراح هيئة الرئاسة، لجنة تسمى بلجنة الترشيحات.

يحدد المؤتمر عدد اعضاء اللجنة القيادية الجديدة التي سينتخبها بناء على اقتراح معلل من اللجنة القيادية المنتهية مدتها.

تتولى لجنة الترشيحات دراسة الترشيحات التي تتلقاها كما هو مبين في المادة السادسة والاربعين، وتضع لائحة بالترشيحات بما يتفق مع عدد اعضاء اللجنة المقترح انتخابها وتتبنى ترشيحهم أمام المؤتمر المعني باقتراح معلل يطرح على المناقشة. يجري التصويت على المرشحين الذين تبنتهم دون سواهم، ويعتبر منتخباً من نال منهم أكثر من نصف أصوات المقترعين، وفي حال عدم حصول البعض على أكثر من نصف الأصوات تعود لجنة الترشيح للاجتماع وتقترح لائحة من بين المرشحين يوازي العدد المتبقي من أعضاء اللجنة ويجري التصويت عليها وفق المبادىء نفسها.

الانضباط الحزبي

المادة الثامنة والأربعون:

الانضباط الحزبي هو واجب ملزم لكل عضو من أعضاء الحزب ولكل منظمة من منظماته ولكل هيئة من هيئاته. وهو يستند الى الموافقة الطوعية الواعية على برنامج الحزب ونظامه الداخلي والى التقيد بخطة الحزب وبقرارات مؤتمراته وهيئاته القيادية، والى السهر على توطيد وتعزيز وحدة الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية ومحاربة العمل التكتلي الانقسامي بكل مظاهره وأشكاله والحفاظ الكامل على سرية العمل الحزبي. كل مخالفة للانضباط الحزبي يمكن ان تعرض عضو الحزب الذي يرتكبها لتدابير من قبل هيئته الحزبية، كما تعرض الهيئة الحزبية التي ترتكبها لتدابير من قبل الهيئة الأعلى منها.

المادة التاسعة والأربعون:

التدابير التي يمكن اتخاذها نوعان:

١ ـ تدابير بحق الهيئات:

أ ـ التأنيب.

ب ـ حل الهيئة وتعيين هيئة مؤقتة حتى يتم انتخاب هيئة جديدة.

ج ـ حل المنظمة وفتح باب الانتساب مجدداً لكل اعضائها.

٢ ـ تدابير بحق الأفراد:

أ ـ التأنيب

ب ـ التجريد من المسؤولية جزئياً أو كلياً.

ج ـ التجميد وهو تدبير مؤقت يبقي على الصلة الحزبية المنظمة بالرفيق خارج نطاق هيئته.

د ـ الفصل.

هـ ـ الطرد. وهو العقوبة القصوى في الحزب.

المادة الخمسون:

إن اقتراح لجنة حزبية بحل فرقة أو فرع أو لجنة أدنى منها مباشرة يخضع لموافقة اللجنة الحزبية الأعلى منها. وحل لجنة المحافظة يكون بقرار من اللجنة المركزية.

المادة الواحدة والخمسون:

التدابير الانضباطية بحق أي عضو تتخذ في الفرقة أو الفرع أو اللجنة التي ينتمي اليها. قرار التجميد لا يصبح نافذاً الا بعد موافقة اللجنة الحزبية الأعلى.

قرار الفصل يتطلب موافقة الهيئة الأعلى مباشرة. أما قرار الطرد فيتطلب موافقة اللجنة المركزية. عندما تقرر الفرقة أو اللجنة الحزبية فصل أو طرد أي رفيق يجري إبعاده عن أي عمل حزبي بانتظار البت النهائي في أمره.

المالية

المادة الثانية والخمسون:

١ ـ تتكون مالية الحزب من اشتراكات اعضائه الشهرية ومن التبرعات ومن مداخيل المشاريع التي ينظمها.

٢ ـ الاشتراكات الشهرية لأعضاء الحزب تدفع في الهيئة التي ينتمون اليها وفق النسب التي تحددها اللجنة المركزية.

٣ ـ تحدد كل هيئة بالاتفاق مع الهيئة الأعلى مباشرة أبواب موازنتها ونسبة اسهامها في مالية الهيئة الأعلى.

٤ ـ تقدم تقارير دورية عن الوضع المالي في كل هيئة من هيئات الحزب ومن الهيئات الدنيا الى الهيئات العليا.

٥ ـ مالية الحزب موحدة، وهي تخضع على مختلف المستويات لأصول محاسبة موحدة ولرقابة مالية مركزية، بإشراف اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المالية المركزية.

الأحزاب والهيئات والشخصيات
اللبنانية المشاركة في
أعمال المؤتمر

ـــ النائب الاستاذ فريد جبران ممثلاً دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ حسين الحسيني.
ـــ الاستاذ عصام حب الله قائمقام الشوف ممثلاً دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رشيد كرامي.
ـــ الأستاذ غسان أبو شقرا ممثلاً معالي الوزير الأستاذ جوزف السكاف وزير الاعلام.
ـــ وفد الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة الرفيق وليد جنبلاط رئيس الحزب، وعضوية الرفاق:

- محسن دلول عضو المكتب السياسي.
- اكرم شهيب عضو المكتب السياسي.
- هشام ناصر الدين عضو المكتب السياسي.
- سعيد الضاوي عضو المكتب السياسي.
- وهبي أبو فاعور عضو المكتب السياسي.
- خليل أحمد خليل عضو المكتب السياسي.
- د. فؤاد شاهين عضو المكتب السياسي.
- د. بهيج عربيد عضو المكتب السياسي.
- نعيم غنام عضو المكتب السياسي.
- رجا حرب عضو اللجنة المركزية، قائد الحيش الشعبي قوات الشهيد كمال جنبلاط.
- فؤاد سلمان عضو اللجنة المركزية.
- غازي العريضي عضو اللجنة المركزية، مدير اذاعة صوت الجبل.
- صلاح أبو الحسن عضو اللجنة المركزية، مسؤول منطقة المتن الأعلى.
- زاهر أبو شقرا عضو اللجنة المركزية، مسؤول منطقة الشوف.
- علاء الدين ترو عضو اللجنة المركزية، مسؤول منطقة الاقليم.

ـ وفد الادارة المدنية وضم السادة:

- د. ضاهر غندور امين سر اللجنة التنفيذية للادارة المدنية.
- سليمان تقي الدين عضو اللجنة التنفيذية.
- فؤاد ذبيان عضو اللجنة التنفيذية.
- جوزيف القزي عضو اللجنة التنفيذية.
- وليد الفطايري عضو اللجنة التنفيذية.
- خالد البتديني عضو اللجنة التنفيذية.

ـ وفد منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان برئاسة الرفيق عاصم قانصوه عضو القيادة القومية، الأمين القطري للمنظمة وعضوية الرفاق:

- علي المقداد عضو القيادة القطرية.
- نمر حيدر عضو القيادة القطرية.
- مصطفى فواز عضو القيادة القطرية.

ـ وفد الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة الرفيق الدكتور مروان فارس نائب رئيس الحزب، وعضوية الرفاق:

- انعام رعد عضو المجلس الأعلى.
- محمود عبد الخالق عضو المجلس الأعلى.
- توفيق مهنا عضو المجلس الأعلى.
- فؤاد ذبيان منفذ منطقة الشوف.

ـ وفد التنظيم الشعبي الناصري برئاسة الأخ مصطفى سعد رئيس التنظيم وعضوية الأخوة:

- عبد الرحيم مراد نائب الرئيس.
- عمر حرب الأمين العام.
- ابو جمال رئيس اركان جيش التحرير الشعبي.
- مصطفى حسن سعد عضو القيادة.

ـ وفد حركة أمل برئاسة الأخ هيثم جمعة عضو المكتب السياسي وعضوية الأخ الدكتور أيوب حميد عضو المكتب السياسي.

ـ وفد الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري برئاسة الأخ منير الصياد المسؤول السياسي، وعضوية الأخ محمد حبال عضو القيادة.

ـ وفد التجمع الوطني المستقل برئاسة الأخ الدكتور سمير صباغ رئيس التجمع، وعضوية الأخ عاطف ادريس عضو القيادة.

ـ وفد تجمع اللجان والروابط الشعبية برئاسة الأخ هاني سليمان عضو قيادة التجمع.

ـ وفد حزب العمل الاشتراكي العربي برئاسة الرفيق حسين حمدان عضو المكتب السياسي.

ـ وفد حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون برئاسة الأخ عماد الحسامي عضو قيادة الحركة وعضوية الأخ أبو محمد النقيب.

ـ وفد الحزب الديمقراطي الشعبي برئاسة الرفيق نزيه حمزة أمين عام الحزب.

ـ وفد رابطة الشغيلة برئاسة النائب الأستاذ زاهر الخطيب الأمين العام وعضوية الأخ سامي جابر الأمين العام المساعد.

ـ وفد الاتحاد العمالي العام برئاسة الأستاذ انطون بشارة رئيس الاتحاد وعضوية:

- توفيق أبو خليل رئيس اتحاد النقابات المتحدة.
- سعيد مغربل أمين عام اتحاد المصالح المستقلة.
- علي حوماني أمين عام اتحاد النقل البحري.

ـ وفد الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين برئاسة الياس الهبر رئيس الاتحاد، وعضوية:

- سليمان الباشا نائب الرئيس.
- فوزي ابو مجاهد الأمين العام.
- الياس البواري.
- فخري فرهود.
- سليمان حمدان.
- جهاد المعلم.
- عبد الكريم سيف الدين.

ـ وفد اتحاد نقابات الجنوب برئاسة حسيب عبد الجواد رئيس الاتحاد ونائب رئيس الاتحاد العمالي العام.

ـ وفد اتحاد عمال الطباعة والاعلام برئاسة ياسر نعمة رئيس الاتحاد وعضوية:

- اديب أبو حبيب.
- طانيوس اندراوس.

ـ وفد اتحاد نقابات عمال والأخشاب برئاسة مرسل مرسل رئيس الاتحاد.

ـ وفد اتحاد عمال الصناعات الغذائية برئاسة غسان اللمع رئيس الاتحاد

ـ وفد اتحاد عمال النقل البري برئاسة عبد الامير نجدة رئيس الاتحاد وعضوية:

- علي محيي الدين.
- نزار غاوي.

ـ وفد اتحاد العمال الزراعيين برئاسة يوسف محيي الدين رئيس الاتحاد.

ـ وفد جبهة التحرر العمالي برئاسة السيد علي جابر امين عام الجبهة وعضوية السيد عادل خضر.

ـ وفد اتحاد الكتاب اللبنانيين برئاسة الاستاذ احمد سويد امين عام الاتحاد.

ـ وفد المجلس الثقافي للبنان الجنوبي برئاسة الاستاذ حبيب صادق أمين المجلس وعضوية الدكتور ابراهيم بيضون عضو المجلس.

— وفد الاتحاد النسائي التقدمي برئاسة السيدة سلمى صفير رئيسة الاتحاد.
— وفد لجنة حقوق المرأة اللبنانية برئاسة السيدة ليندا مطر رئيسة اللجنة وعضوية السيدة عزة الحر مروة أمينة السر.
— وفد الاتحاد الوطني للنساء اللبنانيات برئاسة السيدة امل فواز رئيسة الاتحاد.
— وفد جمعية الرسالة الاجتماعية برئاسة السيدة خانم خداج رئيسة الجمعية.
— وفد لجنة الأمهات برئاسة السيدة ماجدة الخطيب كبارة رئيسة اللجنة، وعضوية السيدة غانية دوغان عضوة اللجنة.
— وفد منظمة الشباب التقدمي برئاسة الرفيق غازي صعب رئيس المنظمة.
— وفد اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني برئاسة الرفيق حنا غريب رئيس الاتحاد وعضوية الرفيق سلطان سليمان أمين عام الاتحاد.
— وفد الاتحاد الوطني لطلبة لبنان برئاسة الرفيق توفيق الضيقة رئيس الاتحاد.
— وفد الكشاف التقدمي برئاسة الرفيق خطار الحسنية قائد عام الكشاف.
— وفد جمعية النجدة الشعبية برئاسة الأستاذ سرحان سرحان رئيس الجمعية وعضوية المحامي الاستاذ سليمان سليمان نائب الرئيس.
— الوزير السابق الاستاذ مروان حمادة.
— الاستاذ طلال سلمان.
— الاستاذ جورج ديب نعمة رئيس بلدية دير القمر.
— الأب الدكتور انطوان ضو.
— المحامي الاستاذ فؤاد شبقلو.
— المحامي الاستاذ زكريا رعد.
— الشيخ محمد الدبيسي.
— الشيخ سليمان الصايغ.
— الأب الياس حداد.
— الشيخ مهنا حديثي.
— الشيخ هاني حديثي.
— الشيخ محمد جابر.
— الاستاذ محمد كشلي.
— الدكتور عصام الجوهري.
— الدكتور مسعود ضاهر.
— الدكتور عفيف فراج.
— الدكتور معن زيادة.
— الاستاذ محمد قباني.
— الاستاذ سليمان تقي الدين.
— الاستاذ هاني بيضون.
— الاستاذ جوزيف حرب.

— الدكتور علي سعد.
— الاستاذ يعقوب الشدراوي.
— الدكتور غسان حمود.
— العقيد أمين ابي عاصي.
— العقيد أمين القاضي.
— المقدم رياض تقي الدين.
— الرائد بهيج ابو شقرا.
— النقيب فادي الدمشقي.
— النقيب زهير عبد الصمد.
— الشيخ فضل الله تلحوق.
— الشيخ نعيم شهيب.
— الشيخ ابو شريف مهنا حديفة.
— الشيخ محمد الريس.
— الشيخ صالح العريضي.
— الشيخ سعيد جابر.
— الشيخ وليد صبح.

ممثلو السلك الدبلوماسي
الاجنبي الذين حضروا المؤتمر

- سفير الاتحاد السوفياتي فاسيلي كالاتوشا على رأس وفد من اركان السفارة.
- سفير الصين الشعبية سيموشين يو برفقة القائم باعمال السفارة.
- سفير تشيكوسلوفاكيا كارل فيشر على رأس وفد من أركان السفارة.
- سفير المجر ايمري ستانكوفيتش على رأس وفد من أركان السفارة.
- سفير كوبا جورج توبيليس على رأس وفد من أركان السفارة.
- سفير جمهورية المانيا الديمقراطية هورست لندنر على رأس وفد من أركان السفارة.
- سفير يوغوسلافيا ستاينمير لازاريفيتش على رأس وفد من أركان السفارة.
- القائم بالأعمال في سفارة بلغاريا ايفان ايفانون برفقة وفد من أركان السفارة.
- القائم بالأعمال في سفارة جمهورية كوريا الديمقراطية بايك سينغ ايك برفقة وفد من أركان السفارة.
- القائم بالأعمال في سفارة بولونيا زبيغنيف زيلازوفسكي برفقة وفد من أركان السفارة.

الوفود العربية والاجنبية
المشاركة في أعمال المؤتمر

الاتحاد السوفياتي:

□ **الحزب الشيوعي السوفياتي:**

- كارين بروتنتس، نائب رئيس قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية العضو المرشح للجنة المركزية.
- فيتشسلاف ماتوزوف، مسؤول لبنان وفلسطين في قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية.

الارجنتين:

□ **الحزب الشيوعي الارجنتيني:**

- خوسيه ماريبا لاناو، عضو اللجنة المركزية.

الاردن:

□ **الحزب الشيوعي الاردني:**

- عبد العزيز العطى، عضو المكتب السياسي

افغانستان:

□ **حزب الشعب الديمقراطي الافغاني:**

- عبد الجليل برشور، سفير افغانستان في دمشق.

المانيا الاتحادية:

□ **الحزب الشيوعي الالماني:**

- روبرت شتايغرفالد، عضو اللجنة المركزية.

جمهورية المانيا الديمقراطية:

□ **الحزب الاشتراكي الالماني الموحد:**

- اخيم بيكر، عضو اللجنة المركزية.
- بيوتر بانكي، رئيس قسم الشرق الاوسط في قسم العلاقات الخارجية.
- بول ولفغانغ، مسؤول لبنان في قسم العلاقات الخارجية.

ايطاليا:

- **الحزب الشيوعي الايطالي:**
  - ماسيمو ميكوتشي، عضو اللجنة المركزية.

البحرين:

- **جبهة التحرير الوطني البحرانية:**
  - عبدالله الراشد، عضو المكتب السياسي.
- **الجبهة الشعبية لتحرير البحرين.**
  - حسين موسى، عضو اللجنة المركزية.

البرازيل:

- **الحزب الشيوعي البرازيلي:**
  - انطونيو غرانيا، عضو اللجنة المركزية.

البرتغال:

- **الحزب الشيوعي البرتغالي:**
  - البانو نونيش، عضو اللجنة المركزية مسؤول العلاقات الخارجية.

بلغاريا:

- **الحزب الشيوعي البلغاري:**
  - يانتشو غيورغيف، عضو اللجنة المركزية، مسؤول عن وسائل الاعلام في الحزب.
  - فنتسسلاف كانيف، مسؤول العلاقات مع العالم العربي في قسم العلاقات الخارجية.

بولونيا:

- **حزب العمال البولوني الموحد:**
  - كينيتسكي فيكتور، عضو اللجنة المركزية.
  - انتشاك كريشتوف، مسؤول العلاقات الخارجية.

تشيكوسلوفاكيا:

- **الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي:**
  - جوزيف فالنتا، عضو لجنة الرقابة المركزية. رئيس تحرير مجلة حياة الحزب.
  - لونيد زولاك، عضو لجنة العلاقات الدولية.

تشيلي:

- **الحزب الشيوعي التشيلي:**
  - خوسيه ميخائيل فاراس، عضو اللجنة المركزية.

تونس:

- **الحزب الشيوعي التونسي:**
  - بوجمعة الرميلي، عضو المكتب السياسي.

الجزائر:

- **جبهة التحرير الوطني الجزائرية:**
  - احمد قاده، مدير الجهاز المركزي في حزب جبهة التحرير وعضو مجلس الصداقة والتضامن مع الشعوب.

جنوب افريقيا:

- **المؤتمر الوطني الافريقي في جنوبي افريقيا:**
  - نلسون مييا، ممثل المؤتمر الافريقي في المانيا الديمقراطية.

رومانيا:

- **الحزب الشيوعي الروماني:**
  - رادو قسطنطين، سكرتير اللجنة المركزية.
  - مانكاش نيكولاي، من قسم العلاقات الدولية.
  - اونو براي رادو، من قسم العلاقات الدولية.

السعودية:

- **الحزب الشيوعي في السعودية:**
  - حمد المبارك، عضو اللجنة المركزية.

السودان:

- **الحزب الشيوعي السوداني:**
  - التيجاني الطيب بابكر، سكرتير اللجنة المركزية.
  - الخاتم عدلان محمد، عضو المكتب الثقافي المركزي.

سوريا:

- **حزب البعث العربي الاشتراكي:**
  - عبدالله الاحمر، الامين العام المساعد.
  - سيف الدين فطوم، امين سر مكتب العلاقات الخارجية.
  - د. مهدي دخل الله، رئيس قسم الدراسات في القيادة القومية.
- **الحزب الشيوعي السوري:**
  - يوسف فيصل، الامين العام.
  - ظهير عبد الصمد، عضو مكتب سياسي.
  - رمو شيخو، عضو مكتب سياسي.
  - موريس صليبي، عضو مكتب سياسي.
  - بدر الطويل، عضو مكتب سياسي.
  - يوسف نمر، عضو اللجنة المركزية.

الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية:

- **الجبهة الشعبة لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب:**
  - ماء العينين الشيخ علي، ممثل الجبهة في دمشق.

العراق:

□ الحزب الشيوعي العراقي:

- عزيز محمد، الامين الاول للجنة المركزية.
- عادل حبا، عضو اللجنة المركزية.
- فالح عبد الجبار، صحافي.

عمان:

□ الجبهة الشعبية لتحرير عمان:

- سهيل علي سعيد، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس دائرة العلاقات الخارجية والاعلام.

فرنسا:

□ الحزب الشيوعي الفرنسي:

- غي ايرمييه، عضو المكتب السياسي.

فلسطين:

□ المجلس الوطني الفلسطيني:

- خالد الفاهوم، رئيس المجلس.

□ الحزب الشيوعي الفلسطيني:

- سليمان النجاب، عضو المكتب السياسي.

□ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

- د. جورج حبش، الامين العام.
- ابو احمد فؤاد، عضو المكتب السياسي.
- صلاح صلاح، عضو المكتب السياسي.

□ حركة فتح:

- ابو موسى، امين سر القيادة المؤقتة.
- ابو علي مهدي بسيسو، عضو القيادة المؤقتة، مسؤول التعبئة والتنظيم.

□ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

- ياسر عبد ربه، الامين العام المساعد.
- ممدوح نوفل، عضو المكتب السياسي.
- فهد سليمان، عضو المكتب السياسي.

□ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

- د. سمير غوشه، الامين العام.
- ابو النايف، عضو المكتب السياسي.
- يوسف الخطيب، عضو اللجنة المركزية.

□ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة:

- طلال ناجي، نائب الامين العام.
- عمر الشهابي، عضو المكتب السياسي.

- ابو الفدا عمران، عضو اللجنة المركزية.

□ طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة:

- فرحان ابو الهيجا، عضو المكتب السياسي.
- رمزي فتان، عضو قيادة لبنان.
- عادل موسى.

□ جبهة التحرير الفلسطينية:

- علي عزيز، عضو المكتب السياسي.

فيتنام:

□ الحزب الشيوعي الفيتنامي:

- فو وانه، سكرتير اللجنة المركزية.
- دو فان تاي، نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية.
- نغوين فان في، مدير الادارة في العلاقات الخارجية.

قبرص:

□ الحزب التقدمي للشعب العامل في قبرص (اكيل):

- اندرياس ميخائيليدس، عضو المكتب السياسي.

كوبا:

□ الحزب الشيوعي الكوبي:

- راوول كاستلانوس لاجي، عضو مرشح للجنة المركزية.
- رولاندو غايارد فرنانديز، من قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية.

جمهورية كوريا الديمقراطية:

□ حزب العمال الكوري:

- كيم كوك هون، عضو اللجنة المركزية.
- باك سونغ دو، من قسم العلاقات الخارجية.
- مون ميونغ سوك، من قسم العلاقات الخارجية.

المجر:

□ حزب العمال الاشتراكي المجري:

- جورج سيكولا، عضو اللجنة المركزية.
- زلطان بيشانيو، مسؤول الشرق الاوسط في اللجنة المركزية.

مصر:

□ الحزب الشيوعي المصري:

- محمد مجدي كامل، عضو المكتب السياسي.

□ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي:

- عصام معوض، عضو الامانة العامة.
- عبدالله الزغبي، عضو الامانة العامة.

□ **تجمع الوطنيين المصريين في الخارج:**

- فؤاد التهامي، ممثل التجمع في دمشق.

المغرب:

□ **حزب التقدم والاشتراكية:**

- عبد المجيد الدويب، عضو المكتب السياسي.

□ **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية:**

- محمد الاخصاصي، عضو الامانة العامة للاتحاد، نائب في البرلمان.

منغوليا:

□ **حزب الشعب المنغولي الثوري:**

- باتمونكين ليغدن، عضو اللجنة المركزية، رئيس تحرير المجلة المركزية.
- يومبوغين سانداغ، من قسم العلاقات الخارجية، مسؤول البلدان العربية وافريقيا.

نيكاراغوا:

□ **الجبهة الساندينية:**

- البرتو خوسيه غاليغوس اكويلار، مسؤول الشرق الاوسط وآسيا في قسم العلاقات الخارجية.

اليابان:

□ **الحزب الشيوعي الياباني:**

- هيديو ساكاماتو، عضو اللجنة المركزية.
- اكيرا ساكاكوتشي، مراسل صحيفة «اكاهاتا» في لندن.

الجمهورية العربية اليمنية:

□ **المؤتمر اليمني الشعبي العام:**

- عبد السلام العنسي، عضو الامانة العامة.

ضيف الله شميلة، عضو اللجنة الدائمة.

- ضيف بن حسين ضيف، عضو اللجنة الدائمة.
- عبد الواحد هواش، عضو اللجنة الدائمة.
- احمد محمد المتوكل، سفير الجمهورية العربية اليمنية في بيروت.
- عبدالله الشاوش، عضو المؤتمر الشعبي العام.

يوغوسلافيا:

□ **رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف:**

- اندريه سباسوف، عضو اللجنة المركزية.
- ميلوراد فوتشكوفيتش، السكرتير الاول للسفارة في بيروت.

اليونان:

□ **الحزب الشيوعي اليوناني:**

- تاكيس ماماتسيس، عضو مرشح للمكتب السياسي.

□ **مجلة قضايا السلم والاشتراكية:**

- فرنشيسكو خوسيه عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكوستاريكي.
- كومبويا كوزمن، ممثل الحزب في مجلس تحرير المجلة.

□ **مجلة النهج:**

- فخري كريم، رئيس التحرير.

رسائل وبرقيات
التحية الواردة إلى المؤتمر

— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاميركي.
— تحية المجلس الوطني للحزب الشيوعي الهندي.
— تحية قيادة المؤتمر الوطني الافريقي ANC.
— تحية اللجنة المركزية لحزب الباسوك اليوناني.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الدانماركي.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلجيكي.
— تحية اللجنة المركزية لحزب العمل السويسري.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في كتالونيا.
— تحية المكتب السياسي لحزب AKFM في مدغشقر.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الأراغواي.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الموحد للشيوعيين الهايتيين.
— تحية اللجنة المركزية لحزب الشعب التقدمي في غويانا.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأندونيسي.
— تحية رئيس الحزب الشيوعي الألماني الرفيق هربرت ميس.
— تحية الأمين العام لحزب العمل الشيوعي في تركيا.

* * *

— تحية الرائد الركن عبد السلام جلود.

* * *

— تحية اللجنة القيادية لحزب اتحاد الشعب في الكويت.
— تحية لجنة العمل الوحدوي الفلسطيني.
— تحية اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ـ العراق.

ـ تحية المجلس المركزي للحركة الشعبية الأرمنية.
ـ تحية حركات التحرر الوطني المعتمدة في الجزائر.

* * *

ـ تحية الرئيس علي ناصر محمد.

* * *

ـ تحية مجلس قيادة حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون.
ـ تحية مجلس قيادة اتحاد مسيحيي الجبل.
ـ تحية الدكتور باخوس حكيم نائب قضاء الكورة.
ـ تحية الأستاذ حليم فياض محافظ الجنوب،
ـ تحية الأستاذ عشير الداية رئيس اتحاد بلديات طرابلس الفيحاء.
ـ تحية الأحزاب الوطنية والتقدمية في عكار.
ـ تحية المؤتمر الشعبي في عكار.
ـ تحية الأستاذ رشيد جمالي أمين عام التجمع الوطني للعمل الاجتماعي ـ طرابلس.
ـ تحية المختار جميل صلح عن لجنة العمل الوطني والمطلبي في بعلبك.
ـ تحية الأستاذ زكريا رعد عن ندوة الخميس بعلبك.
ـ تحية اللجان العمالية في معامل اقليم الخروب.